غسان شربل

ذاكرة الاستخبارات



حوارات مع:

جميل السيد

غابي لحود

جوني عبده

محمود مطر

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

ذاكرة الاستخبارات

غسان شربل

ذاكرة الاستخبارات

حوارات مع:
جميل السيد
غابي لحود
جوني عبده
محمود مطر



INTELLIGENCE MEMORY

Interviews with

Jamil Sayyed, Johnny Abdo,
Gaby Lahoud, Mahmoud Matar

By

Ghassan Charbel

First Published in January 2007

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com
. www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953-21-23-8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

المحتويات



مقدمة

لا يكفي وقف إطلاق النار لدفع الحرب إلى التقاعد. ولا يكفي إبرام تسوية سياسية لضمان عدم تكرارها. لا تعاقب الحرب بالنسيان بل بإعادة قراءة أسبابها ومجرياتها واستجلاء غوامضها. تعرية الحرب من هالاتها شرط لتجاوزها.

عشية التسعينيات راودتني رغبة في جمع الروايات والشهادات عن الحروب التي عاشها لبنان بدءاً من العام ١٩٧٥، وهي كانت خليطاً من الحروب الأهلية والمبارزات الإقليمية والتجاذبات الدولية. كنت أخشى من ضياع الروايات بفعل الصمت أو الاغتيالات، ما يسهّل لاحقاً كتابة قصة الحرب بحبر المنتصرين،

وتكون الحقائق آنذاك بين الضحايا.

هكذا ولدت سلسلة «يتذكر» في شقها اللبناني. هدفت إلى استدراج قياديين خاضوا الحروب أو حاولوا إطفاء نارها أو تعايشوا معها في مواقعهم الرسمية أو الحزبية. كان الغرض الوصول إلى من أمروا بإطلاق النار ومن أبرموا اتفاقات ومن حاولوا تنفيذ انقلابات، مستعينين برياح إقليمية غالباً ما نجحت في مصادرة قراراتهم وتحويلهم إلى جنود في حروب أكبر منهم. لم تكن عملية الإقناع سهلة. فهذا التقليد لم يكن شائعاً في لبنان. وبعض الجروح لا تزال ساخنة. لكن المحاولة نجحت في النهاية وطلبت ممن وافقوا على أن يتحدثوا عن قصتهم في الحرب، تاركاً للقارئ مهمة المقارنة بين الروايات وامتحان صدقيتها ـ خصوصاً أن المتحدثين ينتمون إلى مختلف المعسكرات والفئات. ولم أتوهّم أن المتحدثين سيبوحون بكل شيء، خصوصاً إذا كان الاعتراف يمكن أن يستخدم لاحقاً لتحريك القضاء. وراهنت على أن يساهم تعدد الروايات في إضاءة جوانب مختلفة من الأحداث التي عاشها لبنان.

وعلى مدار سنوات تحدّث في هذه السلسلة الرؤساء إلياس الهراوي ونبيه بري وكامل الأسعد وصائب سلام وشفيق الوزان ورفيق الحريري. كما تحدث ميشال عون وفؤاد بطرس ووليد جنبلاط وسمير جعجع وإيلي حبيقة وكريم بقرادوني ومحسن دلول وجورج حاوي.

وتحدثت نايلة رينيه معوض عن قصة زوجها الرئيس ومأساته، ومثلها فعلت صولانج بشير الجميل، كما تحدث آخرون.

لا شيء يستفز الصحافي كإصرار بعض اللاعبين على الصمت والاحتفاظ بالأسرار، خصوصاً إذا كانوا قد أدوا أدوارهم، انطلاقاً من مواقعهم العسكرية أو الأمنية، ببراعة ومع قدر غير قليل من توسيع الصلاحيات أو تجاوز حدودها. في هذا السياق كان اسم جوني عبده مثيراً للاهتمام. فالرجل الذي كان على رأس مديرية المخابرات في الجيش اللبناني في عهد الرئيس إلياس سركيس (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢) غادر عالم المخابرات إلى الديبلوماسية. وفي عهد سركيس كان عبده، مع الوزير فؤاد بطرس، ضمن الحلقة الصغيرة التي يمكن أن تسمّى مطبخ القرار. وكانت تلك السنوات حافلة بالخضّات السياسية والأمنية وهي انتهت مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢. وفي تلك الحقبة كان عبده خصماً لقائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل ثم تحوّل إلى مؤيد وداعم لوصوله إلى رئاسة الجمهورية بعد تبادل موجع للضربات. ولاحقاً ستقوم بين عبده ورفيق الحريري علاقة حميمة وقوية تضاعف الرغبة في محاورته أو «استجوابه».

التجربة مع عبده واهتمام القراء بها دفعتني في ١٩٩٨ إلى التوجه إلى مدريد لإقناع العميد غابي لحود، رئيس «المكتب الثاني» في عهد الرئيس شارل حلو

(١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)، بالخروج عن صمته المزمن. كان لحود لاعباً بارزاً في «المكتب الثاني» في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) قبل أن يصبح رئيس الجهاز في العهد التالي. إنه رجل يعرف من الداخل قصة عهدين رئاسيين، ويعرف أيضاً جوهر «الشهابية». كان لحود متعباً وصعباً لكن المحاولة انتهت باقتناعه.

وفي سياق الحشرية الصحافية نفسها استوقفني أنّ العميد محمود مطر لم يتحدث عن القصة الاستثنائية في تاريخ الاستخبارات اللبنانية التي كان بطلها، وهي محاولة الاستخبارات السوفياتية خطف طائرة «ميراج» فرنسية تابعة للجيش اللبناني. ووافق مطر مشكوراً على التحدث عن تلك الواقعة التي أثّرت لاحقاً في موقف موسكو وكمال جنبلاط من استحقاقات دستورية وسياسية مهمة.

في ١٤ آذار (مارس) شاهدت على شاشات التلفزة جمهوراً هائلاً يرفع صور القادة الأمنيين الأربعة في عهد الرئيس إميل لحود ويتهمهم بالضلوع في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. ولم يكن سراً أن اللواء الركن جميل السيّد المدير العام للأمن العام كان الأبرز بينهم، فهو كان مهندس توجهات أمنية وسياسية وحارس عصب ما سماه المتظاهرون «الدولة الأمنية».

أثار اسم السيّد اهتمامي. فهو كان «الرجل القوي» في

مديرية المخابرات في عهد الرئيس إلياس الهراوي (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨) وهو كان مهندس وصول العماد إميل لحود إلى الرئاسة بتطابق كامل مع القرار السوري بدعم لحود. إنه رجل يعرف قصة عهدين. وما كان ليخرج مستقيلاً من معقله في الأمن العام لولا الزلزال الذي أطلقه اغتيال الحريري.

لم تكن تربطني بالسيّد علاقة شخصية. فعلى مدار عهد لحود التقيته مرتين: الأولى للتهنئة والتعارف والثانية بعد سنوات لشكره بعدما تبرع «مجهولون» بإيفاد رسائل مفخخة تحمل اسمي إلى زملاء في صحف كويتية انفجرت إحداها وتسببت في سقوط جريح. وحين استقال السيّد تحت ضغط الشارع والاتهامات، عاودت الاتصال به آملاً أن تنجح صحيفة «الحياة» في محاورته قبل أن تستدعيه لجنة التحقيق الدولية للاستماع إليه. وهو ما حصل. في الأسبوع الأول من تموز (يوليو) نشر حديث السيّد على حلقات وسارعت اللجنة إلى استدعائه، وكان أول سؤال طرح عليه: لماذا تحدثت إلى «الحياة» قبل مثولك أمام اللجنة؟ وتقضي الأمانة القول إنه رفض في البداية المشاركة في سلسلة «يتذكر»، لكن تكرار المحاولة نجح في إقناعه. وفي آخر الشهر التالي لموعد النشر تم توقيف «الضباط الأربعة» وبينهم السيّد.

ينتمي الضباط الأربعة الذين يضم هذا الكتاب

الحوارات التي أجريت معهم، إلى مؤسسة واحدة لكنهم ينتمون أيضاً إلى مدارس مختلفة وأساليب متباينة. حين طرحت عليّ فكرة جمع حواراتهم في كتاب ترددت، خصوصاً أن اللقاءات معهم أجريت من منطلق الحوار الصحافي ولم يكن همّ الكتاب حاضراً أو وارداً. في النهاية شعرت بأن نشر هذه الحوارات قد يساهم في تسليط الضوء على عدد من المحطات الأمنية والسياسية، خصوصاً أن أدوار الضباط الأربعة تجاوزت حدود ألقابهم ومواقعهم.

غسان شربل


جميل السيد

ولد جميل السيّد في النبي إيلا ـ قضاء زحلة في ١٥ـ٧ـ١٩٥٠، تلقى دروسه الابتدائية في مدرسة راهبات الوردية في سن الفيل ودروسه التكميلية والثانوية في مدرسة الحكمة ـ الأشرفية.

دخل المدرسة الحربية في ١ـ١٠ـ١٩٦٨ وتخرج في ١ـ٨ـ١٩٧١ طليعاً للدورة. خدم في الجيش ٣٠ سنة حتى ٢٤ـ١٢ـ١٩٩٨ ثم ٧ سنوات في الأمن العام حتى ٥ـ٥ـ٢٠٠٥ تاريخ تقديم استقالته في خضم التداعيات السياسية التي أعقبت اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

لدى انقسام الجيش في ١٩٧٥ـ١٩٧٦ رفض الالتحاق بجيش الملازم أول أحمد الخطيب الذي أصدر مذكرة باعتقاله مع آخرين. غادر على الأثر إلى البقاع والتحق بالنواة الأولى لـ «جيش الطلائع»

الذي حافظ على التنوع الطائفي بقيادة العميد الطيار فهيم الحاج وأصبح قائد سرية مدرعات في اللواء الأول بقيادة العميد إبراهيم شاهين.

تسلّم في ١٩٨٣ قيادة فرع استخبارات الجيش اللبناني في البقاع وعُيّن في آب/أغسطس ١٩٩١ مساعداً لمدير الاستخبارات في الجيش اللبناني. وبعد انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية في ١٩٩٨ عُيّن مديراً للأمن العام.

ترأس اللجنة العسكرية اللبنانية في مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ولعب دور ضابط الارتباط بين الدولة والمقاومة وقوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان وشارك في مفاوضات تحرير الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية. كان عضواً شبه دائم في الوفود الرسمية اللبنانية إلى القمم العربية وفي زيارات الرئيس لحود إلى الدول العربية والأجنبية. تابع دورات عسكرية عدة ونال عدداً من الأوسمة والتنويهات.

متزوج من سوسن حمدان ولهما أربعة أولاد: مالك ومازن وسامر وسارة.

* * *

■ أين كنت في ١٤ شباط ومن أبلغك باغتيال الحريري؟

ـ كان يوم إثنين وجدول الاستقبال عادي. التقيت ضباطاً من الأمن العام. وعادة أستقبل بعد العاشرة والنصف شخصيات ومنها أجانب لأن معظم عمل الأمن العام مرتبطٌ بالأجانب. في الثانية عشرة والنصف استقبلت الملحق الأمني في السفارة البريطانية في بيروت في حضور ضابط الارتباط مع الأجانب في الأمن العام.

سمعنا دوي انفجار قوي. للوهلة الأولى ذهبت الظنون إلى احتمال أن يكون الدوي ناتجاً من اختراق طائرات إسرائيلية جدار الصوت. بعد دقائق تلقيت اتصالاً من صديق كان ماراً في منطقة الفينيسيا، ثم توالت الاتصالات وكان اتصال مع فخامة رئيس الجمهورية ووزير الداخلية. بعدها تأكد أن الموكب المستهدف هو موكب الرئيس الحريري رحمه الله.

■ وبماذا شعرت حين تأكد اغتيال الحريري؟

ـ كان شعوراً بالصدمة وعدم التصديق عند تلقي الخبر.

■ إلى أين ذهبت ظنونك؟

ـ في مثل هذه الظروف لا يكون السؤال الأول عن الفاعل. كان هناك شعور بأنها كارثة والهم الفوري هو النظر إلى النتائج المحتملة. مثل هذا الاغتيال يمكن أن يطلق انفعالات وردود فعل ويترك ذيولاً. لهذا يفكر رجل الأمن أولاً في الانعكاسات المباشرة، السؤال الأول هو تدارك الوضع الذي خلفته الجريمة، أما السؤال الثاني فهو عن الفاعل المحتمل.

■ كنتَ رجلاً أساسياً في السلطة، فماذا فعلت؟

ـ جرت اتصالات بين كل المسؤولين في الدولة، أنا من الذين تحدثوا مع رئيس الجمهورية ووزير الداخلية. كان هناك اتجاه فوري لعقد جلسة للمجلس الأعلى للدفاع في قصر بعبدا. عقد الاجتماع بحضور الرئيس إميل لحود ورئيس الحكومة عمر كرامي ووزراء الدفاع والداخلية والمال والاقتصاد وقادة الأجهزة الأمنية، كان الجميع تحت وطأة الصدمة، فالجريمة كانت تفوق التصور. جرى التفكير في الانعكاسات على الأمن والاقتصاد. حصل لاحقاً تداول مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول الوضع النقدي، تطرق البحث إلى تنظيم مأتم وطني. هذا عدا عن التحرك القضائي وكشف ملابسات الجريمة.

■ ألم تتصلوا بالسوريين؟

ـ طبعاً الجانب السوري كان معنياً منذ اللحظة الأولى بمتابعة التطورات. وعندما عقد مجلس الأمن المركزي برئاسة وزير الداخلية شارك رئيس قسم أمن بيروت في القوات السورية العميد محمد خلوف، على غرار ما كان يفعل في الاجتماعات السابقة.

■ حول من حامت الشكوك؟

ـ الأمن لا يتهم جزافاً. الأمن يبحث عن معطيات ثم يتابعها. المسألة ليست مسألة تحليل أو شكوك. القاعدة تقضي بفتح كل الاحتمالات ثم حذف بعضها تباعاً على ضوء جمع المعلومات أو الأدلة. الانفجار تزامن مع بث ادعاء هاتفي ثم تلفزيوني عن مسؤولية منظمة مجهولة عن عملية الاغتيال.

■ هل بحث مجلس الدفاع الأعلى في إعلان حال الطوارىء؟

ـ لم تطرح كفكرة مطلوب تنفيذها. اعتبرت الاجتماعات مفتوحة لاتخاذ القرارات التي توجبها التطورات. مجلس الدفاع الأعلى لا ينوب عن الحكومة، إنه يعطي توصيات. وقد اجتمعت الحكومة وأعلنت الحداد وقررت إقامة مأتم وطني رسمي، الأمر الذي جوبه فوراً بالرفض من قبل عائلة الشهيد وفئات في المعارضة.

■ الانطباع الأول كان أن الاجهزة الأمنية اللبنانية ركّبت شريط أبو عدس؟

ـ نحن كأجهزة أمنية لم نأخذ الشريط كإثبات. اعتبرنا الشريط من ضمن الاحتمالات التي يمكن أخذها في الاعتبار. لا تستطيع اتخاذ موقف فوري من الشريط سلباً أو إيجاباً. يمكنك أن تقول إن الشريط ظهر في توقيت يتعلق بالجريمة وفي فترة زمنية لا تسمح بالاعتقاد أنه فبرك بعد وقوعها. لا نصدق الشريط فوراً ولا ننكره فوراً. يجب إخضاع الموضوع لتحقيق. كل من اتخذ موقفاً ضد الشريط كان مخطئاً، وكل من اعتبر الشريط إثباتاً أخطأ أيضاً. حصل تسرّع في الاتجاهين، سواء لجهة تبني الشريط أو لجهة رفضه.

■ أريد جواباً واضحاً، هل للأمن العام علاقة من قريب أو بعيد بشريط أبو عدس؟

ـ لا علاقة لا من قريب ولا من بعيد، سوى أننا حصلنا على إفادة مدير مكتب محطة «الجزيرة» في بيروت الصحافي غسان بن جدو الذي زودنا بكامل الرواية عن الشريط وأحلنا إفادته إلى القاضي لمتابعتها من قبله مرفقة بالشريط. أما بالنسبة للاتهامات السياسية

التي صدرت، فقد رددت على ذلك بمؤتمر صحافي في حينه أكدت فيه أننا بتصرف أي تحقيق داخلي أو خارجي حتى قبل أن تعلن الدولة موافقتها على التحقيق الدولي، نحن تحت التحقيق ولسنا فوقه.

■ **أين أبو عدس وكيف تبخر سريعاً؟**

ـ إذا تحدثنا بالمفهوم الأمني الصرف، الاستنتاجات لدينا من خلال الشريط ومن خلال الاستماع إلى الأستاذ غسان بن جدو (مدير مكتب قناة «الجزيرة» في بيروت)، وهو الذي تلقى سلسلة اتصالات من الجهة التي تقف وراء الشريط، استنتجنا أن الشريط صُنع قبل موعد تنفيذ الجريمة. إذاً أبو عدس قد يكون طرفاً مباشراً أو قد يكون طرفاً في عملية تضليل. من يحكم في هذه المسألة؟ الجواب هو التحقيق ومتابعته. يضاف إلى ذلك أن أبو عدس يعتبر من وجهة النظر الأمنية شخصاً ميتاً. مجرد ظهوره في الشريط على هذا النحو سيؤدي إلى استنتاجين: إما أنه شارك في العملية وقتل فيها كانتحاري وفق ما قدم نفسه في الشريط؟ وإما أنه طرف في عملية تضليل وقد يكون قتل أيضاً. في التحليل الأمني يمكننا اعتبار الشخص ميتاً. رواية أبو عدس قد تكون رواية جدية جداً وقد تكون رواية مضللة جداً جداً. الحسم في هذا الموضوع يتم بعد التعمق في التحقيق. إذاً إهمال هذه الواقعة بسبب حساسيات يعتبر خطأً، كما أن اعتبارها إثباتاً دامغاً على هوية المنفذ يعتبر خطأً.

■ **لم يعثر في مسرح الجريمة على أي أثر لأبو عدس؟**

ـ لدينا تقارير من خبراء أجانب. كل الدول وضعت أنظارها على مسرح الجريمة. في تقرير غير رسمي أرسلته لنا إحدى السفارات

الكبرى في بيروت أنه في مثل هذا النوع من الانفجارات وبمثل هذه الكمية من المتفجرات لا يبقى أثر لأي جزء من أجزاء الجسم يتيح إجراء فحص الحمض النووي، وهو العنصر الوحيد الذي يتيح لك التأكيد، في غياب الشهود، ما إذا كان أبو عدس قتل في مسرح الجريمة أم لم يقتل. استند التقرير إلى حصيلة تفجيرات حدثت في بلدان أخرى وقال إن من الحالات شبه النادرة إن لم تكن معدومة أن يوجد في انفجار بهذا الحجم أثر يسمح بإجراء فحص الحمض النووي للانتحاري المفترض.

■ من أجرى اتصالات بآل الحريري للمشاركة الرسمية في التشييع؟

ـ كلفت أطراف على علاقة طيبة بآل الحريري وبالوزير فؤاد السنيورة الذي تربطه علاقات بعدد من وزراء حكومة الرئيس عمر كرامي، كان لنائب رئيس الحكومة عصام فارس دور بارز في هذا المجال بتكليف من الحكومة. وجرت اتصالات عبر أقنية أخرى. الجواب جاء بالرفض تحت وطأة الألم الذي كانت تعيشه العائلة، وترافق الألم مع موقف سياسي.

■ كان هناك عداء بين أطراف في السلطة والرئيس الحريري؟

ـ لا أريد التحدث عن آخرين. الموقع الوظيفي عادة هو الذي يحكم المواقف وبالتالي التناقضات التي تنتج عنها. وهذا الموقع وضعني في كثير من الأحيان في مواقع قد تختلف عما يريده الرئيس الحريري.

في السياسة تعيش تقلبات دائمة. يوماً تحالف ويوماً تخاصم. الرئيس الحريري كما غيره، مرّ بفترات من هذا النوع سواء مع الرئيس لحود أو الرئيس برّي أو الوزير جنبلاط، ومع آخرين. لكن ثمة فارق كبير بين العداوة والخصومة. الخصومة مسموحة، العداوة لا. حتى في عزّ الخلافات مع الرئيس الحريري كانت لنا لقاءات، وكان هنالك ضباط ارتباط معه لنقل التشاور. المفارقة في علاقتي مع الرئيس الحريري هي أنها كانت حسنة عندما يكون خارج السلطة، لكنها تتعكر حين يكون في الحكم، خصوصاً عندما تشتد الأزمة بينه وبين الرئيس لحود. هنا أريد أن أذكر أنه بعد انتخابات العام ٢٠٠٠ اتهمت وحتى من قبل أطراف حول الرئيس لحود بأنني احتضنت المعارضة وأنني ألبي طلبات الحريري وأدافع عن جماعته. أما آخر اتصال مع الرئيس الحريري قبل اغتياله فكان قبل يومين من الجريمة، حين كلف مساعده المقدم وسام الحسن الاتصال بي لمراجعة النيابة العامة بخصوص الإفراج عن بعض أنصاره الذين وزعوا زيت زيتون في بيروت. وقد أجريت الاتصالات اللازمة وأعدت إليه الجواب بأن ينتظر خيراً في الليلة نفسها، وهكذا كان، وشكرني بواسطته. هنا أريد أن أشير إلى العنصر الإنساني العالي في شخصية الحريري. أقول هذا بعد خبرتي مع سياسيين كثيرين. مع الرئيس الحريري تشعر أنه تجري في شرايينه دماء، في حين أن في شرايين سياسيين كثيرين في لبنان زيت سيارات.

■ هل أثيرت فكرة التخلص من الحريري في أي اجتماع أمني شاركت فيه؟

ـ مع أن السؤال بحد ذاته لا يُطرح، فإنه لم يحصل هذا على الإطلاق. لم يعقد اجتماع من هذا النوع سواء بمعرفتنا أو مشاركتنا.

لم يطرح مثل هذا الموضوع اطلاقاً.

■ كانت هناك لدى الحكم عقدة الحريري، سواء كان مشاركاً أم معارضاً، هل كان عقبة أمام استكمال سيطرة الفريق الآخر؟

ـ لا يمكن السيطرة على لبنان من قبل فريق سياسي حتى ولو ترأسه الحريري ولا من قبل فريق أمني حتى ولو كان معه الرئيس لحود. لبنان تركيبة خاصة واستثنائية. أي شخص يدّعي السيطرة على لبنان يرتكب خطأً. يمكنني الحديث عن صراع وجهات نظر متناقضة في الشؤون السياسية والاقتصادية والإدارية بين الرئيس الحريري من جهة وآخرين في السلطة وخارجها من جهة أخرى. طبعاً، ونحن هنا نتحدث في السياسة، كل طرف يسعى لأن يكون موجوداً بقوة في السلطة لفرض وجهة نظره. هذا المسعى كان موجوداً دائماً من جانب الرئيس لحود وكذلك من جانب الرئيس الحريري. التوازنات في لبنان تفرض أحياناً الخروج من السلطة أو القبول بتسويات داخلها، وهذا يصدق على الجميع. المسألة ليست مسألة عقدة، المسألة هي من يستطيع، ضمن الظروف السائدة، أن يكون الأقوى في لعبة الحكم. أحياناً كان الرئيس لحود وأحياناً كان الرئيس الحريري وأحياناً أخرى غيرهما. يجب أن نتذكر أن في لبنان رؤساء من خارج السلطة، في الطوائف والفئات، غير الرئاسات الموجودة في السلطة، وأحياناً أقوى منها.

■ من المسؤول بحكم القانون عن مسرح الجريمة؟

ـ في لبنان أربعة أجهزة: قوى الأمن الداخلي واستخبارات الجيش والأمن العام وأمن الدولة. الأمن العام وأمن الدولة لا يتعاطيان في ما

يسمى أمن الجريمة، أي مسرح الجريمة وما يستتبعه. يطلب منهما بعد حصول جريمة بارزة السعي إلى توفير معلومات بموجب استنابات. مسرح الجريمة من اختصاص قوى الأمن الداخلي والقضاء المختص. وإذا كانت استخبارات الجيش معنية بالتحقيق يمكن أن يكون بإشرافها ووفقاً للمهمة التي يحددها القاضي. في لبنان عادة تكون قوى الأمن الداخلي هي المسؤولة، وفي حالات خاصة تكون استخبارات الجيش.

■ **في حالة اغتيال الحريري من كان مسؤولاً عن مسرح الجريمة؟**

ـ القضاء وقوى الأمن الداخلي. شاركت استخبارات الجيش في فترة المعاينة بحكم الانتشار الميداني للجيش ودوره في حال حصول أحداث كبرى، ولاحقاً كانت المهمة حصرية بقوى الأمن الداخلي بإشراف القضاء العسكري ثم انتقلت إلى المحقق العدلي.

■ **لم يُدقَّق في مسرح الجريمة جيداً، هل السبب هو عدم جدية أم قلة كفاءة؟**

ـ صراحة، إن عبارة عدم جدية في جريمة استهدفت شخصاً بحجم الرئيس الحريري بهذه الطريقة البشعة، لا تنطبق على مشاعر أي مسؤول، لذلك أؤكد أن لا وجود لعدم جدّية متعمّدة. لكنني أقول إن إرباكاً كبيراً حصل بسبب حجم الحدث والجريمة وتدفق الناس والانفعالات والضغوط الفورية. كان عيار الجريمة أكبر من القدرات التي تحركت في اللحظة نفسها لكشفها. كل مسرح جريمة، وهو مسؤولية مشتركة بين القضاء وقوى الأمن الداخلي، يمكن أن تحدث فيه ثغر لا يجوز أصلاً أن تحدث. بمقدار ما يصان مسرح الجريمة

تصان العناصر الضرورية لمصلحة التحقيق. بعد ظهور اتهامات في الصحف عن ثغر في مسرح الجريمة سألت المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج وضباطاً من جهاز التحقيق ومنهم العميد هشام الأعور (من الشرطة القضائية) عنها، فكان الجواب أنهم وجدوا أنفسهم أحياناً بين خيارين: إما أن يحفروا للبحث عن جثث وأدلة وهناك خطر أن يؤدي الحفر إلى تخريب مسرح الجريمة. وإما أن يتعاطوا مع ما هو ظاهر ولا يقتربوا مما هو مغطى بالتراب. الحقيقة أن الضغوط كانت كبيرة وسيوف الاتهامات مصلطة فوق المعنيين. لا أريد القول أن الإهمال لم يحصل، أقول إن الأمر يجب أن يترك للتحقيق. طبعاً معروف أن وزير الداخلية سليمان فرنجية اتخذ إجراءات. كذلك على المعنيين أن يبرروا سلوكهم أمام التحقيق الذي سيسأل هل كانت هناك نية متعمدة أم كان هناك خوف سببته الاتهامات وأدى إلى ما يمكن اعتباره تقصيراً. أنا أعتبر أن على المعنيين بمسرح الجريمة الرد على الأسئلة المتعلقة بالثغر. أنا أعتبر أن ثغراً حصلت، لكن هل كانت بسبب نيات جرمية أم بسبب حجم الاتهامات أو التقصير؟ أترك الجواب للقضاء.

■ حين تقرر عزل مسرح الجريمة في عهدة من كان؟

ـ كان في عهدة القضاء وقوى الأمن الداخلي، والطوق الخارجي فقط كان في عهدة الجيش.

■ وقصة طمر مسرح الجريمة؟

ـ صباح اليوم التالي للجريمة قرأت في الصحف أن سيارات موكب الرئيس الشهيد رفيق الحريري نقلت ليلاً من مسرح الجريمة، وكانت الاتهامات موجهة إلى جميع الأجهزة، لأن الناس ربما لا تعرف من

المسؤول عن مسرح الجريمة. الأمن العام خارج مسرح الجريمة لجهة المسؤولية أو الوجود الفعلي. لم يكلف عنصر من الأمن العام التوجه إلى مسرح الجريمة. المشكلة أن الاتهامات وجهت إلى الأجهزة بشكل عام. السيارات نقلت إلى ثكنة الحلو وقال المعنيون إنهم صوروها حسب الأصول. اتصلت باللواء علي الحاج وسألته عما أوردته الصحف فأجابني أنه تلقى إيعازاً بفتح الطريق وأن ترتيبات تجري وفقاً لهذا الإيعاز. نصحته بعدم الاستمرار في ذلك وقلت إن الأمر لا يتعلق بحادث سيارة أو انقلاب شاحنة. هذه جريمة كبرى. لا ترتكبوا خطأ في هذا الموضوع. أياً تكن الجهة التي أوعزت إليك لا تنفذ، وأنا سأتصل فوراً بوزير الداخلية للفت نظره فهذه الجريمة ستثير اهتمام العالم ويجب الانتباه إلى حصانة مسرح الجريمة.

طبعاً أنا هنا كنت أوجه نصيحة، إذ لا سلطة لي على المدير العام لقوى الأمن الداخلي. قلت في نفسي قد لا تكفي النصيحة فاتصلت بالوزير فرنجية وتمنيت عليه أن يصدر أمراً. هنا أريد أن أقول إن وزير الداخلية كان من أكثر الناس تأثراً بسبب الجريمة وكان حزيناً. اتخذ الوزير موقفاً فورياً، وكان تدخله مهماً في ضبط مسرح الجريمة، وقيل لي لاحقاً، إنه تدخل لمنع العبث به حتى قبل أن أفيده عن الموضوع.

■ لمن يعود الحق في إصدار أوامر إلى اللواء علي الحاج؟

ـ في ما يختص بمسرح الجريمة يعود الحق إلى القضاء المختص. في تلك الفترة كان هناك قاضي التحقيق العسكري ثم بعد فترة نقل التحقيق إلى المحقق العدلي. ولست على علم إذا كان لدى أي من

القضاة اطلاع على هذه التفاصيل. خبرتي السابقة في الاستخبارات هي التي دفعتني إلى التحذير من أي مس بمسرح الجريمة.

■ ترددت شائعة أن اللواء علي الحاج تلقى الإيعاز من ضابط كبير في القصر الجمهوري؟

ـ اللواء الحاج هو الأقدر على إثبات هذا الموضوع أو نفيه. له مصلحة في توضيح ما حصل. على كل مسؤول أن يوضح للقضاء أو للجنة التحقيق الدولية لماذا فعل ما فعل أو لماذا لم يفعل؟ أنا لم أتلق أي اتصال من القصر الجمهوري ولا من غيره. أنا قمت بمبادرة وأعتقد أن اتصالي بوزير الداخلية حال دون وقوع خطأ جسيم في مسرح الجريمة تحت عنوان «ضرورة فتح الطريق» وكأن الذي حصل حادث سير. هل كانت النوايا حسنة أم سيئة؟ على أصحاب الشأن توضيح الموضوع. أنا تدخلت من الناحية التقنية ولشعوري بما يمكن أن يترتب على أي عبث غير مسؤول في مسرح الجريمة. أعتقد أنني قدمت خدمة للواء علي الحاج وكثيرين حين قرأت صباحاً عن نقل السيارات ليلاً.

■ هل كان موقف قادة الأجهزة الأمنية متماسكاً وهل راودتك رغبة في الاستقالة؟

ـ من أصل ٣٧ سنة في الجيش والأمن العام أنا عملت في الأمن العسكري وصولاً إلى الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو من صلاحية الأمن العام، مدة ٢٧ سنة. عملت في حقول الأمن المختلفة، وكانت مسؤولياتي تبعاً لرتبتي. تحققُ إنجازات وتحصل معك كبوات، الشعور بالذنب لا يتولد لديك إلا إذا كنت مقصراً فعلاً. هناك الشعور بالإصابة عندما يقع حادث أمني، خصوصاً إذا

كان الحادث الأمني كبيراً، فإن أول شعور لدى شخص مثلي هو أنه أصيب. يصاب الأمن بالتوازي مع الشخص المستهدف. شعرت بأنني أصبت. في حادث بهذا الحجم تشعر كمسؤول أمني بأنك أصبت سواء كان المستهدف الرئيس الحريري أم غيره. هناك فارق بين الشعور بالذنب والشعور بالإصابة والشعور بالتقصير. الشعور بالإصابة معنوي بالدرجة الأولى. الشعور بالذنب ينتج من التورط أو التواطؤ أو التغاضي وهذا والحمد الله غير موجود. الشعور بالتقصير يرتبط بالصلاحية.

■ هل كان الأمن الميداني من صلاحيتك أم من صلاحية غيرك؟

ـ عناصر الأمن العام تتركز صلاحياتهم بنسبة ٩٩ في المئة على جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية والحزبية والعائلية لمصلحة الدولة. إنما منذ الاستقلال في العام ١٩٤٣ وحتى اليوم الأمن العام لا يتعاطى استقصاء الجرائم سواء قبل وقوعها أو بعده. لكن كجهاز أمني، وإذا وقع على معلومات ترتبط بجريمة، لا يقول هذا ليس من اختصاصي بل يحولها إلى القضاء أو الجهاز المعني أو الاثنين. فالتقصير أو التورط يحصل إذا وجدنا معلومات تتعلق بالجريمة ولم نعالجها، وهذا لم يحصل. إذاً كان لدينا شعور بالإصابة المعنوية كجهاز أمني معني باستقرار البلد. قد يكون من حق الناس أحياناً أن لا تميز بين من هو مختص ومن هو غير مختص. في جريمة بهذا الحجم يضع الناس الأجهزة في سلة واحدة وتُنسى إنجازات سابقة وتنسى مسألة الفروق في الصلاحيات.

■ فور وقوع الجريمة اتهم النائب وليد جنبلاط الجهاز الأمني السوري ـ اللبناني المشترك بارتكابها، ماذا تقول؟

ـ كون الاتهام صدر فور وقوع الجريمة فهذا يعني أنه سياسي. الاتهام السياسي شيء والتأكد من هوية مرتكبي الجريمة شيء آخر. هو اتهام سياسي ينطلق من طبيعة من يمسك بالأمن في لبنان، ويتأثر بالمشاحنات السياسية التي تكون قد سبقت الجريمة.

■ كان هناك تركيز على الأجهزة وأنت منها، بسبب شعور في البلد بأنك كنت مايسترو قادة الأجهزة الأمنية؟

ـ دعني أقول لك شيئاً: اتهام شخص أو جهاز بجريمة، أيّاً كان نوعها، ليس أمراً سهلاً وليس مزحة. كل من يستسهل اتهام الآخرين بجريمة هو مجرم. من تعوّد الإجرام يستسهل اتهام الآخرين به. أنا الأقدم من حيث الخبرة بحكم عملي السابق في الجيش. وأنا بين الأقدم رتبة بين قادة الأجهزة. اتخذت مبادرات دفاعية عن الأمن حين كنت ألمس ظلماً أو اتهامات سياسية. هذا الموقف يسلط الأضواء علي. كل ما جرى حتى هذه اللحظة هو في دائرة الاتهام السياسي. بعض الأمور المتعلقة بالخلل في مسرح الجريمة يقع في دائرة الاتهام التقني، وعلى القضاء المختص ولجنة التحقيق الدولية أن يحددا طبيعة ما حصل والمسؤول عنه.

■ هل لديك شيء مهم تقوله للجنة التحقيق الدولية؟

ـ كل ما لدي سيكون بتصرفها. سيكون كلامي مهماً أو غير مهم في ضوء استجواب الآخرين. كلامي سيكون الحقيقة. قد تلفت أقوالي لجنة التحقيق إلى أشياء وقد لا تلفتها.

■ حين اتصلت بالوزير فرنجية هل كان على علم بقصة نقل السيارات من مسرح الجريمة؟

ـ أنا لم أسأله. دخلت فوراً في الموضوع الأساسي. أنا ليست لي أمرة على علي الحاج. وزير الداخلية هو المرجع، ولهذا اتصلت به، ربما كان أصدر توجيهاً بالمنع قبل اتصالي به.

■ هل تؤكد أن الإيعاز للواء الحاج لم يكن مصدره فرنجية؟

ـ نعم أؤكد وأجزم أن وزير الداخلية مارس صلاحياته لمنع أي ضرر يلحق بمسرح الجريمة.

■ إذاً جاء الإيعاز من جهة ليس لها، قانوناً، حق الأمرة على الحاج؟

ـ لا أستطيع التحدث نيابة عنه. قد يثبت هذه الواقعة أو ينكر حصولها.

■ ماذا قال لك الحاج؟

ـ أنا لم أحقق معه بل أسديت له نصيحة، وأعتقد أن اللواء الحاج باستطاعته أن يوضح لاحقاً من أين جاء الإيعاز أو الأمر.

■ من يعطي الأوامر عادةً في مسرح الجريمة؟

ـ دعني أوضح لك شيئاً. مسرح الجريمة بحسب القانون اللبناني هو في عهدة القضاء الذي ينتدب ضباطاً للتحقيق يعملون بإشرافه وأمرته، وعندها تكون الأوامر صادرة عنه وتصبح مسؤولية مسرح الجريمة وغيرها محصورة بهذين الطرفين فقط. المدير العام للأمن الداخلي اللواء علي الحاج ليس هو من يُصدر الأوامر المتعلقة بمسرح الجريمة أو بنقل السيارات أو بأمور التحقيق الأخرى. أعتقد أن اللواء

الحاج لا يخطئ في مثل هذه الأمور.

■ هل أنت قلق من لجنة التحقيق الدولية؟

ـ كان لدي شعور بالانزعاج من تأخر لجنة التحقيق الدولية، والآن باشرت في عملها. كنت أتمنى لو بدأت عملها قبل شهر. هذا التأخير يبقي كثيرين من الأشخاص في السياسة والأمن مكبلين في حياتهم المهنية أو العادية. الاتهامات السياسية التي وجهت إلى أشخاص، وأنا بينهم، حجمها ضخم إلى درجة أن شخصاً مثلي يتمنى حصول التحقيق البارحة لا غداً لإظهار الحقيقة. نحن نعتبر أن الاتهامات خلطت بين الجريمة والسياسة وهو خطأ كبير. هناك في الميدان السمعة والمعنويات والعائلة والماضي المهني. لا أحد يقبل أن تمس كل هذه الأشياء لأن أطرافاً معينة أطلقت اتهامات.

■ التقيت رئيس لجنة تقصي الحقائق التي شكلت في أعقاب اغتيال الحريري، ماذا دار بينك وبين الضابط الايرلندي بيتر فيتزجيرالد؟

ـ التقى فيتزجيرالد كثيرين من المسؤولين والمعارضين وأنا أحد الذين التقاهم. لا شك في أن حصيلة لقاءاته بكل الأطراف ستكون في تصرف لجنة التحقيق الدولية التي يتوقع أن تتعمق في النواحي التي تعتبرها مفيدة لجلاء ملابسات الجريمة.

زارني فيتزجيرالد مع فريقه. بدأ أولاً بتوضيح مهمته كالقول أنه جاء استناداً إلى قرار مجلس الأمن وأنه مهتم بأسباب اغتيال الرئيس الحريري ونتائجه. بعدها بدأ بطرح سلسلة من الأسئلة أولها من قتل الحريري؟ ثم أسئلة من نوع هل حصلتم كجهاز أمني على

معلومات بعد الجريمة وأرسلتموها إلى القضاء. إضافة إلى حديث عن الظروف السياسية للقرار ١٥٥٩.

■ ماذا قلت له عن القرار ١٥٥٩؟

ـ قلت له إن الدولة اللبنانية تلقت مسودات عن مشروع القرار خلال مناقشته في مجلس الأمن وكان واضحاً أن جزءاً منه يتحدث عن سيادة لبنان، فيما يتحدث جزء آخر عن انسحاب القوات السورية من لبنان إضافة إلى نزع سلاح الميليشيات والمقاومة والمخيمات وبسط سلطة الدولة على أراضيها وتحديداً في الجنوب، أي نشر الجيش في الجنوب. قلت له إنه كان واضحاً لدينا من أول الطريق أن القرار يؤدي إلى تغيير كلي للمناخ القائم في لبنان لأن كل استقرارنا وأمننا بعد اتفاق الطائف كان مبنياً على مرتكزات استراتيجية بينها العلاقة مع سورية ودعم المقاومة في إطار الموقف من النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وأوضحت له أنه وفق تقديرنا في حينه، أن القرار ١٥٥٩ يلغي هذه الاستراتيجية، وذلك لأنه سيكون لكل بند انعكاساته على الأرض حال تنفيذه، لذلك لدينا تخوفات من أن القرار سيدخل إلى لبنان مناخاً جديداً مغايراً بصورة جذرية لمرتكزات المرحلة السابقة، ما قد يؤدي إلى المس بمناخ الأمن والاستقرار في لبنان. طبعاً لبنان كان يتغنى في الفترة الأخيرة بحجم الاستقرار الأمني فيه على رغم الاضطراب القائم في المنطقة. لبنان كان ملجأ آمناً وملاذاً إلى درجة أن الحركة السياحية التي شهدها العام الماضي كانت استثنائية وتبشر بالمستقبل. وبصورة طبيعية يمكن القول أنك حين تحرك أعمدة هذه الاستراتيجية ستحرك معها قواعد الاستقرار والأمن السائدة. من هنا قلت لفيتزجيرالد إنه كانت لي مبادرة بموافقة من الدولة، وكون الأمن العام على علاقة بالسفارات،

حيث اجتمعنا بملحقي الأمن في السفارات والسفراء، خصوصاً سفراء البلدان ذات العضوية في مجلس الأمن، وشرحنا الانعكاسات المحتملة للقرار ١٥٥٩ على الأمن والاستقرار في لبنان. وزارة الخارجية شرحت الأمر من زاوية أخرى. الحقيقة أنني سلمت السفراء ورقة من صفحتين تحدد الانعكاسات السلبية المحتملة للقرار ١٥٥٩ بالنسبة إلى الأمن والاستقرار وأعطيت نسخة منها إلى فيتزجيرالد. قلت في الورقة إن القرار سيؤدي إلى المس بالأمن والاستقرار في لبنان وبلادكم ليست في حاجة إلى بلد يضاف إلى لائحة البلدان المضطربة في الشرق الأوسط.

كجهاز أمني، قراءتي للأحداث السياسية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها أضاءت الضوء الأحمر في ما يتعلق بالانعكاسات المتوقعة للقرار. بمقدار ما يضر هذا القرار استراتيجيتنا لجهة الانقلاب عليها، بمقدار ما يخلق حوافز ومنافع لإسرائيل. القرار ١٥٥٩ أدخل لبنان بقوة إلى دائرة الاهتمام الإسرائيلي المباشر لجهة احتوائه طلب انسحاب سورية وتجريد المقاومة والمخيمات من السلاح ونشر الجيش في الجنوب. القرار أوجد مصلحة إسرائيلية مباشرة في تسريع الأحداث في لبنان، وبالتالي أخطار القرار أنه أدخل على الحالة المستقرة السابقة عوامل جديدة فيها ضرر ونفع لعدة أطراف داخلية وخارجية، بشكل أن عيارها على الساحة اللبنانية كان عياراً مؤذياً كما توقعنا نحن. انطلاقاً من هذا الموضوع، وهو ما أثبتته التطورات اللاحقة وبينها اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، تبيّن أن القرار ١٥٥٩ أحدث بالنسبة إلى البلد، وتحديداً إلى الأمن فيه، ما يسمى overload أي حملاً إضافياً. بمعنى أن أجهزة الأمن المبرمجة على مدى ١٥ عاماً على حمل معين، لنقل إنه طن واحد، جاء القرار وألقى فوقها ١٠ أطنان.

ومن ضمن هذه الأطنان أنه بمقدار ما أوجد القرار ١٥٥٩ مصلحة إسرائيلية استثنائية لتنفيذه في أسرع وقت ممكن للحصول على نزع سلاح المقاومة وتجريد المخيمات من سلاحها ونشر الجيش في الجنوب، بمقدار ما ألحق أيضاً ضرراً بخطنا أي بالقواعد الاستراتيجية التي كنا نرتكز عليها في مسألة الأمن والاستقرار. هذا هو الشرح السياسي ـ الأمني الذي قدمناه.

أمّا القول أننا لم نستدرك شيئاً فهو غير صحيح. قبل اغتيال الرئيس الحريري وقبل محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة أضأنا الضوء الأحمر في مناقشاتنا مع السفارات وداخل البلد، وقلنا إن شيئاً كبيراً في طريقه إلينا. القرار ١٥٥٩ كان شيئاً كبيراً بالنسبة إلى لبنان والمنطقة.

قلنا لهم ارحمونا وارحموا أنفسكم وتفادوا إضافة لبنان إلى لائحة البلدان المضطربة. شرحت هذا الواقع لفيتزجيرالد. للأسف حين صدر تقريره لم يأخذ في الاعتبار إلا الأجزاء التي تتضمن شائعات سياسية واتهامات. تكلم عن مسرح الجريمة من دون أن يحدد من المسؤول أو المقصّر. قال إن بعض عناصر الأجهزة الأمنية وضعوا قطعاً من سيارة الميتسوبيشي في الحفرة. هذه الجملة جريمة ارتكبت بحق المؤسسات الأمنية اللبنانية، إذ كان عليه أن يحدد الأشخاص والجهة وليتحملوا مسؤولياتهم، ولو كان الثمن قطع الرؤوس.

قلت لفيتزجيرالد فلنبقِ الجميع قيد الاتهام وليذهب التحقيق إلى كل الاحتمالات بدلاً من الاكتفاء بالاتهامات الموجهة إلى طرف واحد. قلت له فلنبق كل الاحتمالات مفتوحة، فلنبق احتمال أبو عدس

والتيارات الأصولية قائماً، واحتمال تورط الحكم اللبناني وسورية، واحتمال تورط إسرائيل، وليكن التحقيق جدياً لا أن نكتفي بجزء من الاتهامات. وأنا اليوم أقول، نحن لا نسعى إلى تبرئة أحد بل نطالب بأن يعالج هذا الموضوع حسب الأصول اللازمة وليحسب من استفاد ومن تضرر فعلاً من اغتيال الرئيس الحريري.

القرار ١٥٥٩ أوجد منتفعين ومتضررين. اغتيال الرئيس الحريري أوجد أيضاً منتفعين ومتضررين، فلنستعرضهم. باختصار كلي أقول ومن دون استثناء، لقد وقع الضرر كله في مكان واحد أي أنه أصاب الحكم اللبناني وسورية.

■ **ماذا تريد أن تستنتج؟**

ـ لا أريد أن أستنتج شيئاً. أقول إن منفذ الجريمة إما حمار وإما آينشتاين. فلتبحث لجنة التحقيق في كل الاحتمالات: التيارات الأصولية، الأجهزة والحكم اللبناني، سورية، إسرائيل... إلخ.

■ **هل يمكن مثلاً أن يكون آينشتاين قد استخدم الحمار للتنفيذ؟**

ـ هذا كلّه في التحليل لا في التحقيق. في التحليل قد تصيب أو تخطئ، أما في التحقيق فتضع أصبعك على الجرح أو لا تضعه، والتحليل ممنوع في التحقيق. الرئيس الحريري ليس شخصاً عادياً. التعرض له لا يقاس بمقاييس الساحة اللبنانية. ألا يعرف من يريد التعرض لرفيق الحريري أن رد الفعل سيتجاوز الغضب إلى الجنون لدى فرنسا والسعودية، البلدين الأقرب في التعاطف مع سورية في الفترة الماضية؟ ألا يفكر في توازن الموقف الفرنسي وفي تعاطف

الموقف السعودي؟ هل يمكن أن تدفعهما إلى الوقوف ضدك وما هو الغرض؟ على رغم كل هذه الحجج أقول فليبق الاتهام في كل الاتجاهات، ولكن ليؤخذ في الاعتبار وجود متهمين آخرين ولتحدد اللجنة من الفاعل. أنا أتكلم كرجل أمن وأقول، فلنضع كل الاحتمالات وليبق الجميع قيد الاتهام. الاتهامات السياسية بلا دليل تعتبر تجنياً وتغطية على المجرم الأساسي إذا وجد مجرم أساسي آخر.

■ اتهموك بتحريك سفير لبنان في واشنطن فريد عبود لعرقلة قرار مجلس الأمن تشكيل لجنة التحقيق الدولية وتحديد صلاحياتها، وقيل إنك كنت تتلقى تقارير من السفير خلافاً للقانون؟

ـ وزير الخارجية محمود حمود شخص لا يكذب ولا مصلحة لديه. الوزير حمود كان له كلام في هذا الموضوع ونفاه بصورة علنية خلال مؤتمر صحافي. هو يعلم أن سفير لبنان في واشنطن وسفير لبنان لدى الأمم المتحدة ليس لهما أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بشخص اسمه جميل السيد.

■ ومسألة التقارير؟

ـ يعرف الوزير حمود كما يعرف آخرون، أني لا أتلقى تقارير إطلاقاً من أي سفارة. عندما يكون هناك ما يستدعي أخذ رأي الأمن العام يأتي إلينا التقرير إما عبر وزارة الخارجية وإما عبر رئاسة الجمهورية. لم يحصل مرة أن تلقينا تقريراً مباشراً من سفارة. لا يوجد هذا النوع من الاتصالات بين الأمن العام والسفارات.

■ **هل تجزم في هذه المسألة؟**

ـ بالطبع أجزم وبكل مسؤولية. حين يطلب منا إبداء الرأي في تقرير تلقته الخارجية أو رئاسة الجمهورية نبدي رأينا ونعيده إلى الجهة التي حولته إلينا، أي الخارجية أو رئاسة الجمهورية. أحياناً يطلب أيضاً رأي وزارة العدل أو الداخلية. اليوم يتولى آخرون قيادة الأمن العام، فليكشفوا هذه المسألة إذا كانت موجودة، أو إذا كانت هنالك أجهزة فاكس أو بريد إلكتروني بين الأمن العام وبين السفارات اللبنانية في الخارج.

■ **إذاً لم تكن على علاقة بفريد عبود؟**

ـ يزورني كصديق عندما يحضر إلى لبنان، ولا علاقة عمل تربطني به حين يكون في واشنطن أو نيويورك، لديه تراتبية يحترمها بالنسبة إلى علاقته بالرئيس لحود وبالخارجية وهو يعمل ضمن هذه الأصول.

■ **متى بلغكم أن دولاً كبرى تعد لإصدار قرار من مجلس الأمن في شأن لبنان؟**

ـ في بداية الصيف ظهرت شائعات. وسائل إعلام تحدثت لماماً، وظهرت مناخات معينة كانت سبقتها خطوات في الكونغرس الأميركي. لاحقاً كشف الرئيس جورج بوش لصحيفة «ڤيغارو» أنه بحث هذا الموضوع مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في حزيران/يونيو، نحن كنا نتابع هذا الموضوع وأحياناً كانت تتلقى الخارجية ورئاسة الجمهورية تقارير من سفراء لبنان في الدول المعنية وكنا على اطلاع على الخطوط العامة للتوجه، أي المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان ونشر الجيش اللبناني في الجنوب.

■ **بعد صدور القرار اتهم الرئيس الحريري بأنه عمل من**

أجل إصداره أو سهّل صدوره، وهناك من اعتبر أن هذه الاتهامات سهّلت عملية الاغتيال؟

ـ هذا الكلام يقصد الإشارة إلى أن المعترضين على القرار ١٥٥٩ هم الذين قتلوه؟!

■ أنا لم أحدّد، لكن هذا الكلام قيل علناً؟

ـ لبنان ساحة مفتوحة للاتهامات المتبادلة بين الحكم ومعارضيه وداخل كل فريق أيضاً. اتهامات بلا حدود ولا تقتصر على الـ١٥٥٩. في محطات سابقة شهد لبنان سجالات سياسية عنيفة لها علاقة بالمقاومة وإسرائيل ومسائل أخرى. لو عدت بالذاكرة إلى تاريخ الحكم بعد الطائف لوجدت العجائب. إذا كان كل اتهام يبرر عملية اغتيال لكان يفترض أن لا يبقى أحد من الطبقة السياسية حيّاً. طبعاً الجدل حول القرار ١٥٥٩ كان أكثر حدّة لأنه تزامن مع التمديد للرئيس لحود. للأسف صحّ ما توقعناه، وهو أن الـ١٥٥٩ من شأنه إيجاد مناخ يساعد على اضطراب الأمن في لبنان.

■ بعد صدور القرار هل فاتحكم طرف أجنبي بوجوب الاهتمام بأمن الحريري؟

ـ هذا لم يحصل. عادةً لا يأتي إلينا الأجانب للفت نظرنا إلى تهديدات تطال المسؤولين عندنا. غالباً ما يثيرون تهديدات تتعلق بسفاراتهم ورعاياهم.

■ ألم تكن هناك مخاوف على الحريري؟

ـ المخاوف كانت على البلد كله ولا تزال، كان جو البلد مكهرباً بموضوعي القرار ١٥٥٩ والتمديد. وهناك توتر سابق حول مواضيع

أخرى. طبعاً في أجواء التوتر يتزايد الحذر لدى الجميع ويبادر المسؤولون، كل حسب موقعه، إلى اتخاذ الترتيبات الخاصة به. بعضهم لديه أجهزة حماية رسمية من الدولة، البعض الآخر يتكل على جهازه الخاص، البعض الثالث لديه خليط من الأمن الرسمي والأمن الخاص. لكل مسؤول طريقته في أمنه الشخصي. والرئيس الحريري مثل معظم المسؤولين كان لديه جهاز أمن خاص، يرعى تحركاته بمعزل عن الأجهزة الأمنية الرسمية التي لم تكن مكلّفة القيام بما يسمى الحماية اللصيقة له.

■ **إذاً جهاز الأمن الخاص بالحريري كان يتولى الحماية اللصيقة بمعزل عن الأجهزة الرسمية؟**

ـ نعم كان لديه جهاز خاص مستقل تماماً عن الدولة ولا يطلع أجهزتها على مواعيد دخوله وخروجه وتحركاته.

■ **لكن كانت لديه قوة من الأمن الداخلي؟**

ـ طبيعي أن تكون لديه قوة من الأمن الداخلي سواء عندما يكون رئيسا للحكومة أو عندما يكون رئيساً سابقاً للحكومة، حيث يزيد عدد العناصر أو ينقص تبعاً لكل حالة. عموماً عناصر قوى الأمن الداخلي مستخدمون للحراسات الثابتة ولفتح الطرقات، أمّا الحماية اللصيقة فكل الأجهزة لديها عناصر مدربة، وكذلك فإن معظم العناصر الأمنية الخاصة تكون عادة مدربة على الحماية اللصيقة.

■ **الحماية اللصيقة للحريري لبنانية أم أجنبية؟**

ـ لم نر مسؤولاً لبنانياً لديه حماية لصيقة أجنبية، لكن المدربين قد يكونون أجانب كما يحصل في الأجهزة الرسمية التي توفد عناصر

منها إلى الخارج، وأحياناً كثيرة يأتي المدربون الأجانب لتدريب عناصرنا في لبنان. وأعتقد أن الأمن اللصيق لدى الرئيس الحريري لا يختلف عما هو معمول به لدى الجميع.

■ هل توافرت لدى الأجهزة الأمنية معلومات عن محاولة لاغتيال الوزير مروان حمادة؟

ـ حصلت هذه المحاولة في كنف حكومة الرئيس الحريري. مباشرة انطلق سيل من الاتهامات السياسية ضد جهة معينة. تولت التحقيق مديرية الأمن الداخلي ثم نقل التحقيق إلى استخبارات الجيش بقرار قضائي. الأمن العام وأمن الدولة تلقيا استنابة استقصائية بمعنى أنه إذا توافرت لديهما معلومات يطلعان الجهات المختصة. لم نتلق استنابة تحقيق وبالتالي فإن كل المعلومات حول محاولة الاغتيال بقيت بين الأمن الداخلي واستخبارات الجيش والقضاء. طبعاً كانت محاولة الاغتيال مؤشراً خطيراً على مرحلة جديدة وجاءت من مناخ الحمل الزائد الذي ألقاه القرار ١٥٥٩ على الوضع في لبنان.

■ ما قصة الشريط المتعلق بمحاولة اغتيال حمادة والذي قيل إن استخبارات الجيش استولت عليه وأخذته؟

ـ كلمة «استولت»، كبيرة. هذه النقطة أُثيرت من جانب الوزيرين جنبلاط وحمادة وأطراف أُخرى في المعارضة وحصلت ردود عليها. أعود وأقول إن الثقة مفقودة بين الـمُتَّهَم والمتَّهِم وكل شيء عرضة للتأويل. أنا سمعت كغيري تلك الاتهامات والردود، وأعتقد بأنه كان للقضاء ردّ واضح حول وجود الشريط. التعمق في التحقيق يمكن أن يحسم الجدل. في ضوء ما أعرف أقول إنه من الصعب جداً ومن الخطر جداً أن يتلاعب أي طرف بقصة الشريط.

■ هل سألك فيتزجيرالد عن هذه القصة؟

ـ بصورة عرضية وفي سياق استيضاحي. سأل عن الحادثة لا عن واقعة الشريط لأنه يعرف أننا لسنا الأطراف المعنيين في التحقيق.

■ أنت صاحب خبرة طويلة في مجال الأمن، هل تعتقد بينك وبين نفسك أن الرئيس الحريري استشهد بفعل عملية انتحارية؟

ـ في الأمن أنا لا أُحلّل على هذا النحو. أضع الاحتمالات كتقنية تحقيق كي أصل إلى خلاصات. لا أتحدث في الاحتمالات، أتحدث في الخلاصات. ممنوع في عالم الأمن التسلّي بالاحتمالات. مفروض أن نقدم شهوداً ووقائع وأدلة. الأشياء المترابطة في التحليل وغير المدعومة بأدلة أو شهود تكون قيمتها صفراً. عملك في الأمن سيصبّ لدى القاضي وعمل القاضي لدى المحكمة. التحقيق الأوّلي تكون ذمّته واسعة. يوسّع إطار الاحتمالات والشكوك. وبمقدار ما ينتقل التحقيق من الأمن إلى القضاء تضيق الذمّة إلى أن يصل إلى المحكمة حيث يفترض أن يكون التحقيق مترابطاً إلى الحد الأقصى. الثغرات التي تظهر في التحقيق الأولي تكون ضد المتهم وإذا بقيت قائمة في المحكمة تصبح لمصلحة المتهم. يستفيد المتهم من الشك في المحكمة ويتضرّر من الشك في التحقيق. أنت تحيل إلى القضاء أشخاصاً مشتبهاً بهم لا مُدانين. من يحسم كيفية التفجير في حادثة اغتيال الرئيس الحريري؟ الجواب هو: الخبراء والتحقيق ولا ثالث لهما، حتى الذين لديهم خبرة أمنية.

■ هل أفهم أنك لا تريد الإجابة عن السؤال؟

ـ تريد جواباً مسؤولاً أم تحليلاً إعلامياً؟

فرضية انتحاري أو غير انتحاري لا بد من التحقق منها. هناك أفلام وتحليل أفلام وتحليل مسرح الجريمة وطبيعة الانفجار والتشظي. كل ذلك عمل مضن لخبراء قد تتناقض أحياناً استنتاجاتهم. حتى خبراء المتفجرات في الجيش وقوى الأمن الداخلي تناقضوا على تشخيص الانفجار، فكيف تريد مني الإجابة بهذه السهولة؟

■ هل كانت المتفجرة فوق الأرض أم تحت الأرض؟

ـ جلب فيتزجيرالد خبراء من سويسرا وغيرها وقال إن الاحتمال الأرجح هو أن المتفجرات كانت فوق الأرض، لكنه لم يتكلم بصورة قطعية، وبقي الشك قائماً لدى الجميع. الفارق أن لا أحد اتهم فيتزجيرالد بالتضليل عندما ألمح إلى الانفجار السطحي، ولو أن خبيراً لبنانياً فعل ذلك لكان اليوم قيد التوقيف والتحقيق والاتهام...

أخيراً أكد رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي مليس أن الانفجار وقع في شاحنة مفخخة فوق الأرض في مسرح الجريمة، وحَسَم بذلك الجدل الذي حصل سابقاً. لم أسمع أحداً في لبنان ممن سبق وتبنّوا نظرية الانفجار تحت الارض، أو ممن سبق واتّهموا أجهزة الأمن بالتضليل لأنها غلبت في حينه فرضيّة الانفجار السطحي، لم نسمع أحداً منهم تجرّأ وعلّق على خلاصة عمل اللجنة الدولية أو اعتذر عن الاتهامات الباطلة التي سيقت في حينه.

■ أعود مجدداً إلى الانتحاري؟

ـ أنا أقول بإبقاء كل الفرضيات قائمة إلى حين حسمها من قِبَل التحقيق.

■ متى كانت المرة الأخيرة التي التقيت فيها الرئيس الحريري؟

ـ لا أذكر تاريخاً معيناً للقائنا الأخير، لكنه تم في الفترة التي سبقت خروجه من الحكم. كما بقيت بعد ذلك اللقاء على تواصل معه بالهاتف. في الأوقات الحرجة، لم يكن يمر أسبوع من دون أن يكون هناك اتصال عبر المقدم وسام الحسن أحد القريبين جداً منه، والذي يحظى بثقته ويُحبه وكان أميناً معه. وكانت كل تفاصيل المشاورات النيابية التي سبقت اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف بتشكيل الحكومة، موضوع اتصال شبه يومي مع الحسن الذي كان أحياناً جالساً إلى جانبه، فيُمرر الهاتف إليه ليتحدث معي. وناقشنا في أحاديثنا تطور المشاورات في شأن الحكومة المزمع تشكيلها في تلك الفترة، وصولاً إلى لحظة اعتذاره. وكنت من الأشخاص القلائل الذين يعرفون الأمور من الرئيس الحريري قبل أن يعرفها الإعلام. بعد اعتذاره عن التكليف وإذاعة رسالته الوداعية الشهيرة، اتصل بي وسام الحسن، ثم أعطاني الرئيس الحريري على الخط طالباً تعليقي على ما حصل، فأجبته أن المخرج الذي اعتمده لا يستفز أحداً، وكان الرئيس الحريري حريصاً على إيصال رسالة أن خروجه من الحكم ليس تحدياً لسورية بل عجزاً عن التفاهم مع رئيس الجمهورية، وكان يعرف في ذلك الوقت أنه من دون وساطة سورية لن يحصل ذلك التفاهم في حين كان القرار السوري بعدم التدخل بعدما كانت الاتهامات تنهال على سورية من الداخل والخارج بأنها تسيطر على التركيبة وتتدخل بتشكيلها فكان القرار عدم الدخول بوساطة.

■ كيف تصف علاقتك بالرئيس الحريري؟

ـ كان شعوره مزدوجاً تجاهي. فبمقدار ما كان يُحب الجلسة معي كان لا يُطيقني أحياناً. العلاقة مع الرئيس الحريري أصبحت أفضل بعد أن انتقلت من الجيش إلى الأمن العام. خلال وجودي في الجيش قابلته ثلاث مرات على الأكثر. بعدما انتقلت إلى الأمن العام كانت وتيرة اللقاءات مكثفة، العديد من اللقاءات سنوياً، وهنا أصبحت العلاقة أكثر انفتاحاً على رغم التباينات التي كانت تحصل بين أطراف الدولة حول مختلف القضايا.

وكان الرئيس الراحل يعتبر أنني قادر على إيجاد المخارج عندما تتعقد الأمور، وغالباً ما كان يستدعيني لأجل ذلك خلال وجود ملفات شائكة كالتعيينات الإدارية أو مواضيع تتعلق بجدول أعمال مجلس الوزراء. كان يُدخل مستشاره القاضي سهيل بوجي أحياناً، كثيرون من المقربين منه كانوا يحبّون هذه العلاقة ويشجعونها ومنهم وسام الحسن والصحافيان محمد شقير وفيصل سلمان. أحياناً كنت أفاجأ بعدم تحفّظه في تعابيره فيدخل في خصوصيات تفكيره ويقول مازحاً: «قول للرئيس لحود أنه كلّفني غالي مرتين، أوّل مرة عندما «هربت» من قدومه للرئاسة فوقعت في أحضان التمديد للهراوي، والمرة الثانية عندما «هربت» منه بعد قدومه للرئاسة عام ٩٨ فوقعت في أحضان الرئيس برّي». ثم يضحك.

■ **هل كانت هناك كراهية متبادلة بينكما؟**

ـ الكراهية تتولد عندما تسمح للأمور المزعجة أن تتراكم في نفسك. شخصياً عندما يكون لدي انزعاج أعبّر عنه فوراً. خصمي أو صديقي يعرف فوراً أنني معه أو ضده في هذا الموضوع أو ذاك. لا يوجد عندي تراكم وبالتالي لا توجد عندي كراهية. لست من

النوع الذي «يلطى» عند الضعف وينتقم عند القوة. أعود إلى سؤالك، كوني لا أجمع تراكمات فلم تكن لدي كراهية شخصية للرئيس الحريري، بالطبع في محطات سياسية كثيرة لم أكن مسهّلاً لأمور غير مقتنع بها، في محطات كثيرة كان يريد إزاحتي أو خسارتي. لم يكن المشكل بيننا،كان الخلاف يحصل بسبب قضايا ومواضيع سياسية وإدارية يختلف فيها مع الرئيس لحود وكان يتهمني بأنني منحاز دائماً للرئيس. لم أشعر مرة بأن الرئيس الحريري يكرهني من الناحية الشخصية. كان يكره بعض مواقفي. بعض محيطه بالطبع كان يكرهني على المستوى الشخصي، وهؤلاء من باب المزايدة. كان الحريري قوياً بما يكفي كي لا يكره، كان له موقف سلبي عند اللزوم.

حالياً وبعد استشهاد الحريري، هذه المجموعة نفسها تؤدي الدور نفسه حول الشيخ سعد الحريري. هذا المحيط يريد للشيخ سعد أن يكون حاقداً وانتقامياً ضد كل من وقف بوجه والده أو أزعله أو أزعجه. أقول للشيخ سعد أن ليس كل من أزعج أبيك هو عدوك. تلك كانت سياسة، والرئيس الحريري ككل سياسي ينزعج حيناً ويُزعج أحياناً. أتمنى أن يعي الشيخ سعد هذا الموضوع.

■ هل اصطدمت معه مباشرة؟

ـ تقصد مواجهة كلامية مثلاً؟ أبداً، هذا عيب. أساساً لست من النوع الذي «يفلّت» كلاماً. ثم هو رئيس وزراء وأنا مدير عام. تحصل تباينات كما قلت حول مواضيع مختلفة. ينتهي كل ذلك بمجرد استدعائي إلى عنده للمناقشة. لم يرفع مرةً صوته بوجهي، لم أخرج مرة معه عن أصول الأدب.

■ **هل أنت من مهندسي مشروع التمديد للرئيس لحود؟**

ـ تعرفت إلى الرئيس لحود في الجيش، ورأيت عنده نية صافية لفرض القانون وبناء المؤسسات. وكان صاحب القرار في المؤسسة العسكرية، فيما تأتيه استشارات من الأركان التي كنا كاستخبارات مطبخاً أساسياً للقرار فيها. وكصاحب القرار الأوحد في الجيش، نجح العماد لحود في بناء مؤسسة، ما جعله مؤهلاً لتولي الرئاسة. كما كان هناك إجماع شعبي على رئاسته، واعتبره الناس منقذاً من التردي السياسي والاقتصادي الذي ساد البلد من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٨. كنت من المتحمسين جداً لقدوم لحود إلى الرئاسة بسبب إيماني بنواياه في إقامة دولة. لبنان بلد لا ينقصه شيء، لديه كنز اسمه الطبيعة وكنز آخر اسمه الشعب اللبناني وعلمه ورقيّه وثقافته وانفتاحه. ما ينقص لبنان دائماً هو وجود دولة. دولة بكل معنى الكلمة، ونظام سياسي لا نظام سياسيين.

عندما تسلم إميل لحود الرئاسة، وجد كسابقيه، أن الدستور اللبناني جعل الدولة بثلاثة رؤوس على الأقل. في الجيش رأس واحد يقرر ويأمر ويُطاع. في الدولة رؤوس متعددة. ومهما كانت النوايا حسنة، وفي ظل هذا الدستور، لا الرئيس لحود ولا سواه يستطيع أن يدّعي أنه يستطيع أن يُصدر قراراً من دون تواقيع الآخرين. لماذا لا يحدّد الدستور رأساً واحداً للدولة؟ أعود فأقول، النظام الطائفي والتقاسم الطائفي. رئيس واحد يعني أنه من طائفة معينة، من يقبل أن تكون هذه الطائفة أو تلك؟

إذاً الخلل الأول الذي منع الرئيس لحود من تنفيذ خطاب القسم هو في النصوص، وإذا ما أضيفت إلى هذا الخلل الأخطاء التي ارتكبت

في الممارسة، لا سيّما الممارسة المنافية لروح خطاب القسم من قبل البعض، ثم إذا ما أضيفت إلى ذلك التباينات والعراقيل بين أهل الحكم أنفسهم حيث كلّ منهم قادر على تعطيل قرار الآخر بفعل الشراكة الطائفية، عندها تعلم لماذا لم «يقلّع» خطاب القسم ولماذا حصل الانتكاس. الرئيس لحود لم تتغير نواياه في إقامة دولة القانون والمؤسسات حتى ولو عجز عن إقامتها حتى الآن. لكن هذا الواقع لا يمنع أن لعهد الرئيس لحود إنجازات في قضايا تحرير الجنوب وحماية المقاومة وهي ملفات كان يتولاها حصرياً الرئيس لحود، بمعنى أن قراره فيها كان يغلب على سواه.

عندما طُرح موضوع التمديد، لم تكن هناك حملة. التمديد للرئيس لحود هو ظرف. والظروف المؤيدة للتمديد والمعارضة له كانت متقاربة حتى اللحظة الأخيرة. وبالتالي لم يكن يتطلب التمديد تجييشاً أو حملة، خصوصاً أن الإخفاقات الداخلية التي ركّزت عليها المعارضة لم تكن تسمح بمثل تلك الحملة المؤيدة للتمديد، بل على العكس كانت كل الحملة مركزة ضد التمديد.

■ هل كان هنالك قرار بالتمديد من الرئيس بشار الأسد عام ٢٠٠٤؟

ـ قسم من الذين أسهموا بالتمديد هم الذين عارضوه: الرئيس بشار الأسد كرر في مناسبات عدة خلال زيارة إلى الكويت وفي مقابلة مع «الحياة» أن جميع المرشحين أصدقاء لسورية، وأن كل الخيارات مفتوحة في لبنان. فمن الذي ضيّقها؟ كان عنوان حملة المعارضة: كل شيء إلا لحود. وضيّع المعارضون قضية التمديد بين «الكباش» مع لحود و«الكباش» مع سورية. فسورية قالت لهم إن كل الخيارات

مفتوحة، لكن عنوان المناورة المضادة كان «تكسير» الرئيس لحود فقط . لدى سورية وفاء يُعد عنواناً لآل الأسد، ووفاؤها للرئيس لحود مرتبط بالعناوين الوطنية العامة، أما المسائل الداخلية للدولة، فتُعتبر عنواناً لبنانياً ارتكب فيه جميع الناس أخطاء. ليس التمديد نتيجة قرار سوري مطلق، بمقدار ما هو ثمرة أخطاء في مناورة الفريق المناهض له، والذي وجّه «الكباش» إلى سورية. وكان الرئيس الأسد في كل تصريحاته قبل التمديد يسعى إلى إيصال رسالة للجميع بأن سورية على مسافة واحدة، ومن قال إن مثل هذه الرسالة لم تكن تزعج أحياناً الرئيس لحود؟ ومن قال إن مثل هذه الرسالة لم تكن تريح خصوم لحود؟ أقول إن الحملة المضادة للتمديد أُديرت بطريقة ساهمت في توفير ظروف مؤاتية للتمديد، بحيث إن ذلك لم يترك أمام سورية سوى خيارين: إما التخلي عن حليف أساسي لها أو مناصرته، لا سيما أن سورية، كما غيرها، كانت تعرف بأن المطابخ الدولية كانت تعدُّ الضغوط عليها وكان القرار ١٥٥٩ جاهزاً في الكواليس منذ حزيران ٢٠٠٤ بحسب ما صرّح به الرئيس بوش لجريدة «الفيغارو» الفرنسية خلال زيارته الأخيرة لأوروبا.

■ هل تعتقد بأن الطريقة التي أدار فيها الرئيس الحريري معركة التمديد رجحت كفته؟

ـ لم يُدر الرئيس الحريري المعركة وحده ولم يكن «مايسترو» لها. الحملة المضادة للتمديد ضمت في صفوفها حلفاء وأخصاماً لسورية، كما ضمت خصوماً تقليديين للرئيس لحود بالإضافة إلى أصدقاء سابقين له، بينهم من كان دعمه للوصول إلى الرئاسة. كان الرئيس الحريري معارضاً لرئاسة لحود لاعتباره أن هناك مدرستين مختلفتين

جذرياً. والوزير جنبلاط أيضاً كان معارضاً منذ البداية حتى النهاية. وانقلبت المواقف تباعاً بعد مرور ست سنوات مع تبدل المواقع والمصالح والمنافع. لا يمكننا القول أن الرئيس الحريري وحده كان يرفع لواء المعارضة للتمديد. المعارضة المسيحية كانت أيضاً ترفض التمديد.

■ هل أقلقك تدهور العلاقات بين الرئيس الحريري ودمشق؟

ـ علاقة الرئيس الحريري بدمشق، مثل علاقة أي مسؤول لبناني آخر بها، خاضعة لمد وجزر وفقاً للمتغيرات والتطورات والملفات. في السياسة، تتضارب وجهات النظر يومياً. وإذا أردنا أن نحسب أيام الود والصفاء بين الرئيس الحريري ودمشق، وأيام تعكر علاقاتهما منذ ممارسته الحكم عام ١٩٩٢، نرى أن الود كان غالباً فيها. فسورية وقفت مرات كثيرة إلى جانب الرئيس الحريري في ملفات داخلية ووزارات وتعيينات، لاعتبارها أن لحود لم يكن محقاً فيها. حتى في عز تعكر العلاقات، كان للحريري اتصال مع مواقع رئيسية في النظام لم تكن لتنفتح عليه لو كان هناك قرار بقطيعة نهائية معه. وبالتالي، حتى عندما كان هناك جفاء في علاقات الحريري مع دمشق، لم يكن هناك قطيعة. مثلاً، أبو جمال (نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام) و(الرئيس السابق لأركان الجيش السوري) العماد حكمت الشهابي. وعندما يُقال إن هناك خلافاً بين الرئيس الحريري وطرف في دمشق، يبقى هذا الباب (خدام والشهابي) مفتوحاً، لأن القطيعة لم تكن هدفاً. كانت تطرأ مواضيع تؤدي إلى جفاء في العلاقات. وحصل هذا الأمر مع الجميع من دون استثناء. فمثلما يقع خلاف بين اللبنانيين أنفسهم يومياً، يحصل

الأمر ذاته بينهم وبين السوريين نتيجة تداخل ملفات وأحداث.

■ ما رأيك بما قاله فيتزجيرالد في تقريره عن اللقاء بين الرئيس الحريري والرئيس الأسد؟

ـ ورد هذا الكلام في الروايات اللبنانية التي ظهرت إلى العلن بعد اغتيال الرئيس الحريري. شخصياً لم يطلعني الرئيس الحريري قبل استشهاده، ولا المقدم وسام الحسن على حصول مثل ذلك الحوار الحاد. وخلال هذه الحقبة، كلّف الرئيس الحريري وسام الحسن بإطلاعي على جميع الصعوبات التي تطرأ مع عنجر ومع الرئيس لحود وأي شخص آخر. ما أعلمه من الرئيس الحريري مباشرة ومن وسام الحسن، أنه كان حريصاً، في أحرج الأوقات، على إبقاء الجسور مفتوحة مع سورية. حتى في عز الجفاء مع دمشق، لم يُبادر الرئيس الحريري بالقطيعة، إنما سعى إلى فتح باب لتحسين العلاقات، بالمقابل كانت هنالك دائماً أبواب سورية مفتوحة أمام الحريري. وقرأت في تقرير فيتزجيرالد كثيراً من الشائعات.

■ وماذا عن رواية اصطدامه برستم غزالي؟

ـ هذه الرواية أشيعت أيضاً بعد اغتيال الرئيس الحريري ولم يتم تأكيدها علناً من قبل أي طرف. فغزالي تناول طعام الغداء مع الحريري في قصر قريطم في حضور رئيس تحرير الزميلة «الديار» الأستاذ شارل أيوب.

■ هذا اللقاء تم بعد التمديد أم قبله؟

ـ بعد التمديد طبعاً، وكان هناك شهود عليه. شهدت العلاقات بين الحريري وسورية صعوداً وهبوطاً، لكن بالتأكيد كان تواصل الرئيس

الحريري مع دمشق وعنجر قائماً، وهذا التواصل كان معلناً وذكره الإعلام في عدة مناسبات.

■ **هل حاولت تحسين علاقات رئيس الوزراء الراحل مع سورية أم أسهمت في تعكيرها كما تُتّهم؟**

ـ حجم العلاقة بين الرئيس الحريري ومراجع سورية كبيرة لا يسمح بتعكيرها بهذه السهولة. لكن كانت هناك ملفات تتعلق بتعيينات وأخرى مرتبطة بالوضع الداخلي وفيها تباينات أفضت إلى حساسيات. أما الشؤون التي كان يُمكنها تعكير علاقاته مع سورية فاستراتيجية، ولم تكن قائمة أصلاً. فسورية مُطّلعة على الوقائع، وتعرف بأن اللبنانيين عموماً، بعضهم يرغب في تشويه صفحات بعض، ليس لدى دمشق فقط، بل حتى لدى سفارات أجنبية يقصدها لبنانيون من مختلف الانتماءات. لكن هل كان هذا سيؤدي إلى تعكير علاقات دول مع أشخاص؟ قد يزعجك الرئيس الحريري في موضوع معين أو قد لا يرضى عنك، لكن هذا لا يعني أن العلاقات تعكّرت بسبب ذلك. كان الرئيس الحريري كما برّي كما الهراوي كما الرئيس لحود كما غيرهم، عندما تحتدم الخلافات الداخلية حول مواضيع وملفات، كان كل منهم يحتكم إلى السوريين ويحاول تغليب وجهة نظره ليكسب الكفة لمصلحته. كان هذا شيئاً معتاداً وليس تشويشاً. ما تحدث به السيد حسن نصر الله الذي يتمتع بصدقية تامة، عن مواقف الحريري في القضايا الكبرى مثل حماية المقاومة، وما نقله عن الرئيس الراحل خلال جلساتهما من شهادات فيه، تؤدي إلى الجزم بأن أي تشويش ضد الرئيس الحريري لن يكون فعالاً في سورية. كانت هذه اللقاءات (بين الحريري ونصر الله) مكتومة عن الإعلام، لكن أصحاب الشأن كانوا يطلعون عليها.

■ هل تعاملتم مع الحريري بصفته أحد المحرضين على وضع القرار ١٥٥٩؟

ـ المواقف السياسية المعلنة في حينه كانت تتضمن مواقف اتهامية من سياسيين ضد الرئيس الحريري وغيره كما كانت تتضمن مواقف دفاعية عنه. أقول إن المناخ السياسي المترافق مع القرار ١٥٥٩ كان إباحياً لجهة الاتهامات المتبادلة في الحكم والمعارضة من دون أي استثناء. ففي المعارضة، كان هناك من يُجاهر بتأييد ١٥٥٩، فيما جاهر الحكم بعدائه للقرار. أما الرئيس الحريري فتعامل مع القضية عبر الحؤول دون جنوح بعض المعارضة بعيداً باتجاه القرار ١٥٥٩، وهذا ما حصل في أحد لقاءات المعارضة في البريستول حيث انسحب ممثل الرئيس الحريري مما يؤكد في حينه بأنه لم يكن متهوّراً لمصلحة القرار ١٥٥٩. من الطبيعي أن يرغب شخص مثل الرئيس الحريري ببعض ما جاء في القرار ١٥٥٩ فيما خص الانتخابات الرئاسية واحترام الدستور، لكنه كان يعلم كيف يُميز بين السقف الداخلي للقرار وبين ما يرتبط بالمقاومة التي طمأن السيد نصر الله في شأنها. الرئيس الحريري كانت لديه القدرة والعلاقات الدولية كي يخفّف من انعكاسات القرار ١٥٥٩، لا سيما في شقيه الإقليمي والخارجي، وهو لم يكن يريد أن يصبح القرار ١٥٥٩ مشروع فتنة أو حرب داخلية في لبنان.

■ هل نُزع صمّام الأمان باغتيال الحريري؟

ـ لن أقول ذلك لئلا أُعتبر أنني أتملّق. للقرار ١٥٥٩ سقفان. فبمقدار ما كان سقفه الداخلي المتعلق باحترام الدستور ورفض التمديد مرضياً للرئيس الحريري، بمقدار ما كان السقف الخارجي

للقرار، أي ما يتعلق منه بالصراع العربي ـ الإسرائيلي والمقاومة، خطراً، لدرجة أن الرئيس الحريري كانت له اتصالات مع سورية ومع قائد المقاومة لتأكيد حمايته لهذه الأساسيات وعرض دوره في منع المس بها. وأضيف أيضاً أن في القرار ١٥٥٩ بنوداً لاءمت الكثير من الأطراف اللبنانية، وفي حين أن الرئيس الحريري والوزير جنبلاط كانا ميّالين إلى التمييز بين السقف الداخلي للقرار ١٥٥٩ والسقف الخارجي له، فإن معارضين آخرين ذهبوا بعيداً في هذا الموضوع الذي لا يزال مصدر تباين داخل المعارضة نفسها.

■ راجت رواية مفادها أن رفيق الحريري ومروان حمادة وغسان سلامة شاركوا في كتابة ١٥٥٩. الأول اغتيل والثاني تعرض لمحاولة اغتيال، فيما لا يجرؤ الثالث على العودة إلى لبنان. ما رأيك؟

ـ راجت هذه الرواية بعد محاولة اغتيال الوزير حمادة. رأيي الشخصي أن الرئيس الحريري لا يكتب بخط يده شيئاً لمصلحة إسرائيل. ليست هذه مدرسته وأعرفه عبر عشرات اللقاءات. فهذه (الرواية) جريمة في حق الحريري أكبر بكثير من الاغتيال. معرفتي بالوزيرين سلامة وحمادة ليست بعمق معرفتي بالرئيس الحريري، لكن أعرف مواقفهما وندواتهما ومحاضراتهما. وأعتقد بأن هاتين الروايتين أطلقتا لتعزيز توجيه الاتهام إلى سورية. كل هذه أقاويل غير مثبتة.

■ قيل إن دمشق اتخذت قرار التمديد وفقاً لتقرير. ما صحة ذلك؟

ـ هذا تبسيط. فلا يُمكن أن يُتخذ قرار رئاسي في موضوع شائك

مثل التمديد بناء على تقرير. ولا حتى مئتا تقرير يُمكنها أن تحدد التمديد. يُحسم قرار بهذا الحجم بناء على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. في المواضيع الحساسة هنالك دائماً شعرة رفيعة تفصل بين القرار الصح والقرار الخطأ. في المواضيع الحساسة، كقرار التمديد، مجرّد تقرير ليس كافياً لتوليد قرار.

■ **هناك سيناريو يقول إن الحريري كان يُعدّ لانقلاب على سورية عبر الانتخابات، وعُقد اجتماع في قصر بعبدا تبين خلاله أن المعارضة ستفوز؟**

ـ من كان مرشح الرئيس الحريري للانتخابات الرئاسية؟ أقرب المرشحين إلى قلبه كان وزير الخارجية جان عبيد. وهذا لم يكن سراً. ومن هو عبيد بالنسبة إلى سورية؟

■ **حليف...**

ـ مجرد القول أن مرشح الحريري في مواجهة التمديد هو جان عبيد، يعني أن الرئيس الراحل كان قد وضع سقفاً غير مناهض لسورية. وإلا لما كان الحريري اختار عبيد، بل كان اختار شخصاً يُعرف بعدائه لسورية ويُجاهر به. وموضوع الاجتماع الذي تشير إليه كان مرتبطاً بقانون الانتخابات النيابية لا بالانتخابات الرئاسية. فكان هناك تباين في وجهات النظر حول قانون الانتخاب داخل فريق الحكم المُمثل بالرئيس بري والرئيس لحود والرئيس عمر كرامي ووزير الداخلية سليمان فرنجية. كان الرئيس بري مع اعتماد المحافظة أو المحافظة مع النسبية في القانون. أما الرئيس لحود والوزير فرنجية فكانا مع القضاء. وتأرجح موقف الرئيس كرامي بين وجهتي نظر الرئيس بري والرئيس لحود. وقال الرئيس بري: أنا مع المحافظة وأنتم

مع القضاء، وأنا لا أضمن (النجاح) فهل أنتم تضمنون؟ أدى هذا الحوار إلى عقد اجتماع دُعيت إليه للبحث في الوضع واستعراضه. لماذا دُعيت؟ هذا ليس عملاً أمنياً بل سياسي، وأنا مختص كمدير الأمن العام بالمعطيات السياسية. ولماذا لم يُدع مديرا الاستخبارات والأمن الداخلي إلى الاجتماع؟ لأن لا علاقة لهما بالأمر. وكان وجودي في ذلك الاجتماع، كحضوري في اجتماعات خُصصت لمعالجة ملفات أخرى مثل التعيينات الإدارية. وهذا أمر كلف به جميع مديري الأمن العام قبلي، ومنهم ريمون روفايل، الذين لم يعملوا إلّا بالسياسة. الانطباع الأمني عني مرتبط بوظيفتي السابقة (في استخبارات الجيش) وليس كمدير للأمن العام. وهذا ما يخلط الأمر لدى الناس.

هذه التباينات داخل أهل الحُكم أنفسهم، عشيّة البحث في القانون، إضافة إلى ضرورة اتخاذ الموالاة موقفاً موحداً إزاء المعارضة، أدت إلى الاجتماع. وخلال هذا الاجتماع، عرض كل من الرؤساء وجهة نظره في ما يخص قانون الانتخاب: لماذا يؤيد الرئيس بري قانون المحافظة؟ ولماذا يؤيد الرئيس لحود والوزير فرنجية القضاء؟ وطُلب مني الإدلاء برأيي. فقُلت حرفياً (هناك محضر اجتماع) إن علينا أن لا نستند في تحليلاتنا إلى أرقام انتخابات عام ٢٠٠٠، بل إلى الأوضاع السياسية السائدة حالياً في البلد. إذا أردنا أن نتحدث كحكم وموالاة، فإننا سنخسر الانتخابات سواء أُجريت حسب المحافظة أو وفقاً للقضاء إذا لم يكن هناك عمل جدي لتنظيم الصف الموالي، كما يُنظّم نظيره المعارض صفّه. فإذا تم الدخول في الانتخابات كفريق مشتت ستكون هناك هزيمة، أما إذا توحّدت الصفوف فستكون هناك ظروف أفضل للنجاح. لا تتعلق المسألة بالقانون، بل الموالاة فائزة أو

خاسرة في كل صيغة بمقدار ما تُحسّن ظروف أدائها على مستوى التحالفات أو تسيء إليها.

■ هل كنت تعتبر أن اختيار القضاء كدائرة انتخابية كان سيؤدي إلى انتصار المعارضة؟

ـ كما سبق وقلت، لقد رفضت القول خلال الاجتماع أن الدائرة الصغرى أفضل أو الدائرة الكبرى، بل قلت إننا قد ننهزم أو ننتصر في كلتا الحالتين، وشرحت ظروف كل منهما. لم يُعقد هذا الاجتماع في سرية مُطلقة، بل كنا نناقش، وكان وجودي فيه طبيعياً. لاحقاً، بعد مضي فترة طويلة على الاجتماع، نشرت صحيفة «الديار» خبراً عنه بعد جلسة بين رئيس تحريرها الإستاذ شارل أيوب والرئيس بري. واتصلت بأيوب الذي هو صحافي ويهمه الخبر وأبلغته بأن جزءاً منه صحيح (وهو عقد الاجتماع)، فيما الجزء الآخر الذي ينص على قولي: «كيف نهزم الحريري» ليس خطأً إنما كذب. فلم يكن موضوع الاجتماع الرئيس الحريري بل كان لدرس أي قانون انتخابات سيكون أفضل وفي أية ظروف لمصلحة الموالاة ضد المعارضة. وفي نهاية الاجتماع، غلبت كفة الرئيس لحود والوزير فرنجية، فيما سلّم الرئيس بري بموضوع القضاء مع تحفظات، وانسجم الرئيس كرامي مع موقف رئيس الجمهورية. وفي اليوم التالي طرأ تغيير في المواقف، لكن الحكومة سارت في مشروع القضاء. أما الحديث عن الرئيس الحريري، فجرى لاحقاً عند البحث في مشروع تقسيم بيروت إلى ثلاث دوائر حيث اعتبر أن ذلك يهدف إلى تحجيم الرئيس الحريري عبر جعل منطقة الأشرفية مستقلة عن المزرعة، وضم الشيعة في الباشورة وزقاق البلاط إلى الأرمن والمصيطبة، ما يمنح السيّد تمام سلام و«الطاشناق»

و«حركة أمل» و«حزب الله» فرصة أكبر، في حين تنضم منطقة المزرعة إلى رأس بيروت بأغلبية سنيّة.

قانون العام ١٩٦٠ يأخذ منطقة مسيحية من بيروت، غير متصلة جغرافياً بإحدى دوائرها، ويجعلها جزءاً منها، بينما مشروع قانون العام ٢٠٠٥ يحول دون ضم أجزاء غير متلاصقة جغرافياً ضمن دائرة واحدة. ليس هناك قانون انتخاب مثالي في بلد تتوزع طوائفه بطريقة متفاوتة في مختلف المناطق، كان البحث يدور حول قانون انتخاب يمثل تسوية وسيطة بين الجميع. ولإنجاز مثل هذه التسوية كان القانون يأخذ من الجميع ويعطي للجميع، وبهذا المعنى لا يكون أحد راضياً مئة في المئة. الرئيس الحريري مثلاً، وحتى في العام ٢٠٠٠، وكان خارج الحكم، تمت استشارته وأبدى رغبته بقانون انتخاب على أساس ٩ محافظات: اثنتان في كل من البقاع والشمال والجنوب والجبل، وواحدة في بيروت. وقد أبدى الرئيس الحريري الاتجاه نفسه بالنسبة لقانون العام ٢٠٠٥. وقالت الصحف وقتها إن تقسيم بيروت بهذه الطريقة يهدف إلى تحجيم الرئيس الحريري. وعندما فاز الرئيس الحريري في العام ٢٠٠٠، هاجمني النائب السابق نجاح واكيم من دون أن يسميني قائلاً إن أحد مسؤولي الأمن الذين تعاطوا بقانون الانتخاب قبض ١٣ مليون دولار من الرئيس الراحل.

■ **ما قصة هذا المبلغ؟**

ـ كُلّفت جسّ نبض معظم المسؤولين بمناسبة وضع قانون الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٠. وكان هناك اعتراض مسيحي على [البوسطات] في قانون العام ١٩٩٦ المبني على المحافظة. لكن وبعد

مجيء الرئيس لحود، أردنا الاقتراب أكثر من الإنصاف الذي لا يمكن أن يتحقق في شكل كامل في بلد طائفي كلبنان حيث التوزيع الجغرافي متفاوت. وكحلّ وسط بين قانون المحافظة وقانون القضاء، توصلنا إلى قانون يُقر ١٤ دائرة انتخابية: دائرتان في كل من الشمال والجنوب وثلاث في البقاع وأربع في جبل لبنان وثلاث في بيروت. واعتبرنا أن القانون لا يُزعج كثيراً من الناس بل يُعد حلاً وسطاً. وبعد مشاورات مع الرئيس الحريري، وافق بتردد على هذا القانون، لاعتباره أن هذا القانون يأخذ منه أكثر مما يعطيه. وبدأنا نناقش مرحلة التحالفات. فالتدخل المسموح للدولة في الانتخابات، يرتبط بوضع قانونها وبالعمل بين حلفائها ليوحدوا صفوفهم، لكن عندما يأتي الأمر إلى صندوق الاقتراع يُصبح تدخل الدولة تزويراً. انحصر العمل في تلك الفترة بوضع القانون وبصوغ التحالفات. اتصل بي الرئيس الحريري وطلبني للاجتماع وقال لي: «ماذا بالنسبة لتقسيم محافظة بيروت؟ فهمت أن تقسيمها جرى بشكل أفوز به في دائرة الأشرفية والمزرعة فقط، وتركتم المصيطبة ليستفيد منها تمام سلام ورأس بيروت للرئيس الحص». وأضاف: «سأعرض عليكم عرضاً كالتالي، المزرعة والأشرفية لي، وتتحالفون معي في دائرة المصيطبة، أما في رأس بيروت فلا أريد تحالفاً مع الرئيس الحص بل معركة كسر عضم!». وعرض الرئيس الراحل مشروع لائحة تزكية تحالفية في دائرة المصيطبة مع تمام سلام وحزب الله، بحيث يكون للسيد سلام نائبان سُنّة، ولحزب الله نائب شيعي أما باقي النواب أي أربعة فيكونون من حصّة الرئيس الحريري. اعتبرت العرض عادلاً. وجرى تداوله مع الأستاذ تمام سلام فقال إنه عرض عادل ومناسب، فيما كان موقف الرئيس لحود أن العرض سيكون مناسباً أكثر إذا شملت التزكية مقعداً للنائب نجاح واكيم من الطائفة الأرثوذكسية. عُدت بالعرض الجديد إلى الرئيس الحريري

فأصرّ على عرضه الأساسي وقال «إما تزكية كما عرضت أو معركة». أجبت باقتراح أن يترك مقعد الأرثوذكس شاغراً وتنحصر المعركة به أما بقية المقاعد فتكون تزكية. أجاب بالرفض وأنه يستحيل عليه القبول بنجاح واكيم. عدت إلى الأستاذ تمام سلام وأخبرته بما جرى فأجابني: «إذا لم تحصل التزكية كما عرض الرئيس الحريري وإذا ذهبنا إلى معركة فهل تعلم أن لائحتي ستسقط كلها؟» قلت له: أعلم ذلك. قال: أبلغ من يعنيهم الأمر. وهكذا حصلت معركة انتخابية في تلك الدائرة وفاز الرئيس الحريري بجميع المقاعد وحاز حزب الله على المقعد الشيعي بمساعدة الرئيس الحريري.

لاحقاً علم الأستاذ نجاح واكيم بالمشاورات التي جرت، فاعتبر أننا فاوضنا عنه بدون تكليف منه، في حين أننا لم نفاوض عنه كما سبق وذكرت، سوى أنها كانت التفاتة وفاء وتقدير تجاهه من رئيس الجمهورية. ولما صدرت النتائج بالفشل تعرّض لي من دون تسمية بأنني تقاضيت أموالاً من الرئيس الحريري، مما دعاني إلى تقديم إخبار إلى النيابة العامة بهذا الخصوص، ثم تدخل بعض الأصدقاء، فصحّح السيد واكيم اتهامه بالقول إنه لم يقصد جميل السيّد وقمت في المقابل بسحب الادّعاء باعتبار أن حقي قد وصل.

خلاصة الأمر أن الفترة التي سبقت إقرار قانون ٢٠٠٠ شهدت اتصالات مكثفة مع الرئيس الحريري وكثيرين غيره للتفاهم على تسوية معينة. كما حصل الأمر ذاته مع الوزير جنبلاط الذي كان يعتبر الفوز في الشوف مضموناً له، فيما كان لبعبدا ــ عاليه حسابات أخرى. وتم التداول معه حول لائحة مشتركة، لكن كان لديه تحفظ أساسي عن التحالف مع المرحوم إيلي حبيقة، ولم يمانع

في التحالف مع الأمير طلال أرسلان. فلم تتوافر ظروف للائحة مشتركة وكانت النتيجة أن فاز الوزير جنبلاط بكل مقاعد تلك الدائرة، وفاز الأمير طلال أرسلان بالمقعد الشاغر الذي تُرِكَ له.

■ **لماذا لم تكن علاقتك وديّة مع الوزير جنبلاط؟**

ـ العلاقة مع الوزير جنبلاط كانت دائماً جيدة ولم تتعكّر في أية مرحلة. هو وقف معي في ظروف صعبة وفعلت الأمر ذاته معه. مررت في ظروف صعبة مرات عدة، وأعرف بأنه كان يُناصرني حتى عندما يقع إشكال مع حلفاء له. ولمّا كان الوزير جنبلاط يتعرض لقطيعة معينة وإشكالات كبيرة مع الحكم، لم أقطع خيط العلاقة معه بل بقيت على تواصل. وكانت الجلسة معه ممتعة جداً وضمت أحياناً قريبين منه. وأعرف بأنه يقدرني جداً، لكن في الحقيقة بقيت الاتصالات المباشرة بيننا قائمة حتى بعد محاولة اغتيال مروان حمادة واغتيال الرئيس الحريري. لكن عندما احتدم الوضع وعقدت مؤتمراً صحافياً للرد على الاتهامات ضد الأجهزة، اعتبر الوزير جنبلاط، الذي كان يُحيّدني نوعاً ما، أنني وضعت نفسي في فوهة المدفع، وأصبحت عراباً للأجهزة وعليّ تحمل عواقب ذلك. وكان عاتباً عليّ لأنني تصرفت وكأنني واجهة الأجهزة، على رغم محاولته تحييدي في جميع أوساطه. لم يكن هناك عداء بيننا أبداً، ولامته المعارضة عندما علمت بأنه تحدث اليّ في المرة الأخيرة، وكتب الصحافي إبراهيم الأمين ذلك في صحيفة «السفير». فقامت الدنيا ولم تقعد لدى أعضاء «قرنة شهوان» الذين سألوه عن هدف اتصاله بي، فسبّب ذلك إحراجاً له. وتوقفت الاتصالات منذ ذلك الوقت لكن الود لا يزال قائماً.

■ كيف ترى كمسؤول أمني سابق، حالة الأمن في لبنان في ظل موجة الاغتيالات والتفجيرات الأخيرة؟

ـ الأمن مناخ قبل أن يكون أداة. الأداة الأمنية عادةً، تتألف من عناصر بشرية ووسائل تقنيّة. المناخ الجيّد في بلد ما تكفيه أداة أمنية عادية لتُنتج أمناً فعّالاً. المناخ السيّئ في بلد ما يلزمه أداة أمنية ضخمة لتُنتج أمناً أقل من المقبول.

ما هو المناخ؟ المناخ هو مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود في البلد. فعندما تكون هذه العوامل مستقرة وصحيّة تكون كلفة الأمن وأدواته أقل وإنتاجه أكبر، وعندما تكون تلك العوامل مضطربة تكون الكلفة أكبر والإنتاج الأمني أقل. الأمن وحده لا يُنتج استقراراً.

في لبنان، العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مضطربة وغير مستقرّة، متناحرة في معظم الأحيان، سيّئة الإدارة والأداء، فأيّ أمن تريد أن يكون فعّالاً في هذا المناخ؟ يُضاف إلى ذلك القرار ١٥٥٩ الذي وضع لبنان في حالة انتقالية بين استراتيجية سابقة واستراتيجية قادمة. عندما يُصبح أيضاً العامل الخارجي ضاغطاً على عوامل عدم الاستقرار الداخلي يُصبح الأمن أكثر صعوبة.

في غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يُصبح الأمن مشلولاً فقط، بل يتحوّل إلى الوجه البشع للدولة لأن الناس لا ترى منها سوى هذا الوجه، فيما الناس تطلب أن ترى من الدولة حسنات وجهها السياسي والاقتصادي.

بمعنى آخر، عارضة الأزياء كلوديا شيفر، من أجمل نساء الأرض

حالياً. تخيّل كلوديا شيفر من دون ثوب ولحم، ماذا يبقى منها؟ الهيكل العظمي، كيف تراها حينذاك؟ قمة البشاعة، مع أنه الهيكل العظمي لكلوديا شيفر!!!

فلنعد للدولة، ثوبها السياسة ولحمها الاقتصاد وعظمها الأمن، عادةً الثوب يتغيّر من وقت لآخر، واللحم ينمو أو يضعف، فيما الهيكل العظمي ثابت.

في لبنان دولة من دون ثوب ولا لحم، يعني من دون سياسة واقتصاد، ماذا يبقى منها؟ الهيكل العظمي. أي الأمن يعني البشاعة. دولة لبنان بحاجة ليكسوها ثوب مناسب ولحم كافٍ، وفي غياب ذلك سيبقى الأمن مقصّراً وبشعاً حتى إشعار آخر.

المطلوب لوقف مسلسل الانهيار الأمني الحالي، المسارعة إلى علاجين متلازمين معاً، **الأول**: إعادة بناء وتسيير عجلة الدولة في مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بأسرع ما يمكن، لأنّ التلهي القائم حالياً بالمهاترات والمناحرات يشكل بحدّ ذاته دعوة مجانية لأي كان إلى افتعال الخلل الأمني في لبنان. من دون أن ننسى أن لبنان هو في بحر منطقة مشتعلة من فلسطين إلى العراق، وأنه من غير الجائز هذا الترف الذي يعتمده معظم المسؤولين اللبنانيين في حروبهم الصغيرة فيما النار لم تأكل الحديقة فقط بل أصبحت داخل البيت. ومن دون إعادة البناء والإصلاح والتنظيم السريعة لمؤسسات الدولة، فمن العبث البحث عن وضع حد للتدهور ليس في الأمن فقط بل في كل الحقول الأخرى في الدولة.

العلاج **الثاني** هو في عزل الجريمة عن السياسة، وترك الاهتمام بها

لأصحاب الاختصاص والكفاءة، وبالتالي توفير ظروف موضوعية ومحايدة لمؤسسات القضاء والأمن لأداء دورها التقني في التحقيقات من دون أن تكون الاعتبارات السياسية هي الضاغطة عليها كما يجري حالياً، مما أفقد مؤسسات الأمن والقضاء الثقة بنفسها. فالأمن بالأساس ثقة ومعنويات. ما يجري اليوم في لبنان هو عملية تهديم وتحقير لمؤسسات الأمن، وأول ضحايا هذه العملية هو استقرار البلد. ممارسة الأمن هي مرادفة للتعرض. تتعرض للخطر عند مواجهة الجريمة، وتتعرض للانتقاد عندما تقصّر في اكتشافها. اليوم، حجم الاتهام السياسي ضد الأمن يدفع بقادة تلك المؤسسات الأمنية إلى اتخاذ حالة دفاعية عن النفس، فينكفئون عن الرغبة في التعرّض وعن الاستعداد للتضحية فتقع الفاتورة على المواطن. الأمن غير المستعدّ لتعريض نفسه يعرّض الناس المفترض به حمايتهم. الأمن المضطر لحماية نفسه من الانتقاد، والأمن المكشوف من الحماية السياسية، يصبح أمناً غير مستعد للمخاطرة وللتضحية. باختصار، الأمن الحامي لنفسه لا يحمي الناس، والأمن المحمي بزعيم أو بولاء خاص لا يحمي الناس، والأمن المشتوم يومياً من السياسة لا يحمي الناس، والأمن المأكول بالأمس والمذموم اليوم، والمأكول اليوم والمذموم غداً لا يحمي الناس، والأمن المذلول لا يحمي الناس. كل ذلك يصنع فولكلوراً ولا يحمي أحداً.

لبنان يعيش اليوم، مع الأسف، هذه الحالة من الأمن. والمطلوب معالجة سريعة في الاتجاهين، وكما سبق وذكرت، الأمن يعالج ثغرة في بيت ولا يعالج بيتاً كله ثغر.

■ هل هناك صحة لما قيل من أن مشروع الرئيس لحود وممارسته قاما على تعطيل تنفيذ اتفاق الطائف وفرض

صيغة من خارج الطائف بالنسبة إلى الصلاحيات الرئاسية وأدوار المؤسسات الأمنية؟

ـ الطائف سبق وجود الرئيس لحود في قيادة الجيش وسبق وجوده في رئاسة الجمهورية. يُحكى عنه كثيراً ولكن هناك كثيرون لا يعرفون المغزى من الطائف. الطائف في الأساس هو تسوية جرت برعاية عربية ـ أميركية ـ دولية، وكان هدفها وقف الحرب، وجرى التفاوض حولها في المملكة العربية السعودية قبل حرب الخليج الأولى في العام ١٩٨٩. هذه التسوية سُمّيت اتفاق الطائف الذي شكل مدخلاً لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان، حيث جرى من خلاله توزيع جوائز ترضية على المعنيين بها، وبالتالي نشأت من خلال الطائف شراكة ثلاثية الأطراف بين أمراء الحرب، أي الميليشيات، وبين أمراء السياسة التقليدية وأمراء المال. إذاً الترجمة العملية الأولى لاتفاق الطائف في الفترة الأولى كانت زواجاً بين هؤلاء الأطراف الثلاثة: أمراء التقليد السياسي، وأمراء الميليشيات، وأمراء المال. الطائف كان كافياً لإنهاء حال الحرب لكنه لم يكن كافياً لبناء السلام اللبناني. وحتى هذه اللحظة اتفاق الطائف ليس كافياً لبناء السلام اللبناني. وهو ليس اتفاقاً لبناء الدولة، بقدر ما هو اتفاق بين الأمراء على تقاسمها.

خلال فترة الحرب كان أمراء الميليشيات يتقاسمون الشارع والناس بالعنف، فجاء من يعرض عليهم أنه بدل تقاسمها عن طريق العنف في الشارع وما يؤدي إليه ذلك من ضحايا، اجلسوا في الدولة وتقاسموها بين بعضكم. عملياً اعتبر كل شخص من هؤلاء أنه كوفىء على فترة الحرب. عادةً، الذي يقوم بمشاكل وعنف على الأرض يُقاصص، ولكن الطائف أعطى مكافأة لكل من شارك في الحرب تحت عنوان عفا الله عما مضى.

■ **باستثناء سمير جعجع؟**

ـ كلا، الفرق بينهم وبين الدكتور جعجع هو أنهم سلّموا أسلحتهم وحلّوا الميليشيات منذ البداية، أما الدكتور جعجع فكانت عنده أزمة في التمثيل المسيحي في أول حكومة بعد الطائف. وقد عرضت عليه حصة فيها فاعتبر نفسه مغبوناً لكونه جرت مساواته بإيلي حبيقة وغيره فيما كان جعجع يعتبر نفسه مساوياً بالحصة لبري وجنبلاط. لذلك ارتأى رفض الحصة المعروضة وأصرّ في المقابل على الاحتفاظ بالميليشيا والسلاح. هذا هو الفرق.

إذاً الطائف، كما قلت، كان كافياً لإنهاء الحرب ولكن لم يكن مشروعاً لإعادة بناء دولة بمفهوم الدولة بل تُرجم انتقالاً من تقاسم الشارع إلى تقاسم الدولة. المأخذ على اتفاق الطائف أنه لم يأخذ في الاعتبار مشروع بناء دولة بعد وقف الحرب. الرئيس لحود لم يدّعِ في لحظة من اللحظات أنه على صراع مع اتفاق الطائف. العماد عون كانت لديه مشكلة مع اتفاق الطائف، ودفع ثمن المواجهة بينه وبين الطائف لأنه الوحيد الذي وقف في وجه تلك التسوية إلى أن أُزيح عسكرياً في ١٣/١٠/١٩٩٠.

اتفاق الطائف ليس مُنزلاً، بل شكّل مرحلة انتقالية لوقف الحرب وهو لا يشكل مصلحة دائمة للبنان. المصلحة الدائمة للبنان هي بناء الدولة. عندما جاء العماد لحود قائداً للجيش لم يطرح مقولة أن الجيش هو الحل. طرحنا أن الجيش هو النموذج لا الحل. الجيش نموذج لما يمكن أن تبنى عليه المؤسسات من خارج منطق التقاسم والتأثير الطائفي والسياسي. هذا ما جعل العماد لحود يستفيد من هذه السمعة ويجعله مرشحاً قوياً لرئاسة الجمهورية لأنه في ظل

الطائف ـ الذي كله سياسة تقاسم ـ استطاع كقائد للجيش بمعاونة أركانه وبرعاية سورية مباشرة لخطّة توحيد الجيش، أن يجعله مؤسسة فعّالة وبعيدة عن التقاسم ولجميع الناس، مما حوّل الجيش نموذجاً ومثالاً لما يمكن أن تكون عليه بقية مؤسسات الدولة. نجاح الجيش كان يقابله تدهور وتردٍّ في الوضع الاقتصادي والسياسي فتولدت حساسية مشتركة لدى معظم شركاء الطائف الثلاثة، بحيث بدأت المناحرات والاتهامات إلى درجة اعتُبِرنا أننا نسعى إلى القيام بما يشبه الانقلاب على السلطة. هذا غير صحيح، فنحن نعرف أن الانقلاب في لبنان لا يصح كونك تحتاج إلى أن تأتي بكل الطوائف وتقوم بانقلاب داخلها أولاً. وعندما تستطيع أن تأتي بها كلها (الطوائف) لا يصبح ما تقوم به انقلاباً، بل يصير اسمه تسوية جديدة.

■ كيف تفاعلت الطبقة السياسية مع السوري ودوره في لبنان، بعد الطائف؟

ـ مثلما قلت، إن الطائف هو عبارة عن شراكة بين أمراء التقليد السياسي والحرب والمال. قسم كبير منهم تعاطى على قاعدة أنه يبيع كلاماً ومواقف ويأخذ في المقابل حصانةً ويحصد في الداخل وزارات ومؤسسات وصناديق. هذا كان منطق أمراء الحرب والمال. لا أريد أن أظلم الجميع ولكن أقول إن هذا كان منهجاً متبعاً من الغالبية. كانت قاعدة كبيرة من العمل تقوم على هذه الطريقة من قِبلهم. ولكن هناك استثناءات بارزة، على سبيل المثال لا الحصر أذكر الرئيس سليم الحص والرئيس عصام فارس وآخرين. لم يكونوا من مدرسة المقايضة بين المواقف السياسية من جهة وبين حصد المصالح والحصص في المقابل.

هذا الموضوع أدى إلى تشنج داخلي أيضاً بين أطراف يحبّذون هذا النهج وأطراف لا يحبذونه. اليوم وبعد انسحاب سورية، يقال إن السياسة السورية هي التي كانت تعلّمهم هذا النهج، وأنا أشهد أنه ليس صحيحاً. بعض اللبنانيين هم الأساس في هذا النهج وورّطوا معهم مسؤولين سوريين. سورية لم تفتح مدرسة للفساد والإفساد في لبنان، مدرسة الفساد والإفساد في لبنان نابعة من وجود النظام الطائفي في لبنان. عندما تتحدث عن وجود نظام الحمايات الطائفية السياسية، حتى من دون وجود سورية وحتى بوجود أميركا وفرنسا ومن دونهما، تلقائياً تصبح هناك طبقة فاسدة أقوى من القانون وأقوى من الناس. الرئيس لحود، في العودة إلى موقفه من اتفاق الطائف، كان في الأصل كعسكري يرفض المقايضة. وأحد أسباب عدم تفاهمه مع السياسيين في لبنان أنه لا يعرف المقايضة ولا يريدها. ذهنيته لا تسمح لك بأن تأتي وتقول له إنك معه وصوتك له في مجلس النواب وفي المقابل امنحني هذه الوزارة أو تلك أو الإدارة هذه أو تلك أو الصندوق الفلاني أو ذاك. ولكن هذا لم يمنع أنه في محيط الرئيس هناك أشخاص تعاملوا بالمقايضات، قاموا بمقايضات إلى درجة أنه أصيب إصابة بالغة بهذا الموضوع وسببوا له أذى في أوساط الرأي العام، لأن هذا النوع من المقايضة كان منافياً في شكل صارخ لشخصيته والآمال المعقودة عليه ولخطاب القسم الذي أدلى به.

■ هناك من يقول إنك أنت الذي كتبت خطاب القسم؟

ـ ليس هناك رئيس في العالم يكتب خطاب قسم. الرئيس لحود، مثله مثل كل رؤساء العالم، عنده أساسيات في فكره، وأنا عايشته

فترة في الجيش تقارب التسع سنوات، وخلال هذه الفترة صرت أعرف كيف يفكّر وما هي نظرته إلى العديد من الأمور. كل الرؤساء يُكتب لهم. ليس هناك رئيس جمهورية يجلس ليكتب لنفسه. يقرأ نصاً ويجري عليه تعديلات معينة ويطلب حذف هذه الفكرة أو إدخال تلك الفقرة، وهذا شيء طبيعي وليس تهمة.

■ عند كتابة خطاب القسم، هل كان هاجس الالتزام بالطائف حاضراً أم أن الاقتناع كان قائماً بأن الاتفاق صيغة لإنهاء الحرب ولا لبناء الدولة؟

ـ كان الهدف من خطاب القسم أن يوصل إلى الناس رسالة عنوانها قيام دولة. الطائف أعطى الناس رسالة إنهاء الحرب. إنما رسالة إنهاء الحرب منذ العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٨ ترافقت مع رسالة العبث بالدولة، باستثناء مؤسسة الجيش. كان مجيء الرئيس لحود بمثابة انقلاب، كان تكملة لرسالة إنهاء الحرب من خلال رسالة قيام الدولة والتي مع الأسف ـ نتيجة كل هذه الظروف التي نمر بها ـ لم «تُقلّع».

■ إلى متى ظل الرئيس الحريري يرسل أموالاً إلى الجيش اللبناني؟

ـ ليس في أيام قيادة الرئيس لحود للجيش. هذا شيء أكيد. ما قبل التسعين، في فترة الرئيس الجميّل، كان الدولار يصعد في شكل جنوني مقارنة بالليرة إلى درجة أن راتب الضابط صار يوازي ٥٠ دولاراً والعسكري ما بين ٢٠ و٣٠ دولاراً. أعتقد بأنه في تلك الفترة حصلت مساهمات معينة لتخفيف العبء عن الجيش، ولكن

في عهد الرئيس لحود كان الأمر قد استقر إلى حد معقول.

■ **هل كنت من فريق المقايضين حول الرئيس لحود؟**

ـ مع الرئيس لحود ساعدت على منطق آخر من المقايضة مارسناه في الجيش ونجح. ما كانت تلك المقايضة؟ كانت المقايضة أننا نؤمن بالعلاقة اللبنانية ـ السورية، ونؤمن بالمقاومة، ونؤمن بالشؤون الاستراتيجية. هذا هو المقياس الأساسي الذي تتعاطى سورية به في لبنان. هذا هو سقفها في لبنان. المقايضات الصغيرة ليست سقفاً لسورية كحُكم. دعني أوضح: سقف سورية في لبنان سقف استراتيجي. سقف بعض اللبنانيين والسوريين على فترات كان سقفاً مختلفاً عن هذا السقف في الشؤون الداخلية.

ما حصل في الجيش كان التزاماً واضحاً باستراتيجية العلاقة مع سورية ومع حماية المقاومة، قابله موقف سوري داعم للجيش ومساهم في بنائه ووحدته وحمايته من التدخل السياسي، ولولا الحماية السورية لم يتوحّد الجيش ولكان بقي مجموعة من الألوية الطائفية الموروثة من الحرب الأهلية.

إذاً في الجيش لم تكن المقايضة بين الاستراتيجية والمصالح الشخصية، بل بين الاستراتيجية وبناء الجيش. كانت مقايضة من دون تفاوض بين طرفين بل التزام وقناعة من طرف وهو قيادة الجيش، وتقدير ودعم من طرف آخر وهو سورية. لاحقاً طبّقت الشيء نفسه في الأمن العام، النتيجة كانت أننا استطعنا إقامة مؤسسة ناجحة ونظيفة ونزيهة ولكل الناس، ولم يسمح فيها بحصص للسياسة والطائفية، وهذا سبّب حقداً كبيراً علينا من قبل الطبقة المعروفة، والآن، بعد انسحاب سورية، أصبحت لديهم القدرة

على الانتقام وإعادة تقاسم المؤسسة من جديد.

■ عملياً أنت تتهم حلفاء سورية بأنهم...

ـ أقصد بعض حلفاء سورية وبعض المعارضة، وقد صرّحت عن ذلك علناً في مؤتمري الصحافي. قلت بصراحة إن أحد الأسباب الرئيسية في مشاعر الغضب اللبناني من سورية والذي تُرجم في التظاهرات الأخيرة هو ممارسات الكثير من حلفاء سورية في لبنان لا الممارسة المباشرة لسورية في لبنان. وهؤلاء أنفسهم كانوا يقومون بـ«السبعة وذمتها»، وغداً سيركبون موجة أميركا وفرنسا وغيرها وسيقومون بالممارسة نفسها ولن يتغيّروا، لأن النظام الطائفي بحد ذاته يُنشىء هذا الشذوذ.

■ ما كان دور اللواء غازي كنعان في ذلك؟

ـ بالنسبة إلى اللواء غازي كنعان، أقول إنه ساعد كثيراً في أمور كثيرة. ولكن ثقل الطبقة السياسية عليه كان يفرض عليه أن يقوم بتوازنات في البلد. دوره القيام بتوازنات. إضافة إلى ذلك، مارس الرجل دوراً فيه إيجابيات وفيه سلبيات. مثلي ومثل كل إنسان، عندما تمارس مهمة على مدى فترة معينة لا يمكنك أن تتوقع أن تُمدح دائماً بإيجابيات تقوم بها فقط. وكل إنسان، في سلبياته وإيجابياته، لديه طبع شخصي. باختصار، كان كنعان يتعاطى مع طبقة سياسية يمشي معها لتمشي معه وبالعكس. هكذا يفعل السياسيون اللبنانيون عادة حين يتعاملون مع أي نفوذ عربي أو أجنبي في لبنان.

■ هل جرى التحريض عليك في سورية ومع كنعان؟

ـ طبيعي أنه في ظل الخلافات السياسية وغيرها أن تكون موضع شكوى هنا أو هناك. وكنت من بين الذين يتعرضون لذلك من وقت لآخر، وسبق أن تحدثت عن هذا الموضوع وعن الخلاف الذي حصل بسبب ذلك.

■ **هل كانت العلاقة مع رستم غزالي مختلفة؟ هل هناك فرق بين أسلوبه وأسلوب غازي كنعان؟**

ـ العميد رستم غزالي عندما تسلّم مسؤولياته في لبنان لم يدّعِ في أي لحظة أنه يريد تأمين حصانات وحمايات للطبقة السياسية بالحجم الذي كان سائداً. وبالتالي تضعضعت الطبقة السياسية كلها. كان السؤال من هو الضامن الجديد لهم؟ لا من هو الممثل الجديد لسورية في لبنان؟ اللبنانيون ملوك الحسابات الشخصية: تغيّر غازي كنعان وجاء فلان مكانه، تصير المعادلة: من يربح ومن يخسر من جراء ذلك التغيير. هذه أسئلة السياسيين في تلك الفترة.

العميد رستم غزالي جنح باتجاه الرئيس لحود كرئيس للبلاد ولم يلعب توازنات تقليدية ولا حمايات، فسبّب له ذلك عداوة كثيرين من أهل السياسة وصار يُنظر إليه كطرف، وبقي كذلك حتى انتهاء مهمته في لبنان.

■ **مثلاً، العلاقة بين رستم غزالي والرئيس الحريري لم تكن جيدة منذ البداية؟**

ـ كلاّ لم تكن العلاقة سيئة بل كان الرئيس الحريري من المرحبين به. ولكن مثلما قلت: مع مجيء العميد رستم غزالي لم تكن

الطبقة السياسية التي عاشت على المقايضة عشرين سنة مرتاحة. يمكنك العودة إلى مراسم توديع اللواء غازي كنعان، الاحتفال الكبير الذي جرى كان في دارة الرئيس الحريري في قريطم واصطحب معه العميد رستم غزالي وقال ما معناه أن هذا خليفتي من بعدي سيكون كـ«أنا». هذا التغيير لم يلائم كما قلت الطبقة السياسية فحلّ غضبها عليه. هذه الطبقة نفسها بقيت على ود مع بعض السابقين الذين مثّلوا سورية في لبنان أو تعاطوا باسمها في الشأن اللبناني. عادةً ممثل أي بلد «يحترق» قبل بلده، لأنه خط الدفاع الأوّل عنه، تماماً كما ينبغي أن يُصاب رجل الأمن قبل المواطن، فلا ينجو رجل الأمن ويسقط المواطن، أمّا أن ينجو ممثل أي بلد ويحترق بلده، فهذا يعني أنه عمل لنفسه أكثر مما كان يعمل لبلده.

■ أعطيت اسم سليم الحص وعصام فارس قبل قليل كأمثلة عن مسؤولين لم يتورطوا في المقايضات. ألم يستفيدا من هذه العلاقة؟

ـ أعوذ بالله. لم يكن لهما ولبعض غيرهما، ولن أسمي، أية علاقة في أية لحظة من اللحظات بمنفعة بالحد الأدنى. هما من مدرسة مختلفة تماماً عن اللعبة التي كانت تجري حتى ولو كانا شركاء في الحكم.

■ ألم يطالبا بأي شيء في مقابل مواقفهما السياسية؟

ـ هل هناك أبسط من التعيينات الإدارية في الدولة؟ لم يحصلا على تعيينات. كان لديهما ألم من أن تحصل التعيينات بوجودهما ويتقاسمها البقية بمنطق الحصص. دولة الرئيس عصام فارس مثلاً هو زعيم عكار وشمال لبنان، الرجل خدم في المنطقة أكثر مما خدمت

الدولة وأكثر مما تخدم الدولة حتى هذه اللحظة. ماذا فعل عصام فارس غير ذلك؟ تأتيه الوفود الشعبية لتطلب شيئاً من الدولة. ففي لبنان الناس تطلب من النائب أو الزعيم أن يخدمها. لكنه كان عاجزاً عن الحصول على حصة من الدولة لمصلحة (سكان المنطقة) لا بالمشاريع ولا التعيينات. فكان يعوّض عن ذلك مثلاً بتقديماته الشخصية.

■ وُصفت أكثر من مرة بأنك الشخص الأقوى من غيره في التركيبة.

ـ بصراحة لا أريد أن أتبجح. أن تقول عن شخص أنه قوي يفرح. لا أزعل إذا قيل عني أنني قوي. عندما تقول أنني أقوى من الجميع فهذا يعني أنه صار بيني وبين ناس مهمين وكبار في لبنان «كباش» ولم يستطيعوا التغلب عليّ. غالبيتهم أقوى مني. هل كنت أقوى من الرئيس الحريري، وأقوى من الرئيس نبيه بري؟ كلا، لست أقوى منهما. ولست أقوى من كثيرين غيرهما، سوى أنني كما قلت سابقاً، كنت مستعداً للذهاب إلى النهاية والخسارة إذا لزم الأمر، فيما كثيرون لا يرغبون بالخسارة ويكفّون عن المواجهة. هذا بالإضافة إلى أن التناقضات كانت تساعدني دائماً على الاستمرار: فخلال فترة الجيش كان الرئيسان الهراوي والحريري يرغبان بإقصائي عن المخابرات فوقف معي العماد لحود وقال: هذا ضابط في الجيش وينفذ أوامر القيادة. بعد الانتقال إلى الأمن العام وبعد انتخابات العام ٢٠٠٠ جرت محاولة لإزاحتي فوقف إلى جانبي الرئيس الحريري والوزير جنبلاط وغازي كنعان، ويوم حاول اللواء غازي كنعان التأثير على الرؤساء الثلاثة لحود وبري والحريري لإزاحتي، وقف إلى جانبي الرئيس لحود والسيد حسن نصر الله والوزير

جنبلاط، وهكذا فإن الموضوع في أغلب الأحيان لم يكن مرتبطاً بقوتي بقدر ما كان مرتبطاً بالتناقضات القائمة في البلد وتأثيرها في استمرار هذا أو إزاحة ذاك.

■ هل طلب الرئيس الحريري من دمشق أن يتم تغييرك؟

ـ كان الرئيس الحريري يرغب بإزاحتي في محطات عدة خصوصاً عندما كانت تحتدم الملفات حول مواضيع سياسية وإدارية شائكة ترتبط بتجاذبات الرؤساء أو بخلافات في مجلس الوزراء. بعد كل محطة خلافية كان يحصل لقاء مع الرئيس الحريري، كانت كلمتان تكفيان لعودة الوضع إلى طبيعته بانتظار حصول تباين على أمور أخرى مستقبلاً. عموماً كانت هذه حال العلاقات بين الرؤساء أنفسهم وبين مختلف أطراف اللعبة السياسية. طبيعي أن يسعى كل طرف لتغليب وجهة نظره، طبيعي أن يسعى كل طرف لتخسير الآخر. تلك لعبة دائمة ويومية في السياسة، وفي كثير من الأحيان كنت لاعباً أكثر منه متفرجاً.

■ هل كانت لك علاقة بحادثة تطويق الجيش مقر وزارة المال خلال فترة الوزير فؤاد السنيورة؟

ـ سنة ١٩٩٢ أو سنة ١٩٩٣ ربما حصل ذلك وكان الرئيس الحريري قد وصل حديثاً إلى رئاسة الحكومة. المشكلة لم تكن مع جميل السيد. المشكلة كانت مع الجيش، إذ إن الوزير السنيورة في ذلك الوقت أوقف معاملات إدارية مالية للجيش، وعندما نزل العميد موسى زهران باسم قيادة الجيش، كونه ضابط إدارة، ليراجع في المعاملات، أفاد قيادة الجيش بأنه تعرّض للإهانة في مكتب سكرتيرة الوزير، فأوفدت القيادة ضابطاً مع دورية لاصطحاب

السكرتيرة لكونها اعتبرت شريكة في الإهانة، وعند هذه النقطة كبرت القضية، فكان أن طالب الرئيسان الهراوي والحريري بإزاحتي وكان جواب قيادة الجيش بأن الأوامر صدرت عنها لا عن شخص في الجيش لتتم إزاحته.

■ أين كنت في المرة الأولى التي بحثتم فيها وصول العماد إميل لحود إلى الرئاسة؟

ـ هل تقصد أننا نجلس كهيئة أركان في القيادة ونتداول في أن يصير العماد لحود رئيساً للجمهورية. لا تحصل الأمور بهذه الطريقة. في نهاية العام ١٩٩٤ وبداية العام ١٩٩٥، مع قرب انتهاء فترة ولاية الرئيس الهراوي في العام ١٩٩٥، كانت المناكفات السياسية والاهتراء السياسي بلغت حدوداً قصوى في البلد. وبالتالي كان السؤال: من هو الماروني الذي يمكن أن يحل في مكان الرئيس الهراوي؟ تلقائياً، فالأمور لا تحتاج إلى إيعاز من أحد في تلك الفترة، كان الجيش نقطة مضيئة في سجل ما بعد الطائف. لذلك ومن دون ترشيح، صار العماد لحود المرشح.

■ ألم تجروا استطلاعات؟

ـ الاستطلاعات تحصل بالطبع. ولكن كنت أشير إلى نقطة، لماذا صار العماد لحود مهيأً ليكون مرشحاً جدياً للرئاسة ومنافساً وحيداً عليها في مواجهة الرئيس الهراوي؟ كان ذلك بسبب الإنجاز الذي تحقق في الجيش. هذا الإنجاز نقله إلى دائرة الضوء. تقول لي: صارت هناك «رتوش» معينة وكان هناك سياسيون وإعلاميون تحمسوا له. هذا طبيعي. فإذا كان هناك مشروع ناجح تقوده أنت أتذهب إلى الآخرين أم هم الذين يأتون إليك؟ أتى كثيرون وقتها

وصار هناك جو (لمصلحة لحود). يأتي فرقاء كثيرون يتذمرون من التركيبة القائمة وينظرون إلى من لديه أوفر الحظوظ وإلى الأبرز (بين المرشحين المحتملين)، فينتج من ذلك ما يشبه الحملة التي تضم متبرعين. لا يحتاج الأمر إلى إيعازات.

■ في العام ١٩٩٥، ألم يقنع الرئيس الحريري سورية بالتجديد للرئيس الهراوي في إطار جهده لمنع وصول مشروعكم؟

ـ كان الرئيس الحريري من أبرز المتحمسين لبقاء الرئيس الهراوي في السلطة. هذا صحيح. هو وفريق كبير من السياسيين الذين كانوا يرفضون مجيء رئيس من الجيش، لا يحبون الجيش في السلطة.

■ الوزير جنبلاط كان من هؤلاء؟

ـ الوزير جنبلاط طوال عمره لم يحب البزة (العسكرية). عنده حساسية رهيبة تجاه كل ما هو عسكر، تاريخياً.

■ ما كان موقف الرئيس بري في تلك المرحلة؟

ـ في العام ١٩٩٥ كان قريباً من اتجاه العماد لحود.

■ من حسم إذاً موضوع التمديد للرئيس الهراوي في العام ١٩٩٥؟ العماد حكمت الشهابي وعبدالحليم خدام؟

ـ أعتقد بأن تلك المرحلة شهدت مفاوضات سلام وعُقدت اجتماعات في واشنطن بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وأذكر أن وفداً من قيادة الجيش اللبناني شارك في تلك الاجتماعات وكنا نحن من

يرسله من مديرية الاستخبارات، وكان السفير سهيل شماس يرأس وفد لبنان. وأعتقد بأن وفداً سورياً ذهب أيضاً إلى المفاوضات برئاسة العماد حكمت الشهابي. كل ذلك الوضع أوجد مناخاً مفاده أننا في مرحلة مفاوضات وأن من الأفضل التمديد للرئيس الهراوي. كانت الحجة إقليمية أكثر مما هي داخلية.

■ **ولكن يمكن القول أن الرئيس الحريري حرم العماد لحود من الرئاسة في العام ١٩٩٥؟**

ــ لا نستطيع أن نقول إنه حرمه من الرئاسة عام ١٩٩٥. هو كان يرغب ببقاء الرئيس الهراوي، وجاءت ظروف المفاوضات الإقليمية لتخدم التمديد كمرحلة انتقالية.

■ **في العام ١٩٩٨ الوضع تغيّر؟**

ــ لم يكن هناك أي ظرف إقليمي أو دولي أو محلي يمنع ذلك (وصول لحود إلى الرئاسة).

■ **هل حاول الرئيس الحريري أيضاً في العام ١٩٩٨ أن يحول دون وصول لحود؟**

ــ كانت هناك محاولة جديدة للتمديد للرئيس الهراوي.

■ **من كان المرشح البديل: جان عبيد؟**

ــ كان المرشح الأول بقاء الرئيس الهراوي، والمرشح الثاني الوزير جان عبيد وآخرين. تم التداول بأسماء عدة. ولكن كان المرشح الأبرز غير الرئيس الهراوي والعماد لحود دائماً الوزير جان عبيد كمرشح أوفر حظاً بعدهما.

■ هل حسم بشار الأسد كفة العماد لحود في الرئاسة في العام ١٩٩٨؟

ـ بشار الأسد لم يكن رئيساً آنذاك، كان والده الرئيس رحمه الله. لم يكن في إمكانك الدفاع عن التمديد في العام ١٩٩٨، وكان حجم الخلل الداخلي ضخماً إلى درجة أن الرئيس حافظ الأسد وجد أن الوضع اللبناني بات عبئاً متراكماً ومتزايداً على سورية، فالعلاقة مع سورية سقف استراتيجي، ولكن ما هي أعمدة هذا السقف؟ الداخل اللبناني هو هذه الأعمدة التي تحمل هذا السقف. الداخل اللبناني بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٨ لم يستطع إنشاء دولة مؤسسات، وكان على وشك الانهيار، وبانهياره كان سينهار السقف الاستراتيجي. الرئيس الأسد كان على بيّنة عام ١٩٩٨ من أن الأعمدة الداخلية اللبنانية أصبحت هشة إلى درجة أنها أصبحت تهدد السقف الاستراتيجي بالسقوط في لبنان. لذلك ومن خلال الاستحقاق الرئاسي في تلك السنة، فقد وجد بأن الفرصة مؤاتية للتغيير وإعادة تثبيت الأعمدة اللبنانية للسقف الاستراتيجي، فكان تفضيله للعماد لحود على أساس إنجازاته في الجيش التي حازت أيضاً رضى اللبنانيين حينذاك، فكان أن توافرت له ظروف الرئاسة أكثر من سواه.

■ هل قابل الرئيس لحود الرئيس الأسد قبل انتخابات الرئاسة في العام ١٩٩٨؟

ـ لا، كان ما زال قائداً للجيش.

■ ألم يقابله؟

ـ قيل وقتها إن اجتماعاً سرياً عُقد في هذا الموضوع. ولكن الواقع

أنه عندما كان الرئيس لحود يذهب إلى الشام كان يذهب في زيارة رسمية بدعوة من الأركان. دائماً عندما يكون في الشام كان يدعوه الرئيس الأسد، مثلما يفعلون حتى اليوم مع العماد ميشال سليمان، مثلاً. من الثوابت السورية أن عندهم لياقة استثنائية في الأمور البروتوكولية. هذا أمر متعارف عليه.

■ المرة الأولى التي قابله فيها كانت في العام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، كان مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً...؟

ـ أعرف أننا رافقنا الرئيس لحود في زيارة رسمية لسورية وفي إطار الزيارة قابل الرئيس الأسد. لكن مقابلة كبار المسؤولين في السلطة وخارجها هو منهج سوري تقليدي، شمل الرئيس لحود وكل قادة الجيش الذين زاروا سورية.

■ العماد عون؟

ـ نعم ذهب في زيارة رسمية إلى سورية واستقبلته هيئة الأركان ورئيسها.

■ عندما كان قائد جيش؟

ـ نعم، عندما كان قائد جيش.

■ هل التقاه الرئيس الأسد وقتذاك؟

ـ لا أذكر وقتها إن كان قابله أم لا. ولكنه ذهب في زيارة رسمية وذهبنا نحن معه. كنت وقت ذاك رئيس فرع استخبارات البقاع.

■ ماذا عن محاولة الاغتيال التي تعرضتم لها في

الثمانينيات في البقاع؟

ـ كان ذلك عام ١٩٨٧، وكنت آنذاك رئيس فرع الاستخبارات في البقاع.

■ **هل صحيح أن المحاولة قامت بها مجموعات على علاقة بـ«حزب الله»؟**

ـ لم يكن الموضوع مرتبطاً بـ «حزب الله» بخلاف ما أُشيع في حينه. كانت عمليات ثأرية محلية. المشكلة بدأت في العام ١٩٨٣ مع الشيخ صبحي الطفيلي، وهو من البقاع. في تلك الفترة كان العميد إبراهيم شاهين قائد اللواء وكنت ضابط أمن. العماد إبراهيم طنوس كان قائد الجيش في بيروت. يومها، كما أذكر، حصل حادث كبير (تمثّل) في نصف الضاحية الجنوبية في منطقة غاليري سمعان من جهة الجيش اللبناني، وهو ما أدى لاحقاً إلى الإطاحة بالعماد طنوس. ذلك القصف الذي استهدف الضاحية سبب دماراً كبيراً وأدى إلى سقوط ضحايا، الأمر الذي أدى إلى رد فعل في البقاع، باعتبار أن أهل الضاحية هم مزيج من شيعة الجنوب وشيعة البقاع. سبّب هذا الحادث في سقوط ثكنة الشيخ عبدالله (للجيش اللبناني) في بعلبك بأيدي مسلحين بقيادة الشيخ صبحي الطفيلي. أُبلغ إبراهيم شاهين، كون قيادتنا في أبلح وفي رياق، أن منطقة بعلبك محظورة على الجيش اللبناني «المجرم». العميد إبراهيم شاهين كان عنده برنامج تدريبات ورمايات يشمل إجراء رمايات بالمصفحات والدبابات في حقل رماية الطيبة المجاور لثكنة بعلبك. علمَ جماعة صبحي الطفيلي هناك أن الجيش سيأتي لإجراء الرمايات فأرسلوا خبراً للعميد إبراهيم شاهين أن لا تأتي إلى الرماية، و«إذا أتيت ستحصل مشكلة». العميد شاهين شخص عنيد، عسكري

شجاع، وأصر أن يذهب. أخذ القافلة إلى الرماية وذهب برفقتها. كنت في تلك الفترة أتابع دورة «استعلام تكتيكي» في بيروت. فنصبوا كميناً عند مفترق بريتال في بعلبك، وكان الطقس ممطراً وغائماً، فقُتل ستة عسكريين وضابط في الكمين، وأصيب إبراهيم شاهين في صدره بطلقات عدة لكنه نجا من الموت بأعجوبة. وقُتل من المسلحين عدد آخر أيضاً. عمّقت تلك الحادثة الشرخ بين الجيش وجماعة صبحي الطفيلي، فكان أن تلتها عمليات اغتيال ثأرية طاولت ضباطاً من قاعدة القوات الجوية في أبلح بينهم سليمان مظلوم وميشال زيادة وإميل حنا. إبراهيم شاهين في البداية استُهدف وهو شيعي، وبعده استُهدف مسيحيون، وكان الهدف فرط الثكنات وفرزها طائفياً. كنت قد أصبحت حينها مديراً لمخابرات البقاع وثابرنا على سياسة الصمود مع استمرار موجة الاغتيالات، وبعد آخر اغتيال تعرض له العميد الشهيد ميشال زيادة أبلغتنا قيادة الجيش بترحيل العسكريين المسيحيين إلى المنطقة الشرقية من بيروت. يومها أعددت تقريراً للعماد عون قائد الجيش شرحت فيه أن تنفيذ البرقية سيؤدي إلى هجرة المدنيين المسيحيين من المنطقة، وأعدادهم بعشرات الآلاف، ومما قلته في التقرير الذي لا أزال أحتفظ بنسخة عنه، أن المسلّحين إذا يئسوا من صمودنا سيتحولون إلى اغتيال الضباط المسلمين لتنفيذ مخططهم. وأضفت في التقرير اعتقادي بأنني سأكون الهدف الأول.

العماد عون، وبعد تلقيه التقرير المذكور أمر قيادة الجيش بالإبقاء على العسكريين المسيحيين في المنطقة. بعد التقرير بثلاثة أشهر كنت أوّل من تعرض للاغتيال فقتل مرافقي إلى جانبي المرحوم الرقيب أحمد العربوني وأصيب سامي السيّد أحمد، مدني كان معي، فيما نجوت بأعجوبة.

بقائي حيّاً سمح بالمتابعة لمعرفة الفاعلين، ولكن جاء قانون العفو لاحقاً ومسح القضية.

■ هل تعاطيت مع قضية العماد عون وبقائه في الخارج؟

ـ كلا، لم يكلفني أحد موضوع العماد عون في الخارج، وبعد عودته إلى لبنان لم تتوافر فرصة للتواصل. خدمت بأمرته قائد للجيش ويعرفني جيداً منذ ذلك الحين، ووردتني عنه بالواسطة عبارات تقدير عندما كان في الخارج حول إعجابه بالطريقة التي أدير فيها الأمن العام كمؤسسة منظمة وحديثة ونظيفة. ما عدا ذلك فإن بعض أركانه هم رفاق سلاح.

■ ألم تهنّئه بالعودة؟

ـ لقد عاد إلى لبنان في ظروف استثنائية بالنسبة إلى استقالتي، لذلك لم أبادر إلى التهنئة حتى لا تُفسّر على غير حقيقتها، كمحاولة للتقرب.

■ هل كنت شريكاً في أحداث ٧ آب (أغسطس) ٢٠٠٢ التي شهدت قمعاً للطلاب، وهل كنت شريكاً في قرار إغلاق محطة «أم تي في»؟

ـ قبل ٧ آب شهد لبنان سلسلة من التظاهرات ذات طابع طلابي. تظاهروا ضد سورية والتحكم في لبنان. قسم من تلك التظاهرات، وللمرة الأولى، كان يتوجه في اتجاه المراكز السورية في لبنان. وكنا في كل مرة يحصل ذلك «نمسك قلبنا بأيدينا» خشية أن يدخل أحد في هذه التظاهرة أو تلك ويطلق النار، مما سيؤدي إلى مجزرة. كان مثل ذلك الحادث سيؤدي إلى عواقب لا أحد يعرف مداها.

وبالتالي كان مجلس الأمن المركزي يجتمع في وزارة الداخلية في كل مرة تصدر دعوة إلى التظاهر، وكان الوزير المر في ذلك الوقت وزيراً للداخلية. كان الاجتماع يضم ممثلين عن الجيش والأمن العام وأمن الدولة والأمن الداخلي ويُضاف إليهم مدعي عام التمييز للمشورة القضائية، ومحافظ بيروت كون معظم التظاهرات كانت تحصل في نطاق المحافظة، وأحياناً كان ينضم الدفاع المدني إذا كانت هناك ضرورة. كان مجلس الأمن المركزي يجتمع في كل مرة تحصل دعوة إلى تظاهرات يُتوقع أن تشهد تفاعلات، ويتم خلال الاجتماع توزيع المهمات: كان الجيش عادة يتسلم الطوق البعيد، وقوى الأمن الداخلي بلباسها العسكري تتسلم الطوق الأقرب، والأمن بلباسه المدني يكون موجوداً بين المتظاهرين. العناصر الأمنية بين المتظاهرين كان ممنوعاً عليها ممارسة الأمن بل كانت مهمتها الدائمة هي المراقبة والإفادة لا سيما إذا لوحظ وجود أسلحة بين المتظاهرين. هذه تعليمات موجودة في كل مظاهرة.

■ هذا الأمر كان يحصل بشكل منهجي كلما حصلت دعوة إلى التظاهر، بما في ذلك تحديد أماكن سير المتظاهرين وأماكن تجمعهم.

ـ عندما كنت في الجيش كانت لدينا خلاصة سابقاً بناء على تجربة أليمة حصلت معنا في الضاحية الجنوبية لبيروت سنة ١٩٩٣، عندما نظّم «حزب الله» تظاهرة كبرى. حصل آنذاك إطلاق نار في شارع فرعي في الضاحية من دورية للجيش أطلقت النار في الهواء. كان المتظاهرون متجمعين في ساحة الغبيري، فخافوا من إطلاق النار الذي حصل في الخلف وركضوا في اتجاه جسر المطار. كانت هناك قوة على جسر المطار برئاسة ضابط، وسمعوا أيضاً إطلاق النار ورأوا

الناس يركضون في اتجاههم، فاعتقدوا أن إطلاق النار يصدر عنهم، فقاموا برد فعل وسقط آنذاك ١٤ شخصاً وأصيب ٧٠ شخصاً. كانت مجزرة آنذاك نتيجة خطأ في التقدير. لم تكن هناك أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين. حصل خطأ في التقدير على الأرض. كان ذلك في العام ١٩٩٣.

فتحنا تحقيقاً في تلك الحادثة واستنتجنا الخلاصات، وكانت إحدى الخلاصات أنه ينبغي في كل تظاهرة أن يكون لدى القوى الأمنية مخبرون في داخلها كي تُبلغ بما يحصل بين المتظاهرين ولا تُفاجأ بما يمكن أن يحصل ويؤدي الالتباس إلى إطلاق نار.

لو كان لدينا مخبرون في التظاهرة التي حصلت في الضاحية يبلغوننا بما يحصل في داخلها لكانوا أبلغونا بأن المتظاهرين خائفون من إطلاق نار لكنهم ليسوا مسلحين. ولكان الضابط المسؤول لم يقم برد فعل. تلك الخلاصة من التجربة الأليمة دفعتنا إلى أن نأخذ مبدأً عاماً في كل التظاهرات وهو أن يكون في داخلها أشخاص غير معروفين يخبرون مركز العمليات بما يحصل ومركز العمليات ينقل الصورة إلى المسؤولين الأمنيين الموجودين على الأرض.

وعندما أُعلنت تظاهرة ٧ آب في منطقة المتحف كانت التقديرات في مجلس الأمن المركزي أنه سيكون هناك ما لا يقل عن عشرة آلاف متظاهر. وعندما تقول ١٠ آلاف متظاهر هذا يعني أنه يجب أن يكون لديك ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ عنصر أمني باللباس المدني بين المتظاهرين. فطُلب في البداية أن يفرض الجيش طوقاً بعيداً لتخفيف المشاركة في التظاهرة، وكان ذلك نوعاً من القيود البعيدة المدى، على أن تتولى قوى الأمن الداخلي فرض طوق بجوار

التظاهرة، وكلّف أحد الأجهزة الأمنية ـ لن أسمي هذا الجهاز ولكن أقول بالتأكيد أنه ليس الأمن العام، وأنا مسؤول عن كلامي ـ أقول ذلك ليس من باب إدانة وجودهم في التظاهرة، فذلك كان واجبهم.

■ لأي جهاز كانوا يعملون؟

ـ من أدبيات الأجهزة الأمنية أننا لا نسمي، ولكن أقول إنهم لم يكونوا من الأمن العام. ولكن هذا لا ينفي أنني كنت مشاركاً في الاجتماع الذي وضعت فيه خطة معالجة التظاهرة، من منطلق كوني عضواً في مجلس الأمن المركزي وبالتالي فالخطة وُضعت بموافقة الجميع: طوق بعيد المدى من الجيش لتخفيف الضغط (الحد من المشاركة في التظاهرة)، وطوق قريب المدى من الأمن الداخلي، ومجموعة من المخبرين من أحد الأجهزة للمراقبة والإفادة من داخل التظاهرة. ولشدة ما كانت القيود البعيدة المدى ناجحة، وبدل أن يصل إلى مركز التجمع ١٠ آلاف متظاهر وصل ٢٠٠ شخص فقط. كم مخبراً كان لدينا في وسطهم؟ قرابة المئة أي نصف المتظاهرين تقريباً.

في العادة تختار المخبر الذي تضعه في التظاهرة «عتعيتاً» (قوي البنية) كي لا يُضرب بسهولة إذا كُشف ويُبلغ عن أي أسلحة أو استعدادات ينوي المتظاهرون القيام بها. هؤلاء المئة وجدوا أنفسهم بين ٢٠٠ متظاهر فقط وأنهم قادرون عليهم. فبدل أن يَدعوهم يعبّرون عن رأيهم بالهتاف والصراخ، كما يحصل في كل تظاهرات العالم، أمام القوى النظامية، اعتبروا أنهم تقريباً يتساوون مع المتظاهرين وقادرون على التغلب عليهم.

الضرب بالهراوات والرش بالماء أمر مألوف في دول العالم خلال التعامل مع التظاهرات. لكن ليس هناك مظهر مألوف أن ترى عناصر بثياب مدنية تضرب عناصر بثياب مدنية. كان ذلك هو المظهر البشع. الانحراف الذي حصل هو أن المخبرين وجدوا أنفسهم متساوين عددياً تقريباً مع المتظاهرين، وقرروا التصدي لهم قبل الوصول إلى قوات الأمن.

■ **ألم يكن هناك إذن قرار بضرب المتظاهرين؟**

ـ فُتح تحقيق لاحقاً من قيادة الجيش. لم يكن هناك قرار بضرب المتظاهرين المدنيين. ذلك قرار أحمق، لا أحد يقدم عليه. إذا أعيد التحقيق في ملف القضية فسيظهر بالضبط أنه لم يكن هناك أمر بضرب الناس في التظاهرة. ولكن في تلك اللحظة السياسية التي حصل فيها الحادث، لا يحتاج المعارض سوى إلى مثل هذا الخطأ لاستغلاله ضد السلطة. أليست هذه هي اللعبة الدائمة (بين الحكم والمعارضة؟) فوضعوا صورة الفتاة التي يحميها زميلها وعناصر أمن يسحبونه منها ويوسعونه ضرباً وعملوا منها قضيّة كبرى. ولكن لو وصل هذا الشاب والفتاة إلى قوى الأمن النظامية الواقفة بدروعها والهراوات التي تحملها وتلقيا ضرباً من هراوات القوى النظامية لما كان ذلك سيسبب مشكلة، كون ذلك يحصل في التظاهرات عندما تحصل مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن. ٧ آب ٢٠٠٢ لم يكن مؤامرة، بل كان قراراً جدياً بوقف تدهور معيّن للأمور على الأرض. كانت تحصل في كل يوم تظاهرة ويمكن أن تجرّ إلى مفاجأة. وعندما يوجد رجل أمن ومتظاهر تكون المفاجأة هي ثالثهما. أحياناً تقول إن شاء الله لا تكون المفاجأة مأسوية وتنقضي بسلام.

■ وماذا عن قرار إغلاق الـ «أم تي في»؟

ـ هذا القرار حصل على مستوى حكومي لا على مستوى أمني. أركان الدولة لديهم بالإجمال مشاكل مع هذه المحطة أو تلك. مسؤولون كثيرون في الدولة كانوا غير متفاهمين مع محطات وصحف. «نيو تي في» كان عندها مشكلة في وقت ما وكذلك «ال بي سي» و«أم تي في»، من كل الاتجاهات. ففي لبنان، بصراحة، مثلما قال الرئيس (سليم) الحص، هناك كثير من الحرية وقليل من الديموقراطية، وبالتالي هناك إباحية لا حدود لها في بعض المرات. الشيء الذي يحصل في لبنان قسم كبير منه لا علاقة له بالحرية، عندما نتكلم عن الإعلام.

الذي حصل مع «أم تي في» هو أنها كانت تأخذ نهجاً معيناً: الشاشة مفتوحة ليس للانتقاد، بل للحملات. في بلاد العالم المتحضرة، الانتقاد مسموح ضمن كل الحدود ولكن لا تستطيع أن تفتح تلفزيوناً في كل يوم في نشرته الإخبارية مسّ برئيس الجمهورية وسورية والاقتصاد. في دول العالم كلها لا تقوم التلفزيونات بحملات بل تقوم بانتقادات...

■ كان ذلك في أيام حكومة الحريري؟

ـ نعم، كانوا يشنون حملات في كل صوب. مع الوقت حصل شبه إجماع داخل الحكم على اتخاذ إجراء ضد المحطة. كانت تلك حكومة ما بعد الألفين وفيها الرئيس لحود من جهة والرئيس الحريري من جهة أخرى، وإذا قال هذا الطرف أن اللون أسود يرد الطرف الآخر بأن اللون أبيض، وبالعكس. وخصوصاً التباينات معروفة ضمن الحكم الواحد. وهذه التباينات من يفرح بها؟ يفرح بها الذي

يشاكس الطرفين، يستفيد من هذا الطرف بضرب الآخر وبالعكس. هذا هو لبنان: التناقضات، وليس الخيارات، هي التي تحييك. في لحظة معينة تجاوزت «أم تي في» حدوداً معينة، فأثير الموضوع في مجلس الوزراء وسارت الغالبية في توقيف المحطة.

■ **ألم تقترح أو تتدخل أنت في الموضوع؟**

ـ هذا الأمر لا يحتاج إلى أجهزة، ولكن من ضمن مهمة الأمن العام، أي متابعة السياسة والاقتصاد والإعلام وغير ذلك، قد تحصل جلسات وكلام (بيني وبين إعلاميين أو مسؤولي المحطات والصحف)، فنحن نتفاعل يومياً مع الإعلام.

والواقع أنني اجتمعت اكثر من مرة مع مسؤولي المحطة وكنت أتداول معهم في المبالغات التي تحصل وأعدّد لهم المآخذ. وكانوا يعدون بالاعتدال ثم يجنحون. ولو أنهم سمعوا ما نصحتهم به لما وصلوا إلى مواجهة سياسية ـ قضائية مع الحكومة، ولما أقفلت المحطة كما حصل.

■ **هل كنت تمارس ضغطاً على الـ«أل بي سي»؟**

ـ كلمة ضغط بمعنى تعسّف كلا. عادة تبحث في أن يكون لك تأثير أو «مونة» عليهم، تجري معهم اتصالات، وتحاول في الظروف الحرجة أن تشرح لهم الوضع، ومعظم المحطات أحياناً يتجاوب. واجبك أن تذكرهم دائماً بالاعتدال وأن وضع البلد حسّاس ولا يحتمل المبالغات السياسية والطائفية. لماذا؟ لأن الإعلام والأمن متلازمان، عندما يبالغ الإعلام بالتحريض تصبح فاتورة الأمن عالية. التلفزيون سلاح يمكنه إطلاق النار في كل بيت إذا لم يكن إعلاماً

مسؤولاً. التلفزيون سلاح أخلاقي ـ سياسي ـ طائفي ـ علمي إلخ، عندما يُساء استعماله يحدث أضراراً. تصوّر أن الأمن يعالج وضعاً فيما الإعلام يصب فيه زيتاً على النار، فماذا تكون النتيجة؟

في الواقع، ومن هذا المنطلق، كانت لدينا «مونة» في كثير من الأحيان على وسائل الإعلام ومن بينها محطات التلفزة، ولكننا بالتأكيد لم نكن ندير سياستها بل الهدف الأساسي ألا يرتبوا علينا فاتورة عالية في معالجة مختلف القضايا لا سيما ما يتعلق منها بالغرائز الميدانية.

■ ألم يظهر من التحقيق في اغتيال إيلي حبيقة أي خيوط؟

ـ الملف لم يأت الينا، بصراحة. التحقيق كان حصرياً عند الجيش وقوى الأمن الداخلي. في التحليل تستطيع أن تضع فرضيات، ولكنني لن أتكلم بالفرضيات.

■ تُتهم بأنك برمجت القضاء لمصالح سياسية... عضوم تأثر بك؟

ـ الوزير عدنان عضوم حي يرزق، وكل قضاة لبنان موجودون وأحياء. أنا لست حالياً في السلطة. ولكن حتى في الملفات التي فُتحت قبل العام ٢٠٠٠ تستطيع أن تسأل الرئيس عضوم أو أي قاض: جميل السيد لم يتدخل يوماً بلعبة القضاء. كيف يمكن أن أفعل ذلك مع القضاء عندما لا أسمح لأحد بأن يتدخل عندي. أتكلم مؤسساتياً لأقول: إذا كنت أمنع أحداً من التدخل عندي فكيف أتدخل في مؤسسات غيري؟ إنما التعاطي مع عدنان عضوم

كمدّع عام للتمييز فإنّ الجهة القانونية التي ترعانا هي مدعي عام التمييز. اجتماعات مجلس الأمن المركزي يحضرها مدعي عام التمييز. مدعي عام التمييز هو رئيسنا القانوني، وبالتالي هذه العلاقة على المستوى الشخصي والمهني موجودة وموجودة بقوة. كان عدنان عضوم يتعاطى مع استخبارات الجيش والأمن الداخلي والأمن العام، ولكن لا يمكن القول أنه كان يعمل لمصلحتنا. معروف عن عضوم أنه عنيد وعصبي، وأنه كان المرجعية القانونية للأجهزة والمؤسسات الأمنية. العلاقة معه ليست تهمة. عدنان عضوم تراتبياً أعلى منا. يجوز أن تراجعه في مسألة من المسائل.

■ استقلت من منصبك ووضع غيرك من قادة الأجهزة في التصرف. الأحداث التي وقعت بعد ذلك نُسب بعضها إلى فلول النظام الأمني، فهل تتعاطى الأمن حتى بعد الاستقالة؟

ـ في لبنان السياسة «شاطرة». خذ مثلاً: انسحبت سورية من لبنان ووُضع رؤساء أجهزة في التصرف، وأنا استقلت ودخل البلد في أجواء الانتخابات النيابية، وهذا معناه أن نضال المعارضة ضد «العدو المشترك»، أي الحكم اللبناني وسورية، قد بلغ هدفه. الانتخابات هي تقاسم مقاعد ومغانم. المقاعد النيابية محدودة ومرشّحو المعارضة كثر وبينهم «حيتان» لا يقبلون بمقعد واحد. يحضر العماد عون من الخارج، وهو شيخ المعارضة، فتضيق الأمكنة أكثر فأكثر. يبدأ الضجيج داخل المعارضة نفسها، الرأي العام يُراقب، المعارضة محرجة بانقسامها. معارضو الداخل يريدون الحصة الكبرى، يطوّقون عون العائد من الخارج، ويحاولون منع عودته لدى الفرنسيين فلا يفلحون. عون يعلم بذلك فيعود. يردون عليه بالتحالف مع رموز

سورية ويتحالف ثنائي الحريري ـ جنبلاط مع ثنائي «أمل» و«حزب الله» وينضم إليهم سرّاً بعض أعضاء «قرنة شهوان» من النواب المسيحيين وغيرهم، فجأة يسقط اعتراض بعض هؤلاء عن قانون انتخابات العام ٢٠٠٠ ويتناسون الحرب التي خاضوها ضد حكومة الرئيس كرامي لاعتماد قانون الانتخابات على أساس القضاء. تتعالى صيحات المعارضين المخدوعين في وجه المعارضين الخونة. تنهال الاتهامات من كل ناحية. فيخرج «عبقري» حريص على «وحدة» المعارضة أو ما تبقى منها، يشهر لسانه ويقول: انتبهوا إنها فلول الأجهزة الأمنية تلعب بكم وتحرض عليكم وتقسم صفوفكم وتشهّر بكم في بعض وسائل إعلامها. الرأي العام ليس غبياً وهو يعلم ذلك.

هذا في السياسة وفلول الأجهزة، أمّا في مجال الأمن الميداني والأحداث، فكما تعلم فإن الأمن ليس دكاناً يمكن أن تفتحه على حسابك. الأمن قبل كل شيء هو حصانة. وهذه الحصانة تستمد عادة من النصوص القانونية ومن الهرمية الأمنية والسياسية التي تتبع لها. والسؤال البسيط هو: من يمكن أن يكون مستعداً ليفتح أمناً على حسابه من دون حصانة؟ عندما تستقيل فمعنى ذلك أنك تفقد حصانة الوظيفة وتفقد حصانة النصوص وتفقد حصانة الهرمية الأمنية. حالياً «فلول الأجهزة» هي كلمة غبية يستعملها معارض أو مسؤول لتبرير تقصيره وتجهيل الفاعل. أو يستعملونها لإرهاب من عمل سابقاً بالأمن لإسكاته. فلول الأجهزة هي كذبة اخترعوها وصدقوها. بالنسبة لي كما قلت، عملي في الأمن كان مدعاة فخر وشرف. وكلمة «فلول الأجهزة» لا يمكن أن تسكتني أو تخيفني. هل إذا خرجت اليوم وأدليت بكلام يصير ذلك تهمة مثلاً؟ إذا نشرت أنت المقابلة معي في الصحيفة فهل هذا يصير تهمة ويُقال

إن (أحد) فلول النظام الأمني يتكلم. أنا مواطن لبناني لي تجربة في هذا النظام وعندي ذاكرة للأحداث وذاكرة للأسرار، وما أقوله اليوم هو ذاكرة أحداث يحق لي الكلام فيها، أما ذاكرة الأسرار فممنوعة ومقفل عليها بمئتي قفل لأنني أعرف أن أميّز بين ما هو حدث وما هو سر. الحدث الذي تحدث عنه روته الصحف بطريقة معينة وأنا أرويه بالطريقة التي اطلعت بها عليه والتي أعرف أنها الطريقة الحقيقية التي يجب أن تصل بها الرواية إلى الشعب اللبناني. أنا أقرأ الطائف بطريقتي من خلال خبرة أمنية. ليس ممنوعاً على رجل الأمن إذا خرج من وظيفته أن تكون لديه خلاصات عن بلده ورجالات بلده، من دون أن تكون هذه الخلاصات تمس بأسرار شخصية وأسرار أخلاقية أو أي نوع من الأسرار التي تجعله مسؤولاً أدبياً إذا أخلّ بواجبات الوظيفة. أنا من المحترفين في الأمن إلى درجة أنني أميّز بصورة واضحة وشاملة بين ما هو سر يجب حفظه وعدم البوح به وبين ما هو حدث يجب استخلاص العبر منه والتحدث فيه لأن خلاصاتي ليست لي، بل هي خلاصات عامة وأريد أن تصل إلى الناس وليس فقط معك بل مستقبلاً مع غيرك إذا أتيحت الفرصة. لي الحق في أن أعمم الخلاصات من خلال تجربة عامة مارستها في الدولة ولي الحق في أن أتكلم فيه، ولكن في الخلاصات لا في الأسرار.

■ محاولة تفجير السفارة الإيطالية في بيروت العام الماضي أحدثت ضجة حولها وشكّك كثيرون في صحتها، هذا عدا التفاعلات المرتبطة بموقوفي مجدل عنجر، هل كانت كلها تركيبة لتعويم الوضع السياسي للحكم في حينه؟

ـ في لبنان كل شيء يُبرر بنظرية المؤامرة. نعيش في مناخ فقدان الثقة

داخل الدولة نفسها وبين الدولة وخارجها. الكل يشكك بالكل وتختلط الحقيقة بالكذبة ويضيع الناس.

قضية السفارة الإيطالية لم تبدأ من لبنان، بل من إيطاليا. في صيف العام ٢٠٠٤ حضر وفد أمني إيطالي رفيع إلى لبنان في طائرة خاصة حاملاً معه معلومات عن محاولة وشبكة لتفجير السفارة الإيطالية في بيروت بكمية ٣٠٠ كلغ من المتفجرات. وكانت في حوزة الوفد صورة لأحد المشتبه بهم أحمد سليم ميقاتي، التقطتها له كاميرا الحراسة عند مدخل السفارة. الإيطاليون كانوا غير متأكدين من أن الصورة لميقاتي وطلبوا مساعدة السلطات اللبنانية للتعريف عنه. ميقاتي كان مطلوباً من السلطات اللبنانية بعد أحداث الضنية في الشمال عام ٢٠٠٠ والتي شهدت اشتباكات بين الجيش اللبناني ومجموعة أصولية مسلحة وقع بنتيجتها ١٤ قتيلاً للجيش ومن المسلحين وأوقف بعضهم. الميقاتي كان فاراً إلى مخيم عين الحلوة قرب صيدا ولم يكن مفترضاً فيه أن يكون خارج المخيم. أحيل الملف إلى قوى الأمن الداخلي للتنسيق مع الأمن الإيطالي الذي أفاد أن لديه مصدراً مهماً يستطيع استدراج ميقاتي إلى منطقة قريبة من حرج بيروت. وضعت قوى الأمن الداخلي خطة بالتنسيق مع المصدر الإيطالي وأوقف ميقاتي بعد ٤٨ ساعة من وصول الوفد الإيطالي، وبالطبع بوشرت التحقيقات بإشراف القضاء المختص ودهمت قوى الأمن الداخلي أماكن مختلفة ومنها في بلدة مجدل عنجر البقاع حيث صادرت بعض الأسلحة والمتفجرات وأوقفت بعض الأشخاص، وتوفي أحدهم خلال مرحلة التحقيق ويدعى إسماعيل الخطيب.

في تلك الفترة كانت المشاحنات السياسية في البلاد على أشدها،

كانت حرب التمديد قد فتحت على مصراعيها، كان الأمن وإنجازاته مصنفاً في خانة رئيس الجمهورية، وأي إنجاز من هذا النوع كان سيعتبر رصيداً لمصلحة التمديد. الوفاة المؤسفة لإسماعيل الخطيب خلال التحقيق معه في نظارة قوى الأمن الداخلي، شكلت الشرارة السياسية التي انطلقت منها حملة التشكيك بجدية محاولة التفجير وصولاً إلى الطعن بممارسات قوى الأمن وأصول التحقيق وأساليب التعذيب وغيرها، إلى أن اتخذ الموضوع طابعاً طائفياً أسفر عن جملة احتجاجات إعلامية تطور بعضها إلى تظاهرات وقطع طرقات في البلدة المذكورة.

المهم أن الوفد الأمني الإيطالي غادر لبنان شاكراً بعد تلك التوقيفات، معتبراً أن المحاولة ضد السفارة قد أحبطت، ثم صدر بعدها بيان رسمي عن وزارة الدفاع الإيطالية تحدث عن المحاولة وأكدها وشكر السلطات اللبنانية والسورية على تعاونها.

إذاً القصة حقيقية وغير مركبة ومصدرها من خارج لبنان ومن خارج السلطات الأمنية اللبنانية، لكنها جاءت في توقيت سياسي سيئ وعقّدتها وفاة الموقوف إسماعيل الخطيب فاختلط الحابل بالنابل، ودخلت القضية في بازار التجاذبات والاتهامات السياسية، ولا تزال حتى هذه الساعة، فيما دفع ثمنها بعض ضباط قوى الأمن الداخلي وأفرج عن بعض الموقوفين، وثمة وعود سياسية رافقت الانتخابات النيابية الأخيرة للإفراج عمن تبقى منهم قريباً.

■ **ما هو سر قوتك؟**

ـ في لبنان ليس هناك قوي دائم ولا ضعيف دائم، القوة والضعف تحددهما الظروف. هناك من تخدمه الظروف. ماذا يعني أن تكون

موظفاً قوياً؟ هل تنظم ثورة إذا نقلوك أو تقوم بانتفاضة إذا صدر مرسوم لا يعجبك؟ لعل سبب قوتي هو أنني جاهز للخسارة عند اللزوم. لا أحب الخسارة لكنني جاهز لها. معظم الذين تعاطيت معهم لا يحبون الخسارة وليسوا جاهزين لها. أنا أذهب حتى النهاية وغيري يعود من منتصف الطريق. هذا الوضع أعطى انطباعاً بأنني قوي. أكذب إذا قلت إنني أحب الخسارة لكنني جاهز لتقبلها عند اللزوم. ما حصل في وضعي الآن يعتبر خسارة. كنت مقتنعاً بأن الطريق ستؤدي إلى هذا المكان. أعددت لخروجي من منصبي في بيان ومؤتمر صحافي وكتاب استقالة. أنا واقعي وأقبل النتائج.

■ **هل شعرت بدنو موعد استقالتك لدى تبلغك نبأ اغتيال الرئيس الحريري؟**

ـ في تلك اللحظة لا يرد في ذهنك أية أمور سوى أن كارثة وقعت في البلد، أما شعوري الشخصي فكان أنني أصبت أيضاً، ليس في الوظيفة بل في المعنويات.

■ **متى استنتجت أن عليك أن تستقيل؟ هل بعد اختيار العميد السابق في الأمن العام حسن السبع وزيراً للداخلية؟**

ـ إطلالتي الصحافية كانت قبل تعيينه وأشرت فيها إلى ذلك، لا علاقة لقدومه باستقالتي، كانت الأمور تسير في هذا الاتجاه حتى في ظل حكومة الرئيس عمر كرامي.

■ **بدوت فيها (الإطلالة) عصبياً ومنفعلاً؟**

ـ نعم لأنني كنت أتحدث عن ألم. غسل الجميع أيديهم بدم رفيق

الحريري وبالانسحاب السوري، ونسوا الجرائم التي ارتكبوها بحق البلد في الإدارة والوزارات والصناديق والفساد وانهالوا بالاتهامات على النظام الأمني. أنا جزء من هذا النظام. أنا أقبل أن ينشروا وقائع ويحددوا الأسماء ويوجهوا اتهامات، لا أن يتهموا بالعموميات لتجهيل الفاعل ورمي الشبهة على الجميع من دون استثناء. لو قالوا إلى من وجهت الاتهامات في ما يسمونه النظام الأمني لما احتججت. لكن أن يجهّلوا الفاعل ويحمّلوا النظام الأمني مسؤولية الفساد والانهيار، لا أقبل. أنا أتحدى هؤلاء أن يكشفوا كل الملفات. على مدى ٣٧ سنة من حياتي العسكرية والأمنية ليست لي أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة. لهذا قلت لهم: إنكم توظفون دم الرئيس الحريري للتستر على ارتكاباتكم.

■ لماذا ذهبت إلى الكويت لتقديم شكوى هناك ضد بعض الاتهامات، ولم تقدمّها في لبنان، أليس غريباً عدم ثقتك بالقضاء اللبناني؟

ـ لم تكن القضية عدم ثقة بالقضاء اللبناني. كنت لا أزال مديراً عاماً للأمن العام، وكتبت صحيفة «السياسة» الكويتية بعد أيام من اغتيال الرئيس الحريري مقالاً أوردت فيه اسمي مع مجموعة من الضباط السوريين ضمن رواية مختلقة وكاذبة عن اتهامنا بالتفجير. ونظراً إلى المشاعر الشعبية المرتبطة بالاغتيال وما رافقه من اتهامات سياسية وضجة إعلامية، فقد أساء حبر «السياسة» الكويتية إليّ بشكل كبير، وكنت أمام خيارين: إمّا تقديم الدعوى في لبنان وسيقولون عندها إنني سأستعمل نفوذي لدى القضاء اللبناني لمصلحتي، وإمّا أن أذهب إلى عقر دار أحمد الجارالله وصحيفته وأقدمها هناك ليكون المدعى عليه في وضع أفضل مني أمام قضاء

بلاده، ففضلت الذهاب إلى الكويت ووكّلت المحامي الكبير الأستاذ عبد الحميد الصراف الذي قبل التوكيل. وحتى الآن أصبح لدينا ضد الجارالله وصحيفته ست شكاوى في المحاكم الكويتية بُوشر بالنظر بها، وسأتابعها حتى النهاية ولو بقي من عمري نهار واحد. أريد أن يفهم أحمد الجارالله بأن الاعتداء على كرامات الناس وأعراضها لن يمر من دون عقاب قانوني مهما طال الزمن، وحتى لو برأته المحكمة أخيراً من تهمة التشهير والقذف في بعض من الدعاوى الست التي قدّمتها ضده في القضاء الكويتي، فإنني متابع للنهاية. وإذا برّأه كلياً القضاء الكويتي، فإنني سأدرس الطريقة القانونية لمقاضاته لدى القضاء البريطاني. لن أتوقف عن ملاحقته لأنه سبّب أذى معنوياً وماديّاً وهو يتجاهل حجم الضرر الذي أحدثه. مطلوب من الجارالله اعتذار علني بحجم الضرر.

■ قيل إنك تقدمت بدعاوى أخرى في لبنان؟

ـ عندما كثرت اتهامات السياسيين ضد الأجهزة الأمنية بحادثة الاغتيال، لم يسمِّ أي منهم مسؤولاً أمنياً بل اكتفوا جميعاً باتهام الأجهزة من دون تسمية. ولما كنت أحد رؤساء تلك الأجهزة فقد اعتبرت نفسي معنياً باتهاماتهم، وبدلاً من أن أدفن رأسي في الرمل معتبراً أنهم لم يسمّوني، بادرت إلى جمع كل تصريحاتهم وأرسلت كتاباً مرفقاً بها إلى النيابة العامة التمييزية طالباً استدعاءهم والاستماع إليهم ومبدياً استعدادي للرد ومحتفظاً بحق الملاحقة القانونية بالافتراء. الشيء نفسه فعلته مع حركة اليسار الديموقراطي وأمين سرّها الياس عطاالله اللذين أقمت دعوى عليهما لكونهما تطرّقا إلى تسميتي في حادث اغتيال الصحافي سمير قصير. الياس عطاالله اعتدى عليّ بهذا الاتهام وسأسعى حتى النهاية كي يدفع

ثمن فعلته بالقضاء. هذا الشخص يستطيع أن يسوق اتهامات سياسية عامة ولا يحق له أن يوجّه اتهاماً جرمياً مباشراً ضد أحد.

■ **بماذا شعرت أمام عائلتك حين رأيت صورتك مرفوعة في تظاهرة المليون ومعها اتهامات ومطالبة بإقالتك؟ هل شعرت بأنك مكروه في البلد؟**

ـ حين وضعت الصور كنا قد علمنا أن عدة أشخاص، بعضهم من «تيار المستقبل» قاموا بهذا العمل. مشهد الصور بحد ذاته جارح. أنا شخصياً اعتبرتها تعدياً. لكن في المناخ العاطفي الجارف في البلد تحدث أشياء من هذا النوع. الصور كانت محدودة لكن الإعلام أبرزها.

■ **هل شعرت بالخوف حينها؟**

ـ لماذا أخاف؟ عندما دخلت إلى الجيش في ١٩٦٨ اعتبرت الخطر جزءاً من حياتي. عندما انتقلت إلى عالم الأمن صار الخطر أكثر حضوراً. لا أحب العيش في خطر، لكن طبيعة بعض المسؤوليات تضعك في الواجهة وتوجد لك أحياناً أعداء لا تعرفهم ولم تسئ إليهم.

■ **هل حاولت الاتصال بعائلة الحريري بعد الاغتيال؟**

ـ قمت بواجب التعزية بعد المأتم، زرت قريطم كما فعل الجميع في تلك المرحلة.

■ **هل سمعت كلاماً غير ودي؟**

ـ لا. أكرر مرة أخرى.. لا شعور بالذنب لدي، لكن هناك شعور

بالإصابة المعنويّة كمسؤول أمني. لماذا لا أذهب؟ طبعاً في الأمن تشعر بعد حادث من هذا النوع بأنك في موقف ضعف حتى لو لم يكن أمن الشخص الذي استُهدف من مسؤوليتك المباشرة.

■ **هل بلغك أن دولاً عربية أوصت المسؤولين السوريين قبل ١٤ شباط (فبراير) بالاهتمام بأمن الحريري؟**

ـ لا. قرأت هذه المسائل في الإعلام بعد وقوع الجريمة.

■ **ألم تلفتكم جهات أجنبية إلى أخطار محتملة ضد الحريري؟**

ـ سبق أن أجبت عن هذا السؤال، لم يطرح معنا شيء من هذا النوع. نحن لفتنا نظر السفراء ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن إلى أن القرار ١٥٥٩ ينقل البلد من موقع إلى آخر ويلغي الاستراتيجية التي قام عليها الأمن والاستقرار وأنهم بالتالي يدفعون بلبنان نحو الخطر والمجهول.

بالنسبة إلى استدراك حصول جريمة كبرى من نوع أحداث ١١ أيلول أو جريمة اغتيال الرئيس الحريري فإن الاستدراك يكون بمنتهى الصعوبة بالنظر إلى حجم السرية التي تحيط عادة بالتحضيرات لهكذا جرائم. لذلك يكون الأمن بحاجة لصدفة أو حظ. الأمن عمل يومي ومضنٍ تخدمه الصدفة. أحياناً تعمل ليلاً ونهاراً ولا تجيء الصدفة. صحيح أنه بمقدار ما تعمل تكثر الصدف ولكن ليس بالضرورة أن تتوافر الصدفة في كل مرة، وأحياناً تمر أمامك ولا تلتقطها وأحياناً تكون محجوبة بشعرة.

■ فور وقوع الجريمة هل تداول قادة الأجهزة الأمنية في موضوع الاستقالة؟

ـ لم يحصل اجتماع من هذا النوع.

■ ألم يقل مدير الاستخبارات في الجيش العميد ريمون عازار إنه راغب في الاستقالة؟

ـ في مرحلة لاحقة وبعد المؤتمر الصحافي الذي قلت فيه إذا كانت المسألة سياسية فنحن نغادر مع سياسة، اربحوا في الانتخابات ونغادر نحن، أما إذا كانت المسألة جريمة فنحن نذهب إلى المحاكمة، لكننا لا نستقيل تحت وطأة الجريمة.

■ ولماذا استقلت إذاً؟

ـ عندما جاءت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي كان واضحاً أنها التزمت برنامجاً عرف قبل بيانها الوزاري ومن ضمنه إقالة رؤساء الأجهزة الأمنية. أنا اعتبرت أن روح الحكومة هي روح ما بعد الانتخابات لا روح ما قبلها. لهذا قلت في كتاب الاستقالة إنني أعتبر أن الحكومة الجديدة شكلت كما لو أن المعارضة فازت في الانتخابات قبل حصولها، ولهذا أستقيل. الخيار الآخر كان أن أنتظر أن يضعوني في التصرف، وهذا قصاص رفضته مسبقاً.

■ لكنك ذهبت إلى رئيس الحكومة الجديدة؟

ـ اتصل رئيس الحكومة، وبحكم معرفة بيني وبينه عمرها سنوات، وطلب مني أن أقترح مخرجاً، وقال إن الحكومة ستكون مستعدة للسير فيه. قلت له: «هناك مخرج، إذا كان وجودنا يزعج لجنة التحقيق أنا أرى أن نزاح خلال فترة وجود اللجنة ونعود بعد انتهاء

عملها على ألا يعود من تثبت إدانته. طلب مني صيغة فاقترحت هذه. قال الرئيس ميقاتي: «نلتزم بها». في الوقت نفسه وبحكم معرفتي بما يجري، توقعت ألا يستطيعوا الصمود على هذه الصيغة في مجلس الوزراء.

في اليوم التالي غادر الرئيس ميقاتي مع الرئيس لحود إلى روما. احتج وزير الداخلية على الصيغة التي وضعت بيني وبين رئيس الحكومة، لم يقل الرئيس ميقاتي إنه هو الذي اتصل وطلب مني صيغة. ثم إنه من أيام الرئيس الحريري يتم استقبال موظفين، لكن الرئيس ميقاتي وبعد احتجاج الوزير اكتفى بالقول: «ونحن أيضاً نصر على التراتبية». إذا لم يستطع ميقاتي احتمال زيارة كان السبب في حدوثها فهل يستطيع احتمال صيغة في مجلس الوزراء.

الإنسان يقطع الطريق على الإهانة المقتربة ولا ينتظر كي تمارس في حقه. اعتبرت الموضوع منتهياً ووضعت استقالتي وقلت فيها «لما كان رئيس الحكومة بادر مشكوراً إلى استدعائي وطلب صيغة..»، غادرت بكرامتي ولجنة التحقيق موجودة، وأنا جاهز.

■ **مرير أن تكون في التقاعد وأنت في الخامسة والخمسين، أليس كذلك؟**

ـ عملت ٣٧ سنة من دون انقطاع، وأعتقد بأن المسألة ليست مسألة العمر الذي نتقاعد فيه. ٣٧ سنة عمل، منها ٢٧ سنة في الأمن، وكل يوم بالأمن يوازي ثلاثة أيام عادية، هذا يعني أنني عملت مئة سنة، وصار لازم راحة.

■ **أليس لديك مرارة؟**

ـ لا مرارة لدي بالنسبة إلى ترك الوظيفة. لدي مرارة بسبب الظروف التي واكبت الموضوع والتي كانت مبنية على اختبار قوة سياسي لا على حقائق. أقبل كل شيء فيه منطق، نحن في النهاية ننتمي إلى سياسة معينة. لبنان يمرّ بتحولات جذرية، وأنا قلت إن رؤساء المواقع الحساسة في لبنان، كما في بلدان أخرى، يأتون مع سياسة ويتغيرون بتغيّرها.

■ هل يعقل أنك لا تحب السلطة وأنت الذي لم تترك دوراً للآخرين؟

ـ ماذا تقصد؟

■ وسّعت دورك وحولت مدير الأمن العام شريكاً في الحكم، الأمر الذي أزعج رؤساء الجمهوريات والحكومات؟

ـ أنا ملأت الفراغ حيث كانت هناك ضرورة، والسلطة فيها، عادةً، فراغات كثيرة، وصلاحيات الأمن العام تطال السياسة والاقتصاد والأمن وغيرها.

■ هناك كلام في البلد أنه كان لديك دائماً عدد من الوزراء تحركهم أحياناً ضد الرئيس الحريري، وقيل أيضاً إن بعضهم كان يكتب التقارير، كيف يجوز لمدير الأمن العام أن يفعل ذلك؟

ـ البلد صغير وكل الناس يعرفون بعضهم. أن يعرف مدير الأمن العام نصف الوزراء إذا لم يكن كلهم فهذا أمر طبيعي. غير طبيعي أن لا يعرف مدير الأمن العام أعضاء الحكومة. وإذا ذهبت الحكومة ولم تقم علاقة بينه وبين الذين لم يكن يعرفهم فهذا غير طبيعي

أيضاً. إذا أخذت في الاعتبار عملي في الاستخبارات ثم في الأمن العام، تجد من الطبيعي أن أعرف كثيرين من الوزراء والنواب والمعارضين وكبار الموظفين. العلاقات تتفاوت: هناك صداقات حميمة وأخرى علاقات عادية وعلاقات عابرة، وهناك من تكون لديه حساسية تجاهك. الواقع أنك تجد أحياناً وزراء قريبين ليس منك كمدير للأمن العام بل من السياسة العامة للحكم ورئيس الجمهورية.

أمّا عن كتابة تقارير من بعض الوزراء عن مسار الجلسات فلا حاجة إليها إطلاقاً. لبنان بلد مفتوح، مداولات مجلس الوزراء تنشر في اليوم الثاني في الصحف بما فيها الخلافات. القول بوجود وزراء مخبرين يعتبر نوعاً من الشتيمة. لدينا صداقات في مواقع مختلفة تنتمي إلى توجهات سياسية متقاربة كنا نتفاعل معها ليس لسياسة شخصية.

لقد اتهمت في تلك المرحلة بأنني حليف الحريري واتهمت في مراحل أخرى بأنني معادٍ له، والحقيقة أن الأمر كان يتعلق بنوع الملف وطبيعته وتوقيته. مصالحة الحريري لم تكن مزاجاً ومخاصمته لم تكن مزاجاً. رؤيتك للطريقة الأفضل في معالجة الملف قد تدفعك إلى التلاقي مع الشخص أو الافتراق عنه.

■ هل كنت تتدخل في تأليف الحكومات؟

ـ حسب ما تعنيه بكلمة «تدخّل»، أحياناً يطلبون منك ومن غيرك أن تقترح أسماء بمواصفات معينة. كنت أحياناً من الذين يؤخذ رأيهم في تفاصيل معينة، وهذا من صلب عمل الأمن العام ولا يتعلق الأمر بجميل السيد. كل المديرين الذين سبقوني كانوا يحملون مسودات تشكيلات حكومية أو تعيينات إدارية ويجولون

فيها بين الرؤساء لتقليص الفوارق أو الخلافات. هذه طبيعة عمل الأمن العام، وبهذا المعنى نعم كنت أتدخل.

في آخر حكومة للرئيس عمر كرامي مثلاً سئلت عن اسم شخصية نظيفة وجريئة لحمل أعباء وزارة الكهرباء ولجم الهدر والفساد فيها، فاقترحت بضعة أسماء من بينها السيد موريس صحناوي فقبل وكان من أنجح الوزراء إذ أنجز في بضعة أشهر ما لم ينجزه غيره في سنوات.

■ **لو عدت بالذاكرة هل تعتبر أن خروج الحريري من الحكم فور انتخاب الرئيس إميل لحود في ١٩٩٨ كان خطأ ارتكبه لحود وفريقه؟ ألم يكن الأفضل أن يستهلك رصيد الحريري في الحكم؟**

ـ لا أعتقد بأن هذا المنظور اعتمد في هذه المسألة. الحقيقة أن مجيء الرئيس إميل لحود إلى الرئاسة في ١٩٩٨ تم خلافاً لرغبة معظم الطبقة السياسية في لبنان ويمكنني القول خلافاً لرغبة ٩٠ في المئة منها وبينهم الرئيس الحريري والوزير جنبلاط وغيرهما. الرئيس الحريري كان يشكل في الساحة الوزن الأثقل والأهم فضلاً عن كونه الشريك في السلطة التنفيذية مع أي رئيس محتمل. كان الرئيس لحود يفضل أن ينطلق عهده مع شريك غير الرئيس الحريري، لكن سورية ممثلة بالرئيس حافظ الأسد كانت آنذاك مع نوع من الاستمرارية يرافقه تصحيح للأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية بدلاً من تغيير كامل قد يدخل البلد في المجهول، خصوصاً في ضوء العبء الاقتصادي الكبير الذي يعتبر الحريري من الملمين بمعالجته. تجاوب الرئيس لحود مع التمني السوري بإبقاء الرئيس الحريري. وحين دخل الرئيسان في فكرة ما أسميه «الزواج القسري»

انتقلا إلى التفاصيل، والشيطان يكمن في التفاصيل. الغالبية النيابية سمّت الرئيس الحريري حينذاك لرئاسة الحكومة لكن الرئيس الحريري اعترض على إقدام بعض النواب على «تجيير» التسمية لرئيس الجمهورية، واعتبر مثل هذا التجيير غير دستوري، ثم نقلت عنه محطة «أم بي سي» تصريحاً يتهم فيه الرئيس لحود بخرق الدستور. أعتقد بأن الرئيس لحود كان يمكن أن يقبل أي تهمة باستثناء خرق الدستور، خصوصاً أنه آت إلى الرئاسة تحت عنوان دولة القانون والمؤسسات. اعتبر الاتهام بمثابة رغبة في كسر الجرة معه. كل عوامل الطلاق كانت متوافرة لكن التصريح كان الطبخة المالحة التي دفعته إلى العلن. استنتج كل من الرئيسين أنهما يتجهان إلى طلاق فقضلاه قبل الانخراط فعلياً في شراكة في الحكم.

■ هل تلقّى الحريري يومها نصيحة من مسؤول سوري بترك الحكم بانتظار أن يستنزف جزء من رصيد الرئيس لحود؟

ـ لم أسمع بمثل هذه النصيحة. ما أعرفه هو أن الرئيس الحريري كان مستعداً للمشاركة في الحكم ولكن ليس وفق الشروط التي تناسب الرئيس لحود.

■ هل يغضبك إذاً أن تقرأ أنك رجل سورية في لبنان؟

ـ أنا رجل سورية في لبنان ورجل لبنان في سورية من خلال إيماني العميق والكامل بالعلاقة اللبنانية ـ السورية. هذا واقع تاريخي وجغرافي. من المعيب مهاجمة العلاقة في حد ذاتها. المشاكل تكمن في ممارسة هذه العلاقة. أنا متمسك بمبدأ العلاقة وأعتبر أنه يجب ألا يمس مهما كانت المآخذ على الممارسات. في رأيي أن كثيرين من

الذين مارسوا هذه العلاقة باسم التحالف اللبناني ـ السوري، أكانوا من المسؤولين اللبنانيين أم من المسؤولين السوريين الذين تعاطوا في الملف اللبناني، ارتكبوا أخطاء مشتركة.

■ هل قمت بزيارات سرية إلى سورية، الاعتقاد السائد هو أنك عقدت اجتماعات أسبوعية أو شهرية؟

ـ في ضوء فهمي لهذه العلاقة لا أجد في الزيارات ما يسبب الحرج أو الخجل، ويشرّفني لو كان لي اجتماع سري دوري مع الرئيس بشار الاسد. لكن الواقع هو غير ذلك. لقد أوفدني الرئيس لحود مرتين بمهمة إلى سورية، والمرة الثالثة كانت عندما تحدد موعد لي مع سيادة الرئيس الأسد بعدما استقلت وأصبحت مدنياً. أمّا داخل لبنان فكانت لي ولغيري من المسؤولين لقاءات مع ممثل سورية في لبنان سواء في زمن اللواء غازي كنعان أم في زمن العميد رستم غزاله، وهذه اللقاءات الدورية هي من طبيعة التنسيق والمهمات القائمة بين البلدين. ولم تكن تقتصر على مسؤولي الأمن بل كانت لمعظم أهل السياسة لقاءات مع ممثلي سورية.

■ متى ذهبت إلى سورية كضابط في الجيش اللبناني؟

ـ المرة الأولى كانت مع العميد إبراهيم شاهين وكان قائد اللواء الأول، وكان ذلك في ١٩٧٩ على ما أذكر. كان قائد اللواء الأول في «جيش الطلائع» الذي كان موجوداً في البقاع وكان يضم عسكريين من مختلف الفئات، فيما كان الجيش منقسماً في مناطق أخرى، جزء بقيادة العماد حنا سعيد وقسم بقيادة أحمد الخطيب. كنت في بيروت وأصدر أحمد الخطيب مذكرة بحقي بسبب عدم التحاقي به ففضلت الذهاب إلى البقاع حيث اطلعت على الصيغة

الموجودة وقررت طوعاً الانضمام إليها. كان هناك فهيم الحاج قائد الطلائع ومعه ضباط من كل الطوائف. كان إبراهيم شاهين عضو مجلس القيادة وكان هناك سليمان مظلوم وميشال زيادة وبطرس فرح وفواز المصري.

قرر العميد إبراهيم شاهين زيارة سورية وطلب مني أن أرافقه بصفتي ضابط أمن اللواء وكنت برتبة نقيب.

■ ألم تذهب في العام ١٩٧٦ مثلاً إلى سورية؟

ـ أبداً. لم أكن أعرف أحداً يومها.

■ كضابط أمن في البقاع، ألم تكن تنسق مع السوريين؟

ـ عام ١٩٧٨ كنت في الأمن العسكري أي كان عملي داخل الجيش وكنت برتبة نقيب. بدأت التنسيق مع السوريين حين صرت في فرع الاستخبارات في البقاع في ١٩٨٣، كون التنسيق عادة هو على هذا المستوى لا أدنى منه.

■ بمن التقى العميد شاهين يومها؟

ـ التقى رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي. كان «جيش الطلائع» يحصل على معداته من سورية. كان هذا الجيش عبارة عن ثكنة رياق التي تضم القاعدة الجوية وثكنة أبلح حيث مقر اللواء الأول الذي تنتشر وحدات منه في راشيا وبعلبك. كان شاهين قائد القوات الميدانية. المعدات والأسلحة والذخائر والمحروقات كان يتم تأمينها من سورية.

■ متى التقيت للمرة الأولى مسؤولاً سورياً رفيعاً؟

ـ التقيت اللواء غازي كنعان في ١٩٨٣ وكان قد وصل للتو إلى لبنان. كان العميد ميشال رحباني قد عيّن رئيساً لفرع الاستخبارات في البقاع واقترح تعييني مساعداً له. كان الرحباني يتولى العلاقة مع كنعان. حصلت تشكيلات ونقل الرحباني إلى بيروت. قبل مغادرته قال لي سأعرفك إلى المسؤولين السوريين الذين أنسق معهم.

رئيس فرع الاستخبارات في البقاع كان يقوم بمهمتين. **الأولى** أمنية إقليمية في البقاع **والثانية** كضابط ارتباط بين القيادة في بيروت والقيادة السورية في البقاع. كان يؤدي دور الوسيط ويرافق المسؤولين اللبنانيين في زياراتهم إلى دمشق خصوصاً بعد عودة الزيارات إثر سقوط اتفاق ١٧ أيار/مايو.

ذهبت مع المقدم رحباني (آنذاك) لزيارة العقيد غازي كنعان الذي كان يحبه ويحترمه وكانت للرحباني علاقة تنسيق مع السوريين بحكم عمله مع قوات الردع العربية. كان مركز كنعان في شتورة، وبدا رد فعله سلبياً إذ كان واضحاً أنه يفضل بقاء الرحباني لأنه يعرفه. تلك كانت المرّة الأولى التي أتعرّف فيها إلى كنعان. بعدها وبحكم العلاقات والمهمات كنت ألتقي العقيد كنعان. وكنت أذهب إلى دمشق بطلب من القيادة حين كان الرئيس أمين الجميل يتوجه إليها بصحبة مدير الاستخبارات سيمون قسيس وغالباً وزير الخارجية إيلي سالم.

■ هل لك أن تروي لنا قصة استدراج العميل أحمد الحلاق من الشريط المحتل وإعدامه؟

ـ كما تعلم في أواسط التسعينيات كان وضع الجنوب اللبناني محتدماً بين الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية من جهة وعمليات المقاومة من جهة أخرى، وكانت إسرائيل تقوم بعمليات في العمق اللبناني، منها بالقصف الجوّي ومنها بالسيارات المفخخة والاغتيالات عبر عملاء لها. أحمد الحلاق كان عميلاً سرياً للمخابرات الإسرائيلية، كُلف باغتيال أحد مسؤولي المقاومة بواسطة سيارة مفخخة في الضاحية الجنوبية من بيروت، ثم فرّ إلى منطقة الاحتلال في الشريط الحدودي. التحقيقات التي قمنا بها حينذاك كمديرية استخبارات أدّت إلى التعرف على هويته. كانت لدينا مصادر معلومات قوية جداً في الشريط المحتل، جميعهم مواطنون لبنانيون متبرعون لمساعدة بلدهم ومن مختلف القرى والطوائف. أفادتنا تلك المصادر بأن أحمد الحلاق موجود باسم مستعار في منطقة مرجعيون ـ القليعة وكنّا قد عمّمنا صورته سابقاً. أقمنا خليّة عمل بين مديرية الاستخبارات واستخبارات الجنوب حينذاك برئاسة المقدم ماهر الطفيلي. جرى التنسيق مع مجموعات تابعة لنا في الشريط المحتل، وبعضهم من آل نهرا، على أساس دعوة أحمد الحلاق إلى العشاء في أحد المنازل، ولمّا كان معروفاً عنه كثرة شرب الكحول، فقد كانت الخطة أن يتم تخديره ونقله في صندوق سيارة إلى المنطقة المحررة. الصعوبة كانت أن الطرقات المؤدية في الشريط الحدودي إلى المناطق المحررة كانت عليها حواجز إسرائيلية وحواجز لقوات الجيش الجنوبي المتعامل مع الاحتلال، إضافة لعناصر استخبارات إسرائيلية. كان علينا اختيار المعبر الأسهل والأقل تعريضاً، فوقع الاختيار على منطقة جزين واقتضت الخطة بأنه فور تخدير أحمد الحلاق ونقله باتجاه المعبر، تقوم بعض القوى العسكرية من جهتنا بعملية إطلاق نار على مراكز مجاورة لتوتير الأجواء وإلهاء الحواجز المواجهة بحيث ينصرف اهتمامها عن تفتيش

السيارات لتواجه الوضع العسكري. وهكذا كان حيث استطاعت مجموعة الداخل العاملة مع الاستخبارات اللبنانية تمرير أحمد الحلاق مخدراً على المعبر المذكور، وأودع موقوفاً لدى مديرية المخابرات، وكانت مفاجأته صاعقة عندما استفاق ووجد نفسه بين أيدينا. لاحقاً أحيل إلى القضاء وجرت محاكمته وصدر عليه حكم بالإعدام نفّذ فيه.

قوات الاحتلال الإسرائيلي اكتشفت ما حصل بعدما كان أُعلِن من قبلنا استدراج أحمد الحلاق وتوقيفه، فقامت بحملة اعتقالات في المنطقة وأوقفت الكثير من المواطنين. وأبقت على أحدهم من آل نهرا لسنوات عدة في سجونها لاتهامه بالتواطؤ معنا في العملية. لاحقاً وخلال عملية تبادل الأسرى بجثث الجنود الإسرائيليين الذين أسرتهم المقاومة، أفرج عن المواطنين اللبنانيين وبينهم المواطن المذكور الذي نال وساماً تقديراً لتضحياته.

■ **إلى متى بقيت في البقاع؟**

ـ إلى موعد انتخاب الرئيس الياس الهراوي في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، انتخب الرئيس الهراوي في شتورة وكان مخيّماً على الجميع جو اغتيال الرئيس رينيه معوض.

■ **لم يظهر شيء من اغتيال معوض؟**

ـ كان مركزي في البقاع حينذاك، واطلعت كما جميع المواطنين على حادثة الاغتيال من وسائل الإعلام.

■ **متى تعرفت إلى الرئيس الهراوي؟**

ـ كنت أعرفه قبل انتخابه وكنا نتبادل الزيارات حين يحضر إلى البقاع، وكان نائباً عن منطقتنا. وفي الوقت نفسه كان عضواً في تجمّع النواب الموارنة المستقلين. وكنا نتداول في الوضع العام. بعد انتخابه رئيساً طلب أن أكون مسؤولاً عن أمنه.

أمضينا بضعة أيام في «بارك أوتيل» في شتورة ثم انتقلنا إلى منزلي في أبلح لأن مقر قائد المنطقة العسكرية لم يكن جاهزاً. سبب الانتقال السريع هو صعوبة ضمان الأمن في فندق. لهذا انتقل الرئيس إلى مقر إقامتي في بيوت الضباط في أبلح حيث أمضى عشرة أيام بانتظار استكمال تجهيزات مقر قائد المنطقة. بقيت مسؤولاً عن أمنه لشهور عدة.

■ كيف تم الانتقال، وهل صحيح أنه ارتدى بزة عسكرية خلال انتقاله؟

ـ حين تكون مسؤولاً عن انتقال شخصية كبيرة عليك القيام بما يسمى مناورة أمنية. يجب أن تفترض أن أحداً ينتظره وسيحاول اغتياله. هذا هو الأمن اللصيق الذي دفعني إلى تسجيل مآخذ على الأمن اللصيق للرئيس الحريري بعدما أجرينا تقييماً لعملية اغتياله. الأمن اللصيق يجبر الشخصية المعني بسلامتها على التزام قواعد معينة. هناك تدابير ملزمة اسمها المسلك المعتمد ونوع السيارات وتغيير الطرق والخروج من مكان محجوب والتوقف في مكان محجوب. على المسؤول عن الأمن الشخصي أن يعتبر بعد كل عودة سالمة للشخصية التي يتولى أمنها أنها نجت من محاولة اغتيال. إذا اطمأن المسؤول يصبح الخطأ وارداً. التدابير تتخذ في كل مرّة وكأن محاولة اغتيال يمكن أن تحدث. وخلال تنفيذ المناورة الأمنية

ينبغي أن تنسب إلى المتربص كل أنواع الذكاء كي تقوم بأقصى درجات الحيطة.

بالنسبة إلى الزي العسكري، نعم ارتدى الرئيس الهراوي زياً عسكرياً وانتقل معنا بسيارة جيب من دون أن يلحظ خروجه أحد، بمن فيهم عناصر الأمن المنتشرون في الفندق، حتى إن بعضهم اعتبره مفقوداً صباح اليوم التالي. الرئيس الهراوي كان متجاوباً. سيارة جيب ومن دون مظاهر أو صفارات. قبل الوصول إلى الثكنة تعطل الدولاب بسبب ثقب أصابه. أخذه الرئيس بروح مرحة، وقال: «بدأنا عهدنا بدولاب مثقوب».

■ لنعد إلى غازي كنعان، هنالك ضجة أنك اختلفت معه قبل أن يغادر لبنان؟

ـ عندما صرت رئيساً لفرع الاستخبارات في البقاع صار من الطبيعي أن يكون التنسيق مع ممثل سورية هناك. أمضينا أياماً ممتازة وعملنا الكثير لتسهيل الأمور وهناك أيام لم تكن جيدة. حصلت لاحقاً خصومة بيني وبينه قبل مغادرته لبنن وامتدت نحو ستة أشهر. كانت لديه عادة وهي سرعة الانفعاں والتجريح ثم الندم. بلغني أنه جرّح بي في غيابي وبحضور بعض الأشخاص الذين أخبروني. اعتبرت أن من حقه أن يناقشني في الأمن والسياسة لكن التجريح الشخصي يجعل الأمر مسألة كرامة. تفاعل الموضوع وحصلت قطيعة انتهت قبل مغادرته.

■ هل حاول إزاحتك من موقعك؟

ـ نعم حاول ذلك، وأوفد مندوباً إلى الرؤساء الثلاثة يطلب منهم

مقاطعتي فتجاوب اثنان، لكن الرئيس لحود لم يتجاوب وكذلك الوزير جنبلاط.

■ تناولك بعضهم باتهامات عن تحقيق مكاسب شخصية خلال وجودك في منصبك؟

ـ دعني أقول لك **أولاً** إن المناصب الأساسية في لبنان، في السياسة والإدارة تلزم شاغليها قانوناً بتقديم تصريح عن ثروتهم عند التعيين في المنصب وعند الخروج منه، وقد انطبق عليّ ذلك كمدير عام للأمن العام وقدمت تصريحاً عند تسلم الوظيفة وبعده.

الأمر الثاني، بالنسبة إلى استغلال منصب في الأمن العام. اللبنانيون عامة، معارضة وموالاة، كما السفارات الأجنبية في لبنان، كما بيان مجلس المطارنة الموارنة الذي وصف الحال الرديئة لمؤسسات الدولة، كما تقرير الأمم المتحدة عن الفساد وأداء المؤسسات الرسمية في الشرق الأوسط للعام ٢٠٠٤، كلهم أجمعوا على أن إدارتي للأمن العام اللبناني أنتجت مؤسسة كانت الأفضل أداء ونظافة وإنتاجية. وأنت تعرف أن المؤسسات تصلح من رأسها أو تفسد من رأسها وليس العكس.

أما بالنسبة إلى الاتهامات فأسهل شيء الاتهام المجاني الهادف إلى التشهير أو الانتقام، والرد على ذلك يكون بالقول أن كل من لديه ملف أو إثبات أو شهود عن أي منفعة أو مقايضة، فليذهب إلى القضاء وأنا اليوم خارج السلطة. أما اللجوء فقط إلى التشهير الإعلامي فأمر لا يتعدى الفولكلور. وعلى كل حال، ليست الجريمة في أن تملك مالاً أو شيئاً، الجريمة قد تكون في مصدره.

■ الرئيس الهراوي حاول إزاحتك لدى الرئيس الأسد؟

ـ نعم. الرئيس الهراوي ليست لديه أسرار ويخبرك حتى لو لم تسأله.

■ هل جاءتك الحماية من الرئيس حافظ الأسد؟

ـ أنا تركت مقر القصر الجمهوري الموقت الذي وضعه الرئيس الحريري في تصرف الرئيس الهراوي، بعد الرئيس رينيه معوض، بسبب أجواء ضاغطة في المقر.

■ هل لك أن تحدّثنا عن تلك الضغوط؟

ـ الحقيقة أن الرئيس الهراوي كان يعتقد بأن إقامته في المقر الموقت في الرملة البيضاء ستكون قصيرة وأنه سينتقل سريعاً إلى القصر الجمهوري في بعبدا. حدث بطء في حسم موضوع العماد ميشال عون الذي كان مقيماً في قصر بعبدا. بدأ عدد من المحيطين بالرئيس الهراوي التشكيك في نيات السوريين. مشكلة العمل مع أي رئيس هي وجود فريقين دائماً حوله، مع ما يمكن أن يعنيه ذلك من تجاذبات. هناك فريق كان يقول للرئيس لماذا يتأخر السوريون في الحسم، ولقي كلامهم صدى لديه. كانت وجهة نظري أن الموضوع ليس بهذه البساطة، ثم أين المنطق في ضرب الجيش اللبناني فتسيطر «القوات اللبنانية» ويتحول رئيس الجمهورية رهينة لديها في بعبدا كما حدث للرئيس الياس سركيس مع بشير الجميل؟ كنت أقول له إن الظروف الموضوعية للحسم غير متوافرة. طبعاً لم أكن أتوقع الاجتياح العراقي للكويت. كنت أقول للرئيس الهراوي إن الظروف المناسبة غير متوافرة فيعتبر أنني أبلف أو أغش. كنت أقول إنه لا يكفي أن تكون لدينا ورقة الطائف ليحصل الحسم ضد

عون، لا بد من عناصر إضافية. بدأ الرئيس الهراوي بالتأفف. ذات يوم، أحد أعواني المقدم محمد فرشوخ، مساعد مدير الاستخبارات لاحقاً، وكان مقرّباً من الرئيس الحريري، اصطدم مع مي كحالة المستشارة الإعلامية للرئيس. جاءت مي بوفد دنماركي لتصوير «يوم في حياة الرئيس» فيما كان القصف قائماً. احتج فرشوخ واختلف مع مي. كان الرئيس الهراوي في طريقه إلى مكتبه وحين التقى فرشوخ قال له: «أنتم أمن معي أم عليّ». أنا كنت رئيس الجهاز الأمني الرئاسي، وكنت أستعين بثلاثة ضباط من دورتي هم محمد فرشوخ ورياض مزهر وحسين شاهين. هذا الجهاز موقت. أتيت بعسكر معي من أبلح وكنت في حاجة إلى ضباط مقيمين في بيروت، لهذا تمنيت على الثلاثة، وأنا أثق بهم، العمل في هذا الجهاز. كنت جالساً مع رياض مزهر حين دخل فرشوخ مضطرباً وقال: «بهدلني الرئيس». ونقل لي عبارة الرئيس «أنتم أمن معي أم علي». قلت له: «المقصود أنا وليس أنت».

اعتبرت سؤال الرئيس الهراوي سؤالاً غير مسموح بحد ذاته أن يصدر عنه باتجاه أمنه، فهذا كمن يسأل زوجته: هل أنتِ مخلصة لي أم لا؟ الطلاق أفضل من طرح السؤال، هذا السؤال تهمة.

كان يوم خميس. وضعت كتاب اعتذار قلت للرئيس فيه ما معناه: «أتمنى أن يكون حرص الذين يشيرون عليك في اتجاهات أخرى بنفس حرصي». أرسلت الكتاب وغادرت إلى مقر عملي الأصلي رئيساً لفرع استخبارات الجيش في البقاع.

بعد يومين فوجئت بالعميد غازي كنعان يتصل بي ويقول: «مرّ الرئيس الهراوي، في طريقه إلى الشام، وشكا أنك أرسلت إليه كتاباً

وتجرّأت فيه عليه»! أجبته: «أنا لم أتجرأ. إنه رئيسي وقبل ذلك كان صديقي. أنا مخلوطة عندي حقوق الرئاسة وحقوق الصداقة وغلّبت الأخيرة ولهذا غادرت. أنا لا أريد لصديقي أن يخطىء. وأنا لا يمكن أن أغشه».

قال كنعان: «نحن سنشعر بالحرج حين تكون بيننا وبينك صداقة ويكون الجو بينك وبين الرئيس على هذه الحال.. إلاّ إذا طيبت له خاطره ورجعت لعنده». أجبت: «إنه رئيس الجمهورية وأنا مستعد للذهاب إليه والاعتذار إليه رسمياً لكن لا أستطيع أن أبقى. حين يسأل هل أنتم أمن معي أم عليّ، فهذا يعني أنني يجب ألا أكون موجوداً هناك». قال: «نحن سيكون لنا موقف».

نزلت بعد أيام وزرت الرئيس الهراوي وقلت له: «غادرت كصديق وها أنا أرجع إليك كرئيس لأعتذر وأغادر». أجاب: «نحن أهل وأولاد منطقة وأحباب». وقام الرئيس وقبّلني وأهداني ربطتي عنق. وعلى رغم وجود مكتبي وبيتي في أبلح ـ البقاع، فقد بقيت ستة أشهر من دون أن أزور عنجر، لكوني لا أريد أن أحرجهم تجاه الرئيس الهراوي. بعدها بمدة اتصل بي مساعد كنعان وأصلح الأمور. باختصار، الرئيس الهراوي اختارني لأمنه، وأنا غادرت بسبب حرب المستشارين التي دفعته لطرح سؤال اعتبرت أنه من غير الجائز طرحه.

■ **من هم أطراف هذه الحرب؟**

ـ معروفون. ماشي الحال.

■ معروف أن الرئيس الحريري كان ينفق من جيبه على رئاسة الجمهورية المقيمة في مبنى يملكه في الرملة البيضاء؟

ـ الرئيس الهراوي انتخب رئيساً لدولة غير موجودة. المقر الموقت في الرملة البيضاء يملكه الحريري. شركة «أوجيه» التي يملكها تستطيع تنفيذ الأشغال سريعاً. طبعاً الرئيس معوض أقام في المبنى نفسه قبل اغتياله. حين جئنا مع الرئيس الهراوي وجدنا أن إجراءات الأمن حول المبنى تقتصر على تلال رمل حوله مباشرة. من يحاصر نفسه بهذه الطريقة وبحيث يعجز عن رؤية ما هو قريب منه؟ جرفنا المحيط وعبّدناه بالاسفلت ووضعنا خطة أمنية حول المقر. الرئيس الحريري أخذ على عاتقه هذه الأعباء في تلك الفترة بما فيها أعباء الأمن والحراسات. كنا نعطي للعسكر مبلغاً يضاف إلى رواتبهم، إذ إن معظمهم من البقاع. كان الرئيس الهراوي يعطينا مبلغاً نوزعه وكان في حدود مئة دولار للعسكري، انطباعي أن الحريري كان يتحمل هذه الأعباء.

■ أنت مسؤول الأمن وتقول (انطباعي)؟

ـ قصدت من استخدام كلمة (انطباع) أنني لم أتسلم شخصياً حقائب مالية من الرئيس الحريري لمصلحة الرئيس الهراوي.

■ هل حصلت على جزء مما كان الهراوي يحصل عليه من الحريري؟

ـ كان الرئيس الهراوي يسلمنا موازنة شهرية بعدما وضعنا معايير للعلاوات التي نقدمها في جهاز الحراسة للضابط ولضباط الصف والجندي. كان الجهاز مؤلفاً من ١٧٠ عسكرياً كنا ننفق بين ٢٣

ألفاً و٢٧ ألف دولار شهرياً. وكان يضاف إلى ذلك مبلغ ٣ آلاف دولار لنسدد ضيافة الصحافيين في البوريفاج. أي كنا نتسلم مبلغاً لا يتجاوز ٣٠ ألف دولار. السجلات موجودة.

■ **متى رأيت الحريري للمرة الأولى؟**

ـ رأيته في أبلح بعد انتقال الرئيس الهراوي إلى منزل قائد المنطقة. كانت أول مرة في حياتي ألتقيه. قال لي الرئيس الهراوي: «انزل إلى مفرق الشكنة، هناك سيارة تقل الشيخ رفيق الحريري. أريدك أن تستقبله جيداً وترافقه إلى هنا». كان الحريري قد جاء في طائرته إلى مطار دمشق ومنها براً إلى أبلح. أذكر وصول موكب سيارات. سلمت عليه ورافقته إلى مقر الرئيس الهراوي. وكان بصحبة الحريري شخص عرفت أن اسمه عبد اللطيف الشماع، أي أنني التقيته بعد نحو أسبوعين من انتخاب الرئيس الهراوي، وهذا يعني أن ذلك كان في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ثم التقيته لاحقاً في حفر الباطن في السعودية عندما قرر الرئيس الهراوي القيام بجولة لشكر قادة دول اللجنة الثلاثية (السعودية والمغرب والجزائر) التي رعت اتفاق الطائف. استقبل الملك فهد بن عبد العزيز الرئيس الهراوي في حفر الباطن ونزلنا في ناد للضباط. كان الرئيس الحريري هناك، كانت غرفتي قرب جناح الرئيس. جاءني عسكري سعودي وقال لي: الشيخ رفيق الحريري يريد أن يراك. ذهبت فوجدته يتمشى في الممر، وكان الأمير سعود الفيصل (وزير الخارجية) دخل إلى الاجتماع بين الملك والرئيس. في البهو الواسع تمشينا نحو ساعة، الرئيس الحريري وأنا، وكانت بداية التعرف الفعلي. دار النقاش حول القتال الدائر في المنطقة الشرقية بين العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع، وكانت لديه أسئلة عن

«التباطؤ السوري في حسم الوضع»! كانت لديه الشكوك نفسها التي كنت أسمعها من الرئيس الهراوي حول خلفيات التردد السوري في الحسم، فشرحت له أسباب تأخر الحسم العسكري على نحو ما ذكرت سابقاً، وكان غير مقتنع على غرار الهراوي. حين انتقلنا إلى العشاء الرسمي أمسك بيدي وأجلسني قربه، بعدها توجهنا إلى الصالون وتابعنا الحديث إلى درجة أن بعض الحاضرين اعتقد أن بيننا صداقة قديمة.

■ ألم تكن قد سمعت عن أدواره السابقة في الثمانينيات؟

ـ بلى، لكن لم تكن هناك معرفة شخصية. أنا كان مجال عملي في البقاع. المرة الأولى التي ظهرت فيها في بيروت كانت في ١/٥/١٩٩٠ حين نزلت مع الرئيس الهراوي. الرئيس الهراوي انتخب في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. بعد يومين في الفندق انتقل إلى منزلي في أبلح وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر انتقل إلى مقر قائد المنطقة وفي ٥ كانون الثاني/ديسمبر نزلنا ليلاً إلى بيروت. في تلك الفترة كان مجلس الوزراء يعقد في ثكنة الجيش في أبلح. والحكومة الأولى كانت برئاسة الدكتور سليم الحص.

■ هل كنتم تسجلون مداولات مجلس الوزراء؟

ـ لا توجد أسرار عظيمة تستدعي ذلك. أسرار الدولة اللبنانية لا تكون في مجلس الوزراء. إذا أرادوا فضح سر يطرحونه في مجلس الوزراء. كان الرئيس الهراوي يطلب مني أن نؤمن غداء للوزراء. كنت أطلب الطعام من مطعم «الأوبرج» في شتورة. في الغداء الأول قال لي: «خليك تغدى معنا». صادف مكاني قرب محسن دلول الذي كان قد عُيّن وزيراً للمرة الأولى في حياته وأعطي وزارة

الزراعة. الرئيس الهراوي يعرف بالزراعة. كان أمام الوزير دلول صحن كبيس مشكل وأمام الرئيس الهراوي صحن مشابه. أمسك الرئيس الهراوي قطعة من صحن الكبيس وقال لدلول: «يا وزير الزراعة ما هذه؟ أمسك الوزير دلول من صحنه قطعة مشابهة وأجابه: «إنها بطاطا مكبوسة». وجه السؤال إلي فأجبته: «هذا قلقاس». فقال الهراوي: «آخ على وزير للزراعة لا يميز البطاطا من القلقاس». كان يحب المزاح.

■ متى طلب الرئيس الهراوي إزاحتك؟

ـ عندما كنت مساعداً لمدير الاستخبارات في الجيش. حين تولى الحريري رئاسة الحكومة بعد ثورة الدواليب ضد حكومة الرئيس عمر كرامي، بدأت الاختلافات تظهر بين الحكم وقيادة الجيش حول مواضيع عدة. أقام العماد لحود، قائد الجيش، سداً قوياً في وجه تدخّل السياسيين في المؤسسة العسكرية وكنّا ننفذ هذه السياسة. تعرض الرئيس الهراوي لانتقادات في الإعلام فاعتبر أنني أدير اللعبة ضده. في المناسبة، الرئيس الهراوي معجب بعالم الاستخبارات. ربما لو لم يفز بالرئاسة لأحب أن يكون مديراً لجهاز الاستخبارات.

الحقيقة أن الرئيس الهراوي كان معجباً بالمدير السابق للاستخبارات في الجيش اللبناني جوني عبده. اتُهم عبده بما اتُهمنا به لاحقاً لجهة تركيب حكومات وترشيح وزراء. وقيل إنه دعم توزير الهراوي في عهد الرئيس الياس سركيس. بين الهراوي وعبده صداقة متينة. اكتشفت ذلك حين نزلنا معه إلى بيروت. كانت علاقته بعبده حميمة.

■ كيف اكتشفت ذلك؟ بالتنصت على الرئيس؟

ـ لا. كان يومياً يتصل به وأحياناً من أمامي، ويبحث معه مختلف الشؤون. الرئيس الهراوي ليس معقّداً في هذه المسائل.

■ كان عبده إذاً صديق الرئيس الهراوي والحريري، وهذا يعني أنه كان مؤثراً؟

ـ كان من الطبيعي أن يتحول جوني عبده، المقيم في الخارج، حالة خاصة بسبب علاقته مع الرئيسين، مع كل ما كان يمكن أن يثيره اسمه من حساسيات في ضوء تولي عبده مسؤوليات خلال الفترة الماضية، وككل مدير مخابرات يغادر موقعه في ظروف استثنائية، فإن جوني عبده وجد نفسه بعد الوظيفة أمام عداوات كثيرة تستطيع الإضرار به، وصداقات عديدة لا تستطيع أو غير مستعدة لنفعه، وحالته هنا مشابهة لجميع من تولى مسؤولية أمنية ثم تنحّى عنها نتيجة تطورات استراتيجية.

■ هل شاركت في اضطهاد جوني عبده؟

ـ أفضل أن توجه السؤال إليه. نحن لا تجمعنا سياسة لكن الخصام بيني وبينه ضمن أصول اللعبة.

■ تعرضت زوجة عبده لحادث؟

ـ هذه القصة يعرفها جوني. أنا ضد اللاأخلاق في الأمن. أنا مع القسوة في الأمن أو الشدة حين يقتضي الأمر ومع من يستأهل، ولست مع الإجرام أو قلة الأخلاق. الأمن يضايق الناس أحياناً. لكن ثمة فارق بين أن تضايق الناس وأن تكون بلا أخلاق معهم. الـ «اف بي آي» في أميركا مثلاً يراقب شخصاً بمعرفته. يتابعه على مدار الساعة. هذا يضمن أمن المراقب لكن يزعجه. هناك فرق بين

بعض الإزعاج وقلة الأخلاق، كالإقدام على ضرب امرأة. على كل حال، وتعبيراً عن رفضي لمثل هذه الممارسة فقد بادرت إلى الاتصال بالسيدة عبده في حينه مبدياً كل الإدانة والاستعداد للمساعدة.

■ هل صحيح أنك كتبت في الصحف مقالات بلا توقيع أو بتوقيع آخرين، هل تكتب جيداً؟

ـ لم أكتب مقالات صحافية، لكن أكتب، جيداً. الإعلام يبحث عن الخبر. الصحافي المحترف يبحث عن الخبر في مواقع معينة. نحن لم نكن نوزع أخباراً. افترض أن صحافياً يعد موضوعاً واعتبر أن لدى جميل السيد ما يفيد. إذا اتصل الصحافي ووجدت تزويده الخبر مفيداً أتعاطى معه. من عمل في الاستخبارات ولم يكن على علاقة بالإعلام؟ الاستخبارات والإعلام أبناء عم، الفارق أن الاستخبارات تكتب للخاصة والإعلام يكتب للعموم.

■ هل كنت تدفع أموالاً لإعلاميين؟

ـ للعلم فقط، إن الموازنات المالية لأجهزة الأمن في لبنان هي من أدناها في العالم. مجموع موازنة الأمن الشهرية للأجهزة الأمنية الأربعة في الدولة لا تتجاوز ٤٠٠ ألف دولار شهرياً. حين كنت في الاستخبارات لم تكن الموازنة بيد مساعد المدير. في الأمن العام ليس هناك للأسف موازنة كبيرة. في أحسن أحوالها لم تتجاوز موازنة الأمن العام الأمنية ٦٠ ألف دولار شهرياً. إذا كنت تسأل عن تقديم خدمات وتسهيلات أقول نعم، والصحافيون مثلهم في ذلك مثل السياسيين وآخرين يعملون في مجالات عامة، يكون لهم تعامل مميّز لإنجاز خدماتهم عبر مكتب العلاقات العامة.

■ **اختلفت مع صحافيين وضايقتهم؟**

ـ عندما تعالج أوضاعاً وملفات أمنية وسياسية واقتصادية تكون هناك انعكاسات، منها انتقادات ومنها مديح ومنها تجريح شخصي ومنها خروج عن آداب المهنة في الصحافة وغيرها. لبنان بلد منفتح والإعلام فيه إباحي. بعض الأقلام شريفة وبعضها الآخر مأجور. بالطبع في نطاق عملي الأمني لسنوات طويلة كانت لدينا مشاكل مع بعض الصحافيين، والسبب عادة لا يكون ناتجاً من ضيق الصدر بل من أسلوب تجريحي شخصي بحق الدولة أو رموزها أو سياستها أو بالإساءة إلى دول شقيقة. حتى الشكوى القانونية لا يقبلها بعض الصحافيين. أعطيك مثلاً، في هذه الفترة يقوم هؤلاء الخمسة بحملة تجريح شخصية ضدي وهم أحمد الجارالله، تحسين خياط، حسن صبرا، نهاد الغادري، وفارس خشان. وهنا أسأل أياً كان في العالم العربي: ما هو القاسم المشترك بين هؤلاء الخمسة؟ شخصياً أترك للعارفين أن يجيبوا ولغير العارفين أن يسألوا.

■ **الدورية التي تابعت سمير قصير ذات يوم وكادت تصطدم بمرافقيه، هل كانت من الأمن العام؟**

ـ الإشكال مع الصحافي سمير قصير حصل في العام ٢٠٠١، وكان سبق له في العام ١٩٩٩ أن طلب مني الظهور معه في برنامج تلفزيوني يعده على تلفزيون لبنان. الطلب جاء بواسطة ابني مالك الذي كان تلميذه في الجامعة، فاعتذرت منه لأنني لم أعطِ سابقاً مقابلات صحافية. بعدها بفترة جرت تغييرات في تلفزيون لبنان ولم يعد قصير مقدماً للبرنامج الذي عيّن فيه خلال فترة رئاسة الهراوي ـ الحريري. الصحافي قصير كانت لديه مواقف سياسية معروفة وانتقادية ولاذعة. مشكلتنا معه في العام ٢٠٠١ أننا تسلمنا

جواز سفره عند دخوله إلى لبنان وأعطاه أمن عام المطار إيصالاً بالمراجعة للتدقيق في جذور الجواز باعتبار أن الصحافي قصير فلسطيني الأصل من والده المجنس لبنانياً ومن والدة سورية الجنسية، وقد أعيد له الجواز بعد التدقيق وصدر بيان رسمي عن الأمن العام في حينه. أمّا بالنسبة إلى الدورية التي كانت تتابعه في العام ٢٠٠١ على الأرض فلم تكن تابعة للأمن العام. الأمن العام تولّى فقط التدقيق في جواز السفر، وهذه وقائع مثبتة في الأمن العام. وقد انتهت المشكلة معه في حينه، بعد صدور ذلك البيان الرسمي. لاحقاً وبعد اغتيال الرئيس الشهيد الحريري بحوالي الشهرين اتصلت بي زوجته السيدة جيزيل خوري، عبر مسؤولة العلاقات العامة في محطة تلفزيون «أم بي سي» السيدة نادين طربيه، التي سألتني، بتكليف منها، إذا كنت أقبل بالظهور في برنامجها على محطة «العربية» للحديث عن المرحلة. وكان جوابي للسيدة طربيه أن تبلغ السيدة جيزيل خوري بأنني موافق من الناحية المبدئية على الظهور معها في برنامجها على شاشة «العربية»! ولكن في التوقيت المناسب بعد خروجي من الوظيفة. ولاحقاً أفادتني السيدة طربيه بأنها أبلغت جيزيل خوري بالجواب الإيجابي فأظهرت هذه الأخيرة امتنانها بضحكة كونها لم تكن تتوقع مني التجاوب معها في مشاركتها ببرنامجها.

■ **متى أصبحت مساعداً لمدير الاستخبارات؟**

ـ في آب (اغسطس) ١٩٩١.

■ **الرئيس الحريري حاول إزاحتك خلال فترة وجودك في مخابرات الجيش؟**

ـ كنت أسمع بالتواتر أنه اشتكى علي في سورية كما كان يفعل آخرون. أنا كنت مساعداً لمدير المخابرات وتابعاً لهرمية معينة وبالتالي لم أكن فاتحاً على حسابي. في الجيش لا أحد يستطيع أن يفتح على حسابه، قيادة الجيش تحاسب ضباطها إذا أخطأوا، والحكومة تحاسب قيادة الجيش إذا أخطأت. كانوا يقفزون بالشكوى مباشرة باتجاهي، كانوا يعتبرونني الحلقة الممكن إصابتها في خلافهم مع العماد لحود. كانوا يتهمونني بأنني أدير الإعلام المناهض لسياستهم. كلّما سلّمنا على صحافي وكتب اتهموني.

■ **كلامك يعطي انطباعاً بأنك شديد البراءة وهذه ليست ميزة رجال الاستخبارات؟**

ـ لست ملاكاً ولا شيطاناً، أنا إنسان أتصرف بمسؤولية وأتحمّل المسؤولية. لقد كانت لي علاقات واسعة مع أهل الإعلام ولدي صداقات عديدة مع بعضهم.

المسألة ليست مسألة براءة. شرحت لك فهمي للإعلام والتعاطي معه. مقال تحليلي يصدر في صحيفة معينة ثم يتهم جميل السيد بالوقوف وراءه. أنا يستحيل أن أكشف أسرار الدولة. كانوا يشكون من هجمات سياسية يعتبرون أنني قادر على وقفها. هم يعتبرون أن جزءاً من عملي يستوجب مني أن أجمّل القبيح، وأن أستعمل نفوذي وصداقاتي لتجميل قبائح الدولة. شخصياً لم أكن أعدّ أن ذلك جزء من مهمّتي، فاتهمني بعضهم بتقبيح صورتهم في الإعلام، والإعلام ليس غبياً ليرى العيب ويكشف المستور.

■ **الرئيس نبيه بري حاول إزاحتك؟**

ـ كلها أسباب متشابهة، يضاف إليها أن الزعامات السياسية في لبنان متعودة أن ينتسب إليها الموظفون وأن يحسبوا عليها. لست مع هذه الذهنية، وهذا غير مألوف ويسبب عداوات. كل زعيم يريد منك أن تكون زلمته فيحميك ويستفيد من خدماتك لزعامته. في لبنان تصبح محصناً إذا انتميت لزعيم، خصوصاً إذا كنت موظفاً.

■ ما هو سر قوتك في دمشق؟

ـ لا قوة لي في دمشق سوى أنه صودِف دائماً أنّه كلما تعرض لي طرف وجد في مواجهته طرفاً آخر. استفدت من التناقضات في عملية الاستمرار. لم يجمعوا مرة على إزاحتي ولو فعلوا لما بقيت.

■ هل التقيت الرئيس حافظ الأسد؟

ـ مقابلة شخصية لا. لكن رافقت الرئيس لحود في زيارته الأولى لدمشق بعد انتخابه. فتولّى التعريف عني للرئيس الأسد قائلاً: «اللواء جميل السيد». نظر الرئيس الأسد إلي وقال: «هذا أنت الذي لم يبق أحد إلا اشتكى عليه؟» وضحك الرئيسان الأسد ولحود، وظهر ذلك في الصورة التي نشرت حينها في الصحف، وفيها يصافح الرئيس الأسد الرئيس لحود بيده اليمنى ويمسك يدي بيده اليسرى. وقد كلّفتني تلك الصورة، التي نشرتها صحيفة «النهار»، الكثير من العداوات والتحريض، حيث سبّبت حساسية، كما استثمرها بعض محيط الرئيس لحود للإيحاء بأن الرئيس الأسد كان يعاملنا بالتساوي، في حين أن الرئيس الأسد عندما أمسك بيدي، كان مستمهلاً لسماع اسمي جيداً من الرئيس لحود، لكونه لم يسمعه عند التعريف الأوّل، وأحنى أذنه لسماعه مرة ثانية، فكانت هذه البرهة التي ظهر فيها ممسكاً بيد الرئيس وبيدي.

■ **ألم ترافق الرئيس الهراوي في زيارته إلى دمشق؟**

ـ أمضيت مع الرئيس الهراوي حوالى أربعة أشهر مسؤولاً عن أمنه.

الوضع الأمني عام ١٩٩٠ كان يفرض أن تكون التحركات والزيارات سرية بما فيها نحو سورية. وقد رافقته مرتين لكنني لم أشارك في اللقاءات حينذاك، وكان يطلعني على مضمونها في طريق العودة. لم يكن يخفي عني الكثير من الأمور وغالباً ما كان يطلب رأيي في بعض العبارات التي كان يعتبرها مبهمة والتي كان يتم تداولها في تلك اللقاءات. كان الرئيس الهراوي يمزح في ذلك ويقول ضاحكاً: «والله بدّك منجّم مغربي لتفهم هالعبارات، هات إشرح لنا».

■ **هل هناك دم على يديك؟**

ـ كلاّ، وأضيف أن الساحة اللبنانية، خلال فترة الحرب التي استمرت ١٥ سنة، فتحت لكل من يرغب في حينه، فرصة الدخول في لعبة الدم، وكنت يومها ملازماً أول في الجيش. وإذا عدت إلى ماضيّ وحاضري ومستقبلي، تجد أنني اسم مجهول في لعبة الحرب اللبنانية ولم أشترك في حياتي في أية حرب داخلية وأية لعبة دم. الأمن مدارس، فهناك مدرسة تقتل ومدرسة تقسو وأخرى تستوعب. المدرسة التي أنتمي اليها منذ بدأت ممارسة الأمن حتى اليوم، وكنت أعلمها لضباطي وعناصري، تقول إن الأمن يبقى ناجحاً إلى حين التسبب بالدم، وعندها يفشل، فعندما يحتاج تثبيت الأمن إلى إراقة دماء، عندها تكون قد تخطيت منطق الأمن ودخلت في منطق الحرب. فرض الأمن لا يستوجب الدم إلا في

المواجهات المسلحة المكشوفة بين قوى عسكرية علنية. أما عندما تحتاج المخابرات في عملها إلى إراقة الدم في سبيل الأمن، فهذا تعبير عن عجز وعن ضعف المخابرات في تحقيق أهداف الدولة بالطرق المشروعة. المخابرات تفقد حصانتها وشرعيته وقوّتها عندما تلجأ إلى لعبة الدم. باختصار، تصبح عصابة أمنية لا مؤسسة أمنية. والسؤال هو أنه في بلد كلبنان، إلى متى يُمكنك أن تحفظ سراً؟ فالميليشيات نفسها لم تستطع أن تحفظ أسراراً عن ارتكابها عمليات قتل خلال الأحداث، فكيف عندما تتحدث عن جهاز أمني رسمي في الدولة أو أجهزة مختلطة وفيها كل الطوائف؟ ومهما ادعيت الذكاء أو اتخذت الحيطة فإن سر اليوم لا بدّ من أن ينكشف غداً.

■ هل لك أن تشرح لي عملياً عن مدرسة الأمن التي تؤمن بها؟

ـ في العام ١٩٩٨ عندما انتقلت من مديرية مخابرات الجيش إلى قيادة الأمن العام، أقيم لي اجتماع وداعي بحضور جميع ضباط المديرية فألقيت فيهم كلمة قلت فيها: تسألونني عن خلاصة تجربتي بالأمن فأختصرها لكم بكلمتين: إياكم أن تكون لديكم اسرار تخجلون أو تخافون من انفضاحها، ليكن لديكم أسرار دولة لا يباح لكم التصريح عنها. وإياكم التورط في ما تعتبرونه سرّاً تخافون أو تخجلون منه. والمعنى أنه، عندما تكون كرجل مخابرات داخل السلطة فإن وجودك فيها كفيل بحمايتك وتحصينك مرحلياً، لكن عندما تخرج منها تصبح مكشوفاً وتصيبك تلك الأسرار، تخيّل أنني اليوم خارج نطاق السلطة ولديّ مثل تلك الأسرار المخجلة أو المخيفة فكيف ستكون حياتي؟ وفي هذا المجال أذكر عندما أوقفت مديرية المخابرات قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع بناء

لقرار القاضي منير حنين، يومها استدعى مسؤول كبير في البلد مدير المخابرات العميد ميشال الرحباني، ولامه على اعتقال جعجع معتبراً أن وضعه لا يعالج بالتوقيف. لكننا أصررنا على سلوك الطريق الشرعي في معالجة هذه المسألة وغيرها.

■ **من هو ذلك المسؤول؟**

ـ أترك ذلك لمرحلة لاحقة عندما سأتكلم تفصيلاً عن بعض المحطات، لكن أقول إن العميد الرحباني موجود وحيّ يرزق ويشهد على هذه الواقعة.

■ **على أي أساس اعتقلتم جعجع؟**

ـ تصحيحاً، يُقال عندنا (توقيف) ولا يقال (اعتقال). لأن التوقيف حالة قانونية والاعتقال حالة تعسّفية. القضية بدأت مع حادثة تفجير الكنيسة وبوشر بالتحقيقات فيها. وأدّت هذه التحقيقات إلى وصول المحقق العدلي جوزف فريحة إلى خيوط لجريمة ثانية وهي اغتيال المرحوم داني شمعون وعائلته، ولأن القاضي منير حنين كان معيّناً محققاً عدلياً لهذه الجريمة فقد تولى التعمق في تلك الخيوط مما جعل ملف داني شمعون يتحرك بسرعة أكبر، الأمر الذي استدعى إصدار مذكرة توقيف من القاضي حنين.

■ **هل كان بينكم وبين جعجع حوار قبل توقيفه؟**

ـ كان هناك حوار مع جعجع في العام ١٩٩٣ وأنا توليت ذلك عن قيادة الجيش، وكان الصحافي جوني منيّر صلة الوصل بيننا فهو من محبي جعجع ومناصريه. وكنا نناقش عملية تسليم الأسلحة وحل ميليشياته. الأرض هي «ملك» الجيش في المفهوم الأمني ولا

يمكن لميليشيا أن تشاركه فيها. وقد كان الحوار معه إيجابياً وكنا جاهدين لإقناعه بالتجاوب، وفي الجلسات الأخيرة طلب جعجع مهلة لإجراء بعض المراجعات ثم عدنا إلى اجتماع لاحق بناء على اتصال منه، وقال: «تقولون لي في الجيش أن أسلم سلاحي وأحلّ الميليشيا، وشرحتم موقفكم، لكنني استنتجت بأن هناك في لبنان دولتين: دولة الأمن التي تقول لي بتسليم السلاح وحل الميليشيا ودولة السياسة التي تنصحني بعكس ذلك، فأيّهما أصدّق؟». فقلت له: «لا أريد أن أتحدث عن دولتين، بل أقول إن هنالك من يكذب عليك وهنالك من يصدقك القول، ونحن صادقون معك». وبعد نقاش حول ذلك أقرّ جعجع وضع برنامج تسليم أسلحة ثم تعثّر تنفيذه بالنظر إلى اكتشاف ثغرات لاحقة وأسلحة غير مدرجة فيه. وفي هذه الأثناء وبعدها، استمر الجيش بعملية تجريد الميليشيات من الأسلحة عبر الاستجوابات والمداهمات، ثم فوجىء الجميع بانفجار كنيسة سيدة النجاة في جونيه، حيث بادر جعجع في اليوم التالي إلى عقد مؤتمر صحافي قال فيه: «لن أقبل بأن تُتهم إسرائيل هذه المرة. لن أقبل بأن يجهّل الفاعل. الدولة تجرّد المسيحيين من سلاحهم وتعجز عن حمايتهم. فليسمحوا لنا وليتفضلوا». وقد نقلت وسائل الإعلام حينذاك المؤتمر، فاعتبر كلامه بمثابة دعوة لخروج الجيش من المنطقة الشرقية ومباشرة الأمن الذاتي على غرار الانتفاضات السابقة. وعند سماعي ذلك المؤتمر بادرت إلى الاتصال بجوني منير وقلت له إن جعجع أوحى بأنه يستغل الجريمة وأنه يحوّل نفسه إلى مشتبه فيه وليس مضطراً إلى ذلك.

توقيف سمير جعجع لم يحصل فوراً كما سبق وذكرت، بل إن الزمن الفاصل بين الانفجار وبين توقيف جعجع كان حوالي الشهرين، بعدما باشر القضاء التحقيقات العدلية بالجريمة. وقد حقق

مع جعجع قاضيان معروفان بالقدرة والكفاءة.

■ هل يُمكنك أن تقول من فجّر الكنيسة؟

ـ لقد حصلت محاكمة وحددت الموضوع بحيث إن الحكم بالجريمة جرّم عناصر من القوات اللبنانية وبرّأ سمير جعجع للشك وعدم كفاية الدليل. اليوم تغيّرت الأوضاع في لبنان، ومن لديه شك بأن ملف الكنيسة مركّب أو ملفّق فإنه بالإمكان اعتماد إجراءات قضائية لإعادة فتح المحاكمة. هذا مع الإشارة إلى أن المحكمة التي أصدرت الأحكام لم تكن محكمة عسكرية بل المجلس العدلي، وهو أعلى محكمة جزائية في الدولة برئاسة القاضي فيليب خيرالله.

■ أكيد أنه لم يتم تركيب ملف له؟

ـ يا أخي إن كان هناك تركيب ملف فإنني أقول لك إن مدير الاستخبارات ميشال الرحباني لم يعد في منصبه وما زال حياً. والسوري ليس موجوداً في لبنان ليحمي، ولا أحد يحمي أحداً. لم تتم المحاكمة في محكمة أمن، بل جمعنا معطيات في هذا الملف ولم نكن قادرين على أن نركبها. بُرّىء جعجع من قضية الكنيسة بالشك ودين في قضايا أخرى. وكما قلت، يمكن لمحامي جعجع أن يطالبوا بإعادة فتح المحاكمة ولا مانع لدى أحد ممن ساهموا بالتحقيقات والأحكام.

■ هل رأيت جعجع في زنزانته؟

ـ لا لم أره أبداً. لم يكن هناك سبب لذلك.

■ كان في عهدك تعذيب في مديرية الاستخبارات؟

ـ لا يوجد عهود في المخابرات. يوجد مسؤولون وتراتبية. كنت مساعداً للمدير العميد ميشال رحباني وجميعنا تابعون تراتبياً لقيادة الجيش. كان لدى مديرية المخابرات فرع تحقيق، وكان يجري اتباع الأصول، هنالك فارق بين القسوة وبين التعذيب. التحقيق بحد ذاته قسوة وتعذيب نفسي لمن يتعرض له حتى أمام قاض مدني. وعادة تكون التحقيقات أكثر قسوة عندما تكون في مراحلها الأولى، وهذا مطبق في كل بلدان العالم، في البوليس الأميركي والأوروبي وغيره، حيث المشتبه فيه يكون في ظروف ضاغطة نفسية ومعنوية وجسدية، لكن الفارق شاسع بين تحقيق يهدف للبحث عن حقيقة والضغط للوصول إليها، وبين تحقيق يهدف إلى تمويه الحقائق وتلفيق التهم أو الحصول على اعترافات إكراهية، وهذا لا يحصل في لبنان لأن الأمن ليس محكمة بل مجرد ضابطة عدلية لمصلحة القضاء المدني.

■ **هل تعرض جعجع للتعذيب؟**

ـ أبداً، وهو يعلم ذلك. لم يتعرض لأي عنف جسدي.

■ **هل كان الرئيس الهراوي مع تسفيره؟**

ـ لم يبلغني بذلك. أعتقد بأنه تلقى نصائح بالسفر لكن ليس من عندنا. تلقينا لوماً لاحقاً من مسؤول لبناني لأننا اعتقلناه حياً. وعزز أحد زملائنا من رؤساء الأجهزة هذا اللوم في تقرير يقول فيه إن اعتقال جعجع سيحوله إلى نيلسون مانديلا!

■ **كانوا مع قتله؟**

ـ أوحوا إلينا بأن اعتقاله سيكون عبئاً، كان جوابنا أن قوّة الدولة تستمدّ من شرعيتها، وشرعيتها تستمد من حسن تطبيقها للقانون،

وما دامت بحكم القانون تستطيع أن توقف أيّاً كان وتحيله للمحاكمة عندما يرتكب جرماً، فلماذا اللجوء إلى أساليب أخرى تعبّر عن ضعف لا عن قوة. عندما يدخل أحد أجهزة الدولة في لعبة الدم يفقد حصانته ويصبح أسيراً لهذه اللعبة حتى تنفضح.

■ إذا أعيدت المحاكمة في ملف الكنيسة فماذا يحصل؟

ليست هناك ملفات مطمورة، بل جميعها موجود في أرشيف القضاء والمخابرات، وفتح المحاكمة مجدداً لا يضيرنا لأنه ليس هنالك قطبة مخفيّة، ونحنا مارسنا سلوك دولة لا سلوك عصابة.

■ قيل إنك أخذت معك نسخة من الملفات الموجودة في الأمن العام، هل يُمكن أن يفعل ذلك المدير العام؟

ـ ما هي الفائدة من اصطحاب ملفات لا يمكن استعمالها وأي استعمال لها سيشكل مخالفة جسيمة للقانون.

■ مثلاً حفظ معلومات في أقراص مدمجة...

ـ ما دمت تعرف أنه لا يمكنك استخدامها بسبب الحد الأدنى من الأخلاق المهنية، فلماذا تأخذها؟ إذا كنت تقصد أنك عندما تحصل عليها تستطيع الابتزاز بواسطتها، فإنك أوّل من تصاب. نحن، والحمد لله، لسنا من مدرسة الابتزاز، ومارسنا الأمن أكثر من عقدين والكل شاهد على ذلك. في الأمن، تحصل على كثير من المعطيات الشخصية، هل سمعت أحداً في لبنان ادعى أن ابتزازاً حصل معه من قبل الأمن في موضوع شخصي أم خاص؟ الابتزاز دليل ضعف، المطلوب في الأمن أن يحسبوا حسابك من دون أن تبتز. عادة يحسبون لك حساباً عندما تكون غير قابل للمساومة.

■ **والذي لديه مفتاح سوري؟**

كيف يكون المفتاح السوري؟

■ **يتدخل مثلاً رستم غزالي... هل يمكنك متابعة التحقيق؟**

ـ في تجربتي أنا ولا مرة كنت معرضاً للإكراه في هذا الموضوع.

■ **تجربتك في الأمن العام مميزة لجهة التنظيم والشفافية ومنع الرشوة، وفيما اتهامات الفساد تتركز على الطبقة السياسية، فإن فضيحة ملف بنك المدينة لم تعالج كما يجب علماً بأنها عملية نهب فاضحة، فكيف تمت «لفلفة» هذه القضية؟**

ـ أساساً ملف بنك المدينة لم يأت من تحقيقات الأمن بل من لجنة الرقابة في مصرف لبنان، ثم انتقل إلى القضاء، وعاد مجدداً إلى مصرف لبنان. الشخص المحترم والمشهود له الذي يُؤتمن على هذه القضية هو حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. هذا الملف عولج قسم منه بحسب الأصول المعتمدة من قبل مصرف لبنان في معالجة المصارف المتعثرة، أما القسم الآخر منه فتولاه القضاء ولا يزال هذا الملف «حياً» وتسمع من حين إلى آخر بالدعاوى المتبادلة حوله.

■ **إذا فُتحت دفاتر بنك المدينة أليس هناك شيء عليك؟**

ـ المعطيات حول بنك المدينة موجودة لدى لمصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف، والأرجح أن لديهم لوائح بكل التفاصيل، والكل يعلم أننا لسنا منغمسين فيها.

■ **فضيحة بنك المدينة فيها تورط لبناني وسوري. ألم تعلموا بأن مثل هذه الفضيحة قد تدفع الناس إلى التساؤل عن حجم الفساد؟**

ـ هناك اتهامات كثيرة مثل بنك المدينة وتُشبهها، كالكهرباء والصحة والاتصالات وصناديق المهجرين والجنوب وغيرها. كل هذه أوجدت مناخاً من اتهامات الفساد في الدولة. أقول إنه لا يوجد تورّط لبناني سوري في تلك الفضائح بل يوجد أحياناً متورطون لبنانيون وسوريون، وهذا الشذوذ لا يعبّر عن سياسة لبنان وسورية بل يعبّر عن استغلال البعض لمواقعهم لتحقيق مكاسب ومنافع فردية على حساب السياسة وعلى حساب سمعة لبنان وسورية.

■ **لماذا لم يتحرك القضاء عندما كانت هناك لوائح بالفساد؟**

ـ لا يوجد في لبنان نظام سياسي بل يوجد نظام سياسيين. هناك تركيبة طائفية سياسية تحكم البلد وتتبدل أسماؤها في كل عهد. وهذه التركيبة تتناغم مع بعضها في السيطرة على الدولة، وعندما تحاول الدولة السيطرة على التركيبة، تتعاون هذه مع بعضها وتنسف الدولة. في هكذا نظام يضيع الصح والغلط، ويضيع الحق والباطل، ولا يمكن الفصل بينهما بسهولة لأن الرداء السياسي والطائفي يكون جاهزاً للتغطية على الخلل. فإذا كان الفاسد شيعياً تتحرك الحماية السياسية والطائفية الشيعية لحمايته في الإعلام إلى درجة اتهام القضاء باستهداف الطائفة، والأمر ذاته ينسحب على الدروز والسنة والموارنة والكاثوليك والأرثوذوكس. طبيعة التركيبة الحالية تمنع المحاسبة لأن غطاء الطائفة يلعب دوره ليقول إن هذا استهداف

سياسي. أزمة البلد أوسع من بنك المدينة. هناك أزمة نظام. فاتفاق الطائف جعل البلد برؤوس عدة. لا يفتح النظام اللبناني فرصة جدية للمحاسبة. والقضاة مهما كانت نزاهتهم، هم في وضع لا يحسدون عليه، خصوصاً عندما تكون القضايا التي ينظرون فيها ذات أبعاد كبيرة.

وضع مؤسسات الدولة متشابه في الشكوى من طبيعة النظام والحصص، وفي هكذا مناخ لا يمكن بناء مؤسسات في الدولة، حتى مؤسسات الأمن بما فيها الجيش لم تكن لتُبنى بعد الحرب لولا الحصانة السورية حولها. الآن سورية غادرت، ومنطق الحصص سيمتد إلى الأمن لتجزئته حصصاً للطوائف والزعامات، وهذا سيكون كارثة على الأمن. الأمن الذي ينتمي إلى الولاء الطائفي والسياسي ليس أمناً، ولا يصنع أمناً. أنا مقتنع بهذا الأمر ولم يكن لدي انتماء خاص.

■ **لكن كانت لديك حصانة سورية؟**

ـ كما وظف الرئيس إميل لحود الحصانة السورية لصنع الجيش، وظفتها أنا لبناء أمن عام. وهل هناك أحد يُمكن أن ينكر ذلك؟ لم أستغل الحصانة السورية لارتكاب موبقات في الأمن العام، على رغم أن السلطة الاستنسابية للمدير العام تتيح له الاستفادة بالملايين. لكنني جئت وحولتها خدمة عامة. استعملت الحصانة السورية لتحصين المؤسسة فشهد بذلك القاصي والداني.

وبعد الانسحاب السوري، انقض الجميع على الأمن للحصول على حصته. الأمن حق عام مشترك وينبغي أن يكون فوق الولاءات السياسية والطائفية الضيقة. طبعاً الأمن هو بأمرة السياسة بمعنى

سياسة الدولة لا سياسة السياسيين. الأمن يرى الجريمة جريمة، وليس عند السني ربع جريمة والشيعي نصف جريمة والماروني ثلاثة أرباع والدرزي خُمس جريمة. عندما يصبح الأمن منتمياً إلى خارج هذه المبادىء يضيع، ولبنان سائر في هذا الاتجاه.

■ متى كانت أوّل مرة التقيت فيها الرئيس بشار الأسد؟ لديك صورة معه بالثياب العسكرية.

ـ هذه كانت المرة الأولى في عام ١٩٩٦. كان يُتابع دورة أركان عسكرية في سورية يُشارك فيها ضباط لبنانيون. ولم أكن في الدورة، لكن الضباط اللبنانيين رغبوا في إقامة حفلة تكريمية له كزميل في الدورة في نادي الضباط في جونية، وكلفني العماد لحود بمرافقته خلال فترة الغداء.

■ كم مرة زرت سورية؟

ـ أوفدني الرئيس لحود مرتين، وزرتها للمرة الأخيرة عندما تركت الوظيفة.

■ أليس غريباً أن يستقبلك الرئيس الأسد في المرة الأخيرة؟

ـ ليست غريبة. هذا وفاء وتقدير من سورية. أصبحت مدنياً، وهم يتابعون الظروف التي مر بها لبنان. وأنا من الناس الذين يُقدرونهم بسبب سمعتي وما أنجزته على صعيد مؤسسة لبنانية. أُعطيت الزيارة أكبر من حجمها في الإعلام. لا أرى ما يدعو للاستغراب في كون الرئيس الأسد استقبلني بعدما انتقلت إلى الحياة المدنية. وليس سراً أنه في لبنان أيضاً ودّعني معظم السفراء تقديراً ومن بينهم السفيران

الأميركي والفرنسي. الدول لديها طريقتها في التعبير. وسورية تحديداً وفيّة وآل الأسد أوفياء. لماذا علي أن أخجل من هذا الأمر إذا كانت سورية تنسحب من لبنان؟ لا بل هو شرف كبير لي أن يخصني الرئيس الأسد بهذه الالتفاتة.

■ **في ١٤ آذار هل توقعت بأن حدثاً مثل هذا سيؤدي إلى انسحاب سوري؟**

ـ كان هناك تبدل بطيء يجري في لبنان سيؤدي في النهاية إلى انسحاب سوري. كنت أعلم قبل القرار ١٥٥٩ أن هناك تغييراً في السياسة، لأن لبنان معبر للضغط على سورية. وكان معلوماً أن للولايات المتحدة وإسرائيل طلبات من سوربة رفضت تلبيتها، وكان معلوماً أن القرار ١٥٥٩ جاء تتويجاً للضغوط. القرار ١٥٥٩ كان موجوداً نظرياً في ذهن واضعي السياسة الأميركية في المنطقة وأصبح مكتوباً بالتزامن مع التمديد. بعد اغتيال الرئيس الحريري، أصبح القرار ١٥٥٩ راكباً على حصان يعدو ولم يعد هناك شيء يوقفه. كان يمشي ببطء، لكن اغتيال الحريري أدى إلى وضع القرار ١٥٥٩ على حصان طائر وما زال محلقاً. في ذلك الوقت، عرفت بأن حجم هذه الجريمة كان غير عادي بكل المعاني. توقعت بأن دول العالم ستنصبّ (علينا) في اليوم الثاني للجريمة. فالاغتيال أوجد ديناميكية سريعة لـ١٥٥٩، ولم يعد في الإمكان احتواؤها لا لبنانياً ولا سورياً، كون الاتهامات والإدانة سبقت التحقيقات.

■ **ألم تكن الدولة قادرة على التعامل بطريقة أفضل مع جريمة الاغتيال؟**

ـ الجريمة بضخامتها شكّلت وزناً ضخماً على المؤسسات المعنيّة

بمعالجتها وأربكت الجميع بما في ذلك القضاء والأمن. وعندما وُجهت الاتهامات (من المعارضة)، زاد الإرتباك. وبعدما سُلط الضوء على قضية مسرح الجريمة، بات هناك رعب على مستوى الأمن والقضاء. فحتى خبراء المتفجرات لدى الجيش والأمن وضعوا تقارير متناقضة، فلم يتجرأوا على تقديمها خوفاً من أن تتناقض مع تقرير اللجنة الدولية وعندها كانوا سيتهمون بتضليل التحقيق. كان الجو شنيعاً جداً في البداية. الاتهامات تنصب من كل حدب وصوب، إلى درجة أن أي محقق لو مشى باتجاه لا يعجبهم قالوا عنه أنه مضلل للتحقيق وإن لم يمشِ قالوا عنه مقصّر. كانت الاتهامات تطاول القضاء كما الأمن. مدعي عام التمييز القاضي عدنان عضوم تكلم حينذاك عن تقرير من الإنتربول الأسترالي يتحدث عن اعتراض ستة حجاج لبنانيين وجدت على مقعدين من مقاعدهم في الطائرة آثار طفيفة لمواد متفجرة، أحب المدعي العام إطلاع الرأي العام عليها تلبية للضغوط فكانت النتيجة اتهامه بتضليل التحقيق وشن حملة مركزة عليه. الرئيس عضوم لم يُضلل أحداً، بل التقط خيطاً صغيراً كان يمكن بنظره أن يؤدي إلى مكان ما. وكان يتمنى أن يكون هذا الشيء جدياً وأن يوصل إلى نتيجة، لكنه لم يقل من عنده إن هناك آثاراً لمادة «تي أن تي» بل أستراليا فعلت ذلك. وبنى على ذلك لإشباع رغبة الناس في تفاصيل معينة، لكنهم أخذوها عليه واستهدفوه بها. ولم يكن يُضلل بل يتحدث عن واقع، لكنهم (أركان المعارضة) اعتبروا أن اتهام إسلاميين يحرف القضية عن مسارها المطلوب لأن التهمة المطلوبة على الساحة كانت موجهة إلى سورية فقط. فإذا أشرت إلى أبو عدس يعتبرون أنك تتلاعب بالتحقيق، وإذا قلت خيط أسترالي أو متفجرة فوق الأرض أو انتحاري أو ليس هناك نفق، اتهموك بالتضليل والمشاركة بالجريمة. النائب محمد قباني قال: «إن هناك نفقاً تحت

الأرض وعندما وقع الانفجار اشتعلت مياه البحر لأنها تحوي مادة سوديوم». هل تشتعل مياه البحر؟ بالنسبة إليه اشتعلت مياه البحر لأن فيها «سوديوم»... هكذا قالوا له. ومن المهم وضع الأمور في سياقها الزمني. فاليوم نتحدث بأعصاب هادئة، لكن في تلك الفترة هل كان يجرؤ أحد على القول إن المتفجرة كانت فوق الأرض؟ أو أن يعلن عدم وجود نفق أو وجود انتحاري؟

باختصار، جريمة اغتيال الحريري كانت «أكبر» من الدولة، ولا عجب أننا شهدنا ثغرات في أداء الأجهزة المختصة لأن الجريمة هي فوق طاقتها عملياً.

■ هل راودتك فكرة السفر إلى خارج لبنان؟

ـ يُمكن أن أسافر وأعود لدواعٍ خاصة. وقد سافرت الشهر الماضي لمدة أسبوع.

■ هل يُساورك قلق من مجيء حكم يُريد أن يصفّي حساباته معك؟

ـ إذا كانت هنالك مآخذ قانونية عليّ فليس عندي مشكلة. أمّا إذا كانت المسألة مجرد انتقام، فأعتقد أنه سيصيبهم ما أصابنا إذا فعلوا، لأنهم بذلك يؤسسون لمنطق سيرتد عليهم. شخصياً، لم أنتقم من أحد أثناء وجودي في المسؤولية. حتى عندما أقصي الرئيس الحريري في بداية العهد كان معظم أركانه يحضرون إليّ واتهمت باحتضانهم، من ميسرة سكر إلى عبد المنعم يوسف وغيرهما...

اليوم وبعد مغادرتي الأمن العام صدر مع الأسف ما أعتبره قراراً

انتقامياً قضى بوضع ١٤ ضابطاً بالتصرف. وكُلّف عسكريون عاديون بتفتيش أمتعتهم عند مغادرتهم مكاتبهم. هذا تصرف معيب لم يحصل إطلاقاً في تاريخ لبنان. هؤلاء الضباط يجب تصحيح وضعهم لأنهم كانوا يقومون بواجبهم، ومن كان عليه مأخذ حيال أي منهم فليحاكم، ولكن لا ينبغي أن يدفعوا أي ثمن بحجة الانتقام من جميل السيد.

■ هل وصلتكم في الأمن العام معلومات عن «القاعدة»؟

ـ في لبنان تيارات من مختلف الاتجاهات السياسية والدينية، ومن الطبيعي أن يكون للقاعدة في لبنان بعض المحبّذين والأنصار في الأوساط الإسلامية، لكن طبيعة التركيبة الشعبية اللبنانية لا تتيح كثيراً نمو الحركات الأصولية سواء داخل بيئتها أم خارجها.

■ هل تُشكل «القاعدة» خطراً في المرحلة المقبلة؟

ـ حالياً دخلنا في حقبة عوامل الخطر فيها أكبر من قبل. أولاً، القرار ١٥٥٩، البلد مرشح للانتقال من استراتيجية إلى أخرى، فيما الأمن سيضعف نتيجة انقضاض السياسة عليه وفقدانه الحماية المعنوية وتعدد الولاءات الشخصية. والأمن معنويات قبل أن يكون رواتب وامتيازات. عنصر الأمن هو عسكري براتب قليل ومعنويات مرتفعة، وحين يبقى الراتب ضئيلاً مع معنويات ضعيفة تصبح البندقية في يد عنصر الأمن بفاعلية المكنسة، الأمن معنويات قبل أي شيء آخر. اليوم، في لبنان، ونتيجة التطورات والمشاحنات التي أعقبت اغتيال الرئيس الحريري، كلمة الأمن أصبحت تهمة، فيما أراها أنا مفخرة وتضحية وشرفاً كبيراً لا يدعو للخجل. نحن في خطر نتيجة انتقال البلد من استراتيجية إلى أخرى، ونتيجة

الإضعاف المتعمد للأجهزة والمؤسسات الأمنية في لبنان وإخضاعها لمنطق المحاصصة، سواء تكلّمنا عن خطر أصولي أو عن خطر آخر أكبر منه.

■ هل تنكّر لك نواب ووزراء كانوا يأتون إليك في مكتبك بعد الأحداث الأخيرة؟

ـ كان بابي مفتوحاً للجميع، ولكون صلاحية الأمن العام تتركز على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره، فإنّ سياسة الأبواب المفتوحة تتيح التعرّف بصورة أشمل على الوضع ومعطياته. حتى في عزّ المناحرات السياسية بين السلطة والمعارضة كنت أتلقى اتصالات وزيارات من الطرفين، وكنت أزور وأزار. اليوم، وبعد استشهاد الرئيس الحريري، كبرت المسافات بين الأطراف وباتت العلاقات محكومة بمنطق الانتقام والحقد المتبادل. لدي معارف وصداقات كثيرة، هل تنكّر بعضهم لي بعد ترك الوظيفة؟ أجيب بالإجمال أن كثيرين أخذوا جانب الحذر خوفاً من الإضرار بمصالحهم، وآخرون كثيرون أيضاً ثابروا على النمط القديم بالعلاقة، وأنا أتفهّم مواقف الناس عند الحشرة.

■ هل صحيح أن علاقتك لم تكن ودية مع وزير الداخلية السابق الياس المر؟

ـ لم يقع أي إشكال بيننا خلال فترة توليه حقيبة الداخلية. للمر طريقته الخاصة في العمل. وكانت العلاقة طبيعية بيننا ولم يحصل أي «كباش». والحق يُقال إن الوزير المر لم يُحاول التدخل في الأمن العام لتلبية طلبات شخصية، لعلمه بأن لا حصص طائفية لدي. ولو كان عندي حصص لطلب، فآل المر بيت سياسي.

■ هل راودتك فكرة الترشح للانتخابات النيابية؟ وهل لديك هواجس أبعد من ذلك؟

ـ أملك حقاً قانونياً في الترشح لكنني منطقي وموضوعي، وظروفي الحالية ليست مواتية للترشح. بعد ٣٧ سنة من الخدمة في الدولة، غير مسموح لك أن تغامر مجاناً بسمعتك إذا كنت تحرص عليها. بالنسبة إلي، وبعد درس معمق لمختلف المعطيات وجدت أن الأفضل لكرامتي ألا أترشح للنيابة.

هاجسي الأساسي اليوم هو: إلى متى يستطيع هذا البلد أن يستمر بالعيش من دون استخلاص العبر من مآسي الماضي؟ وإلى متى يتجاهل القيّمون على هذا النظام الطائفي أنهم يكتبون نهاية البلد بأيديهم إذا لم يلجأوا إلى إصلاح جذري وإلى إلغاء النظام الطائفي من جذوره؟ اليوم لبنان والمواطن فيه محكومان بالإعدام سلفاً في هذا النظام.

نظامنا الطائفي غير قابل للحياة، ويحمل في نفسه بذور انفجاره كل مرة، ويسمح بتسويات خاطئة، وعندما يكون القرار الصحيح جاهزاً يواجه ألف مشكلة. وهذه المشكلة ليست جديدة بل تعود إلى ما قبل الاستقلال. تاريخ البلد يتكرر ولا أحد يستخلص العبر للتصحيح، تاريخنا كله عبارة عن أزمات وتسويات مرحلية. يتغيّر مناخ إقليمي أو دولي فتحصل أزمة مصيرية في لبنان بالنظر إلى هشاشة النظام ورغبة هذه الطائفة أو تلك بالانضمام إلى المناخ الجديد في مقابل رفض طائفة أخرى. تحصل الأزمة وينتظر البلد حصول تسوية لمعالجتها. أحياناً لا تتوافر ظروف دولية أو إقليمية للتسوية فيطول عمر الأزمة وتتحول من أزمة سياسية إلى أزمة

مسلحة أو حرب أهلية إلى أن تتوافر ظروف تسوية برعاية عربية وغربية. وهكذا دواليك: تغيّر مناخ خارجي ثم أزمة ثم تسوية أو حرب يعقبها تسوية، ثم تغيّر مناخ مجدداً ثم... ثم... ثم.

باختصار، لبنان بلد غير مستقرّ حتى في عز استقراره، والسبب هو في النظام الطائفي والفساد الذي ينتجه مضافاً إليه انعدام الولاء للوطن والدولة بقدر ما يتجه الولاء للطائفة والمذهب والزعيم. هذا سلوك متخلّف لا ينتج وطناً ولا يُحيي دولة.

■ هل تحتقر السياسيين؟

ـ ليس احتقاراً لأن ذلك سيكون تكبراً مني. السياسيون يصلون إلى مواقعهم من خلال نظام طائفي غير صالح. المشكلة فيهم أن معظمهم لا يريد أن يعي بأن البلد بهذا النحو يسير إلى الخراب والناس نحو الهجرة. تتساءل متى هذا الوعي؟ تتساءل في بلد طائفي ونظام طائفي، من ينهض بهذا الوعي؟ إذا قام به مسلم استنفر مسيحيون، وإن دعا إليه مسيحي استُنفر مسلمون. إذا قامت ثورة من تحت تحوّلت حرباً أهلية، وإن قامت ثورة من فوق تحوّلت حصصاً ومغانم. باختصار، لم تسنح فرصة للبنان ليحكمه ديكتاتور عادل، كما حصل في معظم البلدان التي شهدت أوضاعاً مماثلة في الماضي.

■ أنت معجب بفكرة الديكتاتور العادل، صحيح؟

ـ أريد أن أطرح سؤالاً: من صنع فرنسا الجديدة؟ وضع نابوليون قانونها المدني وأنشأ مؤسساتها الجامعية والقضائية والتنظيمية. من صنع ألمانيا الحديثة ووحّدها بعد حروبها الداخلية؟ بسمارك. من

وحّد إسبانيا بعد ٤٠ سنة من الحرب الأهلية؟ فرانكو.

في لبنان ديكتاتوريات طائفية. في كل طائفة ديكتاتور يحكم طائفته ولا يقبل الثنائية فيها. ديكتاتوري في طائفته وديموقراطي مع الطوائف الأخرى. إذا كنت في بلد بين خيارين: أن تحكمك ديكتاتورية مؤلفة من ستة ديكتاتوريين عن الطوائف، أو تحكمك ديكتاتورية واحدة هي الدولة فأيهما تفضل؟

شخصياً أفضّل ديكتاتورية الدولة العادلة على ديكتاتوريات الطوائف في الدولة إلى أن يتغيّر النظام الطائفي وتقوم دولة القانون والعدالة والمساواة والديموقراطية.

■ **هل لديك علاقة خاصة مع «حزب الله»؟**

ـ هناك علاقة ثقة مبنية على حماية المقاومة وهي أحد عناوين السياسة العامة التي تبنتها الدولة علناً في السياسة والأمن، هذا بالإضافة إلى قناعتي الشخصية بهذا الموضوع. حسن الممارسة يولّد الثقة، وهذا ما حصل مع الحزب. حيث عالجنا بصورة مشتركة عدة ملفات شائكة في الجنوب وخارج الجنوب، وأوجد ذلك مناخاً من التعارف العميق والثقة.

■ **ما نوع هذه الملفات التي تعاملتم بها؟**

ـ كان هنالك ملف المفاوضات حول الانسحاب الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠، ولم يكن ذلك ليحصل لولا تضحيات المقاومة، كان هنالك ملف تبادل الأسرى في أكثر من مناسبة، وصدف أنني عُيّنت من قبل الدولة في هذين الملفين بالإضافة إلى التنسيق بين

الدولة والمقاومة وقوات الطوارىء الدولية.

■ بعد القرار ١٥٥٩ يطرح بقوة موضوع تجريد المقاومة من سلاحها؟ ألا يصبح وضع سلاح المقاومة محرجاً فيما لو انسحبت إسرائيل من مزارع شبعا؟

ـ أعتقد بأن كثيرين يطرحون هذا الموضوع بصورة خاطئة، الجميع تقريباً يطرحون أسئلة عن سلاح المقاومة ومصيره وغير ذلك. أعتقد بأن السؤال الصحيح ينبغي أن يكون عن جدوى المقاومة قبل أن يكون عن سلاح المقاومة. السؤال الصحيح هو: هل لبنان في حاجة إلى استمرار المقاومة؟ وعلى ضوء الإجابة عن هذا السؤال سلباً أو إيجاباً، عندها يتحدد مصير هذا السلاح. فالسلاح هو نتيجة المقاومة وليس المقاومة هي نتيجة السلاح. إذاً فليكن النقاش الوطني حول: هل نحن في حاجة إلى مقاومة، لا أن يكون نقاشاً تقنياً مستنداً إلى حساسيات داخلية أو ضغوط خارجية.

لكي نعرف الجواب الصحيح عن جدوى المقاومة، سواء انسحبت إسرائيل من مزارع شبعا أم لم تنسحب، ينبغي أن نقرأ الوضع الإقليمي حولنا ونسأل: هل السلام العادل والشامل قريب في المدى المنظور؟ هل هنالك مبادرات سلام في الأفق؟ هل يوجد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟ هل تقبل إسرائيل بعودتهم؟ هل ستقوم دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة؟ هل يمكن أن يحصل توازن عسكري بين جيشنا والجيش الإسرائيلي؟ هل هذا وارد؟ وما دام ذلك مستحيلاً، فمن يستطيع ردع إسرائيل عن الاعتداء ساعة تشاء؟ هل الضمانات الدولية تمنعها؟ هل الأمم المتحدة تمنعها؟ هل استمرار وجود المقاومة في الجنوب يوجد توازناً رادعاً لإسرائيل

يدفعها للتفكير مئة مرّة قبل المبادرة إلى أي اعتداء، في غياب التوازن بين الجيوش؟ وإذا نزع سلاح المقاومة فأي سلاح يبقى للبنان في دفاعه بوجه إسرائيل في غياب السلام؟ أعتقد أن في أطار هذه الاسئلة فقط، لا في إطار الحساسيات والضغوط، ينبغي أن تبحث مصلحة لبنان ومقاومته وسلاحها.

■ كيف عملت على حل قضية «الجيش الأحمر» الياباني؟

ـ طلبت اليابان من لبنان حل مشكلة «الجيش الأحمر» الذي كان قد انتهى نشاطه عملياً في العالم وكان يتبقى من نشاطه أربعة عناصر في لبنان، وكان يهم اليابان طي الصفحة سياسياً، وأحيل الملف رسمياً إلي. طلبت طوكيو تسليم العناصر الأربعة، ولكن لم تكن هنالك معاهدة تبادل مجرمين بين البلدين ولم يكوّن اليابانيون ملفات قضائية. كان التفاوض سياسياً أمنياً. وبعد سلسلة من المفاوضات جرى الاتفاق أن من شارك بالمقاومة يبقى في لبنان ويحصل على لجوء سياسي، أمّا من لم يشارك بالمقاومة فيرحّل إلى بلد ثالث غير اليابان يكون مستعداً لاستقبالهم. انطبقت شروط اللجوء السياسي على واحد منهم مهترىء صحياً وعقلياً هو أوكاموتو، وجرى ترحيل الثلاثة الباقين إلى الأردن الذي وافق على استقبالهم. أوكاموتو حالياً لاجىء سياسي يعيش في لبنان كأي مواطن ويأتي أشخاص من اليابان أسبوعياً وشهرياً لتفقده في لبنان، ووضعه لا يسمح له بأي نشاط جسدي أو فكري وهو بحاجة لمرض دائم.

■ ماذا تقرأ؟ هل تقرأ عن العظماء؟

ـ لا أريد أن أقول أقرأ تاريخ العظماء، لأن ذلك يُعد جواباً روتينياً. في الأمن، أكثر شيء تفعله هو القراءة التي تشكل ٧٠ في المئة من العمل. فإذا كنت تعمل ١٤ ساعة في اليوم تُخصص ١٠ منها للقراءة. وتقرأ من داخل لبنان وخارجه من الاقتصاد إلى السياسة. أُحب القراءة منذ صغري. وفي كل فترة من عمري، أنجرف إلى نوع معين من القراءة. فمنذ سنة بدأت بصورة متقطعة بقراءة التوراة، بعد أن فرغت من قراءة (أناجيل) بطرس ولوقا ومتى ويوحنا ورسائل بولس. وتكمن حشريتي في العثور على تشابه مع القرآن، الأمر الذي أمضي ساعة لمتابعته يومياً قبيل خلودي إلى النوم. وأكثر فأكثر أكتشف، سواء في القصص أو حتى في التفاصيل الصغيرة، بأن أوجه التشابه هائلة ومتقاربة، بحيث إنك عندما تنظر حولك إلى الحروب والمشاحنات الطائفية والمذهبية، والتي تتم باسم الدين جهلاً بعمقه ومضمونه، تكتشف كم أن مجتمعاتنا تتخذ الدين شكلاً لا جوهراً في حياتها ومسلكها، وأقول لو أن كل إنسان كلّف نفسه عناء الاطلاع على دين سواه لوجد أنه الدين نفسه، ولزال التعصب من الكون.

■ من هو شاعرك المفضل؟

ـ منذ صغري، عندي شغف بالمتنبي الذي هو حالة راقية. هذا الشاعر ذو ألم عظيم ويُعَدّ خلاصة الإنسانية. كلما أراجع أعماله أكتشف أن وصفه لشخصيات في زمانه، يُلائم شخصيات أصادفها. المتنبي حالة متجددة ولم يخطىء بالتسمية التي أطلقها على نفسه.

■ من تُحب من المطربات: أم كلثوم أم نانسي عجرم؟

ـ بين الأمن والطرب لا يوجد أي جسر. وفترة ممارستي للأمن لم تمنحني فرصة الاطلاع على الجيل الجديد في الفن. لكنني مستمع جيد (سمّيع) وأقدر الصوت الجميل وهناك فرق بين «الطرطقة» و «الطرب». إذا أردت الاستماع إلى «صوت جميل» ألجأ إلى أم كلثوم، وإلى صوت مخضرم فهناك ملحم بركات. وإذا رغبت في صوت يناسب مزاجاً هادئاً، أستمع إلى فيروز. أما وديع الصافي فلا «نشبع منه» وهو صديق كرمناه في الأمن العام لأنه لحّن نشيد المديرية.

■ **هل هناك تقارير عن الفنانات في الأمن العام؟**

ـ نعم. هناك قسم للفنانات. لكن نتعامل معهم في أمور إدارية خصوصاً العرب والأجانب.

■ **إذا عشقت مطربة سياسياً، هل يأتي تقرير بهذه العلاقة إلى الأمن العام؟**

ـ في الأمن ترى «المنيح والوحيش» حتى ولو لم تستثمره. لا أرى عيباً في أن تعشق المطربة سياسياً والعكس. شخصياً لا أنصح المطربة بهذا العشق.


جوني عبده

تخرّج جوني عبده في ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٦١ في المدرسة الحربية برتبة ملازم في سلاح الهندسة. من مواليد ١٩٤٠. تلقّى دروسه الابتدائية والثانوية في معهد القديس يوسف في عينطورة. تابع دورات عسكرية في فرنسا والولايات المتحدة. ونقل في العام ١٩٦٥ إلى الشعبة الثانية ليتولى فرع شؤون العسكريين الخاصة. وفي آخر ١٩٦٨ نقل إلى مكتب قائد الجيش العماد إميل البستاني. تسلّم مسؤولية مديرية المخابرات خلفاً لجول بستاني، ولعب دوراً بارزاً على امتداد عهد الرئيس الياس سركيس ليغادر في عهد الرئيس أمين الجميل سفيراً لدى سويسرا ثم في فرنسا. تحوّل في عهدي الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود إلى هاجس دائم لأجهزة الأمن اللبنانية التي كانت تدير حملات عليه، وترصد حركاته خلال زياراته إلى لبنان، وتخطت الممارسات هذه الحدود. يقيم مع عائلته في باريس.

■ انتخب الياس سركيس رئيساً للجمهورية، من هم الذين فكّر في الاستعانة بهم؟ وما هي الأسماء الشهابية التي كانت جاهزة؟ ومن الذين تعذّر عليه المجيء بهم؟

ـ حصل انتخاب الرئيس سركيس قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس سليمان فرنجية، بعدما عدّل الدستور لمرة واحدة. كان مجلس النواب قد شهد توقيع عريضة تطالب فرنجية بالاستقالة وهو ما رفضه رفضاً قاطعاً. كان الوضع متوتراً وقال الرئيس السوري حافظ الأسد إن الرئيس فرنجية وضع استقالته في التصرف إذا كانت الاستقالة تحلّ المشكلة اللبنانية. وتفادياً لحصول فراغ ولوقف المواجهة انتخب سركيس قبل انتهاء الولاية.

■ هل زار سركيس سورية قبل انتخابه؟

ـ لا علم لي بزيارة من هذا النوع. قبل الانتخاب كانت اتصالات الرئيس سركيس مع السوريين عبر العميد سامي الخطيب وكذلك عبر كريم بقرادوني الذي كانت تربطه آنذاك علاقات طيبة بدمشق. وخلال الاتصالات قال السوريون إنهم لا يعرفون سركيس جيداً. وجرى الانتخاب بحماية جيش التحرير الفلسطيني التابع عملياً لسورية. وتم تحت القذائف والقنابل لأن منظمة التحرير كانت تعارض وصول سركيس على رغم علاقة كانت تربطه بصلاح خلف (أبو أياد). كانت لدى سركيس خطته الشهيرة التي تضمنت زيارات للسعودية ومصر وسورية وهي تقوم على ضرورة الاستعانة بقوة خارجية بسبب تشرذم الجيش آنذاك. حدثت بالطبع انقلابات في الجيش أو حضّر لانقلابات. هناك المحاولة الشهيرة التي نفّذها عزيز الأحدب في عهد الرئيس فرنجية. وكانت هناك انقلابات معدّة مثل انقلاب سلاح الطيران بقيادة جورج غريب، وكانت قيادة

الجيش هي الأخرى تفكر في انقلاب بمعرفة مديرية المخابرات.

الرئيس سركيس كان في ضوء خطه السياسي، يحب الاستعانة بالشهابيين لتركيز حكمه. والشهابية ليست تبعية فهناك شهابيون من حيث لا يدرون. أذكر أن الرئيس الراحل فؤاد شهاب سألني مرة: ما هي الشهابية؟ فأجبته بأنه يمكن الإجابة بسطرين أو بمجلدات، فقال: أريد أن أسألك: هناك مدير عام من بيت الشدياق يخص الرئيس كميل شمعون لكنه يأتي في السابعة صباحاً بدلاً من الثامنة ويغادر مكتبه بعد انتهاء الدوام بساعة ويخدم الناس وهو نظيف الكف فما هو هذا الشخص. فقلت له: هذا شهابي. فردّ: حسناً. ظننت أنك تفهم الشهابية كغيرك. وقلت له هناك ريمون إده مثلاً، فقاطعني قائلاً: «نعم إنه شهابي من دون أن يعرف». وكان يقصد القول إن إده من هذه الطينة.

طبعاً كانت هناك حرقة في قلب الياس سركيس، فقد كان يريد الاستعانة بالرئيس رشيد كرامي وتكليفه رئاسة الحكومة لكن الأوضاع لم تكن تسمح بذلك، وظلت هذه المسألة حرقة في قلبه طوال عهده. كان يحب رشيد كرامي ويعتبره رجل دولة من الطراز الأول، ويعتقد أنهما يستطيعان إنقاذ البلاد. كان لديه تصنيف لرؤساء الوزراء. كان يعرف أن كرامي كرجل دولة يدخل الحكم من دون هاجس التفتيش عن طريقة الخروج منه بموقف صارخ أو خلاف علني. كانت تحدث خلافات بين كرامي ورئيس الجمهورية لكنه لم يكن يخرجها إلى العلن لإدراكه حجم الضرر الذي تلحقه بالدولة خصوصاً لجهة تصعيد التشنج الطائفي.

كان كرامي من رجال الدولة «السكوتين» الذين يعرفون انعكاسات

المواقف لدى الرأي العام. أسباب عدة كانت تحول دون مجيء كرامي، بينها المعارضة الشديدة لقادة ما كان يسمى آنذاك المنطقة الشرقية. لقد اتهم كرامي ظلماً بأنه عارض إنزال الجيش في حرب السنتين. وهنا لا بد من أن نصحح هذا الأمر خدمة للتاريخ: طلب الرئيس كرامي تقريراً من قيادة الجيش عما يمكن أن يحصل في حال الاستعانة بالجيش لحفظ الأمن أو التدخل. لمحت القيادة في تقريرها تلميحاً صريحاً إلى خطر انقسام الجيش، فبنى كرامي موقفه على هذا الأساس وامتنع عن كشف التقرير لئلا تزداد المعنويات هبوطاً.

لم يصل الياس سركيس إلى الرئاسة كممثل لجناح متشدد في طائفته. لم يكن من هذا النوع. تركيبته تقوم على فكرة الدولة والمؤسسات والتعايش والتوازن. المشكلة أنه لم يكن لديه رصيد مسيحي كبير ليمشي عكس التيار. اعتبر أن التوازن ضروري وأنه يجب عدم إلحاق الهزيمة بهذا الفريق أو ذاك. كان ينتظر باهتمام نهاية الخلاف المصري ـ السوري الذي كان يترجم بطريقة ما على أرضنا. وتحرك فعقدت قمة مصغرة في الرياض قبل القمة الشهيرة في القاهرة، وألّفت قوات الردع العربية من عدد كبير من الدول العربية.

وحفاظاً على صدقية التاريخ يجب أن أقول إن جهات عدة اعترضت على حجم القوات السورية في قوات الردع التي أصر العرب على وضعها بتصرف رئيس الجمهورية. وحاول بعضهم وضع اسم سركيس بالذات فرفض وقال إنها يجب أن تكون بتصرف رئيس الجمهورية من دون اسم «فقد يحصل لي شي». والحقيقة أنه طلب قوة من ٣٠ ألف جندي من الدول العربية.

وخاطب الرئيس حافظ الأسد المجتمعين بقوله: «اجمعوا ما

تستطيعون وأنا أكمل العدد إلى الـ ٣٠ ألفاً». وحدات البلدان الأخرى كانت رمزية، إلى حد ما. وحين وصلت برزت أمامها تعقيدات المشكلة وكانت بلدانها أمام خيارين: إما أن تعزز قواتها وإما أن تسحبها. وكانت لكل دولة حساباتها أو مخاوف التورط في الوحول اللبنانية. وهكذا بقيت القوات السورية وحدها.

لا أقول هذا الكلام دفاعاً عن أحد. وربما كانت كل جهة تعرف ماذا سيحصل لكنني أؤكد أن الرئيس الأسد يومها لم يطالب بأن تكون غالبية القوات من سورية.

لدى تأليف قوات الردع صار هناك أمن في لبنان. هكذا بدأ الياس سركيس عهده. المقربون منه كانوا: اللواء أحمد الحاج الذي عين قائداً لقوات الردع العربية في البداية وسامي الخطيب وفؤاد بطرس ورينه معوض وكريم بقرادوني، إضافة إلى فاروق أبي اللمع الذي كان صديقاً ولم يكن شهابياً.

وعندما بدأت التعيينات قرر سركيس تعيين بقرادوني مديراً عاماً للأمن العام لكن الاعتراض جاء من الشيخ بيار الجميل (رئيس حزب الكتائب) بحجة أن بقرادوني ليس مارونياً. والواقع أن الشيخ بيار كان لديه دائماً ما يجعله حذراً من كريم. عندها عين فاروق أبي اللمع مديراً للأمن العام بعد تصغير عمره سنتين على ما أذكر، لكونه من خارج الملاك. وقد رفع دعوى وأصدرت المحكمة قراراً بتصحيح عمره، وأعتقد بأن الشاهدين على تصغير عمره كانا الوزير ميشال المر والشيخ بهيج تقي الدين.

بدأ سركيس إعداد تركيبة الحكم. وفي ما يخصني، فقد كان

يعرفني منذ سنوات خصوصاً أثناء وفاة الرئيس شهاب وكنت في يومها مسؤولاً عن تنظيم الدفن. كان سركيس يفكر في اختيار الدكتور سليم الحص وزيراً للاقتصاد ثم تحول التفكير إلى رئاسة الحكومة. والحقيقة أنه كان يحب الرئيس الحص ويقدره منذ نشأت بينهما علاقة عبر لجنة الرقابة على المصارف. ألّف الحص الحكومة وبدأت العمل.

كان لا بد من تعيين قائد للجيش. ورفض قادة (بيروت) «الشرقية» تغيير العماد حنا سعيد. وكان هذا قبل الوجود الكثيف لقوات الردع في الشرقية. وعشية اجتماع مجلس الوزراء لتعيين قائد للجيش وقع انفجار في منزل فؤاد بطرس الذي كان وزيراً للخارجية والدفاع. وصدرت تهديدات بالقيام بعمل ما في حال تغيير حنا سعيد. لم يكن سركيس يهوى المواجهة، لكنه تمسك بتغيير قائد الجيش مع تبديل الأسماء. كانوا يفكرون أصلاً في تعيين حبيب فارس لكنهم قرروا في الجلسة المقررة تعيين فيكتور خوري. وفي بداية العام ١٩٧٧ عينت أنا مديراً للمخابرات.

■ كيف كانت حال الجيش لدى تسلمك مديرية المخابرات؟

ـ كان وضعه مؤلماً. وقد شرذمت الحرب الجيش وضباطه وجنوده. كثيرون انتقلوا إلى مناطقهم. وبعضهم تعاطى مع الميليشيات المسيطرة. وساهمت أعمال الخطف وحال الطرق في تعزيز الفرز. ولم تكن قيادة الجيش في اليرزة خارج هذه المشكلة. الحاضرون باستثناء ضابط واحد ينتمون إلى طائفة معينة. والجنود الذين يحرسون المقر كذلك، وبعضهم قاتل إلى جنب الميليشيات أو معها. خيار الياس سركيس كان واضحاً وصريحاً: وحدة البلد ووحدة الجيش.

كانت الحال مزرية، فقد خلفت الحرب في النفوس أحقاداً وضغائن ومخاوف بفعل الأحداث الدامية والشحن الإعلامي. لا وحدة للبلاد من دون جيش موحد. وكان لا بد من العمل، ومن البداية، فالأجواء الطائفية والمناطقية ضاغطة. والخيبة التي أصابت بعض العسكريين وصلت إلى حد اليأس والتسليم بضرورة وجود جيشين أو جيوش مناطق تحت قيادة رمزية أو شكلية. بعد تعيين قائد للجيش كان لا بد من تعيين رئيس للأركان وقد جرت العادة أن يكون من الطائفة الدرزية، وبدا أن بعضهم يعارض إعادة الدمج لكن الرئيس سركيس كان حازماً لجهة ضرورة أن يتسلم رئيس الأركان منصبه ويمارس مهماته في مكتبه في قيادة الجيش. كنت أواجه هذا الواقع، فبدأت بتكوين قوة داخل مديرية المخابرات سميت «قوة المكافحة» وكان الغرض الأول منها توفير مظلة لحماية القرارات التي ستتخذ من الآن فصاعداً.

رحت أدرس شخصية الجنود والضباط وأتحدث إليهم. ثم بدأنا بمخيمات للألفة على رغم جنوح الأكثرية إلى فكرة الجيشين. أما الذين كانوا يريدون جيشاً واحداً فكانوا يريدونه من لون واحد. في المديرية رحت أسأل الجندي أو الضابط أن يسمي لي صديقاً له من طائفة أخرى يثق به ورحت أكوّن القوة على هذا الأساس، وأطالب كل واحد بأن يتعهد حماية صديقه حين يجيء. وحين جاء رئيس الأركان العميد منير طربية وهو ضابط ممتاز ونظيف وقوي الشخصية، نزلت شخصياً إلى مقسّم الهاتف وهددت وتوعدت لضمان تحويل المخابرات إليه... ونفّذ الأمر.

وعندما نشأت قوة ذات هيبة في مديرية المخابرات راح العسكريون يعيدون حساباتهم وشعروا بأن استعادة وحدة الجيش جدية. وتسلم

مخيمات الألفة مساعدي آنذاك نبيه فرحات وفرضنا حراسة مشددة عليها لمنع أي حادث يرمي إلى ضرب وحدة الجيش. والواقع أن اسم فيكتور خوري كقائد للجيش ساعدنا كثيراً، فهو رجل لا علاقة له بالطائفية، أمضى معظم وقته في بيروت الغربية وله صداقات واسعة هناك. وبهذا المعنى كان شبيهاً بخط سركيس. وأكبر دليل على حال الأمن التي قامت في ١٩٧٧ تسمية الحرب «حرب السنتين» باعتبار أنها انتهت.

■ هل حاول سركيس إشراك كمال جنبلاط في حكومته الأولى؟

ـ لا، ربما لأنه لم يحاول المجيء ببيار الجميل. فقد كان سركيس يعتبر أن إشراك أحدهما يوجب إشراك الآخر عملاً بنظرية التوازن والتمثيل الفعلي للعائلات اللبنانية المختلفة. كانت الحكومة الأولى نصف سياسية. كان سركيس يفهم كمال جنبلاط الذي كان مهماً جداً وعاقلاً جداً. وكان يتفهم تململ جنبلاط الذي كان يصعب عليه كرجل فكر وثقافة التصالح تماماً مع النظام الطائفي القائم في البلاد والذي يحدد سقفاً لطموحاته بسبب انتمائه الطائفي.

والكل يذكر أن جنبلاط كان يسخر من النواب ويتهمهم بعدم القراءة، وأن أحداً منهم لم يقرأ كتاباً واحداً. أنا سمعت فؤاد شهاب يتحدث عن كمال جنبلاط ويقول إنه رجل فذ وإنه يتفهمه، لكنه يعتبر أنه غير متفهم للوضع اللبناني لأن فكره وعقله أكبر من الوضع اللبناني، أي أنه كبير على النظام اللبناني وبالتالي لا يستطيع أن يكون مثله. ومن هنا التهجم والنرفزة.

حين اغتيل كمال جنبلاط في آذار/مارس ١٩٧٧ كنت قد عينت

ولم أتسلم منصبي ولا شيء عندي أكثر مما يقوله وليد جنبلاط. الواقع أن اغتياله كان حدثاً قاسياً على لبنان بأسره، إذ إنه كان زعيماً لبنانياً يحترمه حتى خصومه. وأنا أعتقد بأنه في حياته ومماته شكّل عقدة للكثير من الناس في لبنان. كان اغتياله قاسياً، وما تبع الاغتيال كان مؤلماً أيضاً.

■ متى عرفتم في ١٩٨٢ أن إسرائيل تستعد لاجتياح لبنان؟

ـ الحديث عن عمل عسكري واسع في جنوب لبنان بدأ قبل سنوات. بعض هذه الأنباء كان تسريبات إسرائيلية لإثارة البلبلة في لبنان أو لرفع معنويات الجهات التي كانت تعتقد بأن عملاً من هذا النوع يمكن أن يؤدي إلى إخراج الفلسطينيين من أراضيه وسيطرة الدولة اللبنانية وخروج القوات السورية. بعد تولي الجنرال أرييل شارون وزارة الدفاع في إسرائيل ظهرت تباعاً إشارات إلى تفكيره وتقييمه للوضع وأسلوبه الحاد في المعالجة. كان شارون يعتبر أنه أكثر خبرة في التعامل مع العرب من غيره ويعتقد «أن أسلوب القوة هو الأسلوب الوحيد الصالح لمخاطبتهم». وتبين أنه يملك خطة ليس لإخراج بعض القوى من لبنان فقط بل لتغيير التوازنات داخل إسرائيل وداخل لبنان واستدراج الجميع إلى خطته.

بدأت تردنا معلومات عن استعدادات لاجتياح إسرائيلي قد يصل إلى بيروت. وهذه المعلومات حصلنا عليها من مصادر لبنانية. وأعتقد بأن الدول الغربية نفسها كانت تستقي معلوماتها من لبنان. كانت المعلومات على درجة من الأهمية والوقاحة إلى درجة أنه لم يكن ممكناً تصديقها لدى تحليلها. كانت المعلومات تتحدث عن

اجتياح واسع مع رغبة إسرائيلية في تحاشي صدام مع القوات السورية. ولم نكن نحن نرى كيف يمكن شن مثل هذا العدوان الواسع من دون الاصطدام بالقوات السورية. وكانت لدينا تساؤلات عن مدى أهمية مغامرة من هذا النوع خصوصاً في ضوء العلاقات السورية ـ السوفياتية والمعاهدة المعقودة بين البلدين.

ثم بدأ الحديث عن التواريخ. وتبين أن التاريخ الأول كان قبل ثلاثة أشهر من وقوعه. ثم عدل وأرجئ إلى حزيران/يونيو. وزير الخارجية فؤاد بطرس لم يصدق مثلاً حين اطلع على المعلومات. وأذكر أنني كنت أطلع سركيس وبطرس على المعلومات فسألني الثاني عما أصدّقه منها فقلت ١٠ في المئة فقال «عال ظننت أنك جننت». كان تحليل فؤاد بطرس أن إسرائيل لا يمكن أن تتحاشى الصدام مع سورية التي يمكن أن تفتح جبهة الجولان ثم يتدخل الاتحاد السوفياتي، واستبعد أن يصل الإسرائيليون إلى هذه الدرجة من المغامرة.

غادر بطرس القصر فسألني سركيس هل أصدق ١٠ في المئة فقط من المعلومات؟ فقلت له: «لا، إنني أصدق ٩٠ في المئة لكنني قلت ١٠ في المئة أمام الوزير بطرس، وفي اعتقادي أن الإسرائيليين درسوا سلفاً المسائل التي أثارها أمامنا بطرس». فكلّفني الرئيس سركيس إطلاع رئيس الوزراء السيد شفيق الوزان على كل هذه المعلومات وأن أبلغ الأخوان السوريين. وأبلغت الرئيس الوزان، والعقيد محمد غانم المسؤول العسكري السوري في لبنان وتأكدت من وصول المعلومات. لكن الأخوان السوريين لم يصدقوا وربما استقبلوا المعلومات بحذر كونها جاءت من المخابرات اللبنانية التي لم تكن معهم على علاقات ثقة كاملة. وربما اعتبروا أن المعلومات مدسوسة نتيجة فقدان الثقة.

حصل هذا قبل أسابيع من الاجتياح. وصدرت في ذلك الوقت تصريحات لشخصيات لبنانية قريبة من سورية تعتبر هذه المعلومات محاولة تهويل وتخويف غرضها ممارسة ضغوط على المقاومة لدفعها إلى تسهيل انتشار الجيش اللبناني في الجنوب. والواقع أن الحل لتفادي الاجتياح كان انسحاب المسلحين الفلسطينيين من الجنوب وانتشار الجيش فيه. وقد حاولنا ذلك مرات عدة لكن أبو عمار لم يكن في وارد التخلي عن جنوب لبنان، فقد رفضت المنظمة البحث في الموضوع جملةً وتفصيلاً.

أطلقت النار على السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف وبدأت الغارات الإسرائيلية وتلاها في ٦ حزيران (يونيو) الاجتياح. ظن كثيرون أن العملية محدودة لكن المعلومات التي كانت متوافرة لدينا كانت تشير إلى غير ذلك. بعضهم استند إلى تصريحات مسؤولين إسرائيليين للقول إن العملية محدودة. والواقع أن المسؤولين الإسرائيليين لم يكونوا على علم بأن العملية ستتخذ هذا الحجم، فشارون هو الذي كان يعرف السيناريو وإلى أين سيدفعه.

■ **من كان في لبنان ــ إذا استثنينا الدولة ــ يعرف موعد الاجتياح وحجمه؟**

ــ بشير الجميل.

■ **هل جاء شارون قبل الاجتياح إلى لبنان وكيف؟**

ــ جاء مرات عدة ونفّذ بعملية استكشاف في بعض جبال المتن ومناطق أخرى. جاء مع جهاز عسكري بواسطة طائرات الهليكوبتر في حين جاء آخرون بحراً.

فور الاجتياح بدأت تصلنا معلومات عن حجم القوات التي تتحرك، وبرّر الإسرائيليون حجمها بالقول أنهم سيصلون إلى صور أو إلى الزهراني وسموها عملية «الليطاني ـ ٢» وأن الغرض إبعاد الصواريخ والمدفعية الفلسطينية.

■ هل تشاورتم مع سورية لدى بدء الاجتياح؟

ـ نعم تشاورنا مع سورية والمنظمة وجهات أخرى. كان هناك تشاور مع سورية على كل المستويات قبل الاجتياح. وحرصت على وضع العقيد محمد غانم على اتصال مع بشير الجميل ليتأكد أن معلوماتي عن الاجتياح لا تستند إلى مصادر واهية.

تحركنا للحد من الأضرار على الأقل. وطلبنا من أبو عمار أن يرسل مبعوثاً للاجتماع مع بشير الجميل فأوفد هاني الحسن وعقد الاجتماع في منزلي. وفي الاجتماع قال بشير للحسن: «يا أخ هاني هناك حل واحد لوقف هذا الاجتياح وهو أن يصدر أبو عمار والرئيس سركيس وأنا بياناً نعلن فيه أننا ضد الاجتياح وأنا أؤكد أنني إذا كنت معكم سيتوقف الاجتياح لأن التبرير الذي يقدمه الإسرائيليون لهذا الاجتياح هو أنت وأنا. أنت لأنهم يريدون إجلاء المنظمة وأنا لأنهم يقولون إنهم جاؤوا لمساعدتنا. لا أخفيك أننا منزعجون من قيام دولة فلسطينية على أرضنا. ولكي أستطيع أن أضم صوتي إلى صوتكم عليكم أن تتخلوا عن السلاح في لبنان وأن يبقى لكم فيه ما هو لكم في الدول العربية الأخرى أي وحدة من جيش التحرير في ثكنة أو اثنتين نحددهما معاً. إذا وافقتم فلنصدر البيان قبل أن يتقدموا إلى بيروت. هذا العرض قد لا أستطيع عرضه بعد ٤٨ ساعة».

وأكد بشير للحسن: «سيصلون إلى بيروت وأنا أعرف الكوارث التي يمكن أن تنجم عن ذلك بالنسبة إليكم وإلينا. لا تصدق الصحف، فهم سيصلون إلى بيروت».

اهتم هاني الحسن بهذه المعلومات اهتماماً واضحاً وقال: «سأعتذر عن عدم تناول الغداء فما سمعته يستحق أن أغادر فوراً وأن أعود بجواب». وغادر ولم يعد!

وتجدد الاتصال مع الفلسطينيين بعد وصول الإسرائيليين إلى بيروت. في البداية لم يتصلوا بأحد. وكنت قد اقترحت في مجلس الوزراء الذي استدعانا لشرح الوضع أن نفعل شيئاً في صور ـ وكانت القوات الإسرائيلية لا تزال هناك ـ أن تنضم كل القوى الموجودة إلى الجيش لنستطيع أن نتكلم فنوفر بذلك خراباً وتعلن المنظمة أن لا دور عسكرياً لها ما دام الجيش قد تسلم المدينة. وكنت أقترح هذا السيناريو لنستطيع التحدث مع الولايات المتحدة. لم تتم الموافقة على الاقتراح على رغم أن نائب المدينة الوزير علي الخليل بدا مهتماً بإنقاذها، عندها قلت: «للأسف، اليوم نتحدث عن صور وغداً سنتحدث عن صيدا إذا استمررتم على هذا المنوال».

رفضت الحركة الوطنية ربما لاعتقادها بأن العملية محدودة. وعندما طوّق الإسرائيليون بيروت قدم أبو عمار وأبو إياد وهاني الحسن وأبو الوليد عروضاً من نوع أن ينتشر الجيش بين الإسرائيليين وبين القوات الفلسطينية. في هذا الوقت كانت المأساة قد بدأت وأصبحت بيروت تحت رحمة المدفعية الإسرائيلية.

أذكر كيف كان الرئيس سركيس كالسجين. لم أعرف أحداً يتألم

إلى هذا الحد، ولم أعرف صاحب ضمير وطني إلى هذا الحد. كان ينظر بألم من بعبدا إلى الطائرات الإسرائيلية تغير على بيروت. من يعرف سركيس حقاً يعرف كم كانت مشاعره العربية صافية، لا بل يعرف كم كان معادياً لإسرائيل ونهجها. وقبل الاجتياح كان يتمنى أن يقنع نفسه بأن المعلومات خاطئة. وكان الأمر يصل به إلى حد تمني إرجاء الكارثة إذا كان منعها متعذراً.

كانت جلسات مجلس الوزراء مفتوحة وسركيس على علاقة دائمة مع فيليب حبيب. وفي مرات عدة، كان الغضب يصل به إلى حد مخاطبة حبيب بالقول: «كيف تقولون إنكم مع حقوق الإنسان وتسكتون عن قصف بيروت وقطع المياه عنها؟». أنا أعتقد بأن معاناته في تلك الفترة ضاعفت من مرضه.

■ من برز في تلك الأيام الصعبة كرجل دولة بمستوى أحداث من هذا النوع؟

ـ أعتقد بأنه وفقاً للإمكانات التي كانت موجودة لدى الدولة اللبنانية، فإن الرئيسين سركيس والوزان واجها الموقف بكل جرأة. ومن القادة السياسيين الآخرين البارزين لا بد من ذكر الوزير فؤاد بطرس والرئيس صائب سلام. إن عملية من هذا النوع وبهذه الضخامة لم تؤدِّ إلى أي مطالبة باستقالة الوزان، اغتيال ثلاثة من قادة المقاومة في ١٩٧٣ أدى إلى استقالة رئيس الحكومة والمطالبة بإقالة قائد الجيش.

في هذا الوقت استمرت حركة الموفدين في اتجاه دمشق. ذهب الوزير بطرس وذهبت أنا وذهب آخرون.

خلال حصار بيروت عقد في السعودية اجتماع لوزراء الخارجية العرب وذهبت أنا برفقة الوزير بطرس، وكان أهم بند في الاجتماع «إلى أين يذهب مقاتلو منظمة التحرير؟».

■ هل عارض أحد خروج المقاومة؟

ـ لا. في تلك المرحلة كان ضرورياً أن نوافق على خروج المقاومة إلى الشمال أو البقاع. سركيس لم يوافق. قال: «أنا لا أستطيع تفضيل بيروت على أي شبر آخر من لبنان»، لم نتفق هناك على شيء. وكان بطرس في حالة نرفزة.

وهنا لا بد من الاعتراف: كانت معلوماتنا أن الاجتياح سيصل إلى بيروت لكننا لم نتوقع أن يحصل اتصال بين الجيش الإسرائيلي والمنطقة الشرقية عن طريق عاليه وطريق بعبدا. وكانت للجيش اللبناني قوة في المنطقة بإمرة ميشال عون وحضر شارون شخصياً إلى سرايا الدرك في بعبدا. كان الضابط اللبناني المسؤول هناك رفيق الحسن واتصل بأحد مساعدي، وكنت حاضراً وقال له: «معالي وزير الدفاع هنا».

فرد الضابط:

* ماذا يفعل عندك الوزير جوزف سكاف (وزير الدفاع اللبناني)؟

فقال الحسن:

* الوزير أرييل شارون هنا، وليس الوزير سكاف!

كان سركيس في ذروة انفعاله فقد اقترب الإسرائيليون من القصر

ووزارة الدفاع وسادت حالة من الرعب. وطرحت على سركيس فكرة مغادرة القصر فرفضها. وكنت أنا أيضاً معارضاً لها.

■ **هل حاول الإسرائيليون الاتصال بسركيس؟**

ـ لا، ولكن كانت هناك مخاوف من أن يحضر مسؤول إسرائيلي إلى القصر ويطلب مقابلة سركيس. درسنا الاحتمال واتفقنا على سيناريو هو أن يرفض سركيس استقبال أي كان. واتصل رئيس الجمهورية بالسفير الأميركي روبرت ديلون وقال له إنه لن يقبل بوصول أي مسؤول إسرائيلي، وأنه أعطى أوامره للحراس بالمقاومة وإطلاق النار.

ذهبت إلى وزارة الدفاع فوجدت الجنود في مديرية المخابرات قد أعدّوا الملفات لإحراقها تبعاً للقاعدة المتبعة فور وقوع اجتياح. رأيت الوجوه مصفرّة وكان هناك رعب من دخول الإسرائيليين إلى مقر الوزارة. والواقع أنهم كانوا في الدولة والجيش ينظرون اليّ كأنني أعرف الكثير الكثير وربما كانوا يعتقدون بأنني قادر على كل شيء. كانت المسؤولية كبيرة عليّ وتحتم أن أختار بين أن أخاف مثلهم أو أن اتخذ موقفاً آخر. فجأة طالبت العسكر بإعادة الملفات إلى أماكنها وقلت: «لن يدخلوا إلى هنا». وأجريت أمام الضباط اتصالات بالأميركيين. والواقع أنه لم تكن لدي ضمانات، ولكن كان عليّ أن أرفع المعنويات.

في البداية استبعدت أن يدخلوا أي مؤسسة رسمية لأن الهدف الذي أعلنوه هو مهاجمة المقاومة الفلسطينية. الدخول إلى سرايا بعبدا أقلقني لكنني عرفت لاحقاً أنهم لم يدخلوا بالقوة العسكرية بل دخل شارون مع حراسه. من دون أن ننسى أن الهدف غير

المعلن لهم كان سحق الجيش اللبناني. ففي صيدا كانت الطائرات تغير يغير ليلاً وفي صورة مستمرة على ثكنة الجيش. ربما كانوا يرون أنهم يجب ألا ينسحبوا لاحقاً لمصلحة الجيش بل لمصلحة ميليشيات حليفة لهم يمكن أن تملأ الفراغ. ولهذا كان همّنا أن يبقى الجيش سليماً. كثير من الناس اتهموا الجيش بعدم المقاومة، والحقيقة أنه قاوم حيث استهدف ولكن ضمن المعقول وضمن التوجيهات التي أعطيت. لو سحق الاجتياح الجيش لما بقي شيء ولتشرذمت البلاد.

فور وقوع الاجتياح شكلت الدولة هيئة إنقاذ وطني. وكانت الفكرة الأولى أن تستقيل الحكومة وأن تشكل هيئة إنقاذ برئاسة الوزان، لكن وجهة نظر الوزان وبطرس كانت صائبة وبقيت على الحكومة وشكلت هيئة الإنقاذ في موازاة الحكومة.

حوصرت بيروت وبدأت المفاوضات وتوليت جانباً مهماً منها. عبرت مرات عدة إلى بيروت الغربية للقاء أبو عمار. كانت إسرائيل تطالب بخروج المقاومة من العاصمة وكلف الرئيس الوزان إبلاغ الطلب إلى عرفات. كان التكليف مرّاً بالنسبة إلى الوزان وتردد في نقله، وفي النهاية اقترح اسمي خلال اجتماع بين سركيس وحبيب، فأجريت اتصالاً لعقد الاجتماع، وكان هناك وسطاء بينهم صديق مشترك وضابط من المخابرات.

التقيت أبو عمار في بيت شفيق الحوت (ممثل المنظمة في لبنان) وفي حضور أبو الوليد ونقلت إليه الأجواء. وفي ضوء ما كان بيني وبين المنظمة كان ذهابي مستغرباً. وكانت زوجتي تجن حين تسمع فجأة في الإذاعات أنني مجتمع مع أبو عمار لأنها كانت تسمع الأنباء عن محاولات متبادلة للاغتيال. كنت أنزل إلى منطقة المتحف من

دون مسدس وتأتي سيارات جيب تابعة للمنظمة وتنقلني إلى مكان الاجتماع. ولم أكن أعرف هل سأعود أم لا، لكن الواجب كان يقضي بأن أذهب. عندما أبلغته سألني ياسر عرفات: «هل هذا طلب لبناني؟» فأجبت: «لا هذا طلب إسرائيلي نقل إلى الأميركيين فنقلوه إلينا». فقال: «وما رأي الرئيس سركيس في الموضوع؟» فأجبت: «الرئيس سركيس يقول إنه معك في الرأي الذي تعتمده».

وهنا أكبرت موقف أبو الوليد الذي قال لي: «لو كنت مكاننا ماذا كنت تفعل؟» فأجبت: «لست قادراً على قول شيء». فقال: «حين وصلوا إلى صور دعونا الناس إلى المقاومة والآن وقد وصلوا إلى بيروت نغادر نحن؟ لا نحن لن نغادر». فأجبت: «أنت رجل عسكري وتتصرف وفق قناعاتك». وتدخّل أبو عمار قائلاً: «خلينا نفكّر في الموضوع».

نقلت الجواب إلى سركيس وفيليب حبيب. وذهبت ثانية ولم أعد أذكر إلى أين، إذ إن اللقاءات كانت تعقد مرة في صبرا ومرة في الفاكهاني ودائماً تحت الأرض، ذلك أن عرفات كان ملاحقاً. وكان غياب أبو الوليد أحياناً يشعرني بأن المحادثات ستتميز بالمماطلة. بعد اللقاء الثالث شعرت، ويا للأسف، بأنني مسؤول عن قصف بيروت مع وسائل الإعلام التي كانت تنقل كل شيء، لأنني كلما نقلت جواباً غير مرض عن القيادة الفلسطينية تضاعف القصف على بيروت. وقلت لفيليب حبيب: «لن أقول لك بعد اليوم موقف عرفات لأن كل جواب يسبب المزيد من الخراب والآلام».

كان حبيب يقدّر ذكاء أبو عمار ومنذ البداية كان يحض القيادات

الإسلامية على أن تبادر إلى اتخاذ الموقف. فتوفرت لعرفات فرصة القول إنه سيخرج بناء على طلب اللبنانيين لا تجاوباً مع الشروط الإسرائيلية.

هذا بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني. أما بالنسبة إلى الجانب السوري فقد تولاه الأميركيون بأنفسهم.

في النهاية أبلغنا أبو عمار بموافقتهم على الخروج، فعرض عليه حبيب بواخر أميركية للحماية فرفض. وبدأ البحث في تفاصيل الخروج ذات المعاني السياسية، وأصر أبو عمار على الخروج بالسلاح. وكان الإسرائيليون احتلوا مبنى شركة الكهرباء المطل على مرفأ بيروت.

■ هل صحيح أن شارون كان قريباً لحظة خروج أبو عمار؟

ـ نعم، راقب الخروج شخصياً. وكانت الحماية للخارجين ضمانة أميركية غير معلنة علماً أن أبو عمار كان يثق أكثر ما يثق بالفرنسيين.

وفي اللقاء الأخير مع عرفات قلت له: «معي لك ثلاث رسائل. واحدة من سركيس يقول فيها إنه يأسف لما حصل، والثانية من فيليب حبيب ويقول فيها أنه مستعد لضمانات إضافية، والثالثة من الرئيس المنتخب بشير الجميل ويقول فيها إن الفلسطينيين الموجودين في لبنان هم في عهدته وحمايته».

ورد أبو عمار: «هو الياس سركيس ليش ما تأسفش قبل؟».

فأجبته: «وهل تركت المجال لأحد. دعوناك مرات عدة إلى القصر ورفضت». وتابع أبو عمار: «بالنسبة إلى فيليب حبيب أنا لا أريد ضمانات. وبالنسبة إلى بشير الجميل (قال ضاحكاً) فهذا مشروع الـ ١٨ سنة». واستغربت وسألته عما يقصد فأجاب: «بشير ست سنوات ثم جوني عبده ست سنوات ثم يرجع بشير». وطبعاً كان ذلك من باب الإحساس بوجود طبخة معدّة سلفاً، لكن هذا غير صحيح.

■ **أدى الرئيس الهراوي دوراً بارزاً في إنقاذ مدينة زحلة خلال الصدامات التي شهدتها مطلع الثمانينيات، فماذا تذكر عن تلك الحادثة؟**

ـ كان التنسيق قائماً بيننا وبين السوريين وكنت أتولاه من الجانب اللبناني لإقناع بشير الجميل بسحب مقاتليه من هناك. لم يكن من مصلحتنا أن تسجل «القوات» انتصاراً في زحلة (في البقاع). ورفض بشير تسليم السلاح. وكان الحل أننا سلّمنا نحن سلاحاً لحل المشكلة. أدى الرئيس الهراوي دوراً مهماً في إنقاذ زحلة والتقى الرئيس حافظ الأسد وبشير الجميل وكل الأطراف.

يومها اتُّهمنا بأننا كنا نعرف ماذا سيحدث في زحلة لأن الحكومة كانت تضم ثلاثة وزراء من المدينة هم جوزف سكاف والياس الهراوي وجوزيف أبو خاطر.

■ **متى بدأت علاقتك مع الرئيس الهراوي؟**

ـ بدأت فعلياً قبل تعيينه وزيراً في حكومة الرئيس شفيق الوزان. كان الرئيس سركيس يكلفني أحياناً إجراء اتصالات مع أطراف

وشخصيات قبل تشكيل الحكومة. وكان الهراوي عضواً في تجمع النواب الموارنة المستقلين. وكان الرئيس كميل شمعون يطالب بتمثيل التجمع بالنائب بطرس حرب الذي شغل سابقاً منصب وزير التربية. وظهر آنذاك نوع من الاعتراض الكتائبي على بطرس حرب. وكان من المفروض أن يتولى مسؤولية الوزارة أحد النواب الموارنة المستقلين مداورة. علمتنا لعبة تأليف الحكومات أن المهم هو أن تفعل ما لا يستطيع الناس الاعتراض عليه وليس ما يطالبون به، ومطالبهم متناقضة عادة.

هدّد شمعون بمعارضة الحكومة في حال عدم توزير بطرس حرب. قلت للرئيس سركيس بعدما استمزجت صديقي خطار حدثي رأيه: ماذا لو تم توزير الياس الهراوي خصوصاً أن لعائلته علاقات مع شمعون وهو سيكون قادراً على إزالة اعتراضه. وهذا ما حصل. وتوطّدت علاقتي مع الرئيس الهراوي وباتت متينة، وكان وزيراً ناجحاً حين تولى حقيبة الأشغال. كان يستيقظ في الخامسة ويبدأ عمله في السادسة.

■ متى عرفت أن الهراوي سينتخب رئيساً خلفاً لرينيه معوض؟

ــ إثر اغتيال الرئيس معوض. كنت أعلم أصلاً أن الرغبة السورية اعتبرت معوض أولاً والهراوي ثانياً، وثمة من يقول أن جان عبيد كان الرقم الثاني والياس الهراوي الثالث. ولسبب من الأسباب ربما تخوّف عبيد.

ترشح الرئيس الهراوي ضد رينيه معوض وحكينا في هذا الموضوع. وكانت فكرته أنه إذا ترشح فإن هذا يعني أنه لا يخضع لضغوط

قوى خارجية وهذا مهم.

■ كيف كانت علاقتك مع رينيه معوض؟

ـ ممتازة، لكنني لم أجتمع به بعد انتخابه.

■ من هو العرّاب اللبناني لوصول معوض؟

ـ لا نستطيع أن نقول العرّاب، لكن الرجل الذي لعب دوراً في توفير الإجماع حول معوض هو رفيق الحريري. عندما جاء النواب إلى باريس بعد الطائف كان يمكن ألاّ ينتخب معوض. ثمة نواب، وبينهم نواب كتلة حزب الكتائب برئاسة جورج سعادة، عبّروا عن عدم رغبتهم في الذهاب إلى لبنان أو عن ترددهم. كان لا بد من مناورة هي إقناع جورج سعادة بأن لديه حظوظاً ولو بنسبة معتدلة في الفوز كرجل ثالث بعد المنافسة بين معوض والهراوي.

■ ما هو الدور الذي كان يمكن أن يؤديه الحريري في عهد معوض؟

ـ الدور نفسه الذي يؤديه الآن، أي أن يأتي وقت يتولى فيه رئاسة الحكومة. الحريري حاجة ملحّة للبنان.

■ هل يمكن اعتبار الحريري عرّاباً لوصول الهراوي؟

ـ أدّى الدور نفسه الذي لعبه في وصول معوض.

■ هل كان الحريري أثناء الطائف مع وصول معوض؟

ـ كان مع القرار الذي اتخذ في شأن وصول معوض.

■ **وعلاقتك مع رفيق الحريري؟**

ـ علاقة تعود إلى العام ١٩٨٣ خلال لقاء بيننا في القصر عند الرئيس الشيخ أمين الجميل. استدعيت من سويسرا حيث كنت سفيراً وكان قد بدأ الإعداد لاجتماعات جنيف ولوزان. التقينا وبدأت الاتصالات. وأذكر أنه في رحلة ثانية إلى لبنان نزلنا في بيت الياس الهراوي وبتنا ليلتنا عنده. الهراوي استغرب أن يجلس رجل بقدرات الحريري المالية على الأرض ويطلب ساندويتش. وأحب فيه هذا التواضع.

حصلت صداقة بيني وبين الحريري وتوطدت. كنا نتشاور ويستمع إليّ وأستمع إليه في كل المواضيع، واستمرت الأوضاع إلى ما بعد تعييني سفيراً في باريس، وحصل من قبلي دعم كلي لما يجري في لبنان. طبعاً أنا كموظف لا يحق لي القول إنني أعترض على بعض الأشياء، لكنني لست موظفاً فقط. أنا سفير من خارج الملاك وثلاثة أرباعي سياسية قبل أن أكون موظفاً. ولقد اختاروني سفيراً في باريس ليس لأنني موظف وغير سياسي فقد جئت إلى معركة طويلة عريضة وكان جو اللبنانيين في فرنسا مؤيداً تماماً لميشال عون وقد دفعنا ثمن ذلك غالياً، فقد احتل بعض اللبنانيين السفارة، ودخلوا منزلي وعبثوا بمحتوياته، وهددوا أفراد عائلتي، لكننا تمكنا في النهاية، أنا ومعاونيّ، من جعل باريس غير معادية على الأقل للحكم اللبناني ومن ثم مؤيدة له. وبعد سنة من وصولي استقبلت فرنسا الرئيس اللبناني استقبالاً رسمياً وسط استغراب السفراء العرب هذا الاستقبال الحافل.

■ **ثمة من يقول إن علاقة الهراوي والحريري معك**

كانت مفيدة لهما في السابق بحكم خبرتك، لكنها تحولت لاحقاً إلى عبء عليهما، ما هو مقدار الصحة في هذا الكلام وما هي طبيعة العلاقة معهما اليوم؟

ـ لا أستطيع أن أنكر أن العلاقة تغيرت لكنها ليست بالسوء الذي يعتقده بعض الناس. العلاقة لشخصية لا تزال كما كانت والصداقة باقية. أما إذا كان الرئيس الهراوي أو الرئيس الحريري لم يعد يرى ضرورة لاستشارتي أو معرفة رأيي في ما يجري، فهذا يعود إليهما. كنت في السابق في دائرة القرارات الرئيسية ولم أعد كذلك اليوم. ربما حصل الأمر برغبة مني أيضاً. أما موضوع العبء فالسؤال يوجه إليهما خصوصاً أن ليس لدي مثل هذا الشعور.

■ **كانت العلاقة حميمة بينك وبين الحريري فكيف هي الآن؟**

ـ صحيح، كانت علاقة حميمة ولا تزال، وتبعت ذلك مشاركة في المسائل السياسية وهذا صحيح أيضاً. الصداقة باقية، أما المشاركة فقد تكون منقطعة بسبب البعد الجغرافي لا العبء.

■ **هل لديك شعور بالخيبة من علاقتك مع كل من الرئيسين الهراوي والحريري، وهل تعتقد بأنه كان من المفروض أن يكون دورك أكبر في هذه المرحلة؟**

ـ لا، أنا لم أطلب دوراً أكبر لأنني أعرف أن لا أحد يستطيع القيام بالدور الأكبر لا أنا ولا غيري. نحن موجودون في لبنان في ممر إجباري وأوضاع البلد والمنطقة معروفة. جهودهما تستحق التقدير. هناك أناس يحتملون أشياء بحكم طبعهم لا يحتملها آخرون. وهذا لا يعني أن الذين يحتملون هم أسوأ من الآخرين.

ربما العكس تماماً. قد تفرض الأوضاع وجود أشخاص بمواصفات معينة وأطباع معينة من أجل البلد. لو كان عون مثلاً لا يزال موجوداً في لبنان لكان دوي المدافع مستمراً. أحياناً تكون الخيارات محدودة.

وأحياناً يكون الأمن أهم من أي شيء آخر. وما حققه عهد الرئيس الهراوي على صعيد الأمن مهم جداً، فهو على الأقل أوقف الهجرة. لقد اتخذ قرارات جريئة تنقصني شخصياً الجرأة لاتخاذها لو كنت مكانه، كما اتخذ قرارات لا أتخذها أنا لو كنت مشاركاً في اتخاذها، وهذا من دون أن تنقصني الجرأة. ربما اجتاز لبنان الممر الإجباري في انتظار الجمهورية الثالثة أو الاستعادة الكاملة للقرار أو الوصول إلى الديموقراطية الكاملة. ما يفعله الرئيس الحريري حالياً يمكن لبنان من الوجود ضمن المجموعة الاقتصادية العالمية ولا يمكن بلداً أن ينوجد سياسياً من دون وجود اقتصادي. إن الوجود السياسي قد يكون في حاجة إلى جهد كبير ولكن لا شك في أن الوجود الاقتصادي مهم.

■ **أنت الآن في الثالثة والخمسين، هل تشعر بالمرارة من حجم دورك الحالي بعدما كنت ممسكاً بالخيوط في وقت سابق؟**

ـ ليس لدي شعور من هذا النوع. بالمقارنة مع أبناء جيلي ورفاقي ربما أشعر بأنني حققت شيئاً غير قليل. أما إذا استمر المرء في المقارنة بين ما كان وما صار فعليه أن يسلم بأن كل صعود يعقبه هبوط وأن كل هبوط يعقبه صعود وهذه طبيعة الأشياء. لا بد من الوعي الكافي للقدرة وفائدة الدور والإطار والتوقيت. أنا لا أذكر أنني

تعاطيت السياسة مرة. أنا تعاطيت العمل الوطني. من لديه حسابات سياسية مستقبلية لا يؤيد بشير الجميل. ولو كانت لدى المرء حسابات من أجل دور أو زعامة في طائفته، لما أيّد اتفاق الطائف. أنا تصرفت دائماً وفق قناعتي الوطنية. هناك من يقول إنني أعمل لرئاسة الجمهورية، ولو كنت أنوي ذلك فعلاً لاستقلت ضمن المهلة المحددة قانونياً.

■ إذا أردنا وصف علاقتك بالحكم حالياً فهل تقول مثلاً إنك في موقع نقدي تجاه ما يجري؟

ــ لكل ملاحظات عن الوضع إيجابياتها وسلبياتها. علاقتي بالحكم حالياً قد تكون من جهةٍ وليدة قرار اتخذ بأن أعامل أنا ــ كما اعتبرت أنت ــ كموظف لا يحق له الكلام في السياسة. أنا مفهومي للوظيفة ليس على هذا النحو. أولاً أنا لست من كادر وزارة الخارجية بل من خارجه. وجاؤوا بي من خارج الكادر على أساس أنني أتعاطى السياسة. لا أحد يستطيع أن يطلب مني التوقف عن الفهم في السياسة حتى ولو كنت على خطأ.

■ هل استمزجوك رأيك قبل تعيين خلف لك في باريس؟

ــ لا، وقد تقررت إعادتي إلى الإدارة المركزية في وزارة الخارجية في بيروت وسأعود. كان هناك من يعتقد بأنني لن أرجع وكان مخطئاً. من الناحية القانونية ليس لدي اعتراض، فالقاعدة تقضي بأن لا يمضي السفير في الخارج أكثر من عشر سنوات وأنا أمضيت أكثر منها.

■ ما هي قصة الأموال التي كنت ترسل إلى الجيش في آخر عهد أمين الجميل وما هو مصدرها؟

ـ صحيح، كانت ترسل أموال إلى العماد ميشال عون في أواخر عهد أمين الجميل، مصدرها رفيق الحريري (نصف مليون دولار شهرياً) وكان الغرض منع تشرذم الجيش بسبب الحاجة المالية والتحاق أفراد منه بالميليشيات. وللإنصاف فإن عون كان ينفقها في مكانها ولم يبدد منها قرشاً وكنا نطّلع على التفاصيل. وتوقفت هذه المساعدات عندما عُين عون رئيساً للحكومة وانقسم البلد سياسياً.

■ يصعب على اللبنانيين أن يتصوروا أن تكون لشخص ما علاقة قوية إلى هذا الحد مع رفيق الحريري من دون أن يحاول الإفادة منه مالياً؟

ـ قد تكون هذه هي القوة. فحين يدخل هاجس الاستفادة المالية لا تبقى للعلاقة قوتها. أنا طلبت الكثير لمساعدة الآخرين. وللإنصاف أقول أيضاً إن الحريري ساعد كثيرين من دون أن يعرف من هم. مفهومه للمال غير مفهوم الأغنياء الآخرين. ذات يوم كان هناك مستشفى للراهبات في عجلتون يحتاج إلى ترميم وتجهيز فجاءه وفد من الراهبات، وقلن له إن التكاليف تبلغ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار فقال لهن: اجمعن نصف المبلغ من المنطقة الشرقية وأنا أقدم النصف الثاني. ذهبت الراهبات وكانت حصيلة جهودهن ٢٥ ألف دولار، فقال الحريري: سأفترض أنكن جمعتن نصف المبلغ وهذا هو النصف الآخر.

■ هل غيّرت السلطة الحريري؟

ـ السلطة تغيرت بالنسبة إلى رفيق الحريري وليس أن السلطة غيّرته.

■ **قصدت هل الحريري الذي رأيته في العام ١٩٩٣ هو نفسه الذي تعرفت إليه في العام ١٩٨٣؟**

ـ قطعاً لا.

■ **إذن السلطة غيّرته؟**

ـ ربما في اتجاه الأحسن من حيث النضج السياسي وغير ذلك.

■ **ما هي نقطة القوة لدى الحريري؟**

ـ في اعتقادي الخاص ـ وقد يكون للناس رأي آخر واتهامات ـ أن المرء إذا كان لا يريد شيئاً يصبح قوياً جداً. ليست لدى الحريري طموحات شخصية أو مالية في لبنان.

■ **لديه طموحات سياسية. كان يريد أن يصبح رئيساً ناجحاً للحكومة.**

ـ اسمح لي بأن أعلن أن القول برئيس دائم للحكومة هو هرطقة. لا يجوز أن يقال إن شخصاً لا يمكن وجود بديل منه. فأخطر ما يمكن أن يقال عن رفيق الحريري هو أن لا بديل منه. كانت للحريري نظرة إلى السلطة وتغيّرت. السلطة تغيّرت بالنسبة إليه. كان يعتقد بأن السلطة شيء، بينما هي شيء آخر. تبين له أن في استطاعته بناء قصر في شهرين في حين يحتاج الآخرون إلى سنة لبنائه لكن في لبنان أموراً صعبة لا يمكن إنجازها، أو لا يمكن إنجازها في وقتها على الأقل. ولا أعتقد بأن لدى الحريري طموحات مالية. فما ضحّى به لتثبيت السلطة في لبنان وعدم تشرذم الجيش ومساعدات الطلاب والمؤسسات الخيرية والاجتماعية يفوق مردود أي توظيف. طبعاً مع وجود اسم الحريري وظّفت أموال كثيرة في لبنان.

■ **ما هي نقطة ضعف الحريري؟**

ـ لعل نقطة ضعفه هي تفاؤله الدائم. هذا الكرم الذي لديه وما يفعله مع العالم ربما كان له علاقة بالتفاؤل.

أنا عندي مشكلة مع الاثنين (الهراوي والحريري) وهي مشكلة الاعتراف بما أصبحت عليه علاقتنا واحدنا بالآخر، خصوصاً لجهتي أنا، فحين أجلس مع إلياس الهراوي لا أستطيع أن أتصور نفسي أخاطب الياس الهراوي الرئيس بل أخاطب الصديق الياس الهراوي. والسبب بسيط وهو أن السياسيين يحظون باحترام وانبهار في أوساط الناس الذين لا يعرفونهم أكثر مما يحظون لدى من يعرفونهم من قبل. ولنقل إن الشائعات نصفها صحيح ونصفها خطأ بمعنى أننا كنا نتشاور ثلاثتنا في كل شيء، لكن ذلك لم يعد وارداً الآن بمثل ما كان من قبل. وهذا الواقع يدفع إلى الاستنتاج أن أحدهما كان يمكن أن يتصرف بشكل آخر لو كنت إلى جانبه. وهذا الاستنتاج، طبعاً، ليس صحيحاً وليس حقيقياً.

■ **أي صورة رسمتها في أوراقك لفؤاد بطرس؟**

ـ فؤاد بطرس ذو ثقافة سياسية واسعة ورجل قانون من المستويات العليا. عادل في تصرفاته، دقيق جداً في حساباته، سياسته كانت أو غيرها، فاحص رهيب ومستنطق مستهاب. يرميك بوابل من الأسئلة المتلاحقة لا ليربكك بل ليضيء في الموضوع مدار البحث كل جوانبه وليتمكن من السيطرة على المشكلة فيحاول أن يجد لها الحلول الملائمة. الذي يلتقي فؤاد بطرس ـ وكان هذا هو وضعي ـ عليه أن يمتلك الموضوع جيداً وإلاّ يتعرض لاستنطاق ما بعده استنطاق. فؤاد بطرس، على رغم التحليلات الموضوعية، يبقى

متردداً في إعطاء قراره إلى أن يستند إلى معلومات تؤكد هذا التحليل.

حاز ثقة كبيرة لدى الياس سركيس لأنه من أولئك القلائل الذين لا يريدون كسباً مادياً أو عاطفياً. وهنا تكمن قوته. هكذا أصبح فؤاد بطرس وبحكم صواب نظرته إلى القضايا، مطلعاً اطلاعاً كاملاً على كل شؤون الدولة وشجونها وبات أول وزير خارجية يصله البريد السري من مديرية المخابرات وباقي الأجهزة بناء على تعليمات رئيس الجمهورية، كي يتمكن، خلال الاجتماعات التي كانت تعقد لدرس المشاكل الحاصلة، من الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه وإبداء رأيه متكلماً لغة واحدة ذات معطيات واحدة في موضوع واحد.

لا عاطفة لديه على الإطلاق، لا في السياسة ولا في الإدارة. كان يقول رأيه صراحة عند تعيين أحد أصدقائه في مركز مهم فيعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله. يشرّح صديقه بحسناته وسيئاته بطريقة تشعر معها بأن الرجل لا يحب الغش على الإطلاق خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن. يضيء للرئيس الـ «مع» والـ «ضد» لأنه يعلم أن مسؤولية تعيين هذا الشخص في ذلك المركز تقع في النهاية على الرئيس والحكومة وليست مسؤوليته شخصياً.

ضعفه عائلي، كسائر الرجال الكبار الذين يحصرون عاطفتهم بعملهم اليومي كأنهم يفجّرونها تجاه عائلتهم. كنت أشعر بأن أي موضوع أمني في منطقة سكنه كان يربكه من دون أن يفكر مرة واحدة هل هناك خطر على حياته، بل إن همّه كان ينصبّ على عائلته. يسأل ويفحص ويمحص ويطلب مني أحياناً أن أشرح

للسيدة الفاضلة زوجته لأطمئنها. عاطفته تجاه أولاده لا حدود لها. تعلّقه بهم يصل إلى حدّ الارتباك ثم السيطرة من خلال مزيد من المعلومات كان يطلبها عندما تدعو الحاجة.

هو من الرجال الذين لا يحلمون. لا مكان للحلم على الإطلاق في تحليلاته وآرائه. يستند إلى الواقعية وواقع الحال ولا يعتقد أبداً بأن «محور العالم يمر حكماً عبر لبنان». يعتبر أحياناً أن الذين يحلمون هم ديماغوجيون أكثر منهم حالمين. ففي الظروف التي يكون فيها واقع الحال مرّاً ومؤلماً يسعى فؤاد بطرس إلى التفتيش عن الحلول الممكنة للخروج من مأزق كهذا، بينما يجنح الآخرون إلى الأحلام والأفلام والجنون فيزيدون الأمور تعقيداً لتصبح الحلول شبه مستحيلة بعدما كانت صعبة.

فؤاد بطرس متهم بميله إلى الغرب وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، ويظهر كأنه يعطي وزناً كبيراً لقدرة الولايات المتحدة، في ذلك الوقت، على تفعيل الحلول. يصوّر النفوذ الفرنسي كواقع تاريخي ومستقبلي لا بد من أخذه في الحساب. وكان فؤاد بطرس يحب هذه التهمة لأنها تسمح له بحرية التحرك، لكن إيمانه كان مخالفاً تماماً لهذا الاتجاه. كان يعلم أن سياسة الولايات المتحدة تستند إلى مصالح الولايات المتحدة ليس إلاّ. وبالتالي عندما يُطرح موضوع لبنان خصوصاً في ميزان المقارنة مع أية دولة من دول المنطقة فلبنان هو الذي تغدق عليه الرسائل المطمئنة المتعلقة بالاستقلال والحدود والسيادة فتبقى حبراً على ورق، وتفضّل الدولة الأخرى وبصورة خاصة وثابتة إسرائيل، وتساعدها على تنفيذ مصالحها حتى ولو على حساب لبنان. أما فرنسا، فصحيح أن لها تاريخها ووزنه، لكن العاطفة وحدها لا تكفي، فقدرتها على تنفيذ

شيء بسيط من عاطفتها تبقى قطعاً دون المستوى المطلوب. إلا أن فؤاد بطرس، كسياسي لامع، كان يجب أن يصدق الآخرون عكس ما كان يعرفه هو، فيحسّن بذلك وضعه التفاوضي مع الآخرين فيأخذ منهم للبنان، مستعملاً أوراقاً قد تكون وهمية، ولكن لمصلحة لبنان والدفاع عنه كل شيء مسموح.

فؤاد بطرس «ينرفز»! هكذا يقال عنه. إن من يعرفه جيداً ومن يحضر معه مؤتمرات عربية وغيرها يتبين له أن النرفزة أيضاً لديه هي طريقة محاورة ومفاوضة، فهو «ينرفز» عندما تدعو الحاجة أثناء المفاوضات وأثناء المناقشات للدلالة فقط على ردة فعل على ما يقوله الآخرون. ردة فعل تكاد تعبّر، بنرفزته، عن ضخامة وقع الكلام كأنه يقول لهم إن لبنان لا يحتمل ذلك على الإطلاق معطياً بذلك انطباعاً واضحاً أن هذا الكلام غير مقبول، أو بالأحرى لا يُطاق. فؤاد بطرس، وزير الخارجية طوال مدة ولاية الرئيس الياس سركيس، كان يمثّل لبنان الذي يريده أن يكون لا لبنان الواقع القائم. كان يحضر المؤتمرات ويتكلم ببراعة فائقة تشعر معها كأنه يمثّل بلداً كامل السيادة لديه جيش جرار وأبناؤه موحدون. كان يطلب مثلاً من الجيش، وكان أثناءها وزيراً للدفاع أيضاً، أن يتدبر أمره ويؤلف فرقة موحدة من جميع الطوائف للذهاب إلى الجنوب، وتكاد هذه الوحدة العسكرية لا تتعدى الكتيبة أي خمسماية عنصر، فترى عندها فؤاد بطرس يتكلم في الأمم المتحدة كأنه يستند إلى قوة جبارة ويبدو في تدخله في الموضوع كأن لبنان سيّد نفسه لا ينقصه سوى تطبيق قرار الأمم المتحدة لتهدأ الأحوال.

أما عن تشاؤم فؤاد بطرس المستمر، خصوصاً في تلك الحقبة من تاريخ الأزمة اللبنانية، فلا غرو إذا ما امتنعت عن تفسير تشاؤمه لأن

الأحداث التي تلت كفيلة بالإجابة هل كان تشاؤمه تشاؤماً أم قراءة صحيحة واضحة ورؤية سليمة لمستقبل الأحداث. إن النتيجة التي وصل إليها لبنان منذ عام ١٩٨٢ لكفيلة بردّ هذه «التهمة» أو «السيئة» إذا جاز التعبير.

عرفت فؤاد بطرس في الضيق والبحبوحة السياسية، عرفته في المؤتمرات والمفاوضات، في أحلك الظروف وأدقّها، من توليه وزارتي الخارجية والدفاع أثناء ولاية الرئيس سركيس، إلى ما بعد وفاة سركيس، فوجدت فيه بطلاً وطنياً، ومقاوماً سياسياً ومجاهداً لمصلحة لبنان، يتعذر على كل من يعرفه جيداً أن يرى مثله في أي مقاومة عسكرية. وأعترف بأنه يكره الأعمال العسكرية والقتل والتدمير. وهذه لم تعط النتائج الوطنية المشرفة التي أعطتها صلابة فؤاد بطرس السياسية. هكذا عرفته، وهكذا أنقل بكل أمانة من هو فؤاد بطرس.

■ **منذ العام ١٩٨٢ تطالب إيران بكشف مصير ثلاثة من ديبلوماسييها ذكر أنهم خطفوا على حاجز لـ «القوات اللبنانية» إلى الشمال من بيروت ولم يتضح مصيرهم ولم يعثر على جثثهم. ماذا كان لديكم في المخابرات عنهم؟**

ـ ما عرفناه في حينه أن الثلاثة لم يبقوا على قيد الحياة سوى وقت قصير. وربما لم يقدّر الذين احتجزوهم أن الثلاثة يمكن أن يكونوا لاحقاً جزءاً من عملية تفاوض. كان هناك تساؤل هل للثلاثة فعلاً صفة ديبلوماسية مسجلة لدى وزارة الخارجية أم لا.

■ **هل تشعر بأنه لا يزال أمامك دور ما تؤديه؟**

ـ إذا كان المقصود بالدور محاولات مستمرة من أجل الأفضل أقول نعم. حاولنا كثيراً. نجحنا مرات وفشلنا مرات. ولا يحق للمرء أن يوقف المحاولات.

■ هل أنت ثري؟

ـ لا، مالياً لا. ولكن مش عايز. «كتّر» خير الله.

■ ماذا تقرأ؟

ـ معظم الكتب التي تصدر، وأنصح بقراءتها في الإنكليزية أو الفرنسية أو العربية.

■ هل تتابع موضوع المخابرات؟

ـ لا. آخر كتاب قرأته كان عن نهاية الديموقراطية.

■ تعاطيت مع مجموعة كبيرة من السياسيين فمن أعجبك؟

ـ في هذا الموضوع تعلمت التعاطي مع حسنات الناس وترك سيئاتهم جانباً. لا شك في أنني تعلمت الكثير من الياس سركيس وفؤاد بطرس لجهة النضج والواقعية، وربما كنت متحمساً لهما لجهة الأحلام التي كانت تنقصهما. أنا أحب الأحلام لا الأوهام.

■ هل اتخذت خلال عملك في المخابرات قراراً بقتل شخص ما أو قراراً أدى إلى قتل شخص ما؟

ـ لا. على الإطلاق.

■ **... قراراً بالخطف؟**

ـ الخطف نعم. وكانت لكشف عملية اغتيال السفير الأميركي في بيروت فرنسيس ميلوي. والباقي عمليات تدقيق.

■ **ماذا فعلت المخابرات في عهدك؟**

ـ كانت لدينا معلومات لا نستطيع استثمارها وقدرت آنذاك بالمال بـ ١٠٠ مليون دولار.

■ **هل أنقذتم سياسيين من الاغتيال؟**

ـ نعم، أنقذنا كثيرين من الاغتيال. كنا نتلقى معلومات أن جهات تنوي اغتيال هذا السياسي أو ذاك. لم تكن لدينا القدرة على الحماية لكننا كنا نعلن وجود الخطة ونحبط اللعبة.

■ **هل تستطيع أن تجزم بأن مخابرات الجيش في عهد سركيس لم تنفذ أي محاولة اغتيال ولم تستخدم أسلوب السيارات الملغومة؟**

ـ بالتأكيد. ذات يوم انفجرت سيارة ملغومة في بيروت الغربية فاستدعاني الرئيس سركيس بعدما وجهت اتهامات إلى المكتب الثاني. وقال لي: «هل وضعتم السيارة؟» فسكتّ. فكرر السؤال فقلت له لا. وهل تريد يا فخامة الرئيس أن أعلمك الكذب. وكان المقصود أن نوحي بقدرتنا على ردع خصوم الدولة من دون أن ننفذ أعمال تفجير أو اغتيال.

وهنا سأروي لك قصة: ذات يوم أوقف الأمير فاروق أبي اللمع (المدير العام للأمن العام في حينه) رجلاً وامرأة إيرانيين في عهد

الشاه. وكانت للاثنين علاقة بالمعارضين للشاه. وقال إن لا مكان لديه لاحتجازهما وطلب مني توفير المكان فوافقت. بعد مرور أربعة أو خمسة أشهر نسيت الحادثة ونسيت الشخصين، فاتصل بي فاروق وذهبت إليه فقال: اتفقت أنا وسفير إيران على أن تأتي طائرة خاصة لنقل الاثنين وفي المقابل توافق إيران على تجهيز الأمن العام، فقلت له إن المسألة تعود إليك فأجابني: نحكي بعد نصف ساعة. بعد قليل استدعاني سركيس ووجدت أبي اللمع عنده. سألني الرئيس هل كنت وافقت؟ فقلت لا. استغرب أبي اللمع فأجبته أنني لا أوافق على أن يكون الرئيس مديراً للأمن العام، فأنت مدير الأمن العام. فقال سركيس: يريدني أن أوافق على تسليم اثنين سيقتلان... وإذا سلم الاثنان عليكما الاستقالة فوراً وعدم المجيء ثانية إلى القصر. فقال فاروق: إن الطائرة وصلت. وأصر سركيس على رفضه.

بعد الخروج من القصر بدا أبي اللمع عاتباً عليّ فقلت له: كيف تتصرف كمدير للأمن العام وتسأل رئيس الجمهورية عن هذا الموضوع؟ فأجابني: هل أنت تكتم على الرئيس ولا تقول له لمن تدفع؟ فقلت: نعم، فإما أن أكون موضع ثقته الكاملة وإما أن أستقيل. وأنا لا أحشره بكل كبيرة وصغيرة.

فضحك أبي اللمع وقال إنه كان أحياناً يقترح على سركيس زيادة خمسين ليرة لشخص ما فيعارض الرئيس.

■ **هل كان سركيس كئيباً؟**

ـ كان يحب المرح وفي معظم الأحيان. كان يسهر مع رينيه معوض. ذات يوم كان يشارك في السهرات شخص اسمه عهد

بارودي ولم أكن أعرفه. وكان الرائج أن وجود هذا الشخص في سهرة ما يعني أنها حفلة سمر أو حفلة بيزنس. فتوجهت إلى القصر وقلت لسركيس إن هذا الشخص يأتي ليلاً ويسهر عندك وهذا مضرّ، فأجابني: يا ابني يحق لك أن تتعاطى في كل شيء إلا في مسألة مع من سأسهر أو أتعشى. هذا الرجل أستلطفه ويأتي ونلعب الورق معاً. في عهدي لن يأخذ تعهدات من الدولة. وحين تعرفت إلى عهد بارودي لاحقاً وجدته طيب المعشر.

وذات يوم طلبت من سركيس أن أراقب خطوط القصر لمدة عشرة أيام لأسباب أمنية. بعد يومين استدعاني لإزالة المراقبة، وقال: «ما عدت أعرف أحكي». قلت له لكن الآخرين يستمعون إليك! فأجاب: «معليش بس ما قالوا لي»!

■ كنتم تتجسسون على المسؤولين والسياسيين؟

ـ كان الغرض الاهتمام بمصادر المعلومات لمعرفة ماذا يجري في البلد.

■ هل كشفتم علاقة نسائية لسياسي واعتبرتموها ورقة ضده؟

ـ لا. هذا الموضوع كان محظوراً تماماً.

■ هل استخدمتم نساء للإيقاع بسياسيين؟

ـ أبداً. لم نكن في حاجة إلى ذلك.

■ هل زرعتم آلات تسجيل في بيوت السياسيين؟

ـ لا. زرعنا أحياناً في مراكز اجتماعات. كنا نعرف مثلاً ماذا تفعل «القوات اللبنانية» وماذا تفعل «الحركة الوطنية» عن طريق التسجيلات والمخبرين. كان من حق الدولة أن تعرف لتحمي نفسها وتحاول حماية البلد.

■ كنتم تخترقون الصحف وتدفعون للصحافيين؟

ـ نحن أقل فريق دفع للصحافيين. ولكن كانت لدينا علاقات مع الصحافيين. المعلومات أهم من الفلوس بالنسبة إلى الصحافيين المهمين.

■ هل كتبتم مقالات كانت تظهر في الصحف؟

ـ لا، لكننا كنا نحكي وإذا اقتنع الصحافي يكتبها هو.

■ هل كنتم تعرفون مانشيتات الصحف قبل نزولها إلى السوق.

ـ هذا شيء طبيعي.

■ هل يعني ذلك أنه كان لكم ناس في الصحف؟

ـ ليس في الضرورة. كنا نراقب التلفونات وكل مصادر المعلومات.

■ هل تجسستم على هاتف بشير الجميل ومحسن إبراهيم؟

ـ نعم. هذا ليس تجسساً وإنما جمع معلومات.

■ هل ساعدكم الاستماع على كشف أنباء مهمة.

ـ ساعدنا في قراءة الأوضاع.

■ **هل كنتم تلتقطون اتصالات أبو عمار؟**

ـ نعم.

■ **وهل زرعتم آلة تسجيل لدى أبو عمار؟**

ـ لا أذكر، ربما فعلنا ذلك. هذا يذكرني بما حدث مع كمال جنبلاط. كان هناك في الجنوب صف ضابط اسمه محمد مهنا عمل لاحقاً سكرتيراً لي. كان مهنا مساعد ضابط المخابرات في الجنوب. يرتدي ثياباً مدنية ويحمل آلة تسجيل. ذهب جنبلاط في جولة فكان مهنا يقدم الميكروفون ويسجل حديث جنبلاط الذي كان أحياناً ينتظره ليصل. بعد ثلاثة أيام اكتشف جنبلاط أن مهنا يعمل للمكتب الثاني.

■ **متى كان العهد الذهبي للمكتب الثاني من حيث الفاعلية في أيامك أم في أيام غابي لحود؟**

ـ من حيث الفاعلية في أيام غابي لحود كانت الدولة دولة. في أيامي جمعنا كميات قياسية من المعلومات.

■ **من أنت في سطور؟**

ـ ولدت في العام ١٩٤٠ ودخلت المدرسة الحربية في العام ١٩٥٨. متزوج من سوزان الأشقر ولدي ثلاثة أولاد رونالد (٢١ عاماً) وسامر (٢٠) ومارك (١٦).

تابعت دورة هندسية عسكرية في فرنسا في العام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢

ودورتين في أميركا، واحدة في الهندسة العسكرية المتقدمة وأخرى في الطوبوغرافيا.

■ هل حاول جهاز دولي استمالتك أو إقامة علاقة خاصة معك... كان يتردد أن لك علاقة خاصة مع الـ «سي. آي. إي»؟

ـ كنا على علاقة مع كل الأجهزة التي يمكن أن تفيدنا. وضابط المخابرات من الصعب أن يخرج سليماً من وظيفته. والبرهان على ذلك من سبقني في مديرية المخابرات. لا أعرف أين هم الآن. على ضابط المخابرات أن يعرف، إذا كان على قد حاله، أنه حين يترك المخابرات عليه أن يخرج بأقل ضرر ممكن إذ لا مجال للفائدة.

تصور حين احتل الإسرائيليون بيروت ووصلوا إلى بعبدا. كان ممكناً أن يأتي وزير إسرائيلي إلى القصر الجمهوري. من كان يفترض أن يقف في وجهه.. رئيس الجمهورية أم مدير المخابرات؟ وظيفة مدير المخابرات أصلاً تلقي الشائعات الوسخة لحماية النظام كله.

■ يقولون إن المخابرات مهنة قذرة؟

ـ أنا أقول إنها مهنة جاحدة. أنا أذكر حادثة حصلت معي. ولو كان لبنان في وضع طبيعي وكنت مديراً للمخابرات لكنت أحد أكثر الذين تولوا هذا المنصب فشلاً. كنا نعقد اجتماعات للملحقين العسكريين الأجانب ونترك لهم المجال لطرح أصعب الأسئلة وأجيبهم بالعربية والفرنسية والإنكليزية.

وفي إحدى المرات انتحى بي الملحق العسكري البريطاني جانباً إثر

الاجتماع وقال لي: أنت لا تبدو مديراً للمخابرات في دولة شرقية لأنك تجيب عن أسئلتنا بصراحة وليس هناك من يجيب بمثل هذه الصراحة، وربما لأنك تفعل ذلك أثرت شكوك من يستمعون إليك.

ذات يوم قلت للرئيس سركيس: لو حصلت انتخابات في عهدك لكنتُ أكثر مديري المخابرات فشلاً. فسألني عن السبب فأجبته: لو قررت الدولة التدخل في الانتخابات لنصحت بعدم التدخل. فلماذا أتدخل في الانتخابات ومن هو الذي يقرر أن لبنانياً أفضل من الآخر؟

في عهد الرئيس سركيس كان للعمل علاقة بالمعلومات الاستراتيجية أكثر مما كان له علاقة بالحرتقات السياسية. حتى في عمليات التنصت، كنا نقرأ صفحات وصفحات ولكن إذا سألتني هل كان فلان يحب فلانة فلا أستطيع أن أجيب ليس لأنني لا أريد بل لأنني نسيت. أعطيت تعليمات في حينه بألا تنقل إلى رئيس الجمهورية من التنصت معلومات تتضمن اتهامات جارحة ضده أو شتائم. فالإنسان إنسان ويتأثر، وليس من الصحيح ترك رئيس الجمهورية يتأثر في قراراته باعتبارات من هذا النوع خصوصاً في بلد كلبنان تتحدث الناس فيه بحرية إلى حد الإفراط أحياناً.

في العام ١٩٨٠، وحتى قبل ذلك بقليل، صار لدى بشير الجميل جهاز للتنصت وكاد أن يقوم بأعمال ثأرية بسبب تقارير التنصت. طلبت أن أراه وقلت له اتصل بأبو عمار وسجل المخابرة واسمعها. إذا كنت لا تعرف قراءة التنصت فالأفضل أن لا يكون لديك جهاز من هذا النوع. مثلاً، إذا قال سياسي لآخر في اتصال هاتفي «الله يوفقك» فهل هذا يعني أنه يدعمه وأن العبارة تشكل تهمة؟ الهدف

من التنصت هو تشكيل صورة كاملة عن الحياة السياسية والاتجاهات العامة وليس التجسس على الاشخاص. التنصت لم يكن سراً. كل الناس كانت تعرف بوجوده وهو لا يزال حتى اليوم. أعجبني وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا في رده على سؤال.. هل لا يزال التنصت على السفارات ومصادر المعلومات مستمراً في فرنسا، فأجاب: لا أعرف، لكن ما أستطيع قوله لكم هو أن كل وزير جديد للداخلية يلغي التنصت!

■ **ما هي محاولات الاغتيال التي تعرضت لها؟**

ـ كثيرة، وكانت في معظمهما روتينية. لكن المحاولات الجدية لاغتيالي حدثت بعد خروجي من لبنان، وتعييني سفيراً في سويسرا. كانت المرة الأولى بعدما تسلمت السفارة بستة أشهر، وذلك في ١٩٧٨ حين استدعتني وزارة الخارجية السويسرية وقالت إن هناك معلومات عن محاولة اغتيال جدية ستستهدفك وبالتالي فأنت ممنوع من الذهاب إلى جنيف. ووضعوا لي حراسة. ضايقتني الحراسة وكنت أقود سيارتي بنفسي. كلما خرجت يلحقون بي. ذات يوم هربت منهم فجنّوا. وتبين لاحقاً أن المنظمة كانت وراءها. ولا أريد لوم المنظمة بقدر ما أريد لوم بعض المصادر اللبنانية التي أرسلت معلومات إلى المنظمة فقط للقول إن لا علاقة لها بهذا الموضوع ولرغبة في تحميل الآخرين وزر أعمال لم يفعلوها. وهنا تبرز خطورة المخابرات.

فقد كانت هناك جوازات سفر لبنانية استخدمها الإسرائيليون أثناء اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس. وتلقى أبو عمار معلومات تفيد بأن هذه الجوازات اللبنانية أعطيت في سويسرا. وهذا ليس

صحيحاً على الإطلاق. وقد قلت لـ (أبو عمار) لاحقاً: لنفترض أن الجوازات من سويسرا فمن أعطاهم التأشيرات؟ والحقيقة هي أن الأجهزة ألصقت بي هذه التهمة للتخلص مني من دون أن يكون لي أي علم بالموضوع. وتولى السويسريون إفهام الطرف المعني بأن الجوازات لم تصدر من سويسرا. هذه كانت أخطر محاولة وقد استلزمت معالجتها وقتاً. وفي وقت لاحق زارني ممثل المنظمة وحمّل مخابراتها المسؤولية واعتذر.

المحاولة الثانية جرت في سردينيا عام ١٩٨٨. كنت في إجازة مع عائلتي. كنا نتناول العشاء والحراس موجودون عند الباب. فجأة صادفوا في الحديقة شاباً يحمل مسدساً. حاولت الخروج فلم يسمحوا لي وخرج مرافقي حسين ليراه فأطلق المسلح النار عليه وأصابه. وكانت الرصاصة من النوع الخلبي الذي يؤذي ولا يقتل. اعتقله الحراس فادعى أنه جاء للسرقة. الرواية غير مقنعة بالطبع فمن هو ذلك اللص الذي يأتي لسرقة منزل يحرسه رجال مسلحون ويصرّ على السرقة؟ سجنه الإيطاليون ستة أشهر ثم أطلقوه، وهو عسكري فرنسي متقاعد ويبدو أنه من الذين يُستأجرون لتنفيذ مثل هذه العمليات. أما الجهة التي جنّدته فلم أعرفها.

أما ما تعرضت له في باريس على أيدي متظاهرين اقتحموا السفارة والمنزل فكان من باب التقريع ومحاولة الإهانة ولم يهدف إلى الاغتيال. طبعاً اجتاحوا المكان (شبان من أنصار العماد عون) وهم يحملون العصي. وفي مثل هذه الأحوال يحتاج المرء إلى رباطة جأش. كنت مع زوجتي ولا مسدس لدي وأنا أكره السلاح أصلاً. ولم أجد أمامي غير أن أبادرهم فصرخت بهم، وحين توقفوا قلت: فليصعد منكم وفد صغير لنتحدث معاً. وهذا

ما حدث واستمرت المحادثات سبع ساعات.

■ **الرئيس سليم الحص شخصية مهمة في عهد الرئيس سركيس فهل قرأت ما كتبه عن تلك المرحلة وعن الرئيس بالذات؟**

ـ قرأت على عجل، أي أنني تصفحت ولم أتابع. وجهة نظري ـ وقد أكون مخطئاً ـ أن هناك في ما كتب مغالطات كثيرة في التقدير والأحداث.

■ **كيف كانت علاقتك مع الرئيس الحص؟**

ـ في البداية كانت ممتازة.

■ **وبعد ذلك؟**

ـ يخبرني الرئيس الحص قصة أنه ذات مرة جرت امتحانات لسلك القضاء فنجح ثمانية من المسيحيين واثنان من المسلمين. وقرر الرئيس الحص توقيع المرسوم انطلاقاً من موقف علماني. وصل المرسوم إلى الرئيس سركيس فقال للرئيس الحص «هذا المرسوم يجب أن توقفه أنت ليس بسبب قناعاتنا بل لأن الدولة ليست هكذا، فحتى الآن نعيش في ظل قاعدة ٦ و٦ مكرر وليس لدينا نضج كاف لتفهم الناس منطلقاتنا وعلمانيتنا». فأجابه الحص: «أنا لست هكذا». فرد الرئيس: «لا يجوز وأنا لا أستطيع وقفه. يجب أن توقفه أنت». وأصر الحص فوقع سركيس المرسوم.

ويروي الرئيس الحص أنه ذهب بعد أسابيع إلى المسجد ليصلي فاستقبله ما يشبه التظاهرة، وراحوا يقولون له: كيف توقع مرسوم

القضاء يا دولة الرئيس. ومنذ ذلك التاريخ فهم الرئيس الحص القصة. الرئيس الحص قريب من الشعب، أي الناس، وبالتالي ينقل آراءهم. قد تكون هناك مآخذ كثيرة عليه لكن حسناته مهمة جداً. ليس لدينا رجال دولة بنظافة كفه ورصانته. لكن الذي يتصدى للقيادة عليه أن يقود الشعب لا أن يحدث العكس.

■ هل كانت لدى سركيس مشاعر خيبة من الحص؟

ـ من دون شك، كانت لدى سركيس خيبة وطنية. كان يعتقد بأنه إذا لم يستطع هو والحص التفاهم فإن التفاهم سيكون متعذراً بين أي رئيس للجمهورية ورئيس للحكومة. لا بل كان الرئيس يراهن في أن يقدم عبر علاقته مع الحص نموذجاً لقدرة اللبنانيين على التفاهم في إطار الاعتدال والحرص على الدولة وبناء المؤسسات ولإلغاء الانطباع بأن الخلاف بين الرئيسين هو ضرورة شعبية لرئيس الوزراء. وأثّر عدم نجاح هذه المحاولة كثيراً في سركيس الذي تأثر أيضاً يوم قدم استقالته وطلب من الحص أيضاً الاستقالة لتشكيل حكومة انتقالية فرفض الأخير.

■ هل اصطدمت مع الحص؟

ـ لا، لكنه اصطدم بالآخرين بسببي، ففي مجلس الوزراء مثلاً اصطدم مع الوزير فؤاد بطرس.

■ وهل كانا يصطدمان كثيراً؟

ـ بالرأي نعم.

■ يقول الرئيس الحص إنه كان يشعر بأن سركيس

وبطرس يخفيان عنه بعض أسرار الدولة؟

ـ لماذا لا يخبرنا الرئيس الحص ما هي هذه الأسرار؟ ألم يكتشفها بعد؟

■ هل أدى دور بطرس إلى تعكير العلاقة بين سركيس والحص؟

ـ لا، لكن سركيس اتخذ قراراً بألا يختلف مع الحص فصار التباين يحصل بين الحص وبطرس، لأن رئيس الجمهورية كان يدرك ما معنى حصول خلاف حاد مع رئيس الحكومة. وبقي سركيس معتمداً دور الحكَم. والاختلاف بين الحص وبطرس كان يدور على الآتي:

الأول يتهم الثاني بالخضوع لسيطرة القوى المسيحية في الشرقية والثاني يتهم الأول بالخضوع لمنظمة التحرير وحلفائها. يوم تأليف حكومته، وكان الوزير أسعد رزق شاهداً، قال الحص لسركيس: إذا أردنا النهوض بالدولة سآتي بفراش وأنام في القصر وكذلك أعضاء مجلس الوزراء لئلا نخضع للتأثيرات العاطفية والضغوط الشعبية. ولكن لم يحدث أن نام الحص في القصر.

■ ماذا يعني لك المال؟

ـ توفير الحاجات. ولا أعرف كم في جيبي.

■ من هم أصدقاؤك؟

ـ كثيرون. ولا تجوز التسمية.

■ أي صورة رسمت في أوراقك للرئيس شفيق الوزان؟

ـ عصامي ورصين. يتمتع شفيق الوزان بمزايا عدة لكن أهمها وأخصها حسه بالمسؤولية وخدمة الدولة والوطن. كان يؤمن إيماناً كلياً بسياسة الياس سركيس واستراتيجيته. وعاش سركيس آخر سنوات ولايته براحة تامة على صعيد التعاون مع رئيس الوزراء الوزان الذي، وإن اختلفت وجهات النظر بينه وبين رئيس الجمهورية كان يعمل جاهداً ليؤكد وجهة نظره من دون عناد سياسي أو طائفي فيصل الاثنان في النتيجة إلى توافق تام ويدافعان معاً عن القرار المتخذ حتى وإن كان هذا القرار نتيجة تسوية. الدفاع عن التسوية صعب جداً، لكن شفيق الوزان كان يعلم تمام العلم ما معنى الخلاف في القمة وسلبياته على القاعدة وكان يعلم أيضاً أن سركيس تواق إلى التوافق معه للحفاظ على وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

في رحلة رسمية قام بها الرئيسان سركيس والوزان على متن إحدى طائرات طيران الشرق الأوسط رحبت المضيفة بالوفد الرسمي اللبناني قائلة: «طيران الشرق الأوسط يرحب بفخامة رئيس الجمهورية والوفد المرافق له على متن طائرته الخاصة بالرحلة الرئاسية». فاعترض رئيس الجمهورية على هذه العبارات وطلب من المضيفة أن تعيد الترحيب على الشكل الآتي: «طيران الشرق الأوسط يرحب بفخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق لهما». وكان يقصد أن رئيس الوزراء ليس كباقي أعضاء الوفد بل هو في رأس الهرم. هذه الحادثة يتندر بها الرئيس الوزان بالذات للدلالة على أهمية التفاهم بين الرئيسين من دون حاجة أحدهما إلى لفت نظر الآخر.

ويقول الرئيس الوزان إنه عند وصول الوفد إلى الطائف، مكان

انعقاد القمة الإسلامية، تبين للرئيس سركيس أن فيلا أعطيت لكل واحد من رؤساء الوفود على أن يقيم باقي أعضاء الوفود في الفنادق، فسارع إلى الطلب من القيمين على البروتوكول أن يخصصوا فيلا للرئيس الوزان قائلاً إن رئيس وزراء لبنان ليس كباقي رؤساء الوزراء فهو شريك أساسي في الحكم يجب تكريمه وفقاً لمسؤوليته. وهكذا كان.

شفيق الوزان صاحب روح مرحة في أحلك الظروف، وجعبته مليئة بالأمثال والحكايات التي تعزز فكرته ورأيه. وغالباً ما كان ينجح في إقناع محاوره، مستنداً إلى هذه الأمثال. ويحضرني الآن ما جرى في اجتماع على أعلى المستويات برئاسة رئيس الجمهورية والرئيس الوزان وحضور كل من وزير الخارجية فؤاد بطرس والسفير فيليب حبيب أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وكان الضغط لإخراج مسلحي منظمة التحرير الفلسطينية قد بلغ القمة. قال فيليب حبيب إنه لا يضمن عدم تكرار القصف الإسرائيلي (على بيروت) ما دام لم يحصل على جواب نهائي من المنظمة في شأن مغادرتها. وردد هذه الفكرة أكثر من مرة كأنه كان يوجه تهديداً إلينا وإلى المنظمة على رغم علمه أن سركيس لن يقبل بأي فكرة أو أي مشروع حل لا يوافق عليه الوزان.

ووجه الوزان حديثه إلى حبيب، بانزعاج كلي. وقال له إنه يرفض التهديد وأنه ذاهب إلى بيروت الغربية ليقيم مع الشعب الذي يتلقى القصف ببطولة ما بعدها بطولة. وأضاف: «يا سعادة السفير أريد أن أروي لك حكاية معبرة عن واقعي أنا بالذات. في مبنى واحد يقطن فلاح لبناني في الطبقة الثانية وجندي لبناني في الثالثة. الفلاح ينام باكراً ليكون جاهزاً لعمله عند الرابعة صباحاً. وكان الجندي يأتي

من عمله وتمارينه الليلية في الأولى صباحاً ويبدأ بنزع ثيابه استعداداً للنوم فينزع أولاً فردة من حذائه الملآن بمسامير الحديد ويخبطه على الأرض فيصحو الفلاح في الطبقة الثانية ثم يسمع خبطة الفردة الثانية على الأرض، ويصحو قرابة عشر دقائق ليتمكن من النوم ثانية. بعد بضعة أيام لم يعد الفلاح يستطيع الاحتمال فقصد جاره الجندي راوياً له مشكلته، فاعتذر الجندي ووعد الفلاح بأن يتنبه إلى الأمر في المرة المقبلة. ارتاح الفلاح في اليوم التالي وراح في سبات عميق. ووصل الجندي عند الأولى بعد منتصف الليل مرهقاً فنزع فردة حذائه وخبطها على الأرض بقوة.. وسرعان ما تذكر ما وعد به جاره فنزع الفردة الثانية ووضعها على الأرض بتمهل ونعومة وذهب إلى النوم. بعد نصف ساعة سمع الجندي طرقاً سريعاً وملحاً فاستيقظ مذعوراً وفتح الباب ليسمع الفلاح يقول: يا صاحبي اخبط الفردة الثانية على الأرض فلقد استيقظت على الخبطة الأولى وانتظرت الثانية لأتمكن من النوم لكنها لم تأت! رويت لك هذه القصة، يا سعادة السفير، لأقول لك: فليقصفوا ولن ننام في انتظار تنفيذ هذا التهديد، لكننا لن نخضع لمثل هذا الابتزاز». واستأذن الوزان سركيس وغادر الاجتماع إلى منزله «ينتظر الخبطة الثانية للحذاء المسمّر».

الرئيس شفيق الوزان مظلوم، إلا أن الذي ظلمه لم يساوه بنفسه. تحمّل المسؤولية الكبرى وحافظ وحده بعقله وأعصابه وصواب رؤيته على وحدة الشعب والدولة أثناء الاجتياح الإسرائيلي الظالم عام ١٩٨٢. وشجعه على اتخاذ هذا الموقف تصرف الرئيس سركيس الذي كان يردد دائماً أنه لن يقبل بأي إجراء أو قرار ما لم يوافق عليه الرئيس الوزان بالذات.

في تاريخ لبنان الحديث حصلت خضات أقل شأناً بكثير من الاجتياح الإسرائيلي فاستقالت حكومات وتزعزعت وحدة الحكم وانقسم اللبنانيون وتدهورت أوضاع الدولة، وأحياناً بقيت بلا حكومة لشهور طويلة. وحدث أن استقالت حكومة على إثر عدوان إسرائيلي محدود في الزمان والمكان، وذلك تجاوباً مع عواطف شعبية. إلا أن الرئيس الوزان تصرف تصرف رجال الدولة الكبار وبقي في الحكم مساهماً مساهمة فعالة في تخفيف الآلام، مبقياً على تماسك أوصال الدولة حائزاً ثقة الشعب في تلك المرحلة الدقيقة إلى درجة أن الرئيس أمين الجميل، نتيجة للمطالبة الشعبية والقيادية، كلفه تشكيل الحكومة الأولى في عهده.

من المؤكد أن التاريخ سينصف الرئيس شفيق الوزان كما أنصف حتى الآن الرئيس إلياس سركيس.


غابي لحود

ولد غابي مارون لحود في تشرين الثاني عام ١٩٣١. درس في معهد الفرير في دير القمر ثم في معهد فرير الجميزة. دخل المدرسة الحربية في ١٩٤٩ وتخرّج في ١٩٥٢.

تابع في ١٩٥٤ دورة عسكرية في فرنسا لمع خلالها، ما دفع المسؤولين إلى تكليفه بتعليم مادة «البالستيك».

في ١٩٥٩ نقل إلى «المكتب الثاني» الذي كان في عهدة أنطون سعد، وتولى رئاسة المكتب في ١٩٦٤. وفي فترة عمله التي انتهت بعد تولي سليمان فرنجية رئاسة الجمهورية اتهم «المكتب الثاني» بتزوير الانتخابات وملاحقة الفدائيين الفلسطينيين، وشهدت تلك الفترة توقيع «اتفاق القاهرة» بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في بداية عهد فرنجية أقيل لحود من منصبه وأخرج من الجيش فغادر

إلى إسبانيا حيث استمع في ٧ نيسان ١٩٧٣ إلى الأحكام بالسجن التي صدرت في حقه وحق رفاقه. وفي ١٩٧٤ مثل أمام المحكمة العسكرية وأخلي بسند إقامة وأعلنت براءته وعاد إلى إسبانيا.

في آخر عهد الرئيس إلياس سركيس أعيد إلى الخدمة برتبة عميد وظهر في دائرة الضوء في بداية عهد الرئيس أمين الجميل ليعود لاحقاً إلى إسبانيا حيث يقيم. متزوج وله أربعة أولاد.

■ في العام ١٩٦٤ انتخب شارل حلو رئيساً للجمهورية، من جاء به؟

ـ الرئيس فؤاد شهاب هو الذي اختار شارل حلو. كان الأمير عبدالعزيز شهاب يتطلع هو أيضاً إلى تولي هذا المنصب، لكن انتماءه إلى العائلة نفسها لم يكن، في تقديري، عنصراً مساعداً. بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية (١٩٥٨) بدا اختيار اللواء عادل شهاب قائداً للجيش خلفاً له أمراً طبيعياً. فقد كان الأرفع والأقدم بين الضباط الموارنة، باستثناء جميل لحود الذي كان عمره لا يسمح بإسناد هذه المسؤولية إليه، لا بل بدا من غير الطبيعي حرمان عادل شهاب من منصب يستحقه. أعتقد بأن فؤاد شهاب شعر بأن مجيء شخص من العائلة نفسها إلى رئاسة الجمهورية أيضاً لا بد أن يُحمل على غير محمل، حتى ولو توافرت فيه كل المواصفات اللازمة. وربما تخوف فؤاد شهاب من أن يتحمل لاحقاً، أمام الناس والتاريخ، مسؤولية أي خطأ قد يرتكبه عبدالعزيز شهاب لأن الفصل بين الرجلين في ذهن الناس سيكون صعباً جداً. وكان هناك في التداول أيضاً اسم فؤاد عمون لكن خيار الرئيس شهاب وقع على شارل حلو.

■ هل كان ينظر إلى شارل حلو كشهابي حقيقي؟

ـ كانت المدرسة الدستورية هي القياس في تقييم الرؤية السياسية، فالشهابية تستند أصلاً إلى رؤية الشيخ بشارة الخوري وتصوره، وبغض النظر عما يمكن أن يكون قد رافق عهد بشارة الخوري من ممارسات. انتماء شارل حلو إلى تلك المدرسة وانتماؤه الفكري إلى ميشال شيحا أعطيا الانطباع بأنه سيكون قادراً على التزام الثوابت الوطنية العامة والدفاع عن منطق الدولة وانتهاج سياسة تقوم على التوازن والاعتدال وتدعيم المؤسسات. فضلاً عن أن شارل حلو كان يتمتع بطاقة فكرية وثقافية مميزة.

■ قيل إن الشهابيين جاؤوا برئيس ضعيف ليحكموا من خلاله، فهل هذا صحيح؟

ـ كل هذه المحطات صارت ملكاً للتاريخ. وواجبنا أن نتحدث عنها بأمانة كاملة. إذا كنت تحاول من خلال سؤالك الإيحاء بوجود خطة من هذا النوع، فأنا أعتبر ذلك تجنياً. ما أقول في هذا الموضوع هو نتيجة لمعايشتي للرجلين وقد ربطتني بهما علاقة قوية. لقد حكم شارل حلو كما أراد وكما اعتبر ذلك مناسباً له. لحظة خروجه من قصر الرئاسة اعتبر فؤاد شهاب أنه صار رئيساً سابقاً وأن القرار الآن يجب أن يكون في يد الرئيس الجديد.

أكثر من ذلك، أقول إن شهاب اعتبر أن من الطبيعي أن يعين حلو مديراً عاماً لرئاسة الجمهورية خلفاً لالياس سركيس، وأن يأتي بالفريق الذي يختاره للمواقع ذات العلاقة بالرئاسة. لكن شارل حلو هو الذي تمسك ببقاء سركيس.

■ هل تجزم بأن شهاب لم يطلب من حلو إبقاء سركيس في موقعه؟

ــ نعم، ومن دون تردد. جاءت المبادرة من حلو نفسه، إذ قال إنه لا يسلّم بالانتقادات التي وجهت إلى عهد شهاب ويريد أن تستمر الأمور كما هي باستثناء بعض التجاوزات المعدودة. قال أيضاً إنه يريد استمرار «الشعبة الثانية» في عملها عى النمط نفسه وأنه إذا أراد تغيير رئيس هذه الشعبة العقيد أنطون سعد فذلك لا يعني تعديلاً في مهماتها.

وكان إلى ذلك يحرص على إطلاع الرئيس شهاب، شخصياً، وعلى الهاتف، على كل شاردة وواردة ويتصارح معه الرأي بصددها فتستغرق المكالمة وقتاً مستفيضاً ولافتاً ويجاهر هو بهذا الأمر أمام زواره.

■ هل عمل سعد لوصول حلو؟

ــ لم تكن ثمة حاجة لمثل هذا العمل. رفض فؤاد شهاب التجديد، وحين أعطى كلمة السر أي اسم شارل حلو إلى الرئيسين صبري حماده ورشيد كرامي ورينيه معوض أيد المجلس النيابي هذا الخيار وانتخب حلو. لم تكن ثمة حاجة لأي نوع من التدخل.

كان أنطون سعد قد بدأ قبل فترة بإعدادي لخلافته في منصبه، وكان ينوّه بانضباطي وواقعيتي أمام المسؤولين، وحين ظهرت رغبة حلو في استمرار عمل «الشعبة الثانية» كما هي عليه، اقترحني سعد ووافق حلو وهنأني على تعييني.

■ **وفي قيادة الجيش؟**

ـ استمر اللواء عادل شهاب إلى حين بلوغه السن القانونية للتقاعد. لم تكن هناك ظروف استثنائية تفرض خرق القاعدة والتمديد له، وبديهي أن لا يتدخل فؤاد شهاب للتمديد لعادل شهاب. وانطلاقاً من معايير الأقدمية عين العميد إميل بستاني قائداً للجيش ولم يتدخل أحد لدعم العميد عبدالقادر شهاب الذي كان أقدم عميد ماروني يليه مباشرة في سلّم الأقدمية.

■ **هل تدخلتم كشعبة ثانية في تعيين بستاني؟**

ـ كان يمكن أن نتدخل لو راينا أن تعيينه يلحق أذى بالمؤسسة. لم تكن هناك ملاحظات على كفاءاته ولم يكن بعيداً عن الخط العام للشهابية وكان يتردد على العقيد سعد في منزله. الملاحظات على بستاني ظهرت لاحقاً حين أفرط في الاهتمام بالمظاهر وحلم برئاسة الجمهورية وتجاوز التراتبية في بعض تصرفاته.

■ **من كان المطبخ الرئاسي في عهد شارل حلو؟**

ـ في الحلقة الأقرب الياس سركيس وغابي لحود. حتى عندما عُيّن سركيس حاكماً للبنك المركزي، كان حلو يستدعيه ويشركه.

أنا بحكم موقعي كانت علاقتي معه منتظمة ودورية. وفي وقت لاحق كان حلو يشرك الشيخ ميشال الخوري. والأكيد أن حلو كان يتمنى أن يخلفه الخوري في الرئاسة.

■ **من دعم وصول حلو خارجياً، مصر والفاتيكان وفرنسا؟**

ـ لا أستبعد ذلك، إنما ليست لديّ معلومات تؤكد أو تنفي. الأمر الأساسي هو أنه لم تكن هناك اعتراضات من أحد على شخص حلو، ورجحت كفته داخلياً منذ صدور «كلمة السر».

■ في العام ١٩٦٥ أُجريت انتخابات فرعية في جبيل تواجه فيها العميد ريمون إده ونهاد سعيد أرملة النائب المتوفى أنطون سعيد، ماذا كان موقف شارل حلو؟

ـ كان لدى شارل حلو ميل أكيد إلى تأييد انتخاب إده خلافاً لما كان يشيّع عن نفسه من خصومة تجاه آل إده بشكل عام، وريمون إده بشكل خاص. وما حصل لاحقاً يساعد على التفسير. طبعاً كان لدى حلو قدر كبير من العرفان بالجميل للرئيس شهاب الذي أوصله إلى الرئاسة. وكان شهاب قد طلب من حلو أن يحكم، أي أن يمارس الرئاسة كاملة. لكن الإنسان هو الإنسان ورصيد شهاب واسع في الدولة والجيش والبرلمان. وفي مثل هذه الحال يشعر الخلف برغبة في الخروج من ظل السلف كي لا يقال عنه إنه مجرد صدى. أعتقد بأن حلو تمنى عودة الزعماء الموارنة غير الشهابيين إلى البروز، معتبراً أن ذلك يساعده على الخروج من ظل شهاب أو يمنحه حرية في التحرك في ظل توازن جديد، وقد يكون أجرى الحسابات نفسها حين حكي أن عقدة الخروج من ظل شهاب دفعته إلى التعاطف مع قيام «الحلف الثلاثي».

■ ولكن «الشعبة الثانية» تدخلت ضد ريمون إده؟

ـ نعم، لأن حلو لم يفاتحنا صراحة برغبته بمساعدة إده، بل أعطى توجيهاته للأمن العام من وراء ظهرنا. ومن جهتنا نحن لم يكن هناك قرار بالعمل على إسقاط إده بالحدة نفسها التي حاربنا بها

كميل شمعون من قبل، كان هناك قدر من التعاطف أو التأييد لنهاد سعيد امتداداً للصداقة التي كانت قائمة مع زوجها المتوفى ونتيجة للموقف العدائي الذي اتخذه إده من الشهابية و«الشعبة الثانية» بعد استقالته من «الحكومة الرباعية» في عهد فؤاد شهاب إثر حادثة فيليب خير.

اكتفينا بالتوجيه كشعبة ثانية لمصلحة نهاد سعيد، بينما وجه الأمن العام لمصلحة ريمون إده، فانتصر الأخير. وغضب فؤاد شهاب على شارل حلو مردّه أنه كذب عليه، إذ كان يشعره بأنه لا يريد نجاح إده، وهو لو صارحه بموقفه لما كان من شهاب إلا المباركة.

■ ماذا كان رد فعل فؤاد شهاب على نجاح ريمون إده؟

ـ لم يكن سلبياً. قلت لك إن شهاب لم يكن مؤيداً لإسقاط كميل شمعون في ١٩٦٤، لكن غضبه انصب على شارل حلو لأنه أخفى عنه حقيقة موقفه، كما أسلفت.

■ كيف كانت علاقة شهاب بريمون إده؟

ـ في البداية كانت جيدة. وذات يوم قال لأنطون سعد: «ريمون إده رجل حرزان». وبسبب هذه النظرة أشركه في الحكومة الرباعية التي ضمت عن الموارنة إده وبيار الجميل على رغم أن إده ترشح ضد شهاب في انتخابات الرئاسة. لكن هذه العلاقة لم تدم طويلاً، فبعد حادثة فيليب خير استقال إده وشن حملة تصاعدية على شهاب.

■ هل ولّد هذا الأمر شيئاً من الكراهية لدى شهاب؟

ـ ربما أدى إلى ذلك نعم، إذ اعتبر شهاب أن إده ذهب بعيداً في

الطرق المستمر على الجيش والشعبة الثانية بسبب وبدون سبب، وأن قصة فيليب خير لا تستحق الوصول إلى هذه الدرجة. وقد يكون صعود نجم بيار الجميل ضاعف من رغبة إده في معاداة شهاب والشهابية.

■ ما هي قصة فيليب خير؟

ـ انتخب فؤاد شهاب في الأجواء التي ولدتها ثورة ١٩٥٨. وبعد وصوله روّج مؤيدو شمعون جواً مفاده أن المسيحيين خسروا كل شيء وأن السلطة الفعلية صارت في يد عبدالحميد غالب (سفير مصر في بيروت) وأن اختيار شهاب سيرجح كفة المسلمين في البلاد. ذات يوم استقبل فيليب خير في مكتبه رجلاً من مؤيديه نظم ردة زجل (شعر عامي) يهجو فيها فؤاد شهاب ويجرّح برجولته بالمقارنة مع رجولة شمعون. استمع خير إلى الردة وسرّ بها وكافأ ناظمها مالياً، وقال له: «اكتبلي ياها بدي فرجيها للريس (شمعون) بينبسط فيها». كنتُ طري العود في «الشعبة الثانية» وصورة فؤاد شهاب عندي لا تعلو عليها صورة. جاؤوا بالنص وأطلعوني عليه. فيليب خير مسؤول في «الكتلة الوطنية» التي يتزعمها إده وهو حزبي وممول ورجل كبير في السن. أرسلت في طلب فيليب خير وكان المقصود تنبيهه إلى عدم جواز استخدام عبارات تحقيرية في الكلام على رئيس الجمهورية. وكنت على يقين أن مجرد الملاحظة سيفي بالغاية المرجوة. جاء فيليب خير إلى مكتبنا في مبنى قيادة الجيش قرب المتحف. سألته عن الكلام وقلت له إن شهاب رئيس البلاد وهو رمز لا يجوز المس به بهذا الأسلوب. فوجئت به ينظر إلي باستهزاء. لم أعد أذكر تحديداً ما قاله وأثار غضبي. علا صوتي وزاد هو من استهزائه وأنا على هذه الدرجة من الإثارة فصفعته. بدأت

على الفور أفكر في المعالجة. لكن العسكريين الذين كانوا ينتظرون خارج المكتب دخلوا لتوهم على سماع الصراخ وأمسكوا به وانهالوا عليه ضرباً، فسارعت إلى وقفهم لكن أحدهم كان قد أصابه بلكمة في أنفه فسال منه الدم ونزل على قميصه. بلغ الخبر ريمون إده فاحتج على توقيفه وطالب بإخلاء سبيله. فقلنا إننا سنفعل لكننا كنا نريد بعض الوقت لمعالجة مسألة قميصه. صرت أفكر من أين سنأتي له بقميص على قياسه وهو كان ضخم الجثة.. ووقع خياري على صهري فؤاد لحود (وهو غير النائب الذي يحمل الاسم نفسه). اتصلت بشقيقتي روز فقلت لها إني سأرسل السائق ليأتيني بأحد قمصان فؤاد. هنا شاءت الصدف أن تكون القميص التي أرسلتها لي آتية للتو من المصبغة التي وضعت عليها اسم صاحبها أي فؤاد لحود، الامر الذي أوقعنا في مشكلة مع النائب فؤاد لحود الذي راح يقول: «المكتب الثاني يتآمر علي ولديه في أدراجه قمصان عليها اسمي لتوريطي».

كان رد فعل ريمون إده عنيفاً وطالب برأس الضابط المسؤول. لم يكن يعرف أن المشكلة وقعت معي ولعله كان يعتقد بأنها مع أنطون سعد. وطبيعي أن أنطون سعد لم يذكر اسمي. طبعاً كان أنطون سعد قال لي: «ابعث ورا فيليب خير وبهدله البهدلة اللازمة». لم يقل لي اضربه ولم يكن وارداً أن أضربه، إنه انفعال الشباب. لكن النتيجة على صعيد إثبات هيبة السلطة والحكم كانت مثمرة للغاية ودبّ الرعب في قلوب الذين كانوا يستخفّون بها.

استقال إده وبدأ معركة طويلة مع شهاب. اختار المعركة مع الشهابية وركب موجة المحتجين عليها، وهو برلماني لامع، وأعتقد أنه اعتبر أن تلك المعركة ستضمن له الرئاسة في العام ١٩٦٤ لكن

ذلك لم يحصل. والواقع أن ما حدث كان خلافاً للقاعدة. لم ينته عهد شهاب وسط مطالبة الشارع والرأي لعام بنقيضه، كما تصور إده، بل وسط المطالبة باستمراره أو متابعة نهجه. طبعاً كان كميل شمعون الخصم الكبير والأول لفؤاد شهاب لكنه «قطش قريعة» في حين قاد ريمون إده حملة المعارضة للشهابية ونجح في العزف على وتر العسكر و«الشعبة الثانية» و«الأجهزة» واتخذ من جريدة «النهار» قاعدة لهذه المعركة.

■ **هل التقيت ريمون إده؟**

ـ هناك حادثة طريفة في هذا المجال وقعت في عهد الرئيس حلو. كانت «النهار» تشن حملة شعواء على عهد شارل حلو و«المكتب الثاني» لكن علاقاتي مع غسان تويني (صاحب «النهار») لم تنقطع. كنت أقدر ذكاءه وبراعته وكنا نتحاور حتى وإن عجز كل واحد عن إقناع الآخر. ذات يوم دخل إده مكتب تويني في «النهار» فوجدني مجتمعاً به. بدت المفاجأة على وجهه والتفت إلى غسان قائلاً: «حتى في «النهار» غابي لحود موجود؟ ماذا يريد؟»! ونظر إلى تويني نظرة استغراب وعتب شديد. قال له تويني: «بيننا وبين غابي علاقة، نتحدث ثم يتصرف كل واحد وفق قناعته، وأنا أرى أن من المفيد أن تستمع إليه».

كان الموضوع الرئيسي للحوار يدور حول التجمع الإسلامي الذي دعا إليه في دارته الرئيس صائب سلام احتجاجاً على لجوء شارل حلو إلى الدكتور عبدالله اليافي لتشكيل الحكومة. ولم نتمكن في حينه من ثني عثمان الدنا عن حضور، على ما كان لهذا الحضور من مدلول نتيجة ما كان معروفاً عن التزام الدنا الخط الشهابي.

اتخذ المجتمعون موقفاً كانت خلفيته أن على رئيس الجمهورية أن يمثل الطائفة السنية بزعمائها الأقوياء أي رشيد كرامي أو صائب سلام. ورد بيار الجميل على موقف سلام بكتاب مفتوح يدعم صلاحيات رئيس الجمهورية ولا يقبل بتقييدها، كما يطالب التجمع الإسلامي، ويذهب إلى حد المطالبة بالتقسيم إذا كان التعايش غير ممكن. ذهبت إلى غسان تويني بعد صدور كتاب الجميل لأطلعه على رأيي وهو ضرورة ضبط المضاعفات قبل فوات الأوان، ذلك أن حصول اصطفاف مسيحي في مواجهة الاصطفاف الإسلامي أمر خطير، والمطلوب تبريد الأجواء واحتواؤها. شرحت هذا الموضوع أمام إده وبدا مقتنعاً لكنه بدا حائراً، فإن وقف مع بيار الجميل تعزز الاستقطاب وسيكون الدور القيادي لبيار الجميل، وإن وقف ضده سيبدو بعيداً عن القاعدة. سألني إده: «ماذا تفعل لو كنت مكاني؟» فأجبت ممازحاً ومتفهماً المأزق: «أنا أشكر الله كل يوم كذا أنني لست مكانك. أنا دخلت الجيش هرباً من السياسة. لكنها لاحقتني. بدك مني بهالحشرة حط حالي مطرحك؟..».

بعدها سألني إده: ما هي مآخذكم علي؟ فقلت: «المأخذ هو أنه حين تحبك النكتة معك تقولها حتى ولو ألحقت أضراراً». وكنت أشير إلى آخر نكتة حديثة (وقتها) له لم أعد أذكرها وكانت على فكاهتها وخفة دمها، مؤذية للرئيس حلو.

■ هل عارضتم تعيين إده وزيراً في عهد شارل حلو؟

ـ لا وكنا نعتبر أن الظروف التي نشأت بعد العام ١٩٦٧ كانت تحتم توسيع قاعدة الحكومة خصوصاً بعدما بدأت الصعوبات في ضبط نشاط المقاومة الفلسطينية تتعاظم تدريجياً وباضطراد. كنا

نتولى ضبطها قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بحجة أنها تسبب إرباكات للجيوش النظامية وكان هنك توجيه من القيادة العربية الموحدة يلزم المقاومة بالتنسيق وتفادي التسبب بهذا النوع من الإرباكات. أما بعد حرب ٦٧ فقد انقلبت المعادلة رأساً على عقب.

■ هل كان حلو يحب إده؟

ـ كان مستعداً للتعامل معه لكن ليس إلى درجة وصول إده إلى الرئاسة. كان حلو يريد ميشال الخوري. وعلى صعيد المدارس السياسية كان دستورياً ولا يرتاح تماماً إلى خيارات الكتلة الوطنية وإده.

■ في بداية عهد شارل حلو (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) بدأت مسألة المقاومة الفلسطينية تطرح نفسها. كيف تعاملتم مع هذا الموضوع؟

ـ تواترت معلومات في البداية مفادها أن شباناً فلسطينيين بدأوا الاستعداد لشن عمليات مسلحة ضد إسرائيل انطلاقاً من الأردن ولبنان. ولم تكن المعلومات واضحة. وحدثت بعض العمليات من نوع تفجير عبّارة على بعد ٥٠٠ متر من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية وكانت إسرائيل ترد على هذه العمليات فتلحق أضراراً بالجانب اللبناني من الحدود.

كانت لدينا قناعة ثابتة في «الشعبة الثنية» والدولة بصورة عامة أن إسرائيل ستسعى على الدوام، وكلما تسنح لها الظروف، لزعزعة النموذج اللبناني لأن قيام ديموقراطية عربية ترتكز على التعايش بين الأديان والطوائف على حدودها يشكل نوعاً من النقض للمنطق

الذي قامت عليه. غياب المعلومات الدقيقة زاد مخاوفنا من أن تكون إسرائيل اخترقت هذه المجموعات الفلسطينية وأن تكون الهجمات المسلحة من صنع أجهزة مخابراتها تستعملها كتبرير يمهد لعدوان خططت له مسبقاً. وكان الشارع اللبناني ينقسم بعد كل رد إسرائيلي بين مؤيد للمقاومة (المسلمون عامة) وبين مؤيد للرد الإسرائيلي (المسيحيون في المقابل).

حين بدأ يتردد اسم أبو عمار (ياسر عرفات) لم نكن نعلم من هو وتخوفنا أن تكون حركاته، هو نفسه، في خدمة التصعيد، فرحنا نحاول التحقق من هويته. ذات يوم تلقينا معلومات مفادها أن مجموعة تحمل معها مدفع هاون تستعد لشن عملية عبر الحدود اللبنانية تقصف خلالها مطار اللد وتنسحب عائدة على الفور إلى داخل الأراضي اللبنانية. غني عن القول أهمية المضاعفات في ما لو تمكنت المجموعة من تنفيذ مهمتها، إن لجهة حجم الرد الإسرائيلي المنتظر أم لجهة البلبلة الداخلية التي ستنجم عنه لا محالة. أعطي الجيش التعليمات اللازمة وتمكن من ضبط المجموعة التي يبلغ عدد أفرادها نحو ١٢ على ما أذكر. تولى النقيب فريد بو مرعي مسؤول قسم اللاجئين التحقيق.

طلبت من أبو مرعي أن يحاول الاستفادة في التحقيق من هذا العدد الكبير من المشاركين لجمع معلومات أكثر دقة عن التنظيم الفدائي. أبلغني أن أحد المشاركين قال له إن رئيس المجموعة كان يستشير باستمرار عنصراً مشاركاً فيها. طلبت إحضار العنصر المذكور فجاؤوا به. قلت له: «نحن لا نشكك بوطنيتكم والدليل عليها إقدامكم على تعريض أنفسكم للخطر بالمشاركة في عملية قد تودي بحياتكم. لكن ألا تخشون أن يكون هناك من يحرككم من دون

علمكم وبما يخدم إسرائيل تحت ستار عمل فدائي عربي؟ ثم من يثبت لكم أن أبو عمار نفسه، الذي يتردد اسمه، ليس شخصاً تربطه علاقة مشبوهة بإسرائيل أو أن يكون هناك من يحركه من ضمن مخطط من هذا النوع؟ ألا ترون أن الضرر الذي يلحق بالجانب العربي بعد هجماتكم يفوق الضرر الذي تلحقونه بإسرائيل؟ هذا عدا أن القيادة العربية الموحدة شددت على أن يكون أي عمل من هذا النوع بالتنسيق مع القائد المحلي للجبهة (في جيش البلد المعني) وبعلمه كي لا تفاجأ قواته برد الفعل ولا شيء من هذا القبيل يحصل». هنا حصلت المفاجأة، إذ قال المعتقل: «أنا أبو عمار». احتجت إلى بعض الوقت لإعادة ترتيب أفكاري. اعتذرت له عن تشكيكي بوطنيته، لكنني وقد تأكدت من خطأ تصوري لما خصه شخصياً طلبت إليه أن يشرح لي كيف يجيب هو على الواقع الذي أسلفت في عرضه؟ قال أبو عمار إنه يعرف أن الأضرار التي تلحق بإسرائيل ليست كبيرة لكنه يعتبر ما يحدث تدريباً للمقاتلين وأنه لا يستطيع منذ البداية مهاجمة مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية كي يلحق بها ضرراً يفوق ما تلحقه بالدولة العربية المضيفة. وأضاف أنه يشعر بالامتنان للدول لعربية التي تتحمل نتائج العمليات مؤكداً أن كفاح الشعب الفلسطيني سيتصاعد.

كانت المجموعة قيد الاعتقال في مركز تابع لـ «الشعبة الثانية» قرب المستشفى العسكري. سوينا المسألة وأفرجنا عن المعتقلين. ومنذ تلك اللحظة بدأنا بالتعامل مع المقاومة الفلسطينية كحقيقة واقعة وأخذنا بالتحسب لما يخبئه لنا المستقبل من مصاعب لا ريب آتية.

■ **هناك تهمة توجه إلى «الشعبة الثانية» وهي الإفراط في القسوة في التعامل مع سكان المخيمات الفلسطينية.**

وذكر أن شخصاً من آل كعوش مات تحت التعذيب؟

ـ إنك تسألني عن أحداث وقعت من ثلاثين سنة أو أكثر ولا ملفات بين يديّ أرجع إليها. حادثة كعوش لم أعد أذكر تفاصيلها إنما حتماً لم يمت تحت التعذيب. كان لدينا في كل مخيم عنصران من الشعبة الثانية بلباس عسكري أو مدني ولم يكن وجودهما سرياً. نعم حصلت توقيفات. وأحياناً كانت الأحداث تبرر تشدد «الشعبة الثانية». لا أنكر أن تجاوزات حصلت لكنها أقل بكثير نوعاً وحجماً من الاتهامات التي أطلقت. بعد العام ١٩٦٧ تغيرت صورة الوضع كلياً. صار كل فلسطيني يعتبر نفسه أبو عمار. وعندما بدأنا التنسيق صارت المقاومة تطالب بالسماح لها بإعداد عناصرها لمواجهة الهجمات الإسرائيلية ضد المخيمات التي لم يكن الجيش اللبناني قادراً على ردها. هنا تغيّر وضع الشعب الفلسطيني وبدأ وضع المخيمات يتغير.

■ **هل بدأتم الاستعداد لمواجهة محتملة مع المقاومة؟**

ـ طبعاً، لكننا كنا نعتقد أن هذا الصدام يجب الا يحصل لأنه خطير بكل أبعاده. راهنّا على التنسيق والمعالجة المستمرة مع معرفتنا بصعوبة ضبط المسائل، وأملنا أن يكون الأردن المسرح الرئيسي لانطلاق عمليات المقاومة ومتنفساً يسمح لنا بمطالبتها بتوفير لبنان مما لا مقدور له على تحمله، وفي النهاية حصل العكس.

■ **قيل إن «الشعبة الثانية» سهّلت في البداية دخول مجموعات فلسطينية مسلحة لإقامة نوع من التوازن بعد انتصار «الحلف الثلاثي» في الانتخابات؟**

ـ أعوذ بالله. هذه تهمة مفبركة من ألفها إلى يائها وهي من صنع

مخيلة من بالغ في قدرة الشعبة الثاني؛ وبحيث لم يعد يحدث ما تعجز الشعبة الثانية عن منعه، فإذا حصل يجب أن تفتش إذن عن تفسير لجهة كيف يصب ذلك في مصلحتها. «هيدا صف حكي» لا ينطلي إلا على السذج. إذ لا يعقل ن يخرج الأمر عن إرادتها.

■ حصلت تظاهرة ٣٢ نيسان/أبريل ١٩٦٩ ووقعت صدامات مع الجيش والقوى الأمنية اللبنانية تسببت في سقوط قتلى وجرحى، واندلعت أزمة حكم وافترقت المواقف بين شارل حلو ورئيس الحكومة رشيد كرامي؟

ـ أعتقد أن المهم هنا ليس التفاصيل الأمنية. كان هناك وضع متفجر وكنا كلما عالجنا مسألة تطرأ مسألة. الحقيقة أننا كنا أمام أزمة لا يملك أحد حلاً لها، لا شارل حلو ولا رشيد كرامي. كان هناك تعاطف مع المقاومة الفلسطينية. الأحزاب والقوى التي كانت مؤيدة لعبدالناصر باتت مؤيدة للمقاومة. الأحزاب اليسارية أيدت المقاومة أيضاً ووجدت الوضع مناسباً لهز هيبة النظام على أمل تغييره. شاعت المطالبة بإطلاق حرية العمل الفدائي. لم تكن الدولة راغبة في منع الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العمل لاسترجاع أرضهم ولم تكن قادرة حتى لو رغبت. ولم يكن في استطاعة الدولة القبول بإطلاق حرية العمل الفدائي على مصراعيه لأن ذلك يعني إسقاط اتفاق الهدنة وهو الحماية الدولية الوحيدة لنا أمام إسرائيل التي هزمت الجيوش العربية في العام ١٩٦٧ وهي قادرة على زعزعة الوضع اللبناني. كنت أمام كل مشكلة أذهب إلى كمال جنبلاط، رحمه الله، وكان ينصح بالمعالجة والتروي. كان متعذراً جمع اللبنانيين حول قرار إطلاق حرية العمل الفدائي وكان متعذراً جمعهم حول قرار منعه الذي ما كان ليحظى بالتأكيد بأي

دعم عربي. حصلت أحداث ٢٣ نيسان ١٩٦٩ واتضحت معالم المأزق.

■ **وكيفية الخروج منه؟**

ـ هنا جاءت النصيحة من فؤاد شهاب، وهي الاستعانة بعبد الناصر في محاولة العثور على حل. اعتبر شهاب أن عبد الناصر يعرف حساسية الوضع اللبناني ويفهم منطق الدولة ومخاوفها ويملك في الوقت نفسه سلطة معنوية لدى المقاومة الفلسطينية والتيار اللبناني الداعم لها.

■ **هل ولد «اتفاق القاهرة» من هذا المنطلق؟**

ـ لم يخطط لشيء اسمه «اتفاق القاهرة». أرسلت لجنة لإجراء محادثات تمهيدية في القاهرة. كان رشيد كرامي يقول، وكانت لقاءاتي معه متواصلة، أنا مستعد للعودة إلى ممارسة عملي لكن وفق صيغة متفق عليها للتعامل مع المقاومة الفلسطينية. كان يريد صيغة لا تسمح للأفرقاء الآخرين بالمزايدة عليه فلسطينياً وعربياً.

تدهور الوضع كثيراً ودخلت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني الأراضي اللبنانية آتية من سورية واشتبكت مع الجيش اللبناني، وتسارعت الأحداث. تشكل الوفد للمحادثات برئاسة الرئيس رشيد كرامي وعضوية قائد الجيش العماد بستاني والأمين العام للخارجية نجيب صدقة وسامي الخطيب من الشعبة الثانية. والحقيقة أن الخيار كان أصلاً أن يكون رئيس الأركان الزعيم أول شميط هو العضو العسكري في الوفد، لكنه تردد كثيراً حين طرح اسمه. غادر الوفد من دون كرامي وبغرض إجراء محادثات تمهيدية. وبالفعل كان

إميل بستاني وصدقة يرسلان يومياً إلى القصر تطورات المحادثات. في النهاية بدا أن الأمور نضجت وبدأ الحديث عن سفر كرامي للتوقيع، لكن بستاني الذي كان قد أعطى لنفسه منذ بدء المحادثات صفة رئيس الوفد، العائدة أصلاً لكرامي، سارع إلى التوقيع خلافاً لما طلب منه وربما ليوظف ذلك لاحقاً في طموحاته الرئاسية.

لم ينظر أحد من المسؤولين اللبنانيين إلى «اتفاق القاهرة» باعتباره إنجازاً عظيماً، لا الرئيس حلو طبعاً ولا حتى الرئيس كرامي. واستهول الجميع السلاح الذي يعطيه (الاتفاق) لإسرائيل لجهة ما ينمّ عن تبنّي لبنان رسمياً أمر تسهيل العمل الفدائي. وتساءلوا لماذا ذهبنا إلى القاهرة؟ عوضاً عن توظيف مساندة عبدالناصر لأخذ تنازلات من الجانب الفلسطيني إذا بنا نسلّم نحن بما لم نكن نسلم به في بيروت. تقرر اعتماده على الصعيد الرسمي وكأنه لم يكن، ولم يعرض على المجلس وراح كل فريق يفسره على ذوقه.

هناك مسألة تستحق الذكر وقد رواها لنا الرئيس حلو. بعد عودة بستاني استقبله حلو وعاتبه على الطريقة التي تصرف بها، ولما انتهى من عتابه حاول تخطي الموضوع وقال للبستاني: «طيب أنا نسيت ما حصل ولنبدأ العمل الآن». فرد بستاني: «لكن أنا لم أنس». وقال حلو لنا: لم أعد أعرف آنذاك من منا الرئيس.

■ هل اعترض بعض كبار الضباط على الاتفاق؟

ـ لا، في أيامنا كانت القيادة قيادة والجيش جيشاً.

■ هل ظهرت بوادر انقسام داخل الجيش؟

ـ لا. طبعاً كان الوضع العام ضاغطاً، لكن الجيش كان موحداً في حين كانت القيادة السياسية مرتبكة.

■ **لماذا أحيل بستاني إلى التقاعد؟**

ـ هو الذي أوصل نفسه إلى هذا الموقف. كانت لشارل حلو مصلحة في البداية في تعزيز موقع بستاني وفي إطار الرغبة في الخروج من ظل فؤاد شهاب. أنا ساهمت في إبقاء صورة شهاب كملاذ لجميع العسكريين حاضرة. وتحدثت في ذلك مع بستاني عندما فاتحني ذات يوم بأنه يريد إزاحة شميط من رئاسة الأركان لمجرد شعوره بأن الأخير يتزعم الخط الشهابي في الجيش. قلت للبستاني: الحل ليس أن تزيح شميط بل أن تذهب أنت إلى النبع أي إلى شهاب نفسه. وهكذا حصل. بل ذهب أبعد في النصيحة إذ طلب من الرئيس شهاب لاحقاً أن يخصص له موعداً لزيارة أسبوعية كي يطلعه دورياً على سير الأمور داخل المؤسسة ويتزود بتوجيهاته. وكان له ذلك.

ساد جو من الانسجام داخل المؤسسة على كل الصعد وطيلة سنوات تمرس بستاني بقيادة الجيش. الطريقة التي تصرف فيها بستاني في القاهرة ورغبته في قطف ثمارها عربياً لتولي رئاسة الجمهورية أحدثت شرخاً في علاقاته مع شارل حلو. أنا من جهتي كنت أعتبر أن الجيش يجب أن يبقى بعيداً عن ممارسة السلطة السياسية. الظروف التي فرضت شهاب مختلفة واستثنائية. إذا سمحت بتكرار السابقة تصبح قاعدة ويصير كل قائد للجيش مرشحاً في صورة تلقائيه لرئاسة الجمهورية وتتأثر تصرفاته في القيادة بهذه التطلعات.

■ هل توقعتم في «الشعبة الثانية» اندلاع حرب ١٩٦٧؟

ـ بعد الحرب قال الرئيس جمال عبد الناصر نفسه إن الاستخبارات اللبنانية أبلغته أن إسرائيل تعد لعمل عسكري واسع. لكنه لم يتوقف عند هذه المعلومات لأنها لم تتأكد من مصدر استخباري آخر. لا نريد ادعاء أدوار تفوق حجمنا وقدراتنا لكن ذلك حصل فعلاً. كان النقيب عباس حمدان مسؤولاً عن الاستخبارات الخارجية وضابط الارتباط مع مراقبي لجنة الهدنة، وكان يتقن العبرية ويستعين أيضاً بمترجمين يعرفونها. لم تكن لدينا إمكانات مالية وشبكة واسعة لجمع المعلومات، لكن عبر رصد التطورات وقراءة المعلومات الواردة إلينا، وبينها حصيلة لقاءات مع ملحقين عسكريين أجانب، توصلنا إلى خلاصة مفادها أن إسرائيل تعد لعمل عسكري واسع ضد الجانب العربي. أبلغنا هذه المعلومات إلى القيادة المصرية عبر القيادة العربية الموحدة التي كانت قائمة آنذاك، لكن لم يؤخذ بها. لم تكن لدينا تفاصيل الخطط الإسرائيلية أو ما يشبه ذلك، لكن كنا على حق في قراءة اتجاهات الوضع.

■ اندلعت الحرب، فهل طلبت مصر أو سورية من لبنان المشاركة فيها؟

ـ لم نتبلغ وجود طلب من هذا النوع. لكن شيئاً لافتاً حصل وكان يمكن أن يؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة لولا التعقل والتمهل. اندلعت الحرب وأعلنت البيانات العربية الأولى أن إسرائيل منيت بخسائر فادحة وأوحت أن إسرائيل تتجه نحو انهيار كامل. فجأة اعتبر العماد إميل بستاني قائد الجيش أن لبنان يجب أن يفعل شيئاً ما ليشارك في الانتصار العربي. ويبدو أنه خاف أن تتقدم الجيوش العربية وتحرر فلسطين ويسجل عليه أن الجيش اللبناني بقيادته لم يقم

بأي عمل مع ما يمكن أن يعنيه ذلك الموقف من اتهامات بالتخاذل فضلاً عن أنه سينهي دوره وطموحاته التي تأكدت لاحقاً. طلب العماد بستاني من أركان الجيش أن تدرس الخيارات الممكنة: هل يبدأ الجيش اللبناني قصف المواقع الإسرائيلية أم يختار موقعاً محدداً ويتقدم لاحتلاله؟ وطلبت الأركان الاطلاع على رأي «الشعبة الثانية» وتقديرها.

كانت المسألة حرجة جداً ولم تكن لدينا معلومات دقيقة حول سير العمليات خصوصاً في اليوم الأول. جلسنا نفكر وبدأنا بطرح أسئلة بديهية: هل يمكن أن ينهار البناء العسكري الإسرائيلي في غضون ساعات؟ ولماذا تشن إسرائيل حرباً إذا لم تكن قادرة على خوضها؟ وإضافة إلى ذلك هل تسمح الدول الكبرى بانهيار إسرائيل؟ وأعتقد بأن الأجواء استمرت في اليوم الثاني للحرب، وحاولنا جمع معلومات عن الوضع بالطرق العادية التي تعتمدها الأجهزة، وبينها السؤال عما لدى الملحقين العسكريين للدول الكبرى من معلومات. شعرنا بأن أي سوء تقدير يمكن أن يتسبب في كارثة. فالقصف أو التقدم لاحتلال موقع يعني إعلان الحرب. قدراتنا العسكرية محدودة وإذا لم تكن معلومات البيانات العربية صحيحة فإن إسرائيل قد ترتد علينا وقد تصل إلى بيروت. أطلعنا رئيس الأركان الزعيم أول يوسف شميط على خلاصة تصورنا ولعب دوراً حاسماً في الحيلولة دون أي عمل متسرع بانتظار جلاء الصورة. ولم يتأخر مسار الحرب في الاتضاح وكانت النتيجة أشبه بزلزال.

■ بماذا شعرتم عندما تبين أن إسرائيل احتلت سيناء والجولان والضفة الغربية؟

ـ ساد ذهول فائق باديءُ الأمر، تلاه غضب على القيادات العربية التي قادت الحرب بالبيانات الكاذبة ثم غضب على الجهات التي سلحت إسرائيل على هذا النحو.. انتهاءً بالإحباط والتفكير بالعواقب. وبالنسبة إلى العواقب، لا يمكن فهم القسم الثاني من عهد شارل حلو من دون التوقف عند محطة ١٩٦٧ تماماً كما لا يمكن فهم عهد الرئيس الياس سركيس لاحقاً من دون الالتفات إلى ما نجم عن زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس. لقد سقط الرهان على الجيوش العربية في المواجهة مع إسرائيل وضعف أي منطق عربي رسمي في مواجهة منطق المقاومة الفلسطينية. قبل ١٩٦٧ كان ياسر عرفات يحلم بلقاء عبد الناصر فلا يحظى، متى حظي، إلا بلقاء رئيس مكتبه سامي شرف.

بعدها صار عبد الناصر يحرص على أن يضع ياسر عرفات إلى جانبه في إطلالاته الجماهيرية. صارت العلاقة مع المقاومة الفلسطينية مصدر شعبية أو طمأنينة أو حماية للأنظمة.

استقال عبدالناصر واجتاحت التظاهرات المدن اللبنانية ثم عاد عن استقالته. وشعرنا يومئذ بأننا أمام مرحلة بالغة التعقيد. اليأس من الأنظمة والجيوش العربية أطلق الرهان على المقاومة التي ستنحصر في ساحتين.. الأردن ولبنان لتنتقل بعد أحداث ١٩٧٠في الأردن إلى المدن والبلدات اللبنانية.

■ في العام ١٩٦٨ هاجمت إسرائيل مطار بيروت الدولي. هل توقعتم ذلك؟

ـ طبعاً توقعنا ذلك. فقد تعرضت طائرة ركاب إسرائيلية لعمل فدائي في اليونان وركزت أجهزة الإعلام الإسرائيلية على كون

الفدائيين قدموا من لبنان، فلفتني النقيب عباس حمدان إلى خطورة الأمر.

وجرياً على العادة، بعد حصول أي حدث يستدعي التحليل أو إعطاء التوجيهات المناسبة، جمعت ضباط الشعبة وعرض عباس حمدان، خلال الاجتماع، ما لديه من معلومات عن الحادث. كان واضحاً من عرضه والسوابق التي أوردها أن إسرائيل سترّد حتماً على عمل من هذا النوع، خصوصاً أنها تحدثت عن انطلاق المنفذين من لبنان أو عودتهم إليه. بدأنا عملية تحليل لما يمكن أن يكون عليه الرد، هل يتناول هدفاً عسكرياً أم مرفأ حيوياً، وخلصنا إلى وضع لائحة بالأولويات المحتملة، أعطينا الموقع الأول فيها لمطار بيروت، خصوصاً أن الطائرة الإسرائيلية المستهدفة مدنية، ولم نستبعد كاحتمال ثانوي قصف مرفأ بيروت. كذلك، انطلاقاً من ذلك نظمنا في اليوم نفسه مذكرة للقرار وحملناها باليد إلى الشُعب للتشديد على توفير حماية عاجلة لمطار بيروت. عقد قائد الجيش اجتماعاً في اليوم نفسه لقادة المناطق العسكرية وكُلف قائد منطقة بيروت اتخاذ إجراءات لحماية المطار تحسباً لعمل عسكري إسرائيلي. انتهى الاجتماع وقصفت إسرائيل المطار ليلاً. فإما أن قائد منطقة بيروت تأخر في إصدار التعليمات وإما أن التنفيذ تأخر. كان ريمون إده وزيراً للأشغال وسارع إلى المطالبة برأس «المكتب الثاني». شكلت لجنة تحقيق. وعندما أبرز الكتاب الذي أعدته الشعبة انتهى الأمر وضاعت التدابير بحق المقصرين خصوصاً بعدما تبين أن نجيب علم الدين (رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط) قد أمّن الطائرات وحصل بالتالي على تعويضات.

■ هل نجحت المنظمات الفلسطينية في اختراق الجيش

خلال وجودك على رأس «الشعبة الثانية»؟

ـ أجزم أن ذلك لم يحصل. والسبب هو شعور العسكريين والضباط بأن القيادة ملتزمة بنهج وطني لا يميل إلى فريق داخلي من دون آخر. كنا ننسق مع الفلسطينيين ونجتمع معهم لكن لم نسمح مرة لأي فريق بأن يكلمنا وكأنه يمتلك أوراقاً داخل الجيش.

■ كنت رئيساً لـ «الشعبة الثانية» وحاول السوفيات خطف طائرة «ميراج» لبنانية. ما هي هذه القصة؟

ـ جاءنا الضابط محمود مطر ذات يوم، وهو طيار «ميراج» في سلاح الجو اللبناني، وأفاد بأن ديبلوماسيين من السفارة السوفياتية اتصلوا به محاولين إقناعه بخطف طائرة من هذا الطراز. المسألة خطيرة طبعاً. وخطورتها في الدرجة الأولى أن يكون الاتحاد السوفياتي بالذات، وهو السند الخارجي الرئيسي للفريق السياسي الذي يساند سياسة النهج على الصعيد الداخلي، هو الذي يقوم بمبادرة تجعلنا نخسر صداقته فيضعف صف النهج إلى غير رجعة.

جمعت ضباط «الشعبة الثانية» في جلسة تحليل ورحنا نطرح الأسئلة ونناقشها للتثبت أولاً من جدية المحاولة. في عالم المخابرات يمكن ممارسة الخداع لإيقاع الأجهزة الأخرى لألف سبب وسبب. وكان بيننا، للوهلة الأولى، من استبعد إقدام السوفيات على ذلك. طرحت آراء كثيرة في الاجتماع. السوفيات يسلّحون الجيوش العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ وتحديداً الجيشين المصري والسوري. وإعادة التسليح تركز على سلاح الجو، خصوصاً أن طائرات «الميراج» الفرنسية انزلت خسائر فادحة بطائرات «الميغ» السوفياتية في تلك الحرب. وسبق لسورية أن طلبت أكثر من مرة إطلاع

طياريها على هذه الطائرة وطريقة عملها. لكن القيادة العسكرية اللبنانية عارضت ذلك لأنه مخالف للشروط التي حصلنا بموجبها على «الميراج» من فرنسا. وتبين بنتيجة التحليل أن الأمر جدي والمحاولة لها مبرراتها المعقولة، فاستأت للأمر استياء شديداً. كنا ندرك أننا نتعامل مع دولة كبرى هي الاتحاد السوفياتي وهي إضافة إلى ذلك دولة صديقة للعرب وندرك أبعاد التسبب في أي ازمة علنية. هنا واجهتنا مشكلة: لو ذهبنا إلى السفير السوفياتي ورويناً له ما يحصل فلن يكتفي بالإنكار بل سيتهمنا نحن بتلفيق تهمة ضد السوفيات خدمة للغرب أو الأميركيين، ونحن ليست لدينا أي أدلة قاطعة على التورط السوفياتي. وبدا واضحاً أن الحصول على أدلة أمر جوهري.

كانت الخطة السوفياتية تقضي بأن يقلع محمود مطر بالطائرة، لمناسبة خروجه في مهمة تدريبية روتينية، ثم يقطع الاتصال مع القيادة على الأرض متذرعاً بعطل في جهاز الراديو. وبانتظار اتضاح الأمر لقيادة سلاح الطيران اللبناني يكون قد اجتاز مسافة معينة فتنطلق طائرات سوفياتية من قاعدة ما لمواكبته في رحلة تنتهي في مطار باكو (أذربيجان). لقاء ذلك، قدم السوفيات لمطر ضمانات طويلة عريضة بأنه لن يلحق به أي أذى وأنه سيعامل كبطل عربي وسيعامل بحفاوة حينما ينزل طيلة الوقت الضروري لتسوية وضعه القانوني في لبنان.

وبغرض الحصول على الأدلة تقرر الطلب من محمود مطر متابعة الاتصالات مع الديبلوماسيين السوفياتيين بانتظار أن يتوافر لدينا دليل حسي على الخطة فنحمله، من دون إعلان، إلى السفير السوفياتي سيرفار عظيموف. لم نكن في وارد الدخول في عداء مع جهاز

بحجم الـ «كي. جي. بي» لكنها وقد كتبت علينا خطى مشيناها ولو على مضض.

■ **ماذا كانت خطتكم؟**

ـ طلبنا من محمود مطر متابعة اتصالاته، والتركيز على رغبته في الاطمئنان إلى مصير عائلته في بيروت، وأنه يريد أن يترك بين يدي زوجته شيكاً مصرفياً يؤمن حاجاتها المادية حتى موعد انضمامها إليه. والغاية من ذلك واضحة: الحصول على الشيك لإبرازه للسفير السوفياتي.

حين نضجت العملية زودنا مطر جهازاً صغيراً. كانت الخطة كالآتي: يذهب مطر للقاء الديبلوماسيين السوفياتيين في المكان المقرر للاجتماع، وهو شقة قرب ثكنة الحلو وقرب السفارة السوفياتية أيضاً. ويصعد النقيب عباس حمدان مع عنصرين من شرطة الجيش إلى سطح البناية إثر دخول مطر الاجتماع، بينما يرابط الرائد سامي الخطيب في ثكنة الحلو مع مجموعة جاهزة للتدخل. كان باستطاعة حمدان الاستماع إلى ما يقوله مطر. وتم الاتفاق على جملة معينة يقولها مطر، بعد تسلمه خط رحلة الفرار من المطار اللبناني إلى باكو وبعد تسلمه الشيك الذي وعدوه به. أعدت كل الخطة على أساس الحيلولة دون حصول أية مقاومة قد تقود إلى مضاعفات يصعب معها المحافظة على الكتمان المنشود. وفور تلفظ مطر بالجملة التي تفيد أن الشيك أصبح في حوزته قضت الخطة بأن ينزل حمدان مع مرافقيه بعد أن يكون سامي الخطيب قد تبلغ بدوره وتحرك إلى المكان مع مجموعته. يقرع حمدان باب الشقة فينهض أحد الديبلوماسيين لفتح الباب، عندها يسيطر مطر على الديبلوماسي

الآخر لمنعه من استخدام السلاح إذا كان في حوزته ويسيطر حمدان على الديبلوماسي الذي فتح الباب.

■ وماذا كانت الحاجة إلى مجموعة سامي الخطيب؟

ـ ربما كنا شاهدنا أفلام تجسس أكثر من اللازم وتحسبنا أن يكون الديبلوماسيان مدربين على طريقة جيمس بوند فيتمكنا من الإفلات وتعود القصة من أولها.

■ ولماذا لم يتم التنفيذ على هذا النحو؟

ـ حصل كل الذي خططنا لتفادي حصوله، وهو إطلاق النار، فأصيب عباس حمدان في بطنه وأصيب الديبلوماسيان بجروح طفيفة.

■ من أطلق النار، هل أطلق الديبلوماسيان النار؟

ـ هذا السؤال ما زلت أطرحه على نفسي حتى هذه اللحظة. هل يا ترى وقعنا فريسة مؤامرة علينا وعلى السوفيات، كما تتداخلني الشكوك، نتيجة اختراق عملية التنفيذ من إحدى الجهات، أم تراه مجرد حادث قضاء وقدر كأن تكون النار انطلقت عفوياً من بندقية أحد العسكريين في هذا المكان الضيق فتصرف رفاقه كأن النار استهدفتهم من قبل السوفيات وردوا على النار بما ظنوا أنه بالمثل؟

هكذا تحولت العملية إلى كارثة. حصلت ضجة كبرى. سارع الملحق الصحافي في السفارة السوفياتية إلى إصدار بيان بالحادث يتهمنا فيه، كما كان منتظراً، بأننا لفقنا العملية خدمة للأميركيين، فزودنا صحيفة «الأنوار» على الفور بما لدينا من معلومات ووثائق

لإبعاد تهمة تلفيق الخبر كحد أدنى وتعمدنا السكوت على طريقة حصول إطلاق النار، لكن الضرر كان قد حصل وسيستمر.

■ **كيف حاولتم احتواء الأضرار؟**

ـ الاحتواء كان مستحيلاً إنما حاولنا الحد منها قدر الإمكان عن طريق كمال جنبلاط. والواقع أن جنبلاط كان مستاء جداً. قال إن الاتحاد السوفياتي بلد صديق للعرب ولا يجوز أن نشرشحه على هذا النحو. واعتبر أنه إذا كانت أسرار «الميراج» تخدم العرب فلماذا لا ندعهم يستفيدون منها. وذكر أن السفير السوفياتي أكد له أنه لم يكن هناك سلاح في حوزة الديبلوماسيين. قلت له: هذا تلطٍّ وراء القشور ولا يغيّر شيئاً في صلب الموضوع، ماذا لو كانا بالفعل من دون سلاح، وماذا لو كانا يقتنيان السلاح من دون علم السفير؟ تبسطنا في الشرح، لكنه لم يقتنع. لم يرد التوقف عند مجريات العملية وكان ينظر إليها في إطارها السياسي الكبير، ولاحقاً، أثّر الحادث في علاقته بالشهابية وفي موقفه حين خاض الياس سركيس انتخابات الرئاسة ضد سليمان فرنجية وخسرها في نهاية عهد شارل حلو.

■ **اتُّهمت «الشعبة الثانية» بدور في انهيار «إنترا»؟**

ـ التهمة باطلة. أزمة «إنترا» محض مالية لها علاقة بالتوسع والتسليفات وأخطاء مالية، وقد عولجت على مستوى الاختصاصيين. لم يكن لـ «الشعبة الثانية» دور في هذا الملف. لعب الياس سركيس دوراً في معالجته إضافة إلى الشيخ ميشال الخوري وخبراء آخرين كانوا يجتمعون في القصر وفي رأس اهتماماتهم احتواء المضاعفات على صعيد القطاع المصرفي.

■ تردد أنكم خفتم من يوسف بيدس وتحديداً من كونه فلسطينياً؟

ـ لم يكن لنا أي دور.

■ ألم يحصل أن نوقش في اجتماعات «المكتب الثاني» أن بيدس خطير؟

ـ ربما ورد اسمه وربما قيل أن من مصلحة الدولة أن تعرف مصادر هذه الثروة أو شيئاً من هذا القبيل، لكن من دون أن يتعدى الأمر نطاق الاستعلام المحض. أيُّ إجراء بتخطيط مسبق من «الشعبة الثانية» لا صحة لوجوده على الإطلاق.

■ هل فرضتم على «إنترا» دفع مبالغ لجهات معينة؟

ـ لا أبداً.

■ هل تعتقد بأن نشوء «الحلف الثلاثي» بين كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده في العام ١٩٦٨ ساهم في دفع البلاد نحو الحرب؟

ـ بلا شك. لكنني لا أحمّل «الحلف الثلاثي» وحده المسؤولية. أعتقد أن كل استقطاب طائفي حصل في عهد الرئيس حلو أو بعده ساهم في دفع البلد في اتجاه المواجهات الطائفية. أدرج في هذا السياق الاجتماع الإسلامي الذي عقد في دارة الرئيس صائب سلام احتجاجاً على قيام الرئيس حلو بتكليف عبدالله اليافي تشكيل الحكومة، واعتبر نشوء «الحلف الثلاثي» عنواناً كبيراً من عناوين الانزلاق نحو المناخات المتشنجة. وقد تداخلت هذه الأجواء مع موضوع المقاومة الفلسطينية فتصاعد الاستقطاب.

طبعاً عبدالله اليافي صاحب تاريخ سياسي وثقافة عالية. والرئيس حلو سرّه أن يبحث معه الأمور السياسية بالفرنسية. المهم أن الطوائف بدأت تتجمع وتقلصت قدرة الدولة على التحرك، وكان من أهم هواجس الشهابية أن لا تترك الوضع يصل إلى هذا الحد. نحن بوضوح كنا مع بقاء رشيد كرامي في رئاسة الحكومة، فهو، إضافة إلى رصيده الكبير على الصعيد الإسلامي والعربي، رجل دولة بالمعنى الكامل للكلمة. والوضع الدقيق يحتاج إلى حنكته في معالجة الأزمات الحاصل منها والمتوقع حصوله لاحقاً..

■ هل حاولتم الحيلولة دون قيام «الحلف الثلاثي»؟

ـ بديهي، لكننا لم نفلح. لم يكن غريباً أن يبحث كميل شمعون عن أي صيغة تمكّنه من توسيع المعارضة للشهابية. وكان لريمون إده حساب مع الشهابية يريد أن يصفيه. صحيح أنه كان لشمعون حضور سياسي في مناطق عدة، وأنه كان لإده بريق ما نتيجة دوره في البرلمان، لكن انضمام بيار الجميل إلى الحلف أعطاه ثقلاً غير عادي. من دون بيار الجميل لم يكن في استطاعة الحلف القول إنه يمثل غالبية المسيحيين ولا تحقيق فوز كاسح في الانتخابات النيابية. لهذا أثرت الموضوع مع الجميل وتحدثت عن الأخطار التي يمكن أن تنجم. فكل تكتل طائفي سيتبعه بالتأكيد تكتل مضاد. وقلت له: «أنت موقفك السياسي مع النهج الشهابي لتحافظ على الثقل المسيحي داخله فيبقى متوازناً». بدا الجميل متفهماً لبعض ما طرحته، لكنه قال إن القاعدة راغبة في قيام الحلف. وهنا يمكن القول إنه إذا كان شارل حلو لم يشجع قيام «الحلف الثلاثي»! فإنه على الأقل لم يعارضه أو يسعَ لعدم قيامه. وثمة من اعتقد بأن عقدة الخروج من ظل شهاب تحكمت بموقفه في هذه النقطة. موقف بعض القيادات

الإسلامية السلبي منه شخصياً وتأييدها للعمل الفدائي بشكل عام دفع شارل حلو إلى نوع من التعاطف مع قيام «الحلف الثلاثي»! وحين انتصر الحلف بات موقفه يؤثر في موقف حلو، خصوصاً أن الاستقطاب حصل أصلاً حول المشاركة وصلاحيات رئيس الجمهورية.

■ **كيف استقبل فؤاد شهاب قيام «الحلف الثلاثي»؟**

ـ اعتبر الأمر تطوراً سلبياً ومزعجاً، إذ إنه تخوف من أن يكون الفعل وردِ الفعل مقدمة لتهديد المعادلة اللبنانية التي سعى طوال عهده إلى تركيزها على قاعدة التوازن والاعتدال.

■ **ماذا كانت التوجيهات في «الشعبة الثانية» في انتخابات ١٩٦٨ لمحاربة «الحلف الثلاثي»؟**

ـ لم نكن نريد إسقاط قادة «الحلف الثلاثي»! لكن كنا نريد الحد من انتصارهم، واعتبرنا أن ذلك يمكن أن يخفف من الاحتقان. طبعاً الحلف كان موجهاً ضد النهج والشهابية وكانت للدولة مصلحة في ضبط نجاحه. توقعنا أن يحقق الحلف نجاحات لكن ليس إلى الدرجة التي حصلت. أدى استنفار المشاعر الطائفية إلى موجة كاسحة، مثلاً رتبنا تحالفاً في منطقة كسروان بين القوى العائلية التقليدية التي كانت تتصارع هناك، لكن هذا التحالف بين الخازن والبون وزوين ونقّاع لم يصمد أمام موجة الحلف التي اكتسحت المقاعد الأربعة في كسروان.

■ **أصيبت حساباتكم بهزيمة كبيرة؟**

ـ صحيح.

■ ماذا قال فؤاد شهاب عن الهزيمة في معقله في كسروان؟

ـ تألم، وأحدثت النتائج جرحاً لديه، وراح يتساءل إلى أين تتجه البلاد. تضاعف قلقه وتبين فيما بعد كم كان هذا القلق في محله.

■ عملت رئيساً لـ «الشعبة الثانية» طوال عهد شارل حلو، كيف رأيت شخصيته؟

ـ شارل حلو رجل علم متعقل ومعتدل، ثقافة واسعة وحس إنساني مرهف ورغبة أكيدة في المحافظة على الدولة وتقويتها وإيمان راسخ بالحوار وتبادل الرأي. ليس صحيحاً أن فؤاد شهاب اختاره ليكون رئيساً ضعيفاً. وعلى كل حال فالرئاسة ما بدها رجل بطاش، بدها رجل عاقل ومؤمن بمؤسسات الدولة ويسهر عليها. شهاب وضع ثقته به، لأنه رأى فيه خير من يتمم مسيرة بناء الدولة التي أطلقها في عهده. ربما كانت قدرة حلو على الحوار أكبر من قدرته على القرار. لديه ميل مفرط إلى التحليل وتقليب الموضوع على كل أوجهه وتشريح كل النقاط بسلبياتها وإيجابياتها. لكن في النهاية لا بد من قرار. هناك مركز شاغر ولا تستطيع أن تعين فيه اثنين. يجب أن تختار. أعتقد بأن هذا الميل إلى الإغراق في التحليل أوجد لديه قدراً من التردد كان هو يعتبره نوعاً من التبصر بالعواقب. ليس صحيحاً أبداً أن الأجهزة كانت تعمل خارج إرادته أو ضدها. كان على اطلاع على كل شيء قبل حدوثه أو فور حدوثه. لم نكتم عنه معلومات ولم نحاول إحراجه أو تقييد حركته.

هنا تدخل عقدة ظل شهاب. لكن المسؤول الأول عن تنمية الانطباع في ذهن الآخرين عن وجود هذه العقدة هو الرئيس حلو

بالذات، وقد راجعته أنا شخصياً بهذا الأمر أكثر من مرة فكان يحرف الحديث في اتجاه المزاح. الرئيس حلو اعتبر أن مصلحته الإيحاء، مراعاة لشعبيته المسيحية، أن القرار في النهاية موجود عملياً في يد غيره أو أن ثمة مراكز قوى تؤثر في حريته في الحركة. ولم يكن هذا سراً فقد كان يحكي لنا أن فلاناً زاره وأنه قال للزائر أو لمح أمامه إلى نفوذنا أو معارضتنا. وكان غالباً ما يمرر هذا الانطباع عن طريق ممازحة الزائر.

لا أشكك أبداً في حرص حلو على المصلحة الوطنية العليا المبنية على التعايش. لكنني لاحظت عبر الممارسة، كما لاحظ غيري، وجود نوع من نقطة ضعف لديه حيال مخاوف المسيحيين وكأنه يعتبرها مبررة بسبب تأثر الشارع الإسلامي وقياداته بالزعامة العربية الأبرز في حينه، وهي جمال عبدالناصر. أقول، وبأمانة، إن نقطة الضعف هذه لم تكن موجودة لدى شهاب الذي كان يعتبر أن الدولة هي وحدها الضمانة للبنانيين، كل اللبنانيين، وأن البحث عن ضمانة أخرى لا يخدم أي فريق على المدى الطويل ولا يخدم لبنان بالتأكيد.

■ كيف تفسر سر قوة «الشعبة الثانية» في عهدك؟

ـ بأمرين أساسيين: الأول، أنني كنت شخصياً موضع ثقة السلطة السياسية والسلطة العسكرية على السواء، وكنت إلى ذلك لا أستوحي بتصرفاتي سوى مصلحة الدولة والجيش، فسهل تركيز سلطتي على مرؤسيّ. الثاني، أن الشعبة ضمت نخبة من ضباط الجيش الأكفاء جرى اختيارهم فرداً فرداً وفقاً لمتطلبات المهمات التي أوكلت إلى كل منهم.

أنشأنا مؤسسة وكلفنا الحفاظ عليها الكثير. وهنا سأروي لك حادثتين، الأولى مع كمال جنبلاط، والثانية مع اسكندر غانم للدلالة على ما جابهت في هذا السبيل.

ذات يوم اتصل بي المرحوم كمال جسبلاط غاضباً، فقد نقل إليه أحد الأشخاص أن سامي الخطيب قال: «بدنا نفقع رقبة كمال جنبلاط». قال لي جنبلاط: «يجب أن ينقل سامي الخطيب من الشعبة». وروى لي السبب. قلت له: «اسمح لنا قليلاً لنحقق في الموضوع». سألت سامي فقال كما توقعت: أنا لم أقل هذا الكلام، هذا تحريف يقصد منه إثارة كمال بك علينا، ربما قلت إننا لا نقبل أن يفرض جنبلاط علينا أشياء لا نقرها. أبلغت ذلك إلى جنبلاط وقلت له: «إن الخطيب يؤكد أنه لم يقل هذا الكلام وهو مستعد حتى للاعتذار. ثم إنه ضابط جيد وكلفنا كثيراً لتدريبه». قال جنبلاط: «سواء قالها أم لا، أنا كمال جنبلاط أقول يجب أن تخرجوا سامي الخطيب من الشعبة. ولكم أن تقيسوا ما إذا كان تأييد كمال جنبلاط يوازي نقل نقيب من مركزه. ألم يعد كمال جنبلاط قادراً على أن يقول انقلوا هذا النقيب وتتجاوبوا». أجبته وبحكم علاقة قوية كانت بيننا: «يا كمال بك هذه مؤسسة وأنا مؤتمن عليها، لذلك فمهما علا شأن المرجع الذي يطلب مني نقل ضابط من مركزه، ومهما كانت درجة معزتي لهذا المرجع، لا يمكنني أن أتجاوب وتبقى المؤسسة مؤسسة. مش ما بريد، ما بقدر. إذا عندك لوم على تصرف أي مسؤول في الشعبة الثانية فلومك عليّ أنا واستقالتي بتصرفك». قال جنبلاط: «طيب، طيب» وأقفل الخط. بعد أيام قليلة اصطحبت الخطيب وزرنا كمال بك في منزله وسوي الأمر.

وأما الحادثة الثانية فقد حصلت لي مع العميد اسكندر غانم حين أوقفنا في ١٩٦٨ نجله روبير (النائب فيما بعد).

كان روبير يعمل لمصلحة لائحة جوزف سكاف في الانتخابات النيابية آنذاك. ويوم الانتخاب أقدم مع بعض أنصاره، في صغبين على احتجاز عسكريين من الشعبة كانا هناك بثياب مدنية وبحجة أنه يعرف أن القيادة العسكرية لا تقبل التدخل في الانتخابات. هنا واجهت مشكلة. إسكندر غانم رئيسي ومعلمي ونجله محام ويحتجز عسكريين! أعتقد بأنني بحثت عنه ولم أجده. عندها فكرت أنه لو أقدم أخي على ما فعله روبير فماذا أفعل؟ وكان ردي أنني سأتصرف قانونياً، وهذا ما قلته لنعيم فرح ضابط «الشعبة الثانية» في البقاع. أبلغنا القضاء فأوقف روبير. قال لي إسكندر غانم: «يا غابي هذا ابني». فأجبت: «بحثت عنك ولم أجدك وأنا متألم كأنني أوقفت شقيقي إدوار رحمه الله. أنا تصرفت ليس كغابي لحود بل كرئيس لـ «الشعبة الثانية»! وبعد تعرض عنصرين منها خلال تأدية الوظيفة للاحتجاز».

ردي على كمال جنبلاط وردي على اسكندر غانم يعطي فكرة عن طريقة تصرفنا آنذاك.

■ **كيف كانت «الشعبة الثانية» تتدخل في الانتخابات؟**

ـ طبعاً نحن نتحدث عن بلد كانت التجربة الديموقراطية فيه طرية العود، وعن دولة كانت تشعر باستمرار بالحاجة إلى أن تكون قوية، لأن ضعفها يضع البلاد أمام مخاطر كبيرة. أحياناً تشعر الدولة بأن حمايتها لنفسها ولنهجها الذي تعتبره صحيحاً يستدعي قدراً من التدخل. للسلطة تقليدياً رصيد لدى قسم غير ضئيل من الناس،

فهناك في المجتمع من يعتبر أصلاً أن المسؤولين في الدولة، متى أخلصوا، أقدر على تحديد مصلحة الدولة والبلد، وهناك أيضاً عنصر المصالح. هناك رأي يقول إن ١٥ في المئة فقط من الشعب هم المجموعة التي تنشط في السياسة، وأحياناً تنشطر إلى مجموعتين متساويتين، وأن من ينتصر لا يصعب عليه استقطاب معظم الـ ٨٥ في المئة الباقين. ولدى السلطة ما تقدمه للطمأنة أو التشجيع أو الاسترضاء.

■ كنتم تكلفون ضباطاً في المناطق لإدارة المعركة؟

ـ نعم، وكانت لدينا دراسة دقيقة للوائح الناخبين والقوى المؤثرة والأشخاص الفاعلين. واستناداً إلى ذلك أسقطنا الرئيس كميل شمعون في انتخابات ١٩٦٤وكانت النتيجة استياء فؤاد شهاب. أخذ شهاب على أنطون سعد عدم تحسسه بخطأ ظهور الدولة كأنها فريق وإعطاء الفرصة لكميل شمعون للظهور بأنه الفريق الآخر، بدلاً من أن تكون الدولة حكماً، كما يرغب فؤاد شهاب أن تكون، وهو كان قد عدّل قانون الانتخاب كي لا يبقى بيار الجميل وعدنان الحكيم خارج البرلمان، فكيف بكميل شمعون؟

■ ماذا كنتم تقدمون للناس، رخصاً للسلاح؟

ـ لم تكن لدى «الشعبة الثانية» أموال. بعد «الثورة» و«الثورة المضادة» كان هناك أشخاص يعتبرون أنهم بحاجة إلى رخصة سلاح، وأراد آخرون الرخصة كمصدر وجاهة ولإثبات صلتهم الطيبة بالسلطة. أثبتت هذه المسألة فاعليتها في استمالة هؤلاء الأشخاص واجتذابهم إلى معسكر الدولة.

ورثت أنا هذه المسألة. أحياناً كانت تقدم مساعدات في التوظيف من دون تخطي القواعد الأساسية، أي يتم دعم أحد الناجحين لا التدخل لإنجاح راسب.

■ **هل كانت لديكم ماكينة لترويج الشائعات ضد خصومكم؟**

ـ إنكار هذا الشيء بشكل قطعي قد لا يكون دقيقاً، لكننا لم نخترع أكاذيب لترويجها. كانت لدينا علاقات بالصحف ومع صحافيين عاملين فيها. أنا شخصياً لم تكن تزعجني معارضة صحيفة «النهار»! إذ كان موقفها يقدم دليلاً على أننا لا نعيش في ظل ديكتاتورية أو حكم عسكري. كنا ننزعج حين تتخطى لهجة «النهار» الحدود المهنية لتصل إلى حدود الإهانة أو التحقير.

■ **هل تم في عهدك في «الشعبة الثانية» إبدال أحد صناديق الاقتراع؟**

ـ لا، وجوابي قاطع في هذا المجال.

■ **هذا كلام للتاريخ؟**

ـ لهذا أقول ذلك.

■ **لم تتخذ أنت أو أحد معاونيك قراراً من هذا النوع؟**

ـ أبداً على الإطلاق، وإذا ثبت حصول ذلك فتكون لي مفاجأة، ولو بعد ثلاثين سنة.

■ **لكن «الشعبة الثانية» استخدمت أساليب ترغيب**

وترهيب مع المفاتيح الانتخابية؟

ـ لا أستطيع إنكار ذلك. أنا كنت أفضل حصر المسألة في الترغيب وهي كافية في لبنان، لكن بعض التخويف قد يكون حصل.

■ **كان هناك من يستدعى ويضرب؟**

ـ لا أريد الجزم بأن ذلك لم يحصل، لكنني أجزم أنني لم أكن أقر هذا الأسلوب الذي ينفّر الناس ويزيد الأعداء. الحالات الفردية من هذا النوع كانت تعالج بتأنيب المسؤول ومطالبته بالإقلاع عن مثل هذه الممارسة.

■ **كيف كانت علاقتك بالرئيس شارل حلو؟**

كانت جيدة للغاية على رغم شعوره بأنني شهابي حتى العظم. قال حلو «مرة» أمام زواره: «رئيس الشعبة الثانية ليس لي، إنه لفؤاد شهاب». ففاتحته فوراً بالموضوع وقلت له: «لماذا هذه الحساسية؟ أنا في خدمتك بكل إخلاص، لكني شهابي كما أن اسمي هو غابي لحود». ولم يمر وقت طويل حتى لمس إخلاصي لمس اليد وأصبحت العلاقات ممتازة بيني وبين الرئيس حلو. لكن ظل الشهابية كان يزعجه. ذات يوم قال لي: «شئت أم أبيت أنا أشعر في القصر أن الرئيس هو الياس سركيس وأنا مدير التشريفات. يطلب النواب مقابلتي فأستقبلهم. يتحدثون معي عن الأميركيين والسوفيات والطقس ثم يخرجون ويعرجون على مكتب سركيس وهناك يقولون مطالبهم الحقيقية كأنهم يمرون على مكتبي لتبرير زيارتهم لمكتب سركيس». وفي النهاية تبلورت رغبته في إزاحة سركيس لكن دون خسارة الدولة لكفاءات الرجل، فعيّنه، بعد أخذ ورد وممانعة من سركيس، حاكما للبنك المركزي.

كان سركيس صارماً ومستقيماً. لا يحب اللف والدوران. كان مؤمناً بالخط الشهابي ويشعر بأن وجوده كمدير عام لرئاسة الجمهورية يشكل دعماً للصف الشهابي ولا يجوز له أن يضعف هذا الصف. لهذا كان مصراً على عدم ترك المنصب بمبادرة منه على رغم أن راتب حاكم البنك المركزي يفوق أضعاف راتبه في المديرية العامة لرئاسة الجمهورية. والحقيقة أن إخلاصه في معالجة الأمور لمصلحة الرئيس حلو لم يكن يقل عن إخلاصي أنا على الإطلاق.

■ لماذا اخترتم خوض المعركة بالياس سركيس في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠؟

ـ كان الوضع صعباً. استقطاب داخلي ذو اتجاهات طائفية. وتصاعد في نشاطات المقاومة الفلسطينية التي بدا، غداة «اتفاق القاهرة»! أنها لن تلتزم ما جاء فيه بسبب تعدد الفصائل وارتباطاتها. في هذا الوضع المعقد اتجهت الأنظار مجدداً إلى فؤاد شهاب، لكنه كان لا يقبل البحث بهذا الموضوع على الإطلاق. ذات يوم قلت له: «يا فخامة الرئيس البلاد تحتاج إليك والحمل ثقيل». فأجاب: «يا ابني الحمل ثقيل علي وعلى غيري. الفرق أن اللبنانيين سينتظرون مني أضعاف ما سينتظرون من غيري وأنا لا أستطيع صنع المعجزات. إذا انتخبت سيعتبر اللبنانيون والسياسيون أن مهمتهم انتهت عند انتخابي وأن على شهاب أن يحل المشكلة. غداً لمجرد أن ينزل فدائي واحد باللباس المرقط إلى ساحة البرج، وهو ما ينتظر أن يحصل ويستمر، تعود المشكلة من أولها وتتبخر هالة فؤاد شهاب. الحلول السحرية غير موجودة». سألته: «من القادر في نظرك على ضمان مصلحة البلد في حال انتخابه؟» فأجاب: «الياس

سركيس». وأضاف: «كل ما يرد في ذهني عما يجب عمله سيفعله من دون أن يحاسبه أحد على النتائج، وأنا مستعد للتشاور معه حين يرى ذلك مفيداً له. الشعب سيعطي سركيس فرصة أكبر وسيمهله، أنا سيطالبني بالحل فوراً».

عندها طلبت منه أن يمهلنا بعض الوقت قبل إعلان موقفه، فوافق على الإمهال فقط. وفي وقت لاحق وقبيل موعد الانتخابات زاره الوزير فؤاد بطرس فتدارسا مضمون كتاب العزوف عن الترشيح وتولى بطرس نصه وأذيع.

■ وجدتم صعوبة في تسويق الياس سركيس؟

ـ هناك مسألة تستحق التوقف عندها بسبب ارتباطها بالعقلية اللبنانية عموماً وعقلية السياسيين خصوصاً. سركيس من عائلة متواضعة، عصامي صنع نفسه وتدرج في الإدارة. ليس وريث زعامة ولا ينتمي إلى نادي العائلات الذي يقدم السياسيين والزعماء. كانت بيني وبين الرئيس رشيد كرامي علاقة قوية وصريحة. عندما فاتحته بموقف الرئيس شهاب لجهة رغبته في تأييد ترشيح سركيس لم يتردد في القول أن الأمر صعب عليه فهو لا يستطيع أن يبكل جاكيتته أمام الياس سركيس رئيساً للجمهورية، وقد اعتاد على التعامل معه كمدير عام، أي كموظف.

كان كرامي مستعداً لتأييد جان عزيز، وهو من تكتل «النهج» الشهابي، أو ميشال الخوري الذي يحظى بدعم شارل حلو. في النهاية تحدث شهاب مع كرامي فوافق على السير في معركة سركيس. رئيس المجلس صبري حماده كان شهابياً لا يلين وأيد سركيس منذ البداية. بيار الجميل (رئيس حزب الكتائب) قال لي:

«لماذا لا أكون أنا المرشح؟» فأجبته: «إن الرئيس يجب أن يكون حكَماً وسيحتاج إلى زعماء للصف المسيحي مثلك. أنت لا يمكنك أن تكون في آن زعيماً للصف المسيحي وحكماً بين المسيحيين والمسلمين كما يفترض برئيس الجمهورية أن يكون». لم يقتنع.

الشعور الذي لمسته لدى كرامي لمسته أيضاً لدى كمال جنبلاط. قلت لجنبلاط أنت تعرف الرجل وسياسته على مدى عهدين. تكررت اللقاءات وفي النهاية قال جنبلاط إن «جبهة النضال الوطني» التي يرأسها لن تصب ككتلة ضد سركيس وأنه سيترك الحرية لأعضائها. وشاعت في تلك الأيام مسألة الامتحان أي الأسئلة التي وجهها جنبلاط إلى سركيس حول عدد من المسائل وقيل بعدها أن سركيس سقط في الامتحان. في يوم الانتخاب، أعتقد أن جنبلاط لم يؤيد سركيس الذي حصل على أصوات فؤاد الطحيني وسالم عبدالنور وبهيج تقي الدين من كتلة «جبهة النضال الوطني».

أريد أن أوضح هنا مسألة مهمة. نحن رأينا أن الاستمرار في تعاطي الجيش في الشأن السياسي قد طال وأن الوقت حان لتنظيم انكفائه، في محاولة لاستعادة صورته ودوره كمؤسسة هي لجميع اللبنانيين كما كان بقيادة فؤاد شهاب. باستقالته في ١٩٦٠ حاول فؤاد شهاب لجم رغبة العسكريين في تخطي حدود دورهم، لكن لم تمر فترة قصيرة حتى حصلت محاولة انقلاب القوميين، التعيسة الذكر، لتعود فتغرق الجيش في توقيفات وملاحقات.

ثم جاءت قصة المقاومة في عهد شارل حلو لتعطي الجيش دوراً مستمراً في الحياة العامة. بعض الضباط تصرفوا كأنهم أعضاء في

حزب حاكم. مغريات السلطة كثيرة. كانت بعض الشواذات تعاقب وأخرى تبقى بلا عقاب. شعرنا بخطورة الوضع. اقترحت على العماد جان نجيم (قائد الجيش) ووافقني على أن يكون موعد انتخابات الرئاسة موعد انكفاء الجيش وتخليه عن أي دور غير عسكري اضطلع به في العهدين الماضيين. واعتبرنا أن الانسحاب من السياسة يجب أن يحصل في ظل رئيس شهابي لأنه سيبدو حينذاك وكأنه يحصل بمبادرة منه في حين أن الانسحاب في ظل رئيس غير شهابي، وتحديداً ريمون إده، سيعتبر بمثابة انسحاب قسري يؤثر على هالة المؤسسة، وهي رأسمال أساسي في استقرار البلاد. ولهذا السبب وافقني أن يكون نشاطي علنياً في تأييد سركيس من خلال التصميم على الانسحاب من السياسة فور انتخابه. فاتحنا الياس سركيس بذلك وبارك.

■ لم تكن حساباتكم دقيقة وفاز سليمان فرنجية؟

ـ الحقيقة أن الحسابات الأولية أجريت على أساس أن المنافسة ستدور بين سركيس وريمون إده وكنا على ثقة أن سركيس سيفوز، ذلك أن سليمان فرنجية نفسه كان قد وعدني (قبل ترشيح نفسه) بتأييد سركيس خلال غداء على يخت جورج أبو عضل في الكسليك ضمّنا نحن الثلاثة فقط.

وكان فرنجية، من جهة أخرى، قد جاهر بمحاربته المقاومة الفلسطينية وأنشأ «إذاعة صوت لبنان الحر» من زغرتا إبان احتدام المجابهة بين الجيش والمنظمات الفدائية. وبدا من تصرفه هذا كأنه يطمع في مزاحمة بيار الجميل على قيادة الصف المسيحي، وهو قرار ضمني بالتخلي عن فكرة الترشيح لرئاسة الجمهورية التي تتطلب عكس

هذا التصرف. أما كيف تمكن بالنتيجة، عندما قرر ترشيح نفسه، من كسب تأييد كمال جنبلاط وكتلة سلام على رغم موقفه المتطرف من المقاومة؟ فهو إنجاز يسجل له.

خوض فرنجية المعركة غيّر كثيراً من المعطيات، وفاز على سركيس، أبرزها أنه أزال من أذهاننا (العماد نجيم وأنا) الحاجة الملحة إلى محاربة وصوله، فالفرق بين موقفه من الجيش وموقف ريمون إده هو كالفارق بين الأرض والسماء. وعلى هذا الأساس كانت توجيهاتنا بالتصرف وكأننا منتصرون، ونصرنا تحقق بإقصاء ريمون إدة وحسب.

■ **هل أعددتم مفاتيح انتخابية للتأكد من التزام الذين تعهدوا تأييد سركيس؟**

ـ نعم.

■ **كم بلغ عدد الذين لم يتقيدوا بوعودهم؟**

ـ أربعة أو خمسة؟

■ **من الأبرز بينهم؟**

ـ عبد اللطيف الزين الذي كان يتردد باستمرار على سركيس ووعد بتأييده. وأحمد إسبر الذي قال إنه سيؤيد سركيس إلا إذا كان منافسه ريمون إده، ومحمد دعاس زعيتر الذي غيّر موقفه لأسباب غير سياسية.

■ **هل علمتم أن ضباطاً من الجيش عملوا لإنجاح سليمان فرنجية؟**

ـ علمت بذلك لاحقاً، لم تكن لنشاطهم أهمية تذكر. عيّن الرئيس فرنجية العقيد أنطون دحداح مديراً عاماً للأمن العام، وذهب دحداح لاحقاً مع وزير الدفاع آنذاك الدكتور الياس سابا في زيارة رسمية إلى إسبانيا. كنا في السابق قد كلفنا دحداح تطوير إذاعة الجندي وقام بعمل ممتاز. في إسبانيا كشف لي أنه كان من أركان الفريق الذي خطط لفوز فرنجية بالرئاسة وأنه اعتبر أن فرنجية هو الوحيد القادر على الفوز ضد سركيس وأن النتائج أكدت صحة حساباته. في أي حال بعد حصول الحدث يمكن العثور على كثيرين يدّعون أنهم خططوا له.

■ اتُّهمتم بأنكم مارستم ضغوطاً على أدريان جدي لتمويل سركيس؟

ـ أثيرت هذه المسألة في التحقيقات مع ضباط «الشعبة الثانية» وتبين بطلان التهمة، وقال لنا جدي إنه تعرض لضغوط لقول ما قاله في البداية. أدريان جدي كان يدفع لبعض النواب والشخصيات ولا علاقة للمسألة بمعركة سركيس.

■ هل كلفتم نائباً حضور اجتماعات خصوم سركيس للاطلاع على خططهم؟

ـ كانوا أشطر منا، فقد حضر عبد اللطيف الزين كل اجتماعاتنا وأيّدهم في النهاية.

■ كنتم تراقبون الهاتف؟

ـ نعم.

■ **كيف؟**

ـ اعتبر الجواب الذي أعطاك إياه جوني عبده في سلسلة «يتذكر» هو جوابي أنا شخصياً. جمع المعلومات ضروري.

■ **كنتم تراقبون خطوط الصحف؟**

ـ خطوط الصحف والسياسيين. كنا نراقب خطوط بعض الشخصيات لمعرفة مضمون الاتصالات التي يتلقونها علماً أنه كانت لنا ثقة كاملة بهذه الشخصيات.

■ **هل كنتم تراقبون خطوط السفارات السوفياتية؟**

ـ نعم، لكن بعض السفارات كانت تعرف أنها مراقبة فتحاول تزويدنا بتفاهات سرعان ما يتضح أن لا جدوى من مراقبتها. هنا أريد أن أقول إنه كان من المحرّم نقل أي معلومات شخصية بمعنى أن فلاناً يحب فلانة. هذه كانت ممنوعة. وكذلك الأشياء المالية إلاّ إذا كانت مشبوهة.

■ **كنتم تتنصتون على كميل شمعون وريمون إده؟**

ـ وبلا فائدة لأنهما كغيرهما تعلّما أن لا يبحثا الأمور الجدية على الهاتف. فؤاد شهاب نفسه كان يقول «يا أفنديي في فرنسا مكتوب على الهاتف نفسه «كن كتوماً فإن الهاتف ليس كذلك» «Soyez discret le Telephone me l'et pus».

■ **حصل جدل حول النتائج بعد فوز فرنجية بفارق صوت واحد؟**

ـ حاول صبري حماده الاجتهاد لكي يقول إن ما ناله فرنجية ليس كافياً أي أنه يحتاج إلى ٥١ صوتاً (من أصل ٩٩) وليس إلى ٥٠. حصل هرج ومرج وثار سليمان فرنجية وجرى اتصال معي فكان موقفي بلا تردد أن فوز فرنجية يجب أن يُعلن وهذا ما حصل.

■ انتخب سليمان فرنجية رئيساً فماذا حلّ بكم؟

ـ فاز الرئيس فرنجية فذهبنا لتهنئته وأطلعناه على نشاطنا. قال: «من الآن فصاعداً Stop» أي أنه يريد وقف النشاطات التي أثارت اعتراضات، فأبلغناه أننا نحن أيضاً نريد وقفها، وأننا إذا تعاطينا علناً بمعركة الرئاسة فلهذا الغرض بالذات، إذ كنا نتخوف من وصول إده، أما وقد وصل هو فالجيش، بكل ارتياح، يلتزم ثكناته ولا يتعاطى السياسة. قال الرئيس فرنجية إنه يريد تغيير ضبّاط «الشعبة الثانية» فطلبنا منه أن يتم ذلك ضمن عملية تسلم وتسليم كاملة تجعل الخلف ملمّاً كلياً بمتطلبات مسؤوليته فتبقى «الشعبة» فعّالة وقادرة على خدمة الدولة. بالاتفاق مع العماد جان نجيم اخترنا ضبّاطاً من أصحاب الكفاءة بعدما امتنع الرئيس فرنجية عن تسمية أحد.

بعدها طرحت فكرة إرسالنا ملحقين عسكريين وكانت المفاجأة تعييني في براغ. أثار الموضوع استغراباً وكان اللافت مبادرة لويس سفير مسؤول الـ «سي. إي إيه» في لبنان إذ زار العماد نجيم ليقول له: «هذا التعيين يعني أنكم تدفعون غابي لحود إلى الموت فالـ (كي. جي. بي) قادرة على قتله هناك بحادث سيارة أو بطريقة أخرى». وكان يشير إلى ذيول إحباط عملية خطف طائرة «الميراج». لم أعد أذكر إذا كان الرئيس فؤاد شهاب أحبط كذلك بالأمر وتحدث مع الرئيس فرنجية أم أن العماد نجيم هو الذي فاتحه بالموضوع. كان

جواب الرئيس فرنجية فورياً، خصوصاً أنه كان يقدّر الدور الذي لعبته في زغرتا شقيقتي الراهبة وكان يسمّيها أختنا الراهبة. قال: «أنا أريدهم أن يخرجوا لا أن يلحق بهم ضرر خصوصاً غابي». وهكذا تقرر إرسالي إلى مدريد.

قصة براغ ومبادرة المسؤول في المخابرات الأميركية دفاعاً عن سلامتي أعادت إلى ذهني قصة «الميراج» لجهة لغز افتضاح أمرها. ترى هل هم من دخل على الخط ليقع إطلاق النار وتنتهي القصة بالشكل الذي انتهت فيه. أم هو «الموساد».

صدر القرار في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ وطلبوا منا أن نغادر في ٢٤ منه فطلبنا أن يسمح لنا بقضاء الميلاد مع عائلاتنا. وهذا ما حصل ثم غادرنا وذهبت أنا إلى إسبانيا.

■ كيف استدعيتم إلى بيروت؟

– في أواخر العام ١٩٧١ استدعينا إلى بيروت فذهبنا، وتقدمت من قائد الجيش العماد إسكندر غانم . قال غانم: «الرئيس يحبّك ولكن أنت تعرف أن تجاوزات حصلت ويجب أن يحصل حساب لمرتكبيها». سألت: «من المقصود؟» فأجاب: «سامي الخطيب وسامي الشيخة ونعيم فرح وجان ناصيف». قلت: «إذا كانت المآخذ بسبب عملهم في الشعبة فأنا المسؤول إذ لم يكونوا يتجاوزون أوامري على الإطلاق. أما إذا كانت هناك أخطاء مسلكية شخصية من قبل أحدهم فهذا شيء آخر». قال: «الموضوع جدي وسنلاحقهم بغية تسريحهم، إذا لم تغيّر موقفك فستسرّح على رأسهم، والأفضل أن تقدّم استقالتك». قلت: «أعوذ بالله. لن أقدم استقالتي أبداً». فقال: «ستحالون إذاً على المجلس التأديبي».

صدرت عقوبات بحقنا ووزعنا على الثكنات ضمن إجراءات توقيف ليتمكن المجلس التأديبي من استجوابنا، وأرسلت أنا إلى ثكنة مرجعيون. وأثرنا هذه النقطة لاحقاً إذ كيف يمكن اتخاذ عقوبة بحق شخص محال أمام المجلس التأديبي قبل أن ينتهي المجلس من عمله وتثبت عليه التهمة. استمع المحقق إلينا ثم اجتمع المجلس وقرر تسريحنا من الجيش وفقاً لما هو مطلوب منه. ذهبنا إلى منازلنا في نيسان/أبريل ١٩٧٢ولما تقدمنا بالدعوى أمام مجلس الشورى استدعاني قائد الجيش العماد غانم مجدداً وقال لي: «يا غابي لا تكبّروا الموضوع». رفضت وأعدت عرض الأسباب. وفي مرحلة لاحقة وبغية إبطال الدعوى أمام مجلس الشورى قرروا العمل على إصدار حكم من المحكمة العسكرية عملاً برأي قانوني أنه إذا حصل حكم قضائي فذلك يقطع الطريق على الدعوى أمام مجلس الشورى.

غادرت إلى مدريد حيث عائلتي كانت هناك. وخلال وجودي في العاصمة الإسبانية في منتصف العام ١٩٧٢ حصلت الملاحقة بتهمة التعدي على الحريات وارتكاب توقيفات اعتباطية وإتلاف وثائق والتسبب بإفلاس أدريان جدي. وثبت لاحقاً أن كل هذه التهم ملفّقة وأن إتلاف الوثائق لم يتعد كوننا أتلفنا أشياء غير مهمة أو أشياء يمكن أن تكون لها مضاعفات سلبية على الجيش. حصل التلف إبان التسلم والتسليم، فهناك أوراق لا تعالج إلا جزءاً من الأمر ولا تفيد من لم يكن حاضراً وعسى اطلاع على الظروف الكاملة، وسوء الفهم مضر.

في العام ١٩٧٣ كنت في إسبانيا حين تلقيت نبأ وفاة الرئيس شهاب. كلفت الصديق فؤاد الهبر إبلاغ الرئيس رشيد كرامي أنني

ذاهب إلى الجنازة، لكن لا أريد أن أمثل أمام القضاء في هذا الوقت فهل ذلك ممكن وبماذا ينصح؟ غادرت مدريد إلى روما حتى لا أتأخر إذا كان الجواب إيجابياً ولأستقل على الفور طائرة تابعة لطيران الشرق الأوسط إلى بيروت. في روما اتصل بي فؤاد الهبر وقال: «الأفندي يقول لك ارجع إلى مدريد». كان مؤلماً بالنسبة إلي أن لا أشارك في تشييع فؤاد شهاب.

■ من الذي طرح فكرة المحاكمات؟

ـ أعتقد بأن عسكريين لعبوا دوراً في التحريض. بينهم من يريد تصفية حسابات معتبراً أنه استبعد في أيامنا أو هُمّش، وبينهم من يبحث عن دور أو يطمع في جاه.

■ قبل تلك المرحلة دخل الرئيس صائب سلام غرفة مراقبة الهاتف وأوقف عمل الرقابة؟

ـ هذه مواقف صوّرت كبطولات آنذاك لكنها هفوات. في كل دول العالم يجري التنصّت على الهاتف، ثم إن إلغاء الرقابة لا يحتاج إلا لقرار. لا ضرورة أبداً لخلع الباب والصور.

■ لماذا فرّ رفاقك إلى دمشق؟

ـ عرف سامي الخطيب من مصادر موثوقة أن الدولة تنوي اعتقاله مع رفاقه فغادروا سراً إلى دمشق التي استقبلتهم استناداً إلى التقدير الذي كان لـ «الشعبة الثانية» في ذهن المسؤولين في سورية. والسر هو أننا لم نكن نعمل ضد سورية ومصالح سورية بل العكس، إذ لم نتوان عن تقديم أي مساعدة متى كان تقديمها لا يمس مصلحة لبنان أو سيادته.

■ لماذا تذمرت الحكومات السورية؟

ـ كان أكثر تذمرها من الصحافة اللبنانية. وكان جوابنا الدائم أننا نبذل كل ما في وسعنا للحيلولة دون تعكير العلاقات لكن نحن نعيش في نظام ديموقراطي ولا سلطة لنا على الصحف. الحكم اللبناني يتعرض لحملات من الصحف والقانون هو الضمانة حين تتخطى الصحافة حدودها. وتذمرت أيضاً في بعض الأحيان من نشاط اللاجئين السياسيين السوريين، لكن معالجة هذه الأمور لم تكن صعبة. في فترة تفاقم التذمر السوري من اللاجئين السوريين في لبنان استأجر الأمن العام في عهد توفيق جلبوط فندقاً صغيراً في جزين وطلب من اللاجئين السوريين المقيمين في بيروت والذين تشكو سورية من نشاطاتهم السياسية الإقامة فيه. بلورنا هذا الحل كي لا نطردهم كما كانت ترغب دمشق، وأدى في النهاية إلى النتيجة نفسها. أقام ثلاثة أو أربعة أشخاص في الفندق في جزين وبعدها لم تكن هناك حاجة لمثل هذا التدبير إذ انصرفوا إلى بلد آخر من تلقاء أنفسهم.

■ ما هو الحكم الذي صدر بحقكم؟

ـ صدرت أحكام مختلفة بعضها غيابي. وابتهج السياسيون المعارضون والصحف التي كانت تتحدث عن «الازدواجية» و«الأشباح». لاحقاً اتضح لدى الرئيس سليمان فرنجية أن التحريض أدى دوره فكان المخرج استدعاء من ذهبوا إلى سورية. بذلت جهود وتبلورت فكرة تقول بأن يقدم الضباط طلبات التماس وتجاوب الضباط. عندما قدموا الطلبات قال فرنجية: «إذا لم يكن غابي لحود على رأسهم فلن أنهي القضية، لقد تعرض لأنه حمى مرؤوسيه، أريد التماساً منه ليشمله العفو».

النائب السابق أنطوان الهراوي كان رجل خير. تمنى عليّ أن أقدّم التماساً. قلت له: «أرجوك أن تستعمل كل لباقتك لشكر الرئيس فرنجية ورجائي أن لا يوقف العفو عن الضباط بسبب عدم تقديمي الالتماس. أنا في وضع يسمح لي بتحمّل التضحية وأريد أن أسجّل اعتراضي على السابقة. إذاً حكم مجلس الشوري أن لا حقوق لي سأقبل. أنا أعلنت قبولي الذهاب للمثول أمام المحكمة العسكرية لثقتي برجولة توفيق جلبوط وهو كان رئيس لها. قبل أسبوع من موعد مثولي فوجئنا بتعيين جورج غريب رئيساً للمحكمة وهو، عسكرياً، ضابط جيد لكنه غير قادر على الاعتراض إذا جاءته توجيهات بإصدار أحكام علينا. لم أحضر فحكمت غيابياً بالسجن عشر سنوات وصدر عفو عن الآخرين. في العام ١٩٧٥ ذهبت إلى لبنان وأوقفت فور وصولي إلى المطار وحاكمتني المحكمة في اليوم التالي وصدر الحكم ببراءتي، فصفّق العسكريون الحاضرون في قاعة المحكمة مع المصفّقين.

■ في العام ١٩٧٦ انتخب الياس سركيس رئيساً للجمهورية بعد ست سنوات من فشلكم في إيصاله إلى هذا المنصب. بماذا شعرت؟

ـ أفرحني انتخاب سركيس وتأملت أخيراً لشعوري بأهمية العودة إلى مواصفات معينة لدى الرئيس وفي الرئاسة. كان الياس سركيس وريثاً طبيعياً للتجربة الشهابية بما تعنيه من دراية بحقائق التركيبة اللبنانية ورهان على مؤسسات الدولة وسياسة متوازنة تسهّل انخراط العائلات اللبنانية في الدولة بدلاً من توزيع الدولة على الزعماء والعائلات. وعلى الصعيد الشخصي كان سركيس اكتسب خبرة سياسية وإدارية بفعل معايشته للرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو

وبعدهما للرجل الذي نافسه على الرئاسة وربحها أقصد سليمان فرنجية. ولا يختلف اثنان على نزاهة سركيس وحرصه على المال العام ومشاركته المواطن العادي آلامه وآماله وتقديمه مصلحة الوطن على أي مصلحة شخصية. بهذا المعنى رأيت في انتخاب سركيس إنصافاً بعد مماته لفؤاد شهاب الذي نصح بانتخابه قبل ست سنوات وتلكأ بعض أركان الشهابيين في فعل ذلك، وتعزية لي شخصياً إذ آمنت بحسن الخيار منذ اللحظة التي أشار الرئيس شهاب بذلك، لكن لسوء طالع لبنان لم يحالفنا الحظ. وبدا لي انتخاب سركيس شبيهاً بانبلاج الضوء بعد الليل على رغم شعوري بأن الطريقة التي انتهى بها عهد فرنجية من اقتتال وانقسام طاول مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية تضع خلفه أمام تحديات استثنائية ومهمات صعبة.

كان وصول سركيس، آنذاك، مرهوناً بالحصول على تأييد ناخبين اثنين: داخلياً «الجبهة اللبنانية» وهي كانت ناخباً لا بد من تأييده لضمان فوزه، وخارجياً الناخب الإقليمي الكبير وهو سورية، وقد حصل على تأييد هذين الناخبين وفاز.

■ **هل جرى اتصال بينكما؟**

ـ وكيف لا؟ اتصلت به هاتفياً وهنّأته. سألني إذا كان سيراني قريباً فأجبت: «في أول طائرة».

كان مطار بيروت مقفلاً ولا بد من القدوم إما عن طريق مطار دمشق وإما عن طريق قبرص. اتصلت بسامي الخطيب واتفقنا على أن يكون في انتظاري في مطار دمشق ونغتنمها فرصة لنزور المسؤولين السوريين ونشكرهم ثم نتوجه إلى بيروت. وهكذا حصل.

أمضينا ليلة في دمشق وزرنا بالمناسبة كلاً من العماد أول حكمت الشهابي والعميد علي دوبا، وتركّز الحديث على الوضع في لبنان وتبادلنا التهاني بانتخاب الرئيس سركيس وقد عبّرا عن دعم سورية الكامل له. كان علي دوبا يتحدث إليّ وكأنه يخاطب القائد المقبل للجيش اللبناني فقد كان يعرف طبيعة علاقتي مع الرئيس سركيس. وإلى حدّ ما كانت الروحية نفسها موجودة في اللقاء مع الشهابي.

تحدثنا مع دوبا عن الظروف التي ستواجه الرئيس سركيس. وفوجئت بتوجيهه نقداً جارحاً إلى رشيد كرامي وكمال جنبلاط وكأن الرسالة التي يضمرها الحديث هو أن تحجيم هذين الرجلين يجب أن يكون من مهماتي ومن مهمات العهد الجديد. وكان جوابي الفوري أنه بوجود سركيس في رئاسة الجمهورية وغابي لحود في قيادة الجيش لن يكون موضوع كرامي وجنبلاط متعذر الحل. أنا واثق من قدرتنا على جعل رصيد الرجلين يصبّ في النهاية في خدمة الدولة اللبنانية وفي خدمة علاقات لبنانية ـ سورية ممتازة. لم يلق ردّي ارتياحاً وتأكد ذلك لي لاحقاً، لكنني كنت أعبّر عن قناعتي وهي أن الدولة لا تستطيع تجاهل الزعامات الحقيقية ذات الصفة التمثيلية الفعلية لطوائفها، ولا يجوز أن نحاول إلغاء هذه الزعامات بل عليها بذل كل جهد ممكن لجعل شعبية هذه الزعامات تخدم مشروع الدولة وتوسع قاعدة شعبيته.

السلطة يجب أن تدرك الحساسيات والتوازنات وأن تختار طرق المعالجة في رؤيتها الشاملة. وأقول بصدق إن أحداثاً كثيرة في عهد الرئيس السابق سليمان فرنجية كان يمكن تدارك حصولها أو لجم انعكاساتها لو كانت الرؤية الشهابية هي الموجودة في السلطة. سأعطي مثالاً على ما أقول. لنفترض أن كارثة كاغتيال معروف سعد

حصلت وارتفعت أصوات تتهم الجيش. إضافة إلى التحقيقات، على الدولة المسارعة إلى معالجة الأمر مع الزعماء المسلمين. لو عدنا بالذاكرة تستوقفنا التظاهرات التي حدثت في بيروت الشرقية دعماً للجيش رداً على متهميه. فبدلاً من مطالبة الراغبين في التظاهر في الشارع المسيحي دعماً للجيش بالامتناع عن هذا العمل لأن نتائجه سلبية، للأسف بارك المسؤولون ردّ الفعل هذا، وانتدبوا ممثلين لهم لحضور المهرجانات التي أُقيمت تأييداً للجيش.

■ هل كان في تفكير سركيس تعيينك قائداً للجيش؟

ـ كان هذا الأمر بديهياً بالنسبة له. لكنه فاتحني أنه خلال معركة الرئاسة شددت «الجبهة اللبنانية» على ضرورة أخذ رأيها في الاعتبار في المواضيع الحساسة وهذا من أبرزها. وباختصار كان الموقف كما يلي: الرئيس كميل شمعون يعارض بصورة قاطعة تعييني قائداً للجيش في حين كان الشيخ بيار يؤيد تعييني لكنه لا يريد مخالفة شمعون الرأي علانية، ويشير على النائب الراحل يوسف سالم لينقل الكلام إلى الرئيس سركيس بقوله «ليأخذ الرئيس المبادرة ويضعنا أمام الأمر الواقع». لكن التطورات عقّدت الأمور أكثر وفضّل الرئيس سركيس التريث.

أما على صعيد ضباط الشعبة السابقين فقال لي بأنه التزم بأن لا يعودوا إلى مراكزهم السابقة، وقد آلمني هذا الأمر أكثر من عدم تعييني أنا قائداً للجيش.

قال لي الرئيس سركيس: «أنت تعرف أنني لا أحتاج إلى من يقنعني بكفاءة وإخلاص هؤلاء لكن هناك ضغوط وشروط وقوى فاعلة على الأرض يجب التعامل معها».

■ **وهل بحثتم في مَنْ سيتسلّم الشعبة الثانية؟**

ـ نعم، وفي ضوء ما تقدم اقترحت عليه اسم جوني عبده. وبرع جوني في المهمة.

■ **وقيادة الجيش؟**

ـ قال لي الرئيس سركيس لن نتمكن من تعيينك الآن والمسألة تحتاج إلى وقت. قلت له: الأمر متروك لك.

مرّت أسابيع قال لي الرئيس بعدها أن «الجبهة اللبنانية» لا تزال تعارض تعيينك وسأطلب من السوريين أن يساعدوني على إقناعهم وسأكلف الوزير فؤاد بطرس أن يثير الموضوع في دمشق الأسبوع المقبل، وربما يمشي الحال.

ذهب فؤاد بطرس وحين عاد استدعاني سركيس وقال لي: «رجع فؤاد بطرس وبدلاً من الوعد بالمساعدة تلقينا نصيحة». قلت: «ما هي هذه النصيحة؟». فقال: «قالوا لفؤاد مش (ليس) من مصلحة الرئيس سركيس إغضاب الجبهة اللبنانية». حضر إلى ذهني على الفور ما دار في اجتماعنا مع العميد علي دوبا فرويته له. بعدها قال لي: «يعطيك العافية، لو أخبرتنا لما كلّفنا فؤاد بطرس طرح الموضوع».

■ **تبين أن لا حظ لديك، فمن طرح اسم فيكتور خوري؟**

ـ أنا طرحت الاسم كبديل نظراً إلى ميزاته العسكرية ولكون اتجاهه السياسي من خطنا في حدود تسعين في المئة، وهو شقيق ميشال

خوري الذي عمل معي في «الشعبة». وكان يمكن أن يطرح اسم ميشال لرئاسة «الشعبة» بعدي أو اسم جان ناصيف الذي كنت أعدّه لهذه المهمة. عن طريق التمرّس بمختلف الفروع في الجهاز أنا بنيت فوق الأساس الذي ورثته من أنطون سعد. فحافظت على العلاقات والصداقات التي اكتسبتها للشعبة والدولة وقوّيتها، أزلنا بعض الشواذات لكن حرصنا على عدم المسّ بالبنيان وكنت أتمنى أن يتابع ناصيف هذه المهمة من بعدي. طبعاً كانت هناك حملة على عودة «الأشباح» وهي التسمية التي أُطلقت علينا، وقد حرم الجيش بسبب هذه الحملة من تراكم الخبرات إذ إنك لا تستطيع اختراع ضابط مخابرات بين ليلة وضحاها.

■ ألم تتأثر علاقتك بسركيس بسبب عجزه عن تعيينك قائداً للجيش؟

ـ لا، فعلاقتي به وبالخط الذي يمثّله أعمق بكثير من قصة هذا المنصب أو ذاك. طلب مني، وكنت مقيماً في إسبانيا، أن أتردد باستمرار وكنت أزوره دورياً مرة كل ثلاثة أشهر أو لدى حصول أحداث، وكنت أقيم لديه في القصر الجمهوري إذ لم يكن عندي بيت في لبنان. كانت لقاءاتنا للتحليل واستعراض الأوضاع. وكان الرئيس سركيس يبلغني أنه يفكّر في إشراكي في إحدى الحكومات وكنت أجيبه: «أنا معك من دون مواقع ولم أحلم يوماً أن أكون سياسياً محترفاً أو وزيراً، والمنصب الوحيد الذي لا أستطيع أن ارفضه هو قيادة الجيش. إذا تسنى ذلك فأنا عسكري وبالتصرف».

مرّ العهد واستمرت العلاقة خلاله، وقبل نهايته أعدت إلى الجيش برتبة عميد وعُيّنت في القصر وشهدت نهاية العهد وهي كانت

مؤلمة بسبب الاجتياح الإسرائيلي.

■ **من كان المطبخ الرئاسي في عهد سركيس؟**

ـ كان حول الرئيس من دون تراتبية أو تصنيف: فؤاد بطرس، جوني عبده، سامي الخطيب، أحمد الحاج، رينيه معوض، كريم بقرادوني، فاروق أبي اللمع، كذلك ميشال إده وفريد روفايل كأصدقاء، وطبعاً كنت أنا. في أول عهده عيّن سركيس اللواء أحمد الحاج قائداً لـ «قوات الردع العربية» لكنه لم يطق الشواذات وأن يكون موقعه صورياً فطلب إعفاءه، وعُيّن سامي الخطيب بدلاً منه وانتقل الحاج إلى منصب المدير العام لقوى الأمن الداخلي. قام سامي بعمل ممتاز، أشاد لي الرئيس سركيس بمميزاته ولباقته في أكثر من مناسبة وكان يلخص لي الإشادة بعبارة «تربيتك صالحة».

■ **كنت تحب سامي الخطيب؟**

ـ ولا أزال، كنت أحب جميع ضباطي على السواء إنما هو بدرجة أخصّ بالنسبة إلى ما كان يتعرض له، مع عائلته، من مصاعب وتهديدات من جراء عمله.

■ **كيف كان سركيس يستشير كل هؤلاء؟**

ـ كانت هناك حلقات حول الرئيس. كان هناك من يشركه في القرار ومن يكلفه مهمات محددة أو يستمع إلى تحليله. معنى ذلك أن ليس كل الذين وردت أسماؤهم كانوا يعرفون كل شيء. الممارسة جعلت فؤاد بطرس وجوني عبده على علاقة يومية مع سركيس، أما أنا فكنت على اطلاع عبر زياراتي الدورية.

■ متى عرفتم أن الرئيس سركيس مريض؟

ـ فاتحني بذلك في السنة الأخيرة من عهده وكان هناك من يطالبه بالبقاء لسنتين أو أكثر. قال لي: «يا غابي إضافة إلى رفضي للمبدأ فإن صحتي لا تسمح لي». أبلغه الأطباء بمرضه وأن المرض مرشح للتطور.

■ لم يخرج سركيس من القصر ثرياً؟

ـ هذا الرجل العصامي كان قمة في النزاهة. كان درساً لكل مسؤول وموظف.

■ لماذا عمل سركيس لاحقاً في مصرف يملكه النائب عصام فارس، هل كان في ضائقة مالية؟

ـ مع اقتراب ولايته من الانتهاء كان سركيس يعبّر أمام أصدقائه أنه لا يستطيع أن يبقى من دون نشاط معيّن بعد تركه الرئاسة، ولم يكن المرض ظهر عليه بعد. لم يكن لي دور في هذه المسألة لكنني أروي ما سمعته وهو أن عصام فارس (النائب الحالي) كان معجباً بسركيس وبالسياسة الحكيمة التي ينتهجها واقترب منه وأحبه وبادله الرئيس المحبة.

قبيل نهاية العهد طرح فارس على الرئيس سركيس فكرة أن يتولى، بعد رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس إدارة مصرف يؤسسه فارس واسمه «ويدج بنك». راقت الفكرة لسركيس ووافق. ذات يوم أشاد سركيس أمامي بعصام فارس ولم أكن أعرف الرجل وكان ذلك بعد اشتداد المرض على سركيس. قال لي إنه مدين له جداً لمشاعره تجاهه. سألته عن السبب فقال لي إنه طلب من فارس تعيين شخص

آخر بدلاً منه لأن حاله الصحية لم تعد تسمح له بالقيام بواجبه كاملاً، وأن فارس ردّ عليه برفض قاطع وقال له ستبقى إلى أن تتعافى تماماً فوجودك بيننا بركة، ونحن مدينون لك، أثّر هذا الكلام في سركيس لأن فارس لم يطلب منه شيئاً يوم كان رئيساً.

■ كيف تقوّم تجربة فؤاد بطرس؟

ـ كان الرئيس فؤاد شهاب يعتبر فؤاد بطرس نموذجاً لما يجب أن يكون عليه رجل السياسة ورجل الدولة في لبنان. يعود الفضل في اكتشافه لمدير الأمن العام في حينه المقدم توفيق جلبوط. استوقفت الشهابيين في فؤاد بطرس مواصفات مهمة: الكفاءة والاستقامة والمسؤولية ووعي حقائق التركيبة اللبنانية والابتعاد عن الأسلوب الذي يسعى إلى اكتساب شعبية ولو على حساب مصلحة الدولة والوطن. مسؤولية في انتقاء الخيار الأفضل ومسؤولية في تحمّل تبعات القرار. وأعتقد أن مواصفات فؤاد بطرس هي اليوم موضع تقدير غالبية اللبنانيين على اختلاف أهوائهم وميولهم.

■ لو طلبنا منك تعداد المحطات التي آلمت سركيس وأثّرت في مسار عهده؟

ـ انزعج سركيس لعدم قدرته على المجيء برشيد كرامي رئيساً للوزراء. وكان صعباً علي كرامي أن يتقبّل أن الرئيس هو سركيس ولا يكون هو رئيساً للحكومة وبينهما علاقة وطيدة وقدرة أكيدة على بلورة لغة مشتركة. كان سركيس يحلم باستعادة الصيغة التي اعتمدها فؤاد شهاب أي كرامي رئيساً لحكومة تضم كمال جنبلاط وبيار الجميل معاً، وكأنه كان يحلم بترميم المعادلة اللبنانية التي ضربتها الحرب.

لم يتمكن من المجيء بجنبلاط وزيراً بسبب المواجهة التي قامت بين سورية و«الحركة الوطنية» وحزن سركيس كثيراً لاغتياله. فقد درج على اعتباره أحد أعمدة التركيبة اللبنانية، وكان يدرك قدرته على لعب دور صمام الأمان حين يقتنع بهذا الدور.

وفي باب المحطات التي آلمته يمكن أيضاً إدراج اغتيال النائب طوني سليمان فرنجية. فقد اعتبر سركيس مقتله كارثة على الموازنة والدولة والوطن، وكان محقاً في القلق من نتائجها البعيدة.

والمحطة الأخرى كانت الاشتباكات التي اندلعت في الفياضية بين الجيشين اللبناني والسوري وما أعقبها. لكن إذا شئنا التوقف عند المحطة الأخطر فهي كانت بلا شك زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات إلى القدس. كانت الزيارة بالنسبة إلى لبنان زلزالاً دفع سورية إلى إعادة تقويم حساباتها على الساحة اللبنانية. والتقت دمشق مجدداً مع المقاومة الفلسطينية ولم تعد الدولة قادرة على ضبط المقاومة، وفقدت بالتالي قدرتها على ضبط خصومها. شعر سركيس بأن زيارة السادات نسفت حلمه بأن يكون رئيس الحل ولم تبق له غير مهمة إدارة الأزمة، وهو ما فعله إلى نهاية عهده الذي شهد بدوره محطة خطيرة ومدمرة هي الاجتياح الإسرائيلي وما استتبعه من هزّات وخضّات.

■ كيف نظر سركيس إلى الاشتباك بين الجيشين اللبناني والسوري؟

ـ نظر إليه بما يستحقه وأدرك خطورته وضرورة معالجته سريعاً للحدّ من مضاعفاته ومنع تكراره. نتائج الصدام أكدت أنه لم يكن وليد مؤامرة أو خطّة مدبّرة، فتعايش جيشين على أرض واحدة يمكن أن

يتسبب في احتكاكات. والمسألة بدأت باحتكاك من هذا النوع كان الضابط سمير الأشقر طرفاً فيه، واتسع الصدام وتسبّب في سقوط ضحايا من الطرفين. في النظر إلى الحادث لا تستطيع إلّا أن تأخذ في الاعتبار مشاعر العسكريين اللبنانيين وفي الوقت نفسه لا تستطيع إلاّ أن تتفهم رد فعل القيادة السورية. كان سركيس في مأزق، فهو كرئيس للجمهورية لا يستطيع تسليم ضابط لبناني لمحاكمته خارج الحدود. وهو حريص في الوقت نفسه على العلاقة مع سورية وكرامة جيشها. في النهاية بلور الوزير فؤاد بطرس صيغة تقول بهيئة مشتركة تتولى التحقيق والمحاكمة. وهذا ما حصل. لم ينسف الحادث العلاقة بين الحكمين لكنه كان مزعجاً بما أثاره من حذر على بعض المستويات.

■ لو أردنا اختصار الخط الشهابي ماذا تقول؟

ـ الدولة والمؤسسات والتوازن. المنطلق هو أن لبنان لكل اللبنانيين وأن الدولة يجب أن تكون الضمانة لحقوق كل لبناني. دولة تستحق جهده وولاءه وهي تضمن حقوقه. والتوازن هو السر. إشراك الزعماء الحقيقيين في الحكم لكن وفق منطق الدولة لا وفق منطق تقاسمها. إشعار كل الطوائف والمناطق بأنها حاضرة ومشاركة في الحقوق والواجبات معاً. الدولة القوية تحمي الوطن وتحمي المواطن. وهي قوية بفضل حكم القانون واتساع القاعدة التمثيلية لأركانها. والتوازن لا يعني الشلل وهو يحمي القرار وعملية تنفيذه. والجيش في الشهابية ليس حاكماً فالحكم في يد الهيئات المنتخبة ويلعب الجيش دور الضمانة والاحتياط. أما المهمة الأساسية لأجهزة الأمن فهي جمع المعلومات ووضعها في تصرف أصحاب القرار لتسهيله وضمان استناده إلى معطيات فعلية فضلاً عن دورها في

كشف الأخطار أو التنبّه إلى وجودها. توازن وإنماء وعدالة اجتماعية في الداخل، وواقعية في السياسة الخارجية تحمي استقرار الداخل.

بصورة أوضح، الشهابية لم تخترع زعامات، أشركت في الحكم أصحاب التمثيل الواسع في طوائفهم: بيار الجميل وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وصائب سلام وصبري حماده. كان الهدف أن تصبّ تركيبة الحكم في تعزيز النسيج اللبناني الذي يحتاج إلى عناية دائمة، خصوصاً أن أي إضعاف للدولة يقود إلى ما حصل في منتصف السبعينيات.

■ **وعلاقة رينيه معوض بالشهابية؟**

ـ معوض شهابي عريق. كان دوره في البرلمان شبيهاً بدوري في الجيش. كان معوض فاعلاً وقادراً على إقامة علاقات حتى مع الذين لا يشاركونه رأيه. أنا أعتبر اغتيال الرئيس معوض تتويجاً للمؤامرة التي استهدفت زعزعة البناء اللبناني وإزالة سد آخر كان يمنع الفتنة من الامتداد. كان الغرض من عدد من عمليات الاغتيال إزالة شخصيات يمكن أن تشكّل نقاط ارتكاز في استعادة لبنان استقراره ومقومات دولته. صبّت كل هذه العمليات في خدمة المؤامرة حتى ولو اختلفت أسماء المنفّذين. كان الغرض من الاغتيالات حرمان لبنان من أي حصانة أو أوراق يمكن أن يستعين بها لإنقاذ وحدته وصيغة التعايش التي كانت قائمة فيه. الرئيس معوض والرئيس كرامي وكمال جنبلاط والمفتي حسن خالد والعماد جان نجيم أحداث ظهرت نتائجها لاحقاً، لأنها أسقطت خطوط الدفاع ـ الأخيرة عن فرص ترميم المعادلة اللبنانية وإقامة الدولة القوية المتوازنة.

■ **متى انضم جوني عبده إلى «الشعبة الثانية»؟**

ـ في بداية عهد الرئيس شارل حلو لاحظنا أن بعض العسكريين يتصرفون وكأن الجيش هو الحاكم ويتوجهون إلى الدوائر الرسمية لمتابعة معاملاتهم، وبينهم من يحاول توظيف انتمائه إلى الجيش لممارسة نفوذه دون وجه حق. بهدف الحد من ذلك أنشأنا في «الشعبة الثانية» «مكتب شؤون العسكريين الخاصة» لمتابعة معاملات العسكريين في سائر دوائر الدولة ومنعهم من التوجه إليها بأنفسهم، واخترنا جوني عبده لرئاسة هذا المكتب. عندما عُيّن العماد إميل بستاني قائداً للجيش، طلب ضابطاً ليكون رئيساً لغرفته العسكرية ومرافقاً له، فانتقل جوني عبده إلى هذا المنصب وتابع العمل مع العماد جان نجيم، ثم انتقل إلى وحدات أخرى قبل أن يُعيّن في العام ١٩٧٧ مديراً لمخابرات الجيش.

■ **ثمة من يقول إن الرئيس سركيس كان يفكر في ترشيحك رئيساً خلفاً له؟**

ـ صحيح، إنما كان قبل الاجتياح الإسرائيلي في أواخر العام ١٩٨١ أو مطلع العام ١٩٨٢. قال له السفير الأميركي: «أتمنى عليك أن تفكر مجدداً في موضوع ولايتك فربما تحتاج البلاد إلى وجودك سنة إضافية أو اثنتين على أمل أن تساعد التطورات على تحريك الحل في لبنان». ردّ سركيس: «أنتم تريدون شخصي أم تريدون سياستي. إذا كنتم تريدون سياستي فهناك من يستطيع أن يكملها كأن الياس سركيس مستمر وهو غابي لحود».

هذا ما رواه لي الرئيس سركيس الذي قال إن السفير الأميركي لم يعترض. بعد فترة قصيرة، في نيسان/أبريل ١٩٨٢ أُعدت إلى

الجيش وحصلت على الترقيات المستحقة لي فصرت في رتبة عميد وعُيّنت مستشاراً عسكرياً لدى الرئاسة.

عندما حصل الاجتياح الإسرائيلي وبلغ حدود بيروت طلبت من الرئيس سركيس أن يطوي صفحة التفكير بي للرئاسة فالمعطيات انقلبت، وكان رأيه هو كذلك.

■ كيف اقتنع سركيس ببشير الجميل (قائد «القوات اللبنانية») ودعمه للرئاسة؟

ـ كانت العلاقات بين سركيس وبشير الجميل سيئة للغاية قبل تلك المرحلة. فسركيس كان يعتبر بشير شاباً متهوراً وينظر إليه كمشكلة. حصلت احتكاكات بين الطرفين ووصل الأمر إلى حد أن هناك من فكر بـ «التخلص» من بشير. عارضت أنا ولم يكن سركيس يقر أسلوب الاغتيال. تحدى بشير الرئاسة في سلسلة أعمال عنفية ومواقف كلامية.

حصل اتصال لاحقاً وعبّر سركيس أمام بشير عن قناعاته الوطنية الثابتة وهي وحدة لبنان والتعايش بين أبنائه وما تفرضه التركيبة اللبنانية من تشاور بين الطوائف إضافة إلى العلاقات العربية. وتكررت اللقاءات والاتصالات التي لعب جوني عبده دوراً رئيسياً في ترتيبها بعد عداوة بينه وبين بشير وصلت إلى تبادل التهديدات. في النهاية لاحظ سركيس أن بشير بدأ يتجه نحو الواقعية.

عندما حصل الاجتياح الإسرائيلي اختلّت الموازين الداخلية وتغيرت المعطيات الإقليمية. أصبح واضحاً أن بشير صار في مقدوره أن لا يسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية إذا لم يكن هو الرئيس، وأنه لن

يسمح لأي شخص آخر يتولى الرئاسة بأن يحكم فعلاً. كان هناك أمر واقع جديد أبرز ما فيه، تضاؤل وزن القيادات الإسلامية في انتخابات الرئيس، وبدا بشير وكأنه المرشح الوحيد والرئيس المقبل. واعتبر سركيس أن بشير الآخذ في التنازل عن مواقفه المتشددة سيكون قادراً على المرونة بسبب شعبيته في الفريق الذي ينتمي إليه. وإضافة إلى ذلك أعتقد بأن سركيس حلم بتجديد المعادلة اللبنانية عن طريق الانتقال إلى جيل آخر، أي أن يتعاون بشير الجميل مع وليد جنبلاط، خصوصاً بعدما تخلى بشير عن الطروحات التقسيمية أو شبه التقسيمية، وأكد رغبته في التفاهم مع المسلمين وتفهم أهمية أن تكون له روابط عربية، بما في ذلك مع سورية. ولعل «هيئة الإنقاذ الوطني» التي شكلها سركيس وضمت وليد جنبلاط ونبيه بري وغيرهما رمت إلى إطلاق حوار من أجل تسوية وشراكة جديدة في الحكم. أنا لم تكن لي علاقة مباشرة ببشير، لكنني سمعت من الرئيس سركيس والمحيطين به أن بشير تغيّر سريعاً وتعهد أن يتخلى فور انتخابه عن علاقته بـ «القوات اللبنانية».

■ ما قصة «شكراً غابي» التي قالها لك بشير أمام شاشات التلفزيون بعد انتخابه؟

ـ قبل جلسة الانتخاب بأيام قليلة أخبرني جوني عبده بحضور الرئيس سركيس أن بشير متضايق جداً من موقف شقيقه أمين وأن الخلاف بين الشقيقين جدي وحاد. كان أمين يشعر بأنه أولى بالرئاسة، فهو أكبر سناً من بشير ويصنف في خانة المعتدلين ولديه تجربة نيابية وسياسية، وكان يجري اتصالات مع قيادات في بيروت الغربية لدعم ترشيحه بدلاً من بشير. أما بيار الجميل فكان يؤيد

وصول بشير إلى الرئاسة، لكنه كان محرجاً في التنازع بين ولديه.

قلت للرئيس سركيس: «أنا أتولى موضوع أمين». فتدخل جوني وقال: «أرجوك، إذا عرف بشير أنك اجتمعت بأمين فلن أستطيع ضمان أمنك، بشير ناقم على أمين ويمكن أن يذهب في قراره إلى النهاية، لو نضمن أنك تستطيع إقناعه نحاول، لكن أمين عنيد ومحاذير الفشل كبيرة جداً». فقلت له: «دعني أخاطر»!

اتصلت بأمين فجاء إلى القصر واجتمعنا في الغرفة التي أنام فيها في جناح الضيوف. قلت له: «كنت أعتقد أن خلافك مع بشير مناورة، لكنني تأكدت الآن أنه خلاف حقيقي». فأكد وجود الخلاف وتبسط في شرح موقفه، معدداً مآخذ على الرئيس سركيس وجوني لجهة إقفال أبواب القصر في وجهه وفتحها على مصراعيها لبشير مذكراً بالتباين الفاضح في مواقفهما من العهد، فبينما هو يؤيد تأييداً كاملاً الرئيس ويدافع عن سياسته يتخذ بشير موقف تهجم وتجريح.

قلت له: اترك الماضي ودعنا نتحدث عن الحاضر. حظوظك في الوصول، في الظروف الحالية، مساوية لحظوظي أنا، أي لا شيء. الوضع القائم على الأرض يفرض بشير، وهذه المرحلة ليست مرحلتك. سأقول لك كلمتين: أنا لا أعرف بشير لكنه سيصل إلى الرئاسة، وأنا معتاد على المجيء إلى القصر، وأريد أن أستمر، وخصومتك مع بشير ستمنعني من المجيء، ناهيك عن كونك بموقفك هذا تقدم هدية إلى الذين يرغبون في تبييض صفحتهم مع بشير ولا يعرفون كيف فيلجأون الآن إلى التهجم عليك، تماماً كما كان هناك في السابق من يأتي إلينا ويهاجم كميل شمعون للحصول على شهادة حسن سلوك منا. أنا أريد أن أجيء إلى

القصر لأرى شقيق الرئيس، فأستقبل بحفاوة، لا أن أتعرض للبهدلة بهذه الصفة، ويقفل باب القصر في وجهي.

بعد حوار طويل اقتنع أمين، وكانت تربطنا علاقة، وشكرني على مصارحتي له. لم يصدق جوني في البداية، لكنه تأكد لاحقاً أن أمين مشى فعلاً ولمس بشير ذلك.

حصلت الانتخابات وفاز بشير وتوجه إلى القصر الجمهوري ليسلم على الرئيس سركيس. سلّم على الجميع وحين وصل إليّ، وكان ذلك أول لقاء بيننا، اغتنمها فرصة ليشكرني. وهذا سر الـ «شكراً غابي».

■ انتخب بشير، فهل طرح موضوع ترشيحك قائداً للجيش؟

ـ الحقيقة أنه في جلسة التفاهم بين سركيس وبشير قبل الانتخابات طرح اسمي لقيادة الجيش، فقال بشير: «مستعد لإعطائه أي منصب باستثناء قيادة الجيش». فرد سركيس: «هذه خسارة لك». عندها طرح سركيس موضوع تعييني رئيساً لمجلس إدارة «شركة طيران الشرق الأوسط». وافق بشير واتخذت إجراءات إدارية استعداداً لهذا التعيين واجتمع مجلس الإدارة لانتخابي، لكنه تأجل من دون تصويت لأن أسعد نصر لفت النظر إلى المهل القانونية في إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بموضوع الاجتماع، وهي تنص على ضرورة إبلاغ الأعضاء بالموضوع المطروح قبل ثلاثة أسابيع وذلك لم يحصل. كان سليم سلام يعد نفسه لتولي المنصب. التقيته وبحثنا في الموضوع وصارحته بحرصي على التعاون معه وتفاهمنا نسبياً.

اغتيل بشير وانتخب أمين رئيساً. قال لي أمين: «أنا رئيس جمهورية وتتولى أنت رئاسة الميدل إيست! أنا مأخذي على سركيس أنه لم يثبت رجولته ويعينك قائداً للجيش من أول يوم لوصوله على رغم معارضة الجبهة، من كان لديه غابي لحود لا يتركه في مدريد ويقبل حلولاً رديفة لملء هذا المركز».

عدنا إلى هذا الموضوع في بكفيا في ختام النهار الذي انتخب فيه. قال لي الرئيس الجميل: «لدي ثلاثة ضباط تعاونوا معي جيداً وأريد لهم مراكز جيدة وهم إبراهيم طنوس وجورج حروق وغبريال أرصوني». قلت له: «سميت لي ثلاثة ضباط ممتازين ومن الطبيعي أن يكونوا في مراكز تتناسب وكفاءاتهم. لكنني أرجوك فخامة الرئيس أن تكون علاقتك مع القيادة عبري أنا أي عبر قائد الجيش. أتمنى ألا يعرف المعنيون أنهم سيعينون بناء على طلبك. الانضباط في الجيش يحتم التزام الهرمية وأن لا يشعر أي ضابط بأنه أقرب إلى الرئيس من قائد الجيش. أما أنا فسأكون دائماً معك وبتصرفك في كل زمان ومكان». بلع الرئيس الجميل ريقه وغيّر الحديث. لم تعجبه الملاحظة وقلت في نفسي إن الفرصة ستتاح للتبسط أكثر في الموضوع لاحقاً. لكنني فوجئت به يفاتحني بعد بضعة أيام بصعوبة التعيين بسبب معارضة «القوات اللبنانية»! فلم أعلق على الإطلاق.

هذا بالنسبة إلى قيادة الجيش، أما بالنسبة إلى رئاسة مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط فقال لي الجميل إنه مدين للرئيس صائب سلام الذي دعمه بقوة، وإن هذا الأخير جعل من موضوع تعيين سليم سلام اختباراً للعلاقة. قلت له: «لا أريدك أن تختلف مع صائب بك. مبروك لسليم سلام. دعني أقول لك أنا لم أقبل أن أكون عبئاً على الرئيس سركيس وبيننا تاريخ طويل، فهل أقبل أن

أكون عبئاً عليك». وفي وقت لاحق عيّن العماد إبراهيم طنوس قائداً للجيش.

أعتقد أن التزامي الصارم عقلية المؤسسة هو الذي حال دون تعييني، أو بالأحرى هو الذي جنبني هذه الكأس.

قبل أيام من استقالتي من الجيش أبلغت أن الرئيس الجميل وضع اسمي في عداد الوفد الذي سيرافقه إلى المملكة العربية السعودية، وقد تسنى لي في هذه المناسبة التعرف إلى الرئيس رفيق الحريري الذي انضم إلى الوفد في الرياض، وشرفني الملك فهد بمنحي وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى، وكانت هذه المهمة خاتمة نشاطي الرسمي.

■ **متى تعرفت إلى فؤاد شهاب؟**

ـ حين رقيت إلى رتبة ملازم أول في العام ١٩٥٦ تقدمت بطلب للحصول على إذن بالزواج من زوجتي الحالية وهي فرنسية. طلبني قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب وكان لقائي الأول معه، وهو متزوج أيضاً من فرنسية. كان شهاب يهتم بكل ضابط من ضباط الجيش الذي كان صغير العدد. سألني شهاب: «هل تحبها؟» فأجبت: «نعم». وسألني كيف تعرفت إليها فرويت له أنني كنت في دورة عسكرية في باريس في العام ١٩٥٣ وشاهدتها هناك، في حفل في النادي العسكري. قال لي ما معناه أن العلاقة لن تقتصر عليكما، إذ ستقوم علاقات بين العائلتين، فهل سيكون هناك انسجام؟ أنت ضابط مدفعية وهندامك جيد وكذلك لغتك الفرنسية، لكنها ستعيش معك هنا، أي أنك ستنتزعها من محيطها. أنت تريد أن تأكل مجدرة وكبه فهل تأكل هي هذا الأكل. في الحقيقة كان

يريد أن يلفتني إلى الفارق بين الثقافات والأذواق، وفي النهاية قال لي شهاب: «ماذا سيكون ردك إذا قلت لك أنني غير موافق، خذ وقتاً وأعطني الجواب» فأجبت: «أردّ الآن. إذا لم توافق تكون قد قسوت علي جداً لأنك ستضطرني إلى ترك الجيش وهو أثمن ما عندي». فقال: «إذهب وافعل ما تريد. أنا عادة أعطي رفاقك الذين يتزوجون أجنبيات سنة ليعودوا ويقولوا لي: أنت على حق، أما أنت فسأعطيك سنتين».

تزوجنا في العام ١٩٥٦ وترك أهل زوجتي باريس وجاؤوا ليقيموا معنا في بيروت. في العام ١٩٥٩ عندما نقلت إلى «الشعبة الثانية» سألني الرئيس شهاب: «كيف حال هالفرنساوية ماشي حالها؟». وعندما كان يتصل بي في البيت في عهد الرئيس حلو ولا يجدني بسبب اجتماعاتنا المتأخرة مع الرئيس كان يقول لي في اليوم التالي: «بعدها حاملتك هالفرنساوية؟».

اسم زوجتي إليان ماري لويز دوفلامنك، ولديّ أربعة أولاد، كريستين ويولاند وبول وفيليب.

■ **في ١٩٥٨ حدثت ثورة، أين كنت وبماذا شعرت؟**

ـ كنت برتبة ملازم أول في دورة تدرج في أميركا ورجعت وكان الوضع مضطرباً. كان فوج المدفعية متمركزاً على خطوط التماس في العاصمة. عندما نزل مشاة البحرية الأميركية على شواطئ بيروت عينتني قيادة الجيش ضابط ارتباط معهم. طبعاً نزول «المارينز» كان مرتبطاً بتطورات الأوضاع في المنطقة من العراق إلى غيره.

في قيادة الجيش كان فؤاد شهاب بالنسبة إلى الضباط المرجع

والمقياس. كانت هناك لدى العسكريين ثقة كاملة بنزاهة شهاب ووطنيته.

■ **هل وقف على الحياد ليصل إلى رئاسة الجمهورية؟**

ـ من معرفتي بفؤاد شهاب التي توثقت لاحقاً أستطيع أن أجزم أن حياد فؤاد شهاب كان ثمرة إدراكه العميق حساسية التركيبة اللبنانية وخطورة المغامرة بمصير المؤسسات عبر مواقف متسرعة أو منحازة. أعتقد أن فؤاد شهاب أراد تجنيب الجيش مصيراً مشابهاً لما حل به في «حرب السنتين»! أي الانقسام والتشرذم. لو قاتل شهاب «المقاومة الشعبية» في العام ١٩٥٨ لانقسم الجيش.

■ **هل تعتقد بأن شهاب خطط لتسلم الرئاسة؟**

ـ ما عرفته من أنطون سعد (رئيس المكتب الثاني في عهد شهاب) هو عكس ذلك. فمع اقتراب نهاية عهد كميل شمعون بدأ السياسيون يفاتحون شهاب ويقولون له أنت الحل، وكان يقفل الموضوع ويشدد على البحث عن حل مع رجال السياسة. مع العلم أنه كانت هناك تجربة سابقة. استقال بشارة الخوري وعيّن قائد الجيش اللواء شهاب رئيساً لحكومة انتقالية فما كان من شهاب إلا أن شجع على انتخاب رئيس للجمهورية وسلمه السلطة وعاد إلى قيادة الجيش. لو كان راغباً في السلطة لكان تمسك بها عندما قدمت له على طبق من فضة لكنه رفضها. في العام ١٩٥٨ كان الوضع صعباً وتحدث معه كثيرون، بينهم المبعوث الأميركي مورفي، وأظن أنه لم يوافق إلا لشعوره بأن المطلوب مهمة إنقاذ ولفترة محددة.

■ هل شعرت لاحقاً بأنه ندم على دخوله المعترك السياسي؟

ـ لم يكن نادماً على أي شيء فعله، واعتبر أنه كان يؤدي عملاً وطنياً أو واجباً وطنياً.

■ هل كان يحتقر السياسيين؟

ـ لم يكن يحتقر العمل السياسي. كان يحتقر تجار السياسة وأكَلة الجبنة الذين يعتبرون السياسة بازارات وصفقات ويمارسون الكذب، وكان هذا أكثر ما يمقته. كان يشعر بالمرارة حين يرى كثيرين من السياسيين لا يقيمون وزناً لفكرة الدولة ويبحثون دائماً عن حصتهم ويلجأون إلى إثارة الغرائز والنعرات للوصول إلى موقع. كان فؤاد شهاب يتوقع من السياسي أن يتصف بالمسؤولية الوطنية وأن لا يتردد في اتخاذ المواقف الصائبة حتى وإن بدت غير شعبية، وكان الذين يتصفون بهذه الصفات يعدون على الأصابع.

■ ما هي أهم مواصفات فؤاد شهاب؟

ـ مدرسة في الأخلاق والاستقامة، تجرد لا يرقى إليه الشك، تعلق كامل بفكرة الدولة والمؤسسات ونظرة وطنية شاملة تساوي بين كل اللبنانيين من دون تمييز. كان قدوة كضابط ثم كقائد للجيش وبعدها كرئيس للجمهورية، وكذلك كرئيس سابق. كان نموذجياً في كل مراحل حياته وفي كل المواقع التي شغلها. بنى الجيش مؤسسة متماسكة، محصنة ضد النعرات الطائفية، ولاؤها مطلق للشرعية، كوادرها على جميع المستويات منضبطة انضباطاً كاملاً، مؤمنة بعدالة القيادة في الثواب والعقاب، الكفاءة والمسلك هما المقياس عند الترقيات والتشكيلات وتولي المسؤوليات.

لذلك كانت المعادلة الطبيعية: كل ضابط في موقع حساس لا بد أن يكون أجدر رفاقه لتبؤ المسؤولية، فإذا أطلقنا على كل من كانوا في مواقع القيادة على مختلف المستويات تسمية «شهابيين» لانطبقت هذه التسمية تحديداً على نخبة ضباط الجيش.

وهكذا الضباط الذين انتقيتهم بدوري للعمل في الشعبة الثانية. هذا الذي غاب عن ذهن الذين اتخذوا الإجراءات التعسفية التي اتخذت، وعبثاً حاولنا لفت النظر قائلين لا بأس في نقل غابي لحود من مركزه لكن استفيدوا من كفاءة وخبرة وجدارة معاونيه، فلم يؤخذ بالنصيحة. وبالعودة إلى الرئيس شهاب أضيف أنه كان ينظر بكره إلى مستغلّي المشاعر الطائفية والفئوية، ويعتبر أن الدولة هي الحل والقانون هو الملجأ. كان يعرف أن الطائفة التي ينتمي إليها تريده أن ينحاز إليها، لكنه كان يعتبر أن المصلحة الوطنية تفرض عليه أن يكون الحاكم والحكَم وملاذاً لجميع الطوائف، ولم يضعف يوماً.

لمناسبة تكليف الجيش معالجة مشاكل العشائر واقتتالها في ما بينها بعدما عجز الدرك عن ذلك، انكب على درس أوضاعها بمساعدة الضابط بطرس عبد الساتر الذي كان يعرف المنطقة (البقاع) بصعوباتها وتاراتها وحساسياتها، فتبين أن الحل يبدأ بأن تقيم مدرسة ومستوصفاً فيشعر المواطن بأن الدولة ليست فقط العصا، وأن الحل البعيد المدى هو تنمية المناطق وربط مشاعر سكانها بمشروع الدولة. الدولة بمؤسساتها هي المفتاح لديه، وهكذا تم في عهده إنشاء مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي واستقدم بعثة «ايرفد» والأب لوبريه لتخطيط الإنماء بحسب حاجة المناطق وليس في ضوء مصالح المتنفذين.

■ هل كان طائفياً؟

ـ أعوذ بالله. كان يفهم الحساسيات الطائفية ويراعيها أحياناً كي لا تتفاقم، لكنه كان ضد الاستسلام لها أو العزف على أوتارها.

■ هل كانت لديه مرارة لأن قسماً كبيراً من المسيحيين أحب كميل شمعون؟

ـ كان يفهم ذلك، لكنه كان يتخوف من انزلاق الناس إلى تأييد الزعماء الذين يقولون لهم ما يريدون سماعه لا ما تفرضه المصلحة العامة.

■ كنت عميد دورتك في المدرسة الحربية؟

ـ هذا صحيح، كنت الأول في دفعتي، تخرجت في العام ١٩٥٢ وعيّنت بهذه الصفة، ووفقاً للتقليد، مدرباً في المدرسة الحربية لمدة سنتين. ثم تابعت دورة بالستيك في فرنسا في العام ١٩٥٣ واستمررت مدرباً في الحربية لهذه المادة طيلة ست سنوات أخرى. نقلت إلى الشعبة الثانية في العام ١٩٥٩. لذلك فإن جميع ضباط الجيش الذين دخلوا الحربية في السنوات الثماني الممتدة من العام ١٩٥٢ إلى العام ١٩٦٠ تربطني بهم علاقات مميزة.

■ ما هي الدورات الأخرى التي تابعتها في الخارج؟

ـ تابعت دورة في المدفعية في العام ١٩٥٧ في أوكلاهوما. وفي العام ١٩٦١ دورة أركان في فرنسا، وفي العام ١٩٦٣ دورة مخابرات لدى الجيش الأميركي في بالتيمور.

■ **لماذا استقال فؤاد شهاب في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٠ ولماذا عاد عن استقالته؟**

ـ المقاييس في ذهن فؤاد شهاب ثابتة، الجيش ليس للسياسة وكلما حصل وضع استثنائي يستدعي التدخل يتدخل الجيش لمعالجة الوضع وبانتهاء المعالجة تنتهي المهمة ويعود إلى ثكناته. في العام ١٩٥٢ عهد إلى شهاب برئاسة حكومة انتقالية وسارع فور انتخاب الرئيس الجديد إلى تسليم الحكم للرئيس المنتخب. في العام ١٩٥٨ انتخب، وهو لا يزال قائداً للجيش، رئيساً للجمهورية. أعتقد بأنه سرعان ما شعر بأن منصب الرئيس سيؤدي إلى قيام موالاة ومعارضة، ولم يكن يريد لهذه اللعبة السياسية أن تنعكس على رصيد الجيش. هذه المرة أيضاً اعتبر شهاب أنه جاء في مهمة إنقاذ، مع فارق وحيد هو أنها قد تستغرق وقتاً أطول مما استغرقته مهمة العام ١٩٥٢، يعيد بعدها السلطة إلى سياسي ينتخبه النواب.

يبدو هذا المنطق غريباً على من لم يعرف فؤاد شهاب، لكن من يعرفه لا يستغرب ذلك أبداً. كان شهاب يعتبر أن الجيش يستدعى لإنقاذ الجمهورية وليس للإمساك بها. الواقع أن المشكلة كانت في سوء الفهم. شهاب اعتبر أن فؤاد شهاب انتخب رئيساً للجمهورية ولا يجوز أن يتعدى الأمر شخصه. في حين اعتبر عدد من العسكريين أن قائد الجيش صار رئيساً للجمهورية، وكأن الجيش، كمؤسسة، تسلم السلطة، وهو ما كان شهاب يرفضه قطعاً. تحدثت معه في هذا الأمر عندما جئت إلى الشعبة الثانية وعينت مسؤولاً عن الأمن العسكري. خاف شهاب من أن تؤدي السياسة إلى ضرب هالة الجيش إذ كان يعتبر أن حياد هذه المؤسسة رصيد لا يجوز التفريط به.

■ استقال شهاب فماذا حصل؟

ـ كانت مفاجأة للجميع وجدية ونهائية. بعد انفضاض جلسة مجلس الوزراء التي أعلن خلالها استقالته وبوصوله إلى منزله، اتصل بالمقدم سعد رئيس الشعبة الثانية وقال له: «ابعث لي غابي لحود». فأرسل المقدم سعد في طلبي وقال لي: اذهب إلى منزل الرئيس في جونيه فهو يريد أن يستوضحك عن بعض أوضاع الجيش، وكنت أنا مسؤولاً عن الفرع العسكري في الشعبة. ذهبت فوجدته في انتظاري وقد انتهى من تناول طعام الغداء، طرح عليّ أسئلة كثيرة وأجبت عنها، وكانت كلها تصب في خانة تسييس الجيش، ولسوء حظي فقد كانت أجوبتي تؤكد له تخوفاته من أن استمراره بالرئاسة يدفع العسكريين، ضباطاً وأفراداً، للتصرف في المجتمع على أساس أنهم مصدر السلطة، وهذا شيء إنساني لا يمكننا تلافيه. ولمست أن هذه الناحية هي في أساس همومه وقد تكون السبب الرئيسي لكي لا أقول الوحيد الذي حداه لاتخاذ قراره بالتنحي. وقبل انصرافي سمحت لنفسي بطرح السؤال الذي كان يراودني ويتعلق أصلاً بمسؤوليتي. قلت له: «لكن يا فخامة الرئيس على من تتركنا وتترك الجيش» فأجابني: «لا تخافوا لن أترككم، سيأتي الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، وقد تحدثت معه في هذا الأمر، وسأكون أنا مستشاراً عسكرياً معه لأرعى خصيصاً شؤون الجيش. هذا كلام يجب ألا يطلع عليه أحد. إنه لك فقط لأنك مسؤول عن الفرع العسكري، حتى أنطون سعد لا تقل له هذا الكلام، فهمت؟». أجبته: «فهمت، خير مون جنرال». وانصرفت وبقي السر في صدري حتى هذه اللحظة.

بعد عودتي سألني المقدم سعد: «شو كان الموضوع؟» قلت:

«استفسار عن وضع الجيش ومدى انزلاق الضباط إلى التعاطي في السياسة». فهز رأسه، كمن اعتبر أن كل شيء انتهى.

المقصود أن نيته في مغادرة الرئاسة كانت قاطعة ولديه تصور لطريقة الخروج منها. وأعتقد راسخاً أن هدفه الأوحد كان منع انزلاق الجيش إلى السياسة.

عندما استقال زحفت القيادات السياسية والنيابية تطالبه بالعودة عن استقالته وحصلت اتصالات عربية ودولية. أنا أعتقد أن قرار عودته عن الاستقالة اتخذ بعد استقباله كبار العسكريين وعلى رأسهم رئيس أركان الجيش الزعيم يوسف شميط. أبلغهم أن استقالته نهائية ودار حوار تعهدوا خلاله العودة إلى ما كانوا عليه قبل انتخابه، فلعب موقفهم، في نظري، دوراً حاسماً في اقناعه بالعودة عن استقالته.

■ هل كان فؤاد شهاب يستشار في تعيين قائد الجيش في عهد شارل حلو؟

ـ في بداية عهده كان الرئيس حلو يتشاور مع الرئيس شهاب بشكل شبه دائم في جميع المواضيع، على رغم أن أمنية الثاني كانت عكس ذلك. وفي هذا السياق دعني أروي لك كيف جنيت أنا على الرئيس شهاب واستدرجته بدوري للاستمرار في التعاطي في شؤون الجيش والبلاد خلافاً لرغبته. بعد انتهاء ولايته أرسلت له تقريراً كنا نقدمه إليه حين كان رئيساً ويحوي خلاصة المعلومات التي يمكن في ضوئها اتخاذ القرار سلباً أو إيجاباً في المسائل المطروحة. فور تلقيه البريد اتصل بي وذهبت إليه. قال: «أنا تركت الرئاسة وهناك رئيس للجمهورية هو المسؤول. أنا أديت واجبي

وانتهت ولايتي ولا داعي لإطلاعي على البريد». أكدت له تفهمي لموقفه وإخلاصي المطلق للرئيس حلو، لكنني رجوته أن يقبل باستمرار وصول البريد إلى منزله لأننا نريد الإفادة من خبرته ولو في صورة ملاحظة يبديها حين يشعر بضرورتها. رفض الطرح رفضاً قاطعاً. عندها قلت له: «فخامة الرئيس أنا رئيس الشعبة الثانية لأن ذلك هو خيارك، وأنا فخور بذلك، وبعرف أنك بتعزني وتريد أن أنجح. بدي إطمع بمساعدتك ولن تبخل عليّ بها». قال: «شو علاقة هيدي بهي؟». قلت: «في الشعبة الثانية لا نتعامل فقط مع مخبرين يجمعون لنا الأخبار. إننا نتعامل أيضاً مع محللين، ندفع لهم رواتب كبيرة من مخصصاتنا المحدودة، لكي يحللوا لنا هذه الأخبار ويعطونا استنتاجاتهم. أنا أريد مساعدتك كمحلل محترف تتعاقد معه «الشعبة الثانية» بشخص رئيسها مجاناً، ورأيك تسديه لي على راحتك. ولتتمكن من ذلك لا بد من إطلاعك على المعلومات التي تتوافر لدينا». قال: «طيب يا أفندي وأي متى برأيك بيحققللي إتقاعد؟». صمتّ برهة ثم أجبت: «الله يخليّلنا لنا ياك بصحتك مون جنرال».

هكذا استمررت في إرسال البريد له واستمر في مطالعته يومياً على رغم كثافة المضمون أحياناً، وكان يسدي إليّ النصح كلما رأى ذلك مناسباً. ولهذا كان النواب يفاجأون حين يكتشفون أنه ترك الرئاسة ولا يزال ملماً بكل التفاصيل. ولذلك أشفق على من يقول إن شهاب خطط كي يحكم من خلال شارل حلو، وأنا العليم كم كان يرغب من صميم قلبه في الابتعاد تماماً، وكم كان توقه على الصعيد الشخصي حقيقياً للإخلاد إلى الراحة والتنعم، بعد طول عناء بهناء التقاعد.

الواقع أنني كنت أعتبر من جهتي أن رجلاً كفؤاد شهاب يمتلك ذلك الرصيد الكبير من النزاهة والمصداقية ومن النفوذ لدى أعلى المراجع السياسية والعسكرية والفكرية والاجتماعية لا بد من أن يستمر في لعب دور الضمير وينبهنا إذا ما أخطأنا أو انحرفنا ويبقى أولاً وآخراً الضمانة والمرجع. ولا بد أن أعترف أن استمرار نفوذه على هذا النحو كان له مردود مضاعف بالنسبة إلى نفوذي الشخصي ونفوذ الجهاز الذي كنت أرأس، ولا داعي للاسترسال، إنما أقسم أن ذلك لم يكن هدفي على الإطلاق.

■ ما هي قصة شولا كوهين؟

ـ امرأة يهودية لبنانية، كانت تعيش في وادي بوجميل في بيروت وكان معروفاً أنها جاسوسة لإسرائيل، نجحت في إقامة علاقات واسعة، بما في ذلك في الوسط السياسي. كانت هناك شبهات حول نشاطها، لكن لم يكن لدينا أي دليل حسي. كنت أعمل مساعداً لرئيس الشعبة الثانية انطون سعد ومسؤولاً عن الأمن العسكري. أقامت كوهين شبكة تجسس وراحت تجمع المعلومات بواسطة مخبرين وجندت موظفاً لبنانياً اسمه محمود عوض عمل لها خصوصاً في الاتصالات التي لا تريد إجراءها شخصياً لتفادي افتضاح أمرها. حاول محمود عوض اختراق «الشعبة الثانية» وتعرّف إلى موظف مدني فيها اسمه ميلاد القارح وحاول تجنيده. أبلغني القارح فطلبت منه أن يتظاهر بالموافقة وتوثقت علاقته مع عوض. بعدها صار عوض يدفع أموالاً للقارح وكنا نأخذها منه ونسجلها في دفتر. وقلت له أن المكافآت ستدفع له من الصندوق الخاص بالمخبرين وسجلنا كل قرش حصل عليه من الاستخبارات الإسرائيلية. في النهاية تمكنا من تسجيل لقاء وضبطنا محمود عوض

وكوهين ونجحنا في ضرب الشبكة. كان ذلك في بداية عملي في «الشعبة الثانية» في أيام الرئيس شهاب. وفي مطلع عهد الرئيس فرنجية فوجئ الرئيس الجديد لـ «الشعبة الثانية» جول بستاني بوجود هذا السجل حيث كل قرش تقاضاه القارح في تلك القضية مسجلاً في دفتر، بحيث كنا لا نسمح لأحد بالحصول على مال غير مشروع أو أن نضع هذا المال في جيبنا نحن.

■ في تلك المرحلة كانت أجهزة الاستخبارات الكبرى ناشطة في بيروت، فهل كنتم تتابعون نشاطاتها؟

ـ كانت بيروت تعج بالأجانب. وكان قسم منهم يشارك في المناسبات الاجتماعية. ثم إن رجال المخابرات يعملون في العادة تحت صفات ديبلوماسية أو في شركات تجارية. لهذا يصعب حصر المسألة في مدينة مفتوحة تحوي هذا العدد من الأجانب.

ثم إن إمكانات «الشعبة الثانية» كانت ضئيلة جداً. لا شك في أن الأجهزة الأجنبية كانت تنشط في بيروت وتقوم بجمع معلومات عن المنطقة. نحن كنا نحاول أن نعمل في حدود إمكاناتنا وكنا نتابع أي موضوع نشتبه بأنه يمكن أن يشكل تهديداً لأمن لبنان وسلامته. طبعاً كنا نهتم بمنع التسلل الاستخباراتي الإسرائيلي، لكنني أقول، وبواقعية، في مدينة ديموقراطية ومفتوحة تستطيع إسرائيل جمع المعلومات بواسطة جنسيات أخرى وربما الحصول عليها من أجهزة بلدان أخرى. بعد أحداث العام ١٩٥٨ كانت أبرز أجهزة الاستخبارات الناشطة على الساحة اللبنانية هي الاستخبارات المصرية والسورية. كانت الاستخبارات المصرية قوية، وكان السفير المصري عبد الحميد غالب يديرها أو يشرف عليها بنفسه، وكانت لنا معه لقاءات مستمرة.

■ هل كان لهذه الاستخبارات علاقة باغتيال كامل مروة؟

ـ لا بد. كان الحادث خطيراً، لكنني لم أعد أذكر التفاصيل.

■ هل كنتم ترصدون نشاط الاستخبارات السورية؟

ـ طبعاً، لكننا كنا نتعاون معهم ونحل بعض الإشكالات قبل استفحالها. كانت لديهم شكاوى. ذات مرة اقترحنا عليهم أن يكون لهم وجود غير ظاهر في مطار بيروت الدولي. كان الغرض من وجودهم تأكيد صدقية موقفنا ولم تكن لديهم أي صلاحية للتدقيق أو التحقيق، وكانوا يرجعون في أي شيء إلى الضابط اللبناني الذي عيّناه مرجعاً لهم في أي مسألة يريدون الاستفسار عنها. هذا الموقف كان يرمي إلى تبديد أي شكوك لديهم في أننا نعمل ضدهم. وكنا ننسق معهم في موضوع إسرائيل.

■ هل كنتم تتبادلون المعلومات مع أجهزة خارجية؟

ـ كانت هناك اتصالات يستوضحون فيها بعض الأشياء ونستوضح نحن منهم بدورنا، لكن لم تكن هناك آلية لتسليم معلومات إلى أي جهاز آخر.

■ ماذا كان اسم مسؤول الـ «سي.إي.إيه» في لبنان في عهد رئاستك لـ «الشعبة الثانية»؟

ـ كان اسمه لويس سيفير. وكنا نلتقي، لكنني لم أزره في السفارة إطلاقاً.

■ بماذا كان مهتماً؟

ـ بالنشاط السوفياتي والتطورات في المنطقة.

■ هل كان لديكم اهتمام خاص برصد تحركات الشيوعيين اللبنانيين؟

ـ كنا نتابع نشاطات كل الحزبيين، وبديهي أن نعطي اهتماماً لمتابعة نشاط الشيوعيين.

■ وهل اخترقتم الأحزاب؟

ـ كان لدينا مخبرون في كل الأحزاب، وكان الغرض منع هذه الأحزاب من اختراق الجيش. كلما اتضح أن عسكرياً ارتبط بعلاقة حزبية كنا نتخذ الإجراءات اللازمة.

■ كنت غائباً عن لبنان في دورة عسكرية حين وقعت محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي في آخر العام ١٩٦١، ماذا علمت عنها؟

ـ عندما حصلت محاولة الانقلاب كنت أتابع دورة أركان في فرنسا. عدت في نيسان/أبريل ١٩٦٢ أي بعد شهور.

■ طبعاً كان هناك ملف في «الشعبة الثانية». هل اعتبرت المحاولة محكمة وخطيرة؟

ـ كانت بلا شك محاولة جدية وهي بالتأكيد أكثر خطورة بكثير من محاولة العميد عزيز الأحدب خلال «حرب السنتين»! فقد كان وراءها حزب منظم ومقاتل، وسفك الدم لم يكن مستبعداً أبداً.

■ ألم تكن لدى «الشعبة الثانية» شبهات حول احتمال وقوع انقلاب؟

ـ كانت هناك معلومات عن تذمر بعض الضباط الذين يريدون مواقع أفضل، ومعلومات عن تململ لدى الضباط الذين يتعاطفون مع الرئيس كميل شمعون.

■ هل كنتم تعرفون مثلاً أن الضابط شوقي خيرالله ينتمي إلى الحزب القومي؟

ـ لم يكن يخفي ميوله، لكنه لم يكن يترجم ذلك بأي تصرف يستدعي إجراء تأديبياً. عسكرياً شوقي خيرالله ضابط ممتاز، وفؤاد عوض ضابط ممتاز، أما فؤاد لحود، فقد كان ناقماً ويعتبر أنه يجب أن يكون له موقع في الأركان يتناسب وكفاءته. وكانت بالفعل جيدة.

■ هل حدث كلام في «الشعبة الثانية» لاحقاً عن مبالغات ارتكبتها الشعبة في التوقيف أو التعذيب؟

ـ نعم، حصلت تجاوزات من بعض العسكريين. كان الوضع مفاجئاً ولم يحتفظ الجميع ببرودة أعصابهم. عندما بردت الأعصاب استنتج المسؤولون أنفسهم أنهم بالغوا أحياناً.

■ اختار الرئيس شهاب الرئيس صائب سلام رئيساً للحكومة لكن الانسجام لم يكن كاملاً ولا طويلاً، ما هو السبب؟

ـ أعتقد بأن الكيمياء بين الرجلين لم تكن في أحسن أحوالها. إنه خلاف بين أسلوبين. شهاب أمير وقائد للجيش ثم رئيس للجمهورية

له مفهوم معين لممارسة السلطة، ويعتبر أن على رجل الدولة أن لا يقيس انعكاس كل قرار على شعبيته. صائب سلام سياسي وتزعم ثورة ولديه حساباته. قطعاً الموضوع ليس طائفياً، فقد كان الانسجام كاملاً بين شهاب وآخرين لم يكونوا أقل تمسكاً من سلام بموضوع المشاركة. كان شهاب يفهم حساسيات الصيغة اللبنانية لكنه كان يعتبر الدولة دولة وأن الحل هو بانتصار منطقها لا بالتجاذب بين المواقع والإيحاء أن الدولة برأسين.

حكي الكثير عن اختلاف الأمزجة بين الرئيسين، وترددت أقاويل عن انزعاج شهاب من سيجار سلام خلال توجههما للتعزية بأحمد الأسعد. كل ذلك قشور، وإذا شئنا الحقيقة نقول إن شهاب كان يعتبر نهج رشيد كرامي في رئاسة الحكومة أقرب إلى فكرة بناء الدولة من نهج صائب سلام. كان شهاب يكن تقديراً عميقاً لكرامي وحرصه على الدولة والمؤسسات والمال العام، وكان كرامي في المقابل يقدر وطنية شهاب ونزاهته وتعلقه بمصلحة الدولة وتخطيه لأي اعتبار فئوي أو مصلحي. وهنا لعبت الكيمياء دورها إنما في الاتجاه الصحيح. لم يكن أحدهما يحتاج أن يشرح للآخر، وبدا سريعاً أن كرامي أدرك روحية شهاب ونهجه. لم تكن هناك مشكلة مشاركة أو صلاحيات فقد كان شهاب حريصاً على إعطاء دور كرامي كل ما يستحقه من دعم وتأييد.

■ **في نهاية عهد فؤاد شهاب راجت كلمة الاستئناس بعدما رفض تجديد ولايته؟**

ـ وردت الكلمة على لسان الرئيس كامل الأسعد وراجت. لم يكن قصد الأسعد أنه يعارض التجديد للرئيس شهاب بل قصده أنه هو

كرئيس للمجلس، يلتقي رئيس الجمهورية دورياً ويلمس منه أنه لا يريد، بمعنى: كيف تطالبونني بأن أضم صوتي إلى صوت المطالبين بالتجديد وصاحب العلاقة لا يوافق. وبمجرد أن ألمس أنا العكس أو أستأنس بميله إلى القبول نتحرك كلنا.

■ **أنتم كـ «شعبة ثانية» كنتم تعملون للتجديد؟**

ـ لا، نحن كنا نلتقيه وكنا نعرف أنه لا يريد أن يجدد. كانت لدينا، أنطون سعد وأنا، قناعة كاملة بأنه لن يوافق. كان بعض النواب يسألون أنطون سعد ويقولون له إنهم سيحاولون التدخل لدى شهاب لإقناعه بالتجديد فلم يقل لهم لا، لكنه كان يعرف القرار.

■ **وعلاقة شهاب مع كمال جنبلاط؟**

ـ كان هناك احترام متبادل بين الرجلين لكن العلاقة مع جنبلاط لم تكن سهلة، لا تستطيع أن تضمن تأييده سلفاً، ففي كل موقف يترك مجالاً للشك. العلاقة معه كانت تحتاج إلى رعاية دائمة. كمال جنبلاط كان أستاذاً في السياسة ولديه رؤية شاملة. لائحة مطالبه طويلة، دولية وإقليمية وتنتهي بتعيين مدير عام أو رئيس دائرة. كان شهاب يعتبر جنبلاط زعيماً حقيقياً في طائفته ويحترم ثقافته، وتقشفه. وكان يرى أن وجوده في الحكومة ووجود بيار الجميل من جهة أخرى ووجود رشيد كرامي رئيساً للوزراء ضمانة للتوازن العام ولمزيد من صهر اللبنانيين في الدولة والمؤسسات. كان جنبلاط شديد الاهتمام بمحازبيه وكانت الدولة تراعيه.

■ **وعلاقة شهاب ببيار الجميل؟**

ـ ممتازة، وكان الجميل يكنّ احتراماً كلياً للرئيس شهاب، ويعتبره

نموذجاً لرجل الدولة، وكان الرئيس شهاب من جهته يقدر استقامة الشيخ بيار ويشجع دوره في قيادة الصف المسيحي، ويقرّ بالفضل الذي يستحقه في تأسيس حزب الكتائب ورعايته. أثناء انتخاب شارل حلو في العام ١٩٦٤ لم يتردد بيار الجميل أبداً في السير بتوجيهات الرئيس شهاب. أما موقفه في العام ١٩٧٠ فكان منطلقه العتب لفرط قربه من شهاب. ولهذا قال: «لماذا لا أكون أنا هذه المرة مرشح الرئيس شهاب؟».

■ **هل كان شهاب يكره كميل شمعون؟**

ـ كان هناك شيء من ذلك مرده إلى تصادم عقلية شهاب العسكرية وعقلية شمعون السياسية منذ أن كان شهاب قائداً للجيش وشمعون رئيساً للجمهورية. حصل وقتذاك أن كلّفه شمعون وضع حدّ لاقتتال العشائر في الهرمل، وحين رأى شهاب أن الحل يمرّ بإجراء مصالحة وهذه تتطلب عفواً من رئيس الجمهورية عن بعض المطلوبين، عرض الأمر على شمعون وأخذ منه وعداً بذلك. وعندما انتهى شهاب من معالجة الأمر ووعد بدوره بالعفو تراجع شمعون عن وعده لسبب أجهله. تطور الموضوع وكاد يؤدي إلى استقالة فؤاد شهاب من قيادة الجيش، ثم عولج بالتي هي أحسن، لكن شهاب لم يغفر لشمعون هذه المبادرة واعتبره «مناورجي» أي صاحب مناورات. وغالباً ما كان يركّز في انتقاده السياسيين، بشكل عام ومن دون تسمية، على عدم احترام بعضهم الكلمة المعطاة ويعلّق بسخرية أنهم «بيعتبروا حالهم أذكياء مش كذّابين واللوفكة شطارة» إلخ.

■ **هل كان يغار من شعبية شمعون لدى المسيحيين؟**

ـ لا، كان يعتقد بأن بعض المواقف التي تجد شعبية في الوقت الحاضر لا تخدم البلد على المدى الطويل. ربما كان يتألم لعدم قدرة الناس على إجراء حسابات طويلة الأمد.

■ ما هي دلالات اجتماع فؤاد شهاب في بداية عهده مع جمال عبدالناصر في خيمة على الحدود اللبنانية ـ السورية؟

ـ كان يجب عقد لقاء بين الرئيس اللبناني الجديد أي شهاب ورئيس الجمهورية العربية المتحدة. أنا لم أكن بعد في «الشعبة الثانية» لكنني أروي هنا ما سمعته. طرحتْ أفكار عدة. هل يذهب شهاب لزيارة عبدالناصر، أم يأتي عبدالناصر لتهنئة شهاب بانتخابه. إذا جاء عبد الناصر إلى بيروت ستزحف الجماهير الإسلامية لاستقباله، وتزيد الأجواء الملتهبة طائفياً تأججاً، خصوصاً في ضوء ما خلفته ثورة ١٩٥٨ والثورة المضادة. الأمر نفسه بالنسبة إلى توجه شهاب لزيارة عبد الناصر. هنا ظهرت فكرة اللقاء في المنطقة المحايدة عند الحدود، والحقيقة أن هذا الحل كان جيداً، ويجب هنا أن تسجل لعبد الناصر رغبته في مساعدة لبنان على استعادة عافيته.

اللقاء كان رمزاً لتسوية. شهاب يتعاطى بواقعية مع زعامة عبد الناصر وهي زعامة لها رصيد واسع في العالم العربي ولبنان، وفي المقابل يتعاطى عبد الناصر بواقعية مع حق لبنان في السيادة على أراضيه. يتعاطى لبنان بإيجابية مع دور مصر العربي وتمرّ علاقة عبد الناصر بلبنان عبر الدولة اللبنانية. إنها تسوية عميقة الدلالات أبقت القرار في الشأن اللبناني لبنانياً. طبعاً كان عبد الناصر مؤيداً أصلاً لوصول شهاب إلى الرئاسة.

■ **في العام ١٩٥٩ اغتيل النائب نعيم مغبغب. هل أزعج الحادث فؤاد شهاب؟**

ـ نعم، فقد شكّل الحادث إهانة للدولة وهو ما لم يكن شهاب يقرّه. كان الجو لا يزال متأثراً بذيول أحداث ١٩٥٨. اعتبر توجه نعيم مغبغب إلى بيت الدين استفزازياً من قبل محازبي جنبلاط. وفسّر الحادث بأنه ردة فعل شعبية وإن كان لا يمكن تبريره. إثر مقتل مغبغب أوفدني سعد ليلاً إلى السعديات لزيارة كميل شمعون وتعزيته ودعوته إلى التروي والمساهمة في تهدئة الأجواء بينما يأخذ التحقيق مجراه. وتجاوب شمعون وكلّفني أن أنقل شكره. وهو ساعد بالفعل على ضبط الأمور.

■ **بعد اغتيال النائب مغبغب كتب ميشال أبو جودة (رئيس تحرير «النهار») مقالاً بعنوان «في حمى الأمير»! وتعرض لاعتداء إذ ضربه مجهول بموسى تركت ندوباً في وجهه، واتهمت «الشعبة الثانية» بالوقوف وراء الحادث؟**

ـ للأسف اعتمد أسلوب التخويف في حادثي ميشال أبو جودة ونسيم مجدلاني. كان هناك خوف من أن يؤدي النيل من هيبة الحكم إلى تشريع الأبواب أمام عنف الشارع وكانت ذكريات ثورة ١٩٥٨ طازجة. لم تكن هناك رغبة في القتل. كانت هناك محاولة تخويف وكان ذلك خطأ أقرّ به لاحقاً من أجازه وتم الابتعاد تماماً عن هذا الأسلوب. في أي حال ميشال أبو جودة لم يخفْ وإنما خاف الآخرون. والحقيقة أن ميشال أبو جودة كان صحافياً كبيراً وكاتباً استثنائياً وكنا نتابع مقالاته، خصوصاً أنه كان يكتب عن لبنان والمنطقة وهي كانت حافلة بالأحداث. لاحقاً نشأت بيني

وبين أبو جودة علاقة إعجاب متبادلة، ثم عملت على التقريب بين الياس سركيس من جهة وغسان تويني وميشال أبو جودة من جهة أخرى. نشأت بيني وبين غسان تويني صداقة، كنت أزوره في منزله ويتحول الغداء إلى جلسة طويلة للتحليل وتبادل الآراء. قلت لسركيس لماذا لا تكون هناك علاقة بينك وبين تويني. وكان يجيبني «غسان صعب» وأشياء من هذا القبيل. كررت المحاولة عندما عُيِّنَ في البنك المركزي وقلت له أنت لم تعد في القصر الجمهوري بل صرت حاكماً للبنك المركزي ومكتبك مجاور لمكتبه. ثم إن العلاقة مع تويني لا تعني أبداً التفريط بعلاقتك مع فؤاد بطرس، على رغم ما بين الرجلين من حساسية وتنافس بفعل انتمائهما إلى طائفة واحدة. دعوت الاثنين إلى غداء وبدأت العلاقة. لاحقاً كان سركيس يشكرني في كل مناسبة نتكلم بها عن تويني، فقد قدّر تماماً الدور الذي أداه مندوباً للبنان في الأمم المتحدة.

المرة الأولى التي رأيت فيها الأستاذ تويني كانت في عهد شهاب. تلقى رئيس الجمهورية تقريراً بالفرنسية لم أعد أذكر موضوعه وربما كان يتعلق بالمنطقة، وطلب من العميد سعد أن يرسله أولاً لغسان تويني ليضع ملاحظاته عليه، فكلّفني سعد إيصال التقرير إليه. وهذا يعني أن شهاب كان يقدّر كفاءات تويني ويمنحه ثقته وهو في الحقيقة مبدع وقادر على توليد الأفكار. أما لماذا ساءت العلاقة فإن التفاصيل لا تحضرني. لا شك في أن مصلحته المهنية ، وهو الصحافي البارع، قد تكون حملته على انتهاج المعارضة. لا أعلم إن كان تأثر بموقف ريمون إده أم أن إده هو الذي انضم إلى «النهار» التي سبقته إلى المعارضة. كما لا بد أن صعود فؤاد بطرس داخل الفريق الشهابي ساهم في إبعاد تويني، فقد كان التنافس بينهما شديداً.

■ كانت علاقتكم سيئة بـ «النهار»؟

ـ الواقع أن ريمون إده اتخذ من «النهار» حصناً له فصارت صوته في الشارع وصار صوتها في البرلمان. أقول بصدق أن هذا الواقع لم يكن يزعجنا إلا حين يتخطى الكلام حدود النقد إلى التجريح أو الإهانة. وكنا نعتقد بأن وجود صحافة تنتقد يومياً رئيس الجمهورية والأجهزة دليل لسليمي النيّة على أن الحكم لا يعطّل الحريات. نحن نتكلم عن الستينيات حين لم يكن هناك صحافي في المنطقة يجرؤ على انتقاد رئيس أو وزير.

أقمت علاقات جيدة مع غالبية كبار الصحافيين، المعارض منهم والموالي، أذكر على سبيل التعداد لا الحصر فريد أبو شهلا، جورج سكاف، سعيد فريحة، رشدي المعلوف، سليم اللوزي وكامل مروة وآخرين.

■ علاقة شهاب مع الرئيس تقي الدين الصلح؟

ـ كانت ممتازة وقديمة العهد، وتقوم على التقدير المتبادل والمحبة الناجمة عن انسجام كلي في النظرة إلى الشأن العام وتوافق في التحليل.

كان شهاب يكتب خطبه بالفرنسية وينقلها الصلح إلى العربية، وفي مناسبات أخرى كان الصلح يكتبها فوراً بالعربية. شارل حلو يكتب هو الآخر بالفرنسية لكنه درس العربية خلال وجوده في الرئاسة. الياس سركيس كان يكتب بعد أن يستمع إلى أفكار آخرين أو يقدّم الأفكار وتتم صياغتها والإضافة إليها.

■ ورينيه معوّض؟

ـ كان شهاب يحب رينيه معوّض كثيراً مثل تقي الدين الصلح، كان الانسجام معه كاملاً أيضاً. وكان دور معوّض كبيراً جداً. سيّد العلاقات العامة، يعرف البلد ويعرف الناس ويجيد التعامل معهم. في الإطار النيابي والسياسي كان مهماً وبارعاً. اتصلت به لأهنئه بعد انتخابه، فقال: «شو بعدك عمتعمل بمدريد؟» للأسف كان اغتياله خسارة كبرى للوطن.

■ وعلاقة شهاب بالرئيس حسين العويني؟

ـ كان الحاج حسين عين الرصانة والحكمة والوقار. وكان شهاب، إلى تقديره له، يحبه جداً. كان رجلاً كبيراً ويتجاوز الصغائر.

■ في انتخابات العام ١٩٦٨ اعترض ضابط موكب كميل شمعون في كسروان وساهم الحادث في زيادة التعاطف مع «الحلف الثلاثي»، هل كان ذلك من أخطاء «الشعبة الثانية»؟

ـ الحقيقة أن الإجراء كان أمنياً. كان الغرض منع موكب شمعون من المرور على مقربة من منزل فؤاد شهاب خوفاً من أن يتعرّض شخص متحمّس له أو للموكب فتحصل مضاعفات سلبية. طبعاً استغلّ شمعون الحادثة ووظّفها جيداً.

■ وعلاقة شارل حلو بكمال جنبلاط؟

ـ كانت مليحة وكان يرتاح إلى ثقافته ويوظف ذلك في كسر الجليد أحياناً عندما تكون المواضيع المطروحة شائكة. كان حلو ينزعج من شعور جنبلاط بأنه لا يحتاج إلى رئيس الجمهورية

وأن دعمه هو للرئيس يعطي الأخير قوة.

■ **وشعور شارل حلو تجاه رشيد كرامي؟**

ـ مثل شعوره تجاه جنبلاط، مضروباً بعشرة. كانت ثقة فؤاد شهاب برشيد كرامي بلا حدود. وكان كرامي، إلى زعامته الشخصية الكبيرة، يتزعم كذلك الخط الشهابي ككل. هنا يمكن الحديث عن تمكّن عقدة الشهابية لدى حلو. نحن كنا نسمي فؤاد شهاب «المعلم» فكان شارل حلو يقول إن هذه التسمية تجديف لأن هذه الصفة يجب أن تستخدم فقط للسيد المسيح.

■ **في العام ١٩٦٤ حصلت انتخابات في عهد فؤاد شهاب وسقط فيها عدد من رموز المعارضة بينهم كميل شمعون وريمون إده؟**

ـ عندما سقط شمعون لم يكن شهاب راضياً ووجّه ملاحظة إلى أنطون سعد (رئيس الشعبة الثانية آنذاك). الحقيقة أن توجيه «الشعبة الثانية» كان دعم كمال جنبلاط انطلاقاً من ضرورة أن تتمثل كل الزعامات الفعلية في مجلس النواب حرصاً على التوازن. وكان هناك شعور بأن لائحة كميل شمعون في الشوف هي التي ستفوز وأن المخاوف هي على كمال جنبلاط نفسه. كلفت أنا بجزء رئيسي من هذه العملية فخضنا المعركة لضمان إنجاح جنبلاط، لكن يبدو أننا خضناها إلى درجة أدت إلى إسقاط كميل شعون. وكانت النتيجة مفاجأة للجميع، وفي طليعتهم نحن. بعد ظهور النتائج استاء شهاب إذ لم يكن يريد إسقاط شمعون ولام أنطون سعد، فقلت له إننا لم نكن نعتقد بأن شمعون يمكن أن يسقط. وكانت تلك أمثولة لي عن نسبة تقيد الناخبين في لبنان بتوجيه السلطة.

■ تدخلتم في تشكيل الحكومات في عهد شارل حلو، هل كان التدخل يتعلق باختيار رئيس الوزراء أم الوزراء؟

ـ كنا في تصرف الرئاسة والرئيس ولمناسبة تأليف الحكومات أكثر من أي وقت آخر. كان الرئيس حلو يشركنا ونعقد جلسات تحليل طويلة. طبعاً كان أحياناً يحمّلنا أمام السياسيين مسؤولية عدم قيامه بأشياء لا يريد هو أصلاً القيام بها، فيوحي بأنه غير قادر بسبب ممانعتنا. كانت القاعدة بالنسبة إلينا أن يوفّر تركيب الحكومة لها وللعهد تغطية شعبية واسعة داخل كل الطوائف، وأن توحي بالتوازن وتضم عناصر ذوي كفاءة. طبعاً كمخابرات كانت لدينا معلومات تسهّل للرئيس الاختيار.

■ كيف ترد على التهمة بأنكم تجاوزتم الصلاحيات بتعاطيكم السياسة وذهبتم أبعد من الدور المرسوم لكم وهو جمع المعلومات؟

ـ أقول ببساطة أن التهمة باطلة، وأن مطلقيها هم إما سُذّج إذا كانوا لا يعلمون حقيقة الدور المرسوم، وإما مغرضون إذا كانوا يعلمون.

فؤاد شهاب، في تحديد مهمة أجهزة المخابرات بُعيد توليه الرئاسة (والأجهزة هنا تشمل «الشعبة الثانية» والأمن العام) وفي معرض وصفه للشارع اللبناني الذي كان يتجاذبه على الدوام تياران يتوجهان من الخارج، سمّهما يميناً ويساراً، غربياً وشرقياً، مسيحياً ومسلماً، إلى ما هنالك، وفي إشارة إلى أن الدولة لا يجوز أن تقف متفرجة امام هذا الواقع، كان يقول:

«هالدكّان اللّي اليوم ببابين، لازم تكون بثلاثة، والباب الثالث لازم يكون للدولة. إن وافقت على تسكير بابها عندما يرغب الآخران بالتسكير تسكّرت الدكان، وإن لم توافق تبقى الدكان مفتوحة ولو بباب واحد».

وغني عن التبسيط لجهة ما في هذا الكلام من مدلول لجهة احترام الديموقراطية بترك بابين للآخرين، لكنه في الوقت نفسه يشير إلى المهمة الملقاة على عاتق أجهزة المخابرات لجهة ضرورة تملكها لحساب الدولة «الباب الثالث للدكان».

وأما الرئيس حلو فله تعبير آخر في هذا الإطار، يصبّ في خانة توجيهه لما يجب أن يهدف إليه نشاط أجهزة المخابرات لكسب الدعم لسياسة الدولة وتقوية الصف الموالي للحكم فيقول: «أفضل أن أُستهاب على أن أثير الشفقة».

■ هل كنت تعرف العماد إميل لحود القائد الحالي للجيش؟

ـ طبعاً، وكنت أتردد على والده في منزله في مختلف المناسبات، وهناك صداقة بيني وبين شقيقه القاضي نصري، لكنه هو كان يتحاشى استغلال هذه العلاقة ويتصرف كأنه لا يعلم بها. دخل إميل الحربية وتخرج كضابط بحري وتميز بانضباطه العسكري. تشرّب روحية والده الزعيم جميل لحود الذي بدوره تشرب روحية فؤاد شهاب. لم يكن شهاب يقدّر شخصية ضابط بقدر ما كان يقدّر شخصية جميل لحود وعنفوانه ويحترمه. عملا معاً في أيام الفرنسيين. وعندما تولى شهاب رئاسة الجمهورية أخذ معه جميل لحود إلى القصر وعيّنه مديراً عاماً للغرفة العسكرية فيه. لم يعيّنه

قائداً للجيش لأنه كان حريصاً على عدم تبديل شيء في الأركان، وربما كان يعرف أن جميل لحود لا بد من أن يجري بعض التشكيلات والتبديلات. عيّن عادل شهاب قائداً للجيش، وبدا أن الاستمرارية في قيادة الجيش مؤمنة وأن شهاب حلّ مشكلة حق لحود في تولي القيادة بترقيته إلى رتبة لواء وإشراكه في ملف الجيش في القصر. كانت لدى جميل لحود قماشة قائد، وهكذا ابنه.

■ **هل تعرف الرئيس الياس الهراوي؟**

ـ لم أكن أعرفه يوم كنا في المسؤولية، وكان هناك تباعد. كان شمعونياً في تلك الأيام. تعرفت إليه في عهد الرئيس سركيس إبان أحداث زحلة، ونشأت بيننا صداقة سببها، كما مع الرئيس فرنجية، شقيقتي الراهبة التي كانت هذه المرة تخدم في زحلة.

■ **بعد كل هذه التجربة هل ضميرك مرتاح؟**

ـ ضميري مرتاح لأنني لم أتخذ أي قرار لسبب شخصي.

■ **هل تعتبر أن الحملة على «الشعبة الثانية» أضعفت الدولة وسهّلت وقوع الحرب؟**

ـ تتحمل «الشعبة الثانية» جزءاً من المسؤولية إذ كان عليها أن تتدارك الموضوع وتحول دون وقوع حملة عليها، ولعل السبب هو أن السلطة السياسية كانت تكلّف «الشعبة الثانية» معالجة ملفات جعلتها تظهر وكأنها السلطة الفعلية في البلاد.

■ **بماذا كنت تشعر وأنت تسمع في مدريد عن تشرذم الجيش اللبناني؟**

ـ بألم كبير. حصلت أخطاء كثيرة في الممارسة أضرّت بهيبة القيادة وبوحدة الجيش، ثم تبعتها أخطاء في المعالجة لا تقل ضرراً، بينها تقليص صلاحيات قائد الجيش وتشكيل مجلس عسكري موزع على الطوائف أعطى عملياً دوراً لقادة الميليشيات في إدارة شؤون المؤسسة.

■ هل كانت لك علاقة مع العماد ميشال عون؟

ـ طبيعية. كان عون ضابط مدفعية جريئاً ويتمتع بكفاءة عسكرية ممتازة. لم يكن ميله الشهابي بارزاً ولم يكن له ميل آخر بارز. كان ضابطاً كسائر الضباط.

■ هل تعتقد بأنه أخطأ حين وافق على تولي رئاسة الحكومة في نهاية عهد أمين الجميل؟

ـ أبداً على الإطلاق، كان ذلك من صميم واجبه، لكنني أعتقد بأنه كان عليه أن يقتدي بما فعله شهاب في العام ١٩٥٢، على رغم صعوبة الظروف والفرق بين المراحل. أي كان عليه استعجال انتخاب رئيس للجمهورية لتسليمه السلطة والاكتفاء بتخليص الجيش بأقل ضرر ممكن من هذه التجربة، ولكان له بذلك أجر عظيم. بدل الاقتداء بفؤاد شهاب راقه أكثر دور شارل ديغول وفاته أن لبنان ليس فرنسا. أعتقد بأنه كان عليه أن يسلّم السلطة لرينيه معوض في الدقيقة التي تلت انتخابه رئيساً وليتحمل السياسيون والنواب مسؤولياتهم.

■ عُيّن جان نجيم قائداً للجيش في عهد الرئيس حلو وقتل في عهد الرئيس سليمان فرنجية في حادث تحطم

طائرة هليكوبتر كان يستقلها كيف كنت تنظر إلى نجيم؟

ـ كان يتمتع بكفاءة عسكرية ممتازة ومناقبية عالية ونضج سياسي. وهو من الخط الشهابي بمعنى تعلّقه الشديد بفكرة الدولة والمؤسسات والتوازن. لا أملك معلومات محددة عن ملابسات مقتله وليست لديّ أدلة، لكنني أطرح أكثر من علامة استفهام حول الحادث وأتمنى أن تنجلي الحقيقة في شأنه. أطرح علامات استفهام لشعوري بأن مقتل نجيم سهّل التدهور الذي قاد إلى الحرب. أعتقد بأن نجيم ما كان ليسمح بأن تصل الرغبة في الثأر من ضباط «الشعبة الثانية» إلى حدّ إضعاف «الشعبة الثانية» وتالياً الجيش. وأعتقد جازماً بأن جان نجيم ما كان ليستخدم سلاح الجو في قصف المخيمات كما حصل في العام ١٩٧٣، وهي خطوة غير مفيدة عسكرياً وكارثة سياسياً. وحتى ولو طلبت القيادة السياسية استخدام الطيران في قصف المخيمات كان نجيم سيلجأ بالتأكيد إلى التنبيه إلى المخاطر واقتراح بدائل. جان نجيم ما كان ليغضّ النظر عن تعاطف ضباط مع ميليشيات أو المشاركة في تدريبها.

■ هل تريد أن تقول شيئاً للمسؤولين اللبنانيين؟

ـ كان الله في عونهم على كل الصعد.


محمود مطر



■ **أين ولدت وأين تعلمت؟**

– أنا من مواليد بيروت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨. والدي محمد رضا مطر. عمل في الأمن العام (أيام الانتداب الفرنسي) واختاره الرئيس السابق إميل إده للعمل معه مرافقاً وسرّح من الخدمة أيام الرئيس بشارة الخوري بسبب ولائه للرئيس إميل إده. وبسبب طبيعة عمل والدي تنقلت بين مدارس عديدة. بدأت عند الآباء الكبوشيين ثم درست في زحلة وعدت إلى بيروت. بعد نيل البكالوريا التي تابعتها في المدرسة العاملية دخلت المدرسة الحربية سنة ١٩٦٠ كتلميذ ضابط مشاة. خلال وجودي في الحربية، وكنت في السنة الثانية، طلبوا طيارين اختياريين لسلاح الجو. تقدمت مع آخرين وكنا حوالى ١٣ تلميذ ضابط طيار خضعنا لدورة تدريبية في مطار رياق. ثم تم إرسال خمسة، إلى بريطانيا. وفيما رفاقي لم يوفقوا في التدريب وعادوا إلى لبنان تابعت الدورة، فكنت الطيار الحربي

الوحيد من مجموعة الـ ١٣ إذ إن الباقين ألحقوا بسلاح الجو كطياري مروحيات (هليكوبتر) فيما عمل آخرون في سلاح الجو كتقنيين.

عائلتنا أساساً من مرج الزهور في الجنوب، لكنها نزحت إلى بعلبك لأسباب ثأرية بين العائلات. نزل والدي إلى بيروت ودخل الأمن العام وصرنا من سكان العاصمة.

■ لماذا اخترت الجيش.. هل في الأمر حلم ما؟

- كنت شاباً أحلم بالتغيير. واعتبرت أن الديموقراطية نظام يحتاج إلى تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي، وأن مرحلة الحكم العسكري ضرورية للدول المتخلفة التي تمنح استقلالها. كان رأيي أن المؤسسة العسكرية تستطيع إرساء دعائم الاستقلال وبلورة تنشئة وطنية موحدة وأن الانتقال إلى الديموقراطية مرهون بتوافر شروطها. الحقيقة أنني حلمت بأن أكون من مجموعة ضباط وعسكريين تشارك في عملية إنقاذية ترسخ الولاء الوطني وتجعل للبنانيين جذوراً عميقة في وطنهم بدل تثبيت هذه الجذور لدى المرجعيات الطائفية والمذهبية. لم نقبل التفكير الطائفي، وربما لو تيسر لهذا الإنقاذ أن يحصل لما دمرنا بلدنا ولما سمحنا لعوامل من خارج البلد أن تؤثر في مصيره.

■ ماذا بعد الدراسة في بريطانيا وكيف كان وضع سلاح الجو اللبناني عند عودتك؟

- تابعت الدراسة والتدريب هناك ثم عدت كربان طائرة حربية وعينت في قاعدة رياق الجوية طياراً على طائرة الـ «فامبير» Vampire.

إذا تذكرت اليوم وضع سلاح الجو أشعر بالشفقة أو المرارة. عندما عدت في العام ١٩٦٤ رافقت طياراً أقدم مني هو الملازم أول الطيار نبيه نعيم (قتل لاحقاً خلال عمله كطيار مدني). اراد أن يعرفني على حدود لبنان. انطلقنا من مطار رياق إلى قرب الحدود اللبنانية - السورية نزولاً إلى الجنوب ودخلنا المجال الجوي الإسرائيلي وقمنا بألعاب بهلوانية فوق مطار المطلة (على الحدود الجنوبية بين لبنان وفلسطين المحتلة) ولم نتعرض لأي اعتراض إسرائيلي علماً أن ما فعلناه كان عملاً شبه روتيني بالنسبة إلى الطيارين اللبنانيين. بعد حرب ١٩٦٧ أصدرت قيادة الجيش اللبناني تعليمات تلزمنا بالبقاء على مسافة خمسة أميال من الأجواء الإسرائيلية، تجنباً لأي رد فعل عدائي إسرائيلي.

■ حسم سلاح الجو الإسرائيلي حرب ١٩٦٧.. بماذا شعرتم وماذا حدث؟

- أصبنا بالذهول وكان بعضنا متحمساً بالفعل ضد العدو الإسرائيلي. وكنا في سلاح الجو ننتظر وصول طائرة «الميراج» الفرنسية في إطار مشروع كبير أعد خلال تولي العماد إميل بستاني قيادة الجيش وبالتنسيق مع القيادة العربية الموحدة. وكانت الخطة تقضي بالإفادة من كفاءة الطيارين اللبنانيين. والمشروع الذي استند إلى دعم مالي عربي من ثلاثة أقسام، فهو مشروع دفاع جوي متكامل يشمل الطائرات الاعتراضية إلى جانب شبكة صواريخ وشبكات مدافع مضادة للطائرات العدوة ثم رادارات تغطي الأراضي اللبنانية والبحر وجزءاً من العالم العربي. ولهذا السبب استهدفت إسرائيل رادار الباروك. الحقيقة أننا شعرنا بالإحباط. في العام ١٩٦٨ تسلمنا الطائرات وهي من طراز ميراج EL3 وهي

نسخة للبنان تختلف فقط عن الميراج الفرنسية في أن الأخيرة قادرة على حمل سلاح ذري. تدربت على الميراج نظرياً في فرنسا (دورة أرضية) وعملياً في لبنان.

■ هل تعرضت لحوادث خطيرة أثناء خدمتك في القوات الجوية؟

- كنت في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ أحلق في طائرة «هنتر» ضمن ترتيب جوي بقيادة الملازم أول الطيار أمين المقداد، وكنا في مهمة تدريب على اعتراض الطائرات العدوة. وبعد انتهاء التمرين، وخلال عودتنا من قاعدة القليعات الجوية إلى قاعدة رياق، تعرضنا لطبقة كثيفة من الغيوم ولظروف صعبة في الرؤية مما أدى للأسف إلى استشهاد الملازم أول أمين المقداد نتيجة اصطدام طائرته بجبل في سير الضنية. وكان يفترض أن ألقى المصير ذاته لولا قيامي بمناورة أنقذت حياتي والطائرة في الوقت المناسب.

■ لم يسبق أن تحدثت عن قصة خطف طائرة «الميراج» التي كنت بطلها؟

- لا. فهذه القضية معقدة. إنها مسألة استخباراتية كانت لها ذيول سياسية كبيرة. ثم إنني تقاعدت حديثاً من الجيش ولم يكن وارداً أن أكشف التفاصيل خلال عملي فيه، إضافة إلى أنه لا بد أحياناً من مرور الوقت الكافي لقول الحقيقة كاملة وحصر الأضرار.

■ كيف بدأت القصة؟

- كنت جالساً في غرفة استراحة الطيارين في مطار القليعات عندما تلقيت اتصالاً هاتفياً من رئيس سابق لي سرّح من الخدمة برتبة رائد

واسمه حسن بدوي. قال حسن معاتباً: «أين أنت، اشتقنا إليك، كل هذا الوقت ولا تسأل ولا تتصل. يجب أن أراك، الأمر ضروري. متى ستنزل إلى بيروت؟». أجبته: «بعد غد». قال: «إذاً أنا في انتظارك».

كان ذلك في أواسط آب/أغسطس ١٩٦٩ ورحت أتساءل عن السبب الذي دفع بدوي إلى الاتصال بي بعد غياب طويل. لم يخطر ببالي أن يكون ذلك الاتصال بداية قصة تضعنا على خط «التماس» مع جهاز هائل بحجم الـ «كي.جي.بي».

كان منزل بدوي في الحدث في بيروت. مررت عليه فاستقبلني معانقاً. الآن يرجع إلى ذاكرتي بعض الحوار الذي دار. كان بدوي يبحث عن نقطة ينطلق منها في الحديث. قدم لي سيجاراً فاعتذرت مشيراً إلى أنني أدخن السجائر وليس من عادتي تدخين السيجار فقال: «تعلّم على السيجار إنه افضل من السيجارة». فقلت: «إمكاناتنا لا تسمح لنا بتدخينه». اجاب: «ان شاء الله ستسمح لك امكاناتك بذلك. لك عندي شغلة تغنيك إلى ولد الولد». سألته: «وما هي هذه الشغلة التي ستغنيني إلى هذا الحد؟». أجاب: «إنها ساعة عمل تعود عليك بثلاثة ملايين دولار». قلت: «وما هي هذه العملية؟». قال: «قبل ذلك يجب أن تقول إذا كنت توافق أم لا». للوهلة الأولى ظننت أنه يمازحني ورحت أفكر سريعاً مستغرباً الأمر. ما هو هذا العمل الذي ينتج ثلاثة ملايين دولار خلال ساعة. والمبلغ هائل خصوصاً إذا تذكرنا أن الحديث يدور في العام ١٩٦٩. سألته: «ما القضية». أجاب: «هذه قضية سرّية تبقى بيني وبينك. إذا كنت لا تقبل نقفل الموضوع ولا نتحدث فيه وإذا وافقت نتابع». أخذتني الحماسة والحشرية فطلبت منه سيجاراً وأشعلته.

كان بدوي يعرف موقفي المعادي بالمطلق لدولة إسرائيل، وأراد الانطلاق من هذه الزاوية: قال: «انتصر الإسرائيليون على العرب مجتمعين في العام ١٩٦٧ بفضل سلاحهم الجوي. وأثبتت طائرات الميراج اليهودية تفوقها على سلاح الجو العربي. نحن نعرف أنك إنسان عربي وطني تحب بلدك وقضيتك. ونعرف أن كرامتك لا تسمح لك بقبول أن يدمر السلاح اليهودي السلاح العربي. كل ما يطلبه السوفيات هو الحصول على طائرة ميراج لبنانية وهم على استعداد لدفع ثلاثة ملايين دولار لمن يأتي بها. إذا كنت تسألني لماذا أفاتحك أنت فسأقول لك، لأنني أحبك ولأنني أعرف أنك ضابط «قبضاي» وشهم. اخترتك من بين مجموعة ضباط لتقوم بهذا العمل ولتعيش سعيداً أنت وأولادك وأحفادك».

راحت الأفكار تموج في رأسي. وصرت أفكر في صورة سريعة. يتحتم على الطيار أن يتخذ قراراته بسرعة في بعض الأحيان. أول ما ورد في ذهني أن بدوي يعرض عليّ عملاً يعني الإخلال بالقسم العسكري الذي أديته، أي بيمين الوفاء للوطن. ثم إنني لم أكن مقتنعاً بأن السوفيات يريدون إنقاذ العرب من إسرائيل فموقفهم نابع من حسابات سياسية وتجارية خصوصاً أن العرب توجهوا إليهم لشراء السلاح بعدما عجزوا عن الحصول عليه من أميركا. وأن السوفيات اعترفوا بقيام دولة إسرائيل قبل الأميركان، وفكرت أن القصة كبيرة وخطيرة وأنني إذا أجبت بالرفض ستشكل الإجابة خطراً مباشراً على حياتي لأن تصفيتي ستصبح واردة لإبقاء الخطة سرية وتنفيذها بواسطة ضابط آخر. لذا قررت أن أرد بالإيجاب بانتظار انتهاء اللقاء مع بدوي لأرى ماذا سأفعل.

■ **هذا يعني أن بدوي كان مكلفاً من السوفيات العثور**

على ضابط يتولى عملية الفرار بالطائرة؟

- نعم ولم أكن أول ضابط يعرض عليه القيام بهذه العملية. قبل ذلك عرض بدوي الموضوع على ضابط اسمه المقدم الطيار نزيه حماده الذي كان رئيسي المباشر وقائد قاعدة القليعات الجوية. لم أكن على علم بذلك وصعقت حين عرفت إذ إنني كنت أحب المقدم نزيه حماده وبيننا وبينه صداقة عائلية. تصوّر مقدار الحرج حين صار علي لاحقاً أن أكشفه وأملى علي واجبي أن ألحق ضرراً بشخص كنت أعتبره صديقاً.

■ **كيف عرفت بالمقدم حماده؟**

- كان يمكن أن لا تكون لي أي علاقة بهذه العملية. كان في ذهن بدوي أن المقدم حماده سينفذها. اتجهت الأنظار اليّ بعدما أبلغ المقدم حماده بدوي أنه غير قادر على الفرار بالطائرة لأنه غير قادر على التحليق بها بمفرده. لم يستطع حماده التحليق (سولو) SOLO منفرداً بالطائرة في فرنسا ولم يتغير الموقف حين تابع تدريبات في لبنان. لم يستطع القيام بعملية الفرار لكنه عثر على دور إذ سلم السوفيات كل المعلومات والمستندات التقنية للطائرة أي الكتيبات التقنية الخاصة بالطائرة وهي (الكتب) ١,٢,٣ (TOME). وتقاضى حماده أموالاً في مقابل ذلك وعندما عجز عن الإقلاع بالطائرة منفرداً قال لبدوي إن محمود مطر هو القادر على القيام بالعمل.

■ **لم يلمّح لك حماده بشيء؟**

- لا، انقضت أسابيع ولم يقل كلمة. عندما عرف من بدوي أنني دخلت العملية وأصبحنا في مرحلة التخطيط للتنفيذ، اغتنم فرصة

اجتماعي بحسن بدوي في منزله وفاجأني بزيارته وحضوره الاجتماع. فطمأنني حسن بدوي إلى أن المقدم حماده محيط بالعملية ولا ضرورة للفزع ولا للارتباك.

■ لنعد إلى الاجتماع مع بدوي، كيف انتهى وماذا فعلت بعد ذلك؟

- قلت له إنني موافق.. فطلب مني أن أزوره بعد يومين لأنه يريد إجراء اتصالات. خرجت من منزله شديد الاضطراب. كان عليّ أن أتصرف وبسرية وحذر. القصة تتعلق بسلاح الجو والتعليمات تلزم الضابط إبلاغ رؤسائه المباشرين. شعرت بقدر من التوجس من إبلاغ أي ضابط طيار. قررت رفع السقف وإبلاغ أعلى سلطة عسكرية فالمسألة كبيرة جداً ونحن نتعامل مع الاتحاد السوفياتي لا مع دولة ضعيفة.

توجهت إلى بيت أهلي واتصلت من هناك بقائد الجيش العماد إميل البستاني فكان الجواب أنه مسافر في مهمة في فرنسا وأن الزعيم أول يوسف شميط رئيس الأركان هو الذي يحل محله. كان الزعيم أول شميط يصطاف في عاليه. اتصلت بمنزله فقالوا إنه خرج ليسهر وقد يتأخر. سألت عن أرفع ضابط يمكن أن أتحدث معه فقالوا لي إنه العقيد فوزي الخطيب نائب رئيس الأركان للعمليات. تخطت الساعة العاشرة ليلاً. طلبت من مقسم قيادة الجيش أن يصلني ببيت الخطيب فردّوا أن زوجته تقول إنه نائم. أصررت على التحدث إليها وعرّفتها عن حالي وقلت لها إن لدي قصة مهمة يجب أن أبلغها فوراً إلى العقيد ولا أستطيع الانتظار إلى صباح الغد. أيقظته وتناول السماعة وخاطبني بشيء من الانزعاج قائلاً:

شوبك يا ضابط؟ أجبته أن لدي قصة مهمة جداً يتوجب علي الإفادة عنها، فطلب مني الحضور إلى منزله في بئر حسن حيث توجد منازل للضباط. استقبلني بثياب النوم وبدا متضايقاً. وما أن بدأت بسرد ما حصل معي حتى تناول سيجاراً وراح ينفخ دخانه ويقول لي باهتمام: «تابع تابع». في النهاية قال لي: «لا تذهب غداً إلى مقر عملك في القليعات، سأرسل صباحاً من يأتي بك إلى قيادة الجيش». في السابعة صباحاً جاءت سيارة مدنية وأخذتني من منزل أهلي في بيروت إلى قيادة الجيش وتوجهنا إلى مكتب العقيد فوزي الخطيب ثم إلى مكتب الزعيم أول شميط، الذي كان قد استدعى المقدم غابي لحود رئيس «الشعبة الثانية» والمقدم نبيل قريطم قائد شرطة الجيش والمقدم صلاح بهلوان مساعد رئيس الشعبة الجوية (المقدم روكز لبس رئيس الشعبة الجوية كان يرافق العماد بستاني في مهمته في فرنسا).

طلب مني رئيس الأركان أن أقول كل ما أعرف ففعلت. عندها التفت إلى المقدم نبيل قريطم وقال له: «يا نبيل روح شدّو (أحضره) لحسن بدوي واضغط عليه حتى يعترف». رد قريطم: «سيدي إذا أحضرناه فسينكر وسيقول إن محمود مطر يحاول اختراع موقف بطولي ولن يكون في يدنا أي إثبات ضده، يجب أولاً أن يكون لدينا إثبات». تدخل المقدم لحود وشدد على ضرورة توافر الأدلة ضد بدوي وطلب أن تتابع «الشعبة الثانية» الأمر للعثور على مستمسكات ضد بدوي تدينه. وافق الزعيم أول شميط والحاضرون على رأي المقدم لحود وقال له الزعيم أول شميط: «خذ الملازم أول مطر معك وشوف شو بدك تعمل».

■ **هنا صارت المسألة في عهدة المقدم لحود و«الشعبة**

الثانية؟».

- نعم. استدعى المقدم لحود إلى مكتبه النقيب إدغار معلوف (الوزير لاحقاً في حكومة العماد ميشال عون) رئيس فرع الأمن العسكري والنقيب عباس حمدان رئيس الفرع الاستراتيجي في الشعبة أي المكلف قضايا مكافحة التجسس. استمع لحود مجدداً إلى القصة وطرح أسئلة ثم طلب من حمدان ومعلوف أن يتابعا الأمر معي.

ذهبنا إلى مكتب النقيب معلوف وجرى حوار معه ومع النقيب عباس حمدان. في النهاية زوداني جهازاً لاقطاً للتنصت حجمه أقل من حجم علبة السجائر وأرقّ، يمكن أن أضعه في جيبي بعد أن أثقب الجيب ليتدلى منه هوائي صغير يسهل عملية الالتقاط. وقيل لي إن هذا الجهاز يعتبر بدائياً وأنني سأزود لاحقاً جهازاً أكثر تطوراً.

هكذا انخرطت في عملية لم أكن أصلاً في وارد الخوض فيها ولم أخترها. كان ضميري مرتاحاً لأنني كعسكري قدمت الوفاء لقسمي على كل المغريات، لكن الموضوع كان مثيراً ومقلقاً إذ إنني كطيار وجدت نفسي في خضم عملية استخباراتية توحي بأنها ستكون بالغة التعقيد. لقد طلب مني أن أمشي في العملية لتشجيع حسن بدوي على كشف خطته وأوراقه. كما طُلب مني وكي لا يفتضح أمري في حال كررت زياراتي إلى مقر الشعبة الثانية أن أتوجه بعد كل لقاء مع بدوي إلى شقة في الرملة البيضاء كانت موضوعة سراً في تصرف «الشعبة الثانية». طُرحت أيضاً في الاجتماع أسئلة حول ما يمكن أن يطرحه بدوي من أسئلة والأجوبة التي يفترض أن أرد

بها. أي أن المطلوب أن يثق بدوي كلياً بأنني راغب ومتحمس لتنفيذ العملية وأن أخوض في تفاصيل ما بعد التنفيذ: كيفية قبض الثلاثة ملايين من الدولارات، مكان الإقامة، الحماية، إلخ.

■ **متى التقيت بدوي للمرة الثانية؟**

- بعد يومين وفي منزله أيضاً. هنا بدأت اللعبة جدياً. بدوي يريد أن يتأكد من جديتي قبل أن يضعني على اتصال مع السوفيات المكلفين بإدارة العملية، وأنا يجب أن أقنعه بأنني موثوق وأتظاهر بأنني مستعد للسير حتى النهاية. ركز بدوي على مسألتين: الأولى لدغدغة مشاعري وهي أن قيامي بالعملية سيظهرني في صورة البطل أمام اللبنانيين والعرب المعادين لإسرائيل. والثانية أنني سأعامل على هذا النحو وسأعيش في ظروف مادية مريحة جداً. ومن جهتي رحت أتحدث وكأن القيام بالعملية أمر محسوم لكن لدي استفسارات وأسئلة عما بعدها، أي أين سأعيش وكيف وما هو مصير عائلتي والضمانات. ودائماً كنت أنقل النتائج إلى عباس حمدان وإدغار معلوف في الشقة التي اتفقنا على الاجتماع فيها والتداول في المرحلة المقبلة.

طرح علي بدوي مثلاً أن أعيش في الاتحاد السوفياتي وقال: ستكون لك فيلا على البحر الأسود وفي منطقة شبيهة بأجواء الشرق الأوسط. وشدد على أن السوفيات لا يتخلون أبداً عمن يقوم بمثل هذا النوع من الأعمال. فأجبته بأنني لا أتصور أن أعيش بعد لبنان مباشرة في الاتحاد السوفياتي وأنني أفضل أن أعيش في سويسرا وأن تسبقني عائلتي إلى هناك. ودخلنا في تفاصيل من نوع إمكان العيش في سويسرا بباسبور آخر وتفاصيل أخرى.

طبعاً قبل ذلك طرحت السؤال: نفرّ بالطائرة إلى أين؟ وتبين لاحقاً وجود خطة متكاملة أعدتها هيئة أركان سلاح الجو السوفياتي وهي تقضي بالفرار إلى باكو، بعدما تبين لهم في ضوء المعلومات التي حصلوا عليها من المقدم نزيه حماده أن وقود الميراج يكفيها للوصول إلى أذربيجان.

■ لماذا هذا الإصرار السوفياتي على خطف طائرة ميراج؟

- هنا سأرد استناداً إلى ما عرفته تباعاً. قبل حرب ١٩٦٧ فر طيار عراقي يدعى منير روفة بطائرة «ميغ - ١٢» عراقية إلى إسرائيل. كان الحادث في النهاية صفعة للاستخبارات العراقية والسوفياتية فقد كانت «الميغ» السلاح الذي يزودون به حلفاءهم وأصدقاءهم وكانت القوة الضاربة في حلف وارسو. ردّ هذه الصفعة يتم عادة بالرد بعملية من المستوى نفسه للدفاع عن هيبة السلاح وهيبة الدولة التي أنتجته. وحين وقعت حرب ١٩٦٧ العربية - الإسرائيلية منيت «الميغ» بهزيمة قاسية على يد طائرات «الميراج» الإسرائيلية. هكذا وقع الخيار على طائرة «الميراج» وتم اختيار لبنان كمسرح للعملية، والهدف كان الأجهزة الإلكترونية الموجودة في الطائرة الفرنسية. وعرفت لاحقاً أن نزيه حماده عرض على السوفيات أن يفر بطائرة «ميراج» للتدريب ذات مقعدين لكن تبين لهم أن تلك الطائرة لا تحوي ما هو الأهم بالنسبة إليهم وهو رادار سيرانو - ٢ (Syrano-2). أهمية هذا الرادار أنه يسمح لطيار «الميراج» بالتقاط هدف جوي على مسافة ٤٠ كيلومتراً ويسمح له بتدمير هذا الهدف على مسافة تصل إلى ١٥ كيلومتراً باستخدام نوعين من الصواريخ، واحد كهرومغناطيسي والثاني يعمل بالأشعة ما تحت الحمراء. ولهذا

السبب تساقطت طائرات «الميغ» في حرب ١٩٦٧ قبل أن تتمكن من الاقتراب من «الميراج» إلى المدى الذي تسمح فيه أجهزتها بالرماية وتدمير الهدف.

وتردد آنذاك أن «الموساد» رتبت عملية فرار «الميغ» العراقية من خلال السفارة الأميركية في بغداد ورصدت لها مليون دولار وهو المبلغ نفسه الذي رصدته الـ «كي.جي.بي» لخطف «الميراج».

هنا أريد أن أوضح الالتباس حول المبلغ. حين بدأ التفكير في العملية، قبل نحو سنة من مفاتحتي بها، أبلغ السوفيات بدوي أنهم رصدوا لها مليون دولار أي ما يوازي نحو ٣ ملايين ليرة لبنانية. ويبدو أن بدوي احتفظ في ذاكرته برقم ٣ ملايين وتحدث معي عن ٣ ملايين دولار.

عندما التقيت لاحقاً الديبلوماسي السوفياتي فلاديمير فاسيلييف وهو رائد طيار أرسل إلى السفارة في بيروت بصفة ملحق تجاري، حصل إشكال حول المبلغ. قال لي فلاديمير: «من حدثك عن ثلاثة ملايين دولار؟» فأجبت: «حسن» قال: «حسن غلطان» فتدخل حسن ووافق على كلامي معترفاً بارتكابه خطأ في تحديد المبلغ. هنا تظاهرت بالغضب والانفعال وهممت بمغادرة منزل بدوي وانتقدت هذه الطريقة في التصرف وقلت إنني لا أقبل إطلاقاً بأقل مما وعدت به. وقلت لفلاديمير: «إما أن تحترموا وعودكم وإما أن أخرج من العملية». ولوحت بالمغادرة فراح يهدئ من روعي وبرر موقفه بأن المبلغ رصدته الـ «كي.جي.بي» في حدود ميزانيتها. في النهاية طلب مني إعطاءه مدة يومين للاتصال بالقيادة في موسكو. بعد يومين عدنا إلى الاجتماع فحكى مجدداً عن الوضع المالي واقترح مبلغ

مليوني دولار، مشيراً إلى أنه بذل جهوداً لإقناع القيادة به وهي تتعهد بمساعدتي في استثمار المبلغ. تظاهرت بالامتعاض وقلت إنني أقبل المبلغ لأنني أقوم أساساً بعمل وطني. في تلك المرحلة كنت قد بدأت في حمل الجهاز وإخفائه في جيبي وكنت أطلع عباس حمدان على كل التفاصيل.

■ متى التقيت السوفيات للمرة الأولى؟

- في اللقاء الثالث مع حسن بدوي في منزله. حصل الإشكال حول المال وحل في اللقاء التالي، وفيه حرص فلاديمير على تقديم التطمينات. قال لي: إذا كنت ترغب في الاستمرار في الطيران فنحن نتعهد أن نؤمن لك استمرارك في مهنتك وهوايتك طوال حياتك. ونحن على استعداد لمساعدتك في تشغيل أموالك لتعيش بكرامة وبحبوحة. أنت ستعتبر بطلاً من أبطال الاتحاد السوفياتي. لن نتخلى عنك ولا عن عائلتك. وحتى لو بقي أهلك في لبنان فإننا نستطيع حمايتهم ولن نسمح لأحد أن يمسهم بسوء.

■ هل أخذت انطباعاً أنه مهم؟

- إنه ضابط طيار يعمل في الـ «كي.جي.بي» وأعتقد أنه أرسل إلى بيروت خصيصاً من أجل عمية «الميراج». طبعاً لا يمكن لجهاز بهذا الحجم أن يكلف شخصاً غير موثوق أو قليل الكفاءة بمهمة من هذا النوع.

■ بماذا كنت تشعر خلال اللقاءات؟

- في البداية كنت أدخل بشيء من الارتجاف. والسبب وجود آلة التسجيل في جيبي. كان عمري نحو ٣٠ عاماً علماً بأن جسمي

رقيق وحسن بدوي ضخم. كنت أخشى أن يضع يده علي للسلام أو التحبب وأن يكتشف آلة التسجيل. وراودتني أفكار أنه سيخنقني على الفور لو علم. والغريب أن بدوي وثق تماماً بي واستند السوفيات إلى ثقته. كان الجهاز مصدر قلقي لكنه كان مفيداً إذ إن النقيب عباس حمدان كان يرسل سيارة مدنية تقف على مقربة من المكان ويستطيع من فيها سماع ما يجري وتسجيله.

■ بدأتم تسجيل اللقاءات، ماذا حدث بعد ذلك؟

- بدأنا عملية البحث عن مستند. بالاتفاق مع النقيبين عباس حمدان وإدغار معلوف، طلبت من فلاديمير وحسن أموالاً فأعطياني نحو ألفي دولار لشراء أغراض وإعداد باسبور. قلت لفلاديمير ماذا سيحل بأهلي لو اكتشف الناس أنني لم أمت في حادث الطائرة وأنني أعيش في الاتحاد السوفياتي؟ سيلحق بهم ضرر معنوي كبير.. لذا أطلب مكافأة لتعويضهم مالياً وأرجو تزويدي قبل المغادرة بـ ١٠ في المئة من المبلغ ليستفيد منه أهلي في حال افتضاح أمري. طبعاً كان المطلوب حسب الخطة أن أطلق بعد الإقلاع نداء استغاثة وأختفي فيسود الاعتقاد أنني سقطت في البحر. في هذا الوقت كنت أعد الباسبور واستحصلوا لي على تأشيرة إلى ألمانيا الشرقية على أمل أن تنضم عائلتي إليّ هناك ثم نرتب انتقالنا إلى سويسرا.

هنا انتقلنا إلى مرحلة أخرى وانضم إلينا ديبلوماسي سوفياتي ثان هو ألكسندر خومياكوف. طلبت الحصول على خط سير الرحلة والتفاصيل فجاؤوا لي بخطة بالروسية وعليها ترجمة بالفرنسية. أخذت الخطة ودرستها واكتشفت أنها تقتضي المرور بعض الوقت

في الأجواء التركية. كان معروفاً آنذاك أن ثمة قواعد أميركية في تركيا. في الاجتماع التالي قلت للسوفيات إن مروري في تركيا خطير فماذا يحصل لو اكتشفني الرادار واعترض الأميركيون طائرتي؟ واقترحت عليهم بديلاً يقضي بالمرور عبر ممر بين العراق وإيران لا يخضع للمراقبة. أي المرور فوق كردستان العراقية وفي منطقة كان الإيرانيون يستخدمونها لإسقاط معونات من الجو للأكراد. طلبوا مهلة وعادوا في الاجتماع التالي بموافقة على تعديل الخطة. وشعرت بأن فكرة التعديل زادتهم ثقة بي.

■ من أين كان مقرراً أن تنطلق؟

- كانت طائرات الميراج موجودة في القليعات وأحياناً في بيروت، وكنا ننتقل بين هذين المكانين في عمليات تدريب على الطيران ليلاً، لكن رحلة الفرار كانت مقررة نهاراً. واتفقنا على أن أنطلق من بيروت إذا صودف وجودي هناك أو من القليعات إذا كنت فيها في الموعد المحدد لتدريباتي. كان الموعد في أول تشرين الأول.

■ ماذا عن السوفياتي الثاني؟

- قال فلاديمير خلال أحد اللقاءات إن شخصاً آخر سيحضر في المرة المقبلة وهو أميرال ويعمل في الـ «كي. جي. بي». وفعلاً جاء الرجل وبدا مهيباً والشيب واضح في رأسه. قدم لي باسم ألكسندر خومياكوف وبصفته السكرتير الأول في السفارة في بيروت. طبعاً الوظائف ليست حقيقية في هذا النوع من الأعمال. طرح عليّ خومياكوف مجموعة أسئلة وأجبته، وبدا أن العملية سلكت طريقها نحو موعد التنفيذ. كنا نتحدث بالفرنسية تارة وأخرى بالعربية على رغم هزال معرفتهم بالعربية وركاكة لغتي الفرنسية.

بعد اللقاء التقيت عباس حمدان في الشقة واستمعنا إلى التسجيلات. سألني عن الرجل الجديد الذي يفترض أنه من السفارة وما إذا كنت سأتعرف إليه لو رأيت صورته فأجبت: طبعاً. أرسل حمدان سائقه إلى مقر «الشعبة الثانية» وجاء بالكتاب الذي يضم معلومات عن السفارات والديبلوماسيين ولم نعثر على أي أثر لخومياكوف. قال حمدان: «متى اجتماعك المقبل معهم؟» قلت: «غداً». قال: «سأرسل من يصور سراً كل الذين سيدخلون الحي الذي يقيم فيه بدوي».

ذهبت إلى اللقاء التالي. أجواء تآلف وثقة وتفاصيل عن الأموال. في الواقع كنا ننتظر موعد التنفيذ. بعد اللقاء ذهبت إلى الشقة وأحضرت لاحقاً مئات الصور التي التقطت لكل من دخل الحي.. ولم أعرف كيف نجا خومياكوف من المصورين. لم نعثر له على أثر.

هنا حصلت مسألة يصعب تصديقها لأنها مصادفة أغرب من الخيال. كنت أجري معاملات لزوجتي وابني ليسافرا إلى برلين الشرقية وكانت المسألة تحتاج إلى صور. أخذتهما إلى «استديو لبنان» في ساحة البرج. أدخلهما المصور إلى الغرفة المخصصة لالتقاط الصور وبقيت في غرفة الانتظار. كان لدى المصور طاولة عليها لوح زجاجي تحته صور موزعة لكثيرين ممن تعامل المصور معهم. رحت أستعرض الصور لتمضية الوقت وإذ بي أقع على صورة لخومياكوف. لم أصدق عيني وفرحت كثيراً فقد استعرضنا آلاف الصور وحاول المصورون مرات عدة التقاط صورة له ولم ينجحوا. أخبرت النقيب عباس حمدان ورحنا نفكر في كيفية إحضار الصورة. ليس منطقياً أن نطلبها من المصور فربما حكى وافتضح

الأمر. وليس مبرراً أن نعتقل المصور إلى موعد انتهاء العملية. اتفقنا في النهاية على أن يحمل حمدان كاميرا ونذهب معاً إلى استديو لبنان بحجة عرضها على المصور لمعرفة مدى دقة التقاطها للصور الصغيرة، وخلال وجودنا هناك أضع صورتي قرب صورة خومياكوف ويتظاهر حمدان بأنه يجرب الكاميرا، وهذا ما فعلناه وتمكنا من الحصول على صورة خومياكوف.

■ **أين كان نزيه حماده في هذه الأثناء؟**

- ذات يوم كنت في منزل بدوي بانتظار اللقاء مع السوفيات وإذ بحماده يدخل. أصبت بحالة من الذهول فهو مقدم وقائد قاعدة القليعات الجوية ورئيسي. قلت لبدوي: «ما معنى وجود حمادة هنا؟» اقترب نزيه ضاحكاً وقال: «ما بك يا محمود، أنا أرشدتهم إليك». انخرط نزيه في الحديث وأبديت قدراً من التردد بسبب وجوده.

ذهبت إلى الشقة والتقيت عباس حمدان وإدغار معلوف وحكيت لهم قصة دخول حماده الذي تبين أنه ضالع مع السوفيات منذ وقت طويل. هنا صار على القيادة أن تعالج موضوع حماده الذي كان موضوعاً بتصرفها في تلك الفترة. كان المطلوب معاملته بصورة طبيعية كي لا يشعر أنه مكشوف. وفي تصرف ذكي رفّع ونقل وأسند إليه منصب قائد قاعدة رياق الجوية لطمأنته أكثر. في قاعدة رياق لم تكن هناك طائرات «ميراج» إنما طائرات «هنتر» و«فامبير» فقط.

اجتمعت مع السوفيات عند بدوي بحضور حماده. وفي الخامسة من صباح اليوم التالي فوجئت به يقرع باب منزل أهلي في بيروت

إذ كان يعرف أنني أغادر باكراً إلى القليعات. ظننت أن تطوراً ما قد حصل لكن تبين أنه يسأل عن حصته. قال: «يا محمود أنا مديون وحالتي بالويل ولا مال لي. أنت ستصبح مليونيراً ويجب أن تتذكر أنني أرشدتهم إليك. أنا وحسن صديقاك فكيف تغادر ولا نحصل على قرش». قلت: «ولكن فهمت أنك تحصل منهم على أموال». أجاب: «على ماذا حصلت. بضعة آلاف من الدولارات. أنت ستصبح ثرياً ولا يجوز أن تنسى حسن وتنساني». قلت: «ماذا تريدان؟». أجاب: «مئة ألف دولار لكل واحد منا». قلت: «أنا بأمركم». سأل عن طريق الحصول عليها؟ فقلت له «مر غداً وخذ كأساً عندي وسنتحدث بالتفاصيل»! كان بيته في منزل الضباط في البحصاص (مون ميشال) أول طرابلس، وأنا لديّ منزل هناك في بناية تضم أربع شقق يسكنها طيارون. حكيت لعباس حمدان فطلب أن أشدد على حضور حماده إلى منزلي ليسجل كلامه. جاء حمدان إلى منزلي ومعه أحد الفنيين ووضع لاقطاً وراء الستارة في الصالون واختبأ في غرفة النوم ثم جاء حماده وبدأ الحديث بيننا. خلال ذلك شعر حمدان بالحاجة إلى الذهاب إلى دورة المياه وأحدث انتقاله أصواتاً فخفت أن يكتشف حماده ذلك أو أن يطلب التوجه إلى الحمام. مرت المسألة على خير، تحدث حمادة بارتياح وتم تسجيل حديثه. أعتقد أنه في ذلك اليوم أبلغت زوجتي أن عملية استخبارية تجري. لم أدخل في التفاصيل لكن كان لا بد من قول شيء لها لأنها سترى حمدان والفني يضعان تجهيزات في البيت. وطبعاً طلبت منها أن تتصرف وكأنها ليست على علم بشيء إطلاقاً.

■ لنعد إلى الخطة؟

– على الشكل الآتي: أقلع بالطائرة وحين أصبح فوق البحر أطلق نداء استغاثة وأقفل جهاز الراديو وأحلّق على علو منخفض كي لا يلتقطني الرادار. من الطبيعي أن تقلق القيادة لفقدان الاتصال وبينما تكون منشغلة بمحاولة الاتصال بي أجتاز الأجواء وأسلك الطريق، كما اقترحت تعديلها، وصولاً إلى باكو.

■ **اقترب موعد التنفيذ ونصبتم للسوفيات فخاً. ماذا حصل؟**

– تقرر عقد اجتماع أخير قبل التنفيذ أتسلم فيه خط الرحلة النهائي وشيكاً بالمبلغ الذي طلبته لأهلي. وتقرر هذه المرة عقد الاجتماع في شقة فاسيلييف في الطبقة السابعة من مبنى مجاور للسفارة السوفياتية (في كورنيش المزرعة) يسكنه الديبلوماسيون والعاملون في السفارة السوفياتية. وكان الاجتماع مقرراً قبل يومين من موعد التنفيذ.

في موازاة ذلك كانت خطتنا تقضي بأن يتمّ الدهم خلال الاجتماع وفور تلفظي بعبارة يفهم منها عباس حمدان أن الشيك صار في حوزتي وكذلك خطة الفرار، والخطة تقضي بأن يكون حمدان على سطح المبنى. ونجحت «الشعبة الثانية» في السيطرة على حارس البناية وإقناعه بالتعاون كما نجحت في السيطرة على الشقة التي تعلو الشقة ١٩ التي سيعقد فيها الاجتماع. وتنص الخطة أيضاً بأن يكون الرائد سامي الخطيب رئيس جهاز الأمن المشترك في الشعبة الثانية مع مجموعة جاهزاً للوصول لدى بدء الدهم ويلتقي مع النقيب حمدان ويكون التنفيذ. أبلغني حمدان هذه الخطة وقد اجتمعنا مع الرائد الخطيب والنقيب معلوف لبلورتها. لم أعد أذكر جيداً لكنني

أعتقد أن الدهم كان سيبدأ فور تلفظي بعبارة «ماشي الحال. Ok».

في العادة كنت أذهب إلى اللقاءات بثياب مدنية، لكن شيئاً ما في داخلي قال لي أن أذهب باللباس العسكري هذه المرة كي لا أسقط برصاص رفاقي المقتحمين إذا حصلت مقاومة.

فوجئ خومياكوف وفاسيلييف بوصولي بالثياب العسكرية. سألني خومياكوف: «لماذا جئت مرتدياً بزتك العسكرية على رغم اتفاقنا السابق بأن تأتي مرتدياً ثياباً مدنية» فأجبت: «أنا آت للتو من عملي ولم أرغب في إضاعة الوقت والتأخر عليكم بسبب تبديل ثيابي. ثم إنني مغادر بعد يومين». قال: طيب.

الحقيقة أنني قلقت. ففور وصولي أدار أحد الديبلوماسيين جهاز راديو يبث أغنيات وضجيجاً وكأن المقصود التشويش على أي عملية تسجيل أو بث. وكان الجهاز في جيبي. ثم إنني أحضرت معي مسدساً صغيراً عيار ٣,٥ كان الجيش سلمنا إياه وضعته في الجيب الخلفي. كان الموقف صعباً ومثيراً للتوتر. ومر ببالي ماذا يمكن أن يحدث لو اقترب أحدهما وحاول تفتيشي.

■ **هل لاحظت وجود مسدسات معهما؟**

- لا.

■ **وماذا بعد؟**

- قال خومياكوف: أهنئك، القيادة السوفياتية أعجبت بالأمر وهذا الشيك بـ ٢٠٠ ألف دولار باسم أبيك محمد رضا مطر (مسحوب

على موسكو نارودني بنك). لا تعتقد أن هذه هي نهاية الطريق. إنها مجرد بداية وسنكون عند حسن ظنك. عندها قلت أنا: «أوكي» وكانت العبارة إيذاناً ببدء عملية الدهم وكانت الساعة نحو السابعة مساء.

■ وماذا حدث؟

- سمعت جلبة على الدرج وبدأ القرع على الباب. نظر خومياكوف إلى فاسيلييف نظرة قلق وشكوك وقال له بالروسية ما معناه: قم واعرف من على الباب. فتح فاسيلييف الباب فارتفع الصراخ عليه. وضعت يدي على مسدسي تحسباً وهرع خومياكوف لمساعدة زميله لكن الرصاص انطلق وكان خومياكوف أخرج ورقة وابتلعها. الواقع أن عباس حمدان وضع رجله عند الباب لمنع الضابط السوفياتي من إقفاله ثم دفع الباب ودخل مع العسكريين الذين راحوا يطلقون النار بلا سبب في غرفة صغيرة فارتد الرصاص وتشظى وأصاب الديبلوماسيين كما أصيب حمدان بأربع رصاصات وجرح آخرون. كان المشهد غريباً. الخطة تقضي بأن يقترب المداهمون ويعتقلوني لكنهم لم يفعلوا. كنت بثيابي ومسدسي بيدي ورحت أطالب أحد العسكريين بأن يعتقلني لأن الخطة تقضي بأن أظهر وكأني متورط ومعتقل أمام السوفيات. في النهاية اقترب معاون أول وأمسك بي. نقل عباس حمدان إلى مستشفى الجامعة الأميركية وكانت إصابته بالغة، ونقل السوفياتيان إلى المستشفى العسكري. وحضر نقيب من شرطة الجيش اسمه عبدالله خوري للتحقيق معهما. وهناك رأيتهم يعطون خومياكوف دواء لإخراج الورقة التي ابتلعها من فمه وخرجت في النهاية متجعدة.

■ **ماذا تحوي الورقة؟**

- لا أعرف. كانت مكتوبة بالروسية.

■ **ماذا حل بحسن بدوي ونزيه حماده؟**

- في السابعة مساء، أي في اللحظة التي دهمت فيها الشقة، كان الجزء الآخر من الخطة يقضي باعتقالهما. كلف الملازم أول نعيم فرح باعتقال بدوي في منزله في الحدث ففعل. وكلف النقيب إدغار معلوف اعتقال حماده. كان حماده مبتهجاً بوصفه قائد قاعدة رياق الجوية. دخل معلوف إلى نادي الضباط حيث كان حماده متواجداً مع بعض الضباط. فانتحى به جانباً وقال له: «لا تقم بأي حركة أنا مكلف باعتقالك».

■ **فهمت من حديثك أن الديبلوماسيين لم يطلقا النار على القوة المداهمة.**

- هذا صحيح.

■ **هل شاهدت مسدسات في حوزتهما؟**

- لا.

■ **إذاً بيان قيادة الجيش الذي صدر آنذاك وتحدث عن مقاومة لم يكن صحيحاً؟**

- لم يكن صحيحاً.

■ **إلى أين ذهبت في تلك الليلة؟**

- عدت الجرحى. عباس في الجامعة الأميركة وكانت جروحه خطرة. وعدت السوفيات في المستشفى العسكري. وفي اليوم التالي أخذتني «الشعبة الثانية» في ظل حراسة إلى الرائد سامي الخطيب (رئيس جهاز الأمن المشترك في الشعبة) فطلب مني تقريراً وأن أضع أسماء كل الضباط والأفراد الذين ساعدوا فيها وذلك بهدف طلب مكافآت لهم. فنظمت تقريراً مفصلاً ذكرت فيه أسماء كل من ساهم في إنجاح العملية. وبالطبع لم أذكر اسمي في التقرير. وافقت القيادة على كل ما ورد في تقريري. فجاءت المكافآت للجميع باستثنائي. طبعاً حصل ذلك سهواً إلا أن المقدم الطيار روكز لبس رئيس الشعبة الجوية آنذاك، أثار الموضوع مع رئيس الأركان فمنحت وساماً ورقيت إلى رتبة نقيب طيار على الحد الأدنى. وكنت خلال خدمتي العسكرية أترقى دائماً على الحد الأدنى حتى سبقت رفاقي بثلاث أو أربع سنوات.

■ ومن أين جاؤوا بالمسدس السوفياتي وأدوات المقاومة؟

- هذا عمل استخباراتي. أحضروا مسدساً من طراز زغاروف، أعتقد أنه كان موجوداً لدى الشعبة، وأدوات أخرى. ضموا المسدس والأدوات والشيك والدولارات والحقيبة إلى الملف واعتبروها أدلة جرمية وأحالوا الملف إلى المحكمة.

في اليوم التالي للحادث طلب مني المقدم لحود النزول معه إلى مبنى الإذاعة اللبنانية للاستماع إلى شريط اللقاء الأخير الذي كان مشوشاً بسبب الموسيقى الصادرة عن جهاز الراديو. وأذكر أن الأمير حارس شهاب، وكان يومذاك رئيساً للوكالة الوطنية للإعلام، رافقنا إلى

غرفة الأجهزة الحديثة المستعملة لتحليل الأصوات المسجألة وفرزها إلا أن النجاح كان ضئيلاً.

■ **ماذا كنت تفعل بالدولارات التي كنت تتسلمها من السوفيات لك؟**

- سلمتها لـ «الشعبة الثانية».

■ **هل تعتقد أن اختراقاً حصل لعملية الدهم؟**

- لم نعش آنذاك أجواء حصول اختراق. كان لدى القيادة نوع من العتب واللوم على الرائد سامي الخطيب والنقيب عباس حمدان. الحقيقة أن التقصير كان كبيراً إذ لم يكن من مبرر لإطلاق النار على ديبلوماسيين أعزلين، وبالرغم من ذلك كافأتهما القيادة انسجاماً مع الجو العام السائد لديها.

أحيل الملف إلى المحاكمة ثم وحدث شيء غير طبيعي، بحيث إن القضاء أغلق الملف بطلب من رئيس الجمهورية وتم وقف التعقبات والملاحقات في صفقة بين شارل حلو والسفير السوفياتي سرفار عظيموف.

■ **ماذا حل بك؟**

- طلبوا مني أن لا أذهب إلى عملي وخافوا على سلامتي واتخذوا إجراءات مراقبة وحراسة وطلبوا لي دورة دراسية مستعجلة في أميركا. تعرضت بعد الحادث لسلسلة تهديدات. اتصالات هاتفية وشتائم وتهديدات بالقتل. لقد عشت أوضاعاً مأسوية بالفعل. اعتبرت أنني بواجب وطني كضابط، لكن في نظر الكثير من

العروبيين واليساريين كنت خائناً. المرحوم كمال جنبلاط والأحزاب اليسارية ورأي عام مؤيد لعبد الناصر ومتحمس ضد إسرائيل كلهم اعتبروني عميلاً أميركياً. وشعرت فعلاً أنني منبوذ. أينما ذهبت تتوجه إليّ نظرات الشك والاستياء. وحين ذهبت إلى أميركا بعد نحو ثلاثة أشهر ارتفعت أصوات تقول: ألم نقل لكم أن القصة لفقتها الاستخبارات الأميركية وأن الغرض منها توجيه صفعة إلى الاتحاد السوفياتي. عندما علمت وأنا في أميركا أن بدوي وحمادة أطلقا لم أطق البقاء. استحصلت لزوجتي على إذن بالسفر لأنها في آخر أيام الحمل وعدت لأرى ماذا يجري.

فوجئت بقرار القيادة باعتبار الأمر منتهياً نتيجة الاتفاق مع السفارة الروسية بإغلاق الملف. وطلب مني العودة إلى قاعدة القليعات وكان مقر سكني في مون ميشال في أول طرابلس (البحصاص) وكان يوجد مخيمان فلسطينيان على الطريق بين بيتي ومقر عملي. وكانت المنظمات الفلسطينية ومعها الأحزاب اليسارية تقيم حواجز على الطرقات وقد تعرض الضباط والجويون لممارسات شاذة كثيرة. والد زوجتي الأستاذ صالح حيدر استهول الأمر فاتصل بالعماد البستاني (قائد الجيش)، من دون أن أعرف، وشرح له الموضوع. وطلب منه تخصيص عائلتي بمنزل عسكري في بيروت ضمن ثكنة عسكرية.

وهكذا أعطيت منزلاً في منازل الضباط في بئر حسن وبقيت أذهب إلى القليعات.

بعد عودتي من أميركا وبينما كنت أقود سيارتي في منطقة الأونيسكو شعرت أن سيارة تطاردني وتحاول صدم سيارتي. وعلى

الإشارة الحمراء شاهدت المقدم المتقاعد نزيه حمادة يؤشر بيديه ويشتم ويهدد. ترجلت من السيارة لأواجهه وإذ به يتوارى.

■ **حاول ضباط «الشعبة الثانية» لفلفة الموضوع وذهبوا إلى كمال جنبلاط؟**

- نعم، وكان غاضباً لأنه نظر إلى الموضوع من الزاوية السياسية الكبرى أي عبدالناصر والسوفيات والصراع الدائر في المنطقة. لام جنبلاط ضباط الشعبة الثانية وانزعج كثيراً من الحادث، وبسببه ترك الحرية لنواب كتلة جبهة النضال الوطني في انتخابات الرئاسة في ١٩٧٠ وفاز سليمان فرنجية بفارق صوت واحد ولولا قصة «الميراج» لفاز الياس سركيس بالتأكيد.

■ **هل طلبت سورية الاطلاع على أسرار «الميراج»؟**

- ما أعرفه هو أن الرئيس عبد الناصر طلب ذلك بعد حرب ١٩٦٧ لكن القيادة اللبنانية التزمت البروتوكول الموقع مع فرنسا (مصدر السلاح) وهو يمنع كشف أسرارها. طلب المصريون إعارتهم طائرة «ميراج» لفحصها ثم اقترحوا زيارات متبادلة بين طائرات البلدين كغطاء للعملية لكن لبنان لم يوافق.

■ **هل أنت نادم لأنك لم تقبض المليوني دولار؟**

- لا، ولو تكرر الحادث اليوم لفعلت الشيء نفسه. لكنني لو كنت ناضجاً في تلك الأيام ولم أكن شاباً متحمساً لربما عثرت على مخرج كأن اذهب إلى السفير السوفياتي وأحذره وأنصحه بالإقلاع عن المحاولة. الأموال لا تعنيني إلا إذا جاءت بالطرق الشريفة. في العام ١٩٧٦ عرضت منظمة التحرير الفلسطينية علي مبالغ طائلة

مقابل تسليم قاعدة رياق الجوية فرفضت.

■ **من عرض عليك المبلغ؟**

- المرحوم خليل الوزير (أبو جهاد) وكان ذلك في أيام (جيش لبنان العربي) وهم كانوا وراءه. لا أريد أبداً أن أقول إنني الوحيد الذي لا يقبل الرشوة. في تلك الأيام حصلت عروض كثيرة لمجموعة الضباط اللبنانيين الشرفاء لكنهم استعصموا ورفضوا خصوصاً الضباط المسؤولين عن قاعدة رياق الجوية.

■ **قصة «الميراج» مثيرة حين تسترجعها؟**

- نعم، لم تفشل محاولة لخطف طائرة حربية إلا في لبنان. إسرائيل نظمت فرار طائرة من العراق وأخرى من سورية، وفرّت طائرات من الأردن إلى مصر أيام عبد الناصر ومن فيتنام وكوريا. وفشلت فقط في لبنان.

سبب نجاح فرار الطائرات بسيط. الإغراء كبير والعناء ضئيل. مليون دولار لقاء ساعة عمل.

■ **هل طلبت أجهزة استخبارات منك تزويدها معلومات؟**

- أثناء الدورة الدراسية في أميركا طلب مني الجنرال قائد القاعدة استقبال أحد الصحافيين ففعلت، وكان اسمه جون بارون وله مؤلفات مخابراتية عديدة يستقيها من الـ«سي. آي. إيه». وطرح عليّ أسئلة متعددة لكنني التزمت الرواية الرسمية. لم يطلب مني أحد ولم يشكرني أحد ولم أحصل على تقدير أو وسام حتى من دولة فرنسا منتجة الطائرة المستهدفة. من يعلم؟ قد تكون فرنسا غير

مصدقة حتى اليوم أن المحاولة صحيحة أو أنه يوجد ضابط لبناني يرفض مثل ذلك العرض، علماً أن كاتباً فرنسياً هو Marvan Duhamel الّف كتاباً عن الحادثة بعنوان:

"Duel D'espions Pour Un Mirage".



المؤلف

كاتب وصحافي لبناني.

رئيس تحرير صحيفة «الحياة».

بدأ عمله في صحيفة «النهار» محرراً ثم معلقاً في قسم الشؤون العربية والدولية.

انتقل إلى وكالة الصحافة الفرنسية.

عمل في صحيفة «الشرق الأوسط» في لندن.

تولى رئاسة تحرير مجلة «الوسط».

صدر له:

«مسعود بارزاني يتذكر».

«في عين العاصفة» (قصة رمضان شلح زعيم «الجهاد الإسلامي» في فلسطين).

«جورج حاوي يتذكر»، (دار النهار).

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

ل

م

ن

و

ي

غسان شربل

ذاكرة الاستخبارات

في هذا الكتاب «يستجوب» الصحافي غسان شربل أربعة ضباط تسلموا مسؤولية الأمن في لبنان منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب حتى ولاية الرئيس إميل لحود الثانية.

وإن لم «يقرّ» هؤلاء بكل ما يعرفونه، وهو كثير وخطير، فقد كشفوا في لقاءاتهم مع المؤلف عن حقائق وتفاصيل مذهلة تلقي الضوء على الكثير من الأحداث المفصلية التي عصفت ولا تزال بهذا الوطن الجريح.

ويعثر القارىء أيضاً على جوانب مهمة ومغفلة من شخصيات هذه الفترة - رؤساء جمهوريات، ومجالس نيابية ووزارات، ووزراء ونواب ورجالات سياسة وصحافيين وعسكريين - وكل ذلك موثق بالأسماء والتواريخ والشهود.

فالكتاب يلقي الضوء على طريقة عمل الأجهزة الأمنية في لبنان، وهي ما يجمع بين الضباط، وإن اختلفت التفاصيل، كما أنه يكشف الكثير من خفايا الحياة السياسية اللبنانية وكذلك الحروب المتواترة حيث يأخذ القارىء المعلومات من مصادرها الموثوقة.




ISBN 9953-21-264-3
9 789953 212647